kitabweb-2013.forumsmaroc.com

الطيب بياض

المخزن والضريبة والاستعمار

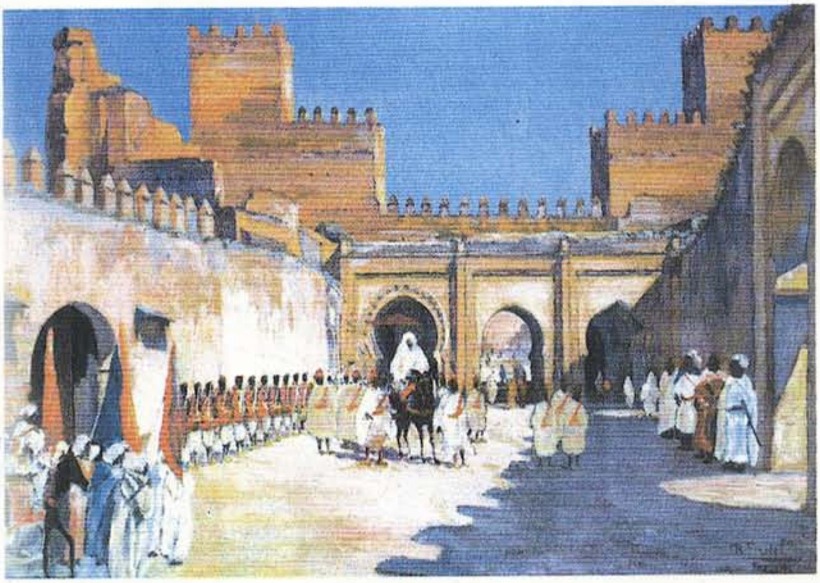

ضريبة الترتيب

1880 - 1915

أفريقيا الشرق

المخزن والضريبة والاستعمار

ضريبة الترتيب 1880 - 1915

© أفريقيا الشرق 2011
حقوق الطبع محفوظة للناشر

المؤلف : **الطيب بياض**

عنوان الكتاب

المخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب 1880 - 1915

رقم الإيداع القانوني : 2010-MO/2145
ردمك : 9981-25-741-2

أفريقيا الشرق - المغرب
159 مكرر ، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء
الهاتف : 04 95 25 022 - 13 98 25 022 - الفاكس : 20 29 25 022 - 80 00 44 022
مكتب التصفيف التقني : الهاتف : 54 / 53 67 29 022 - الفاكس : 72 38 48 022
البريد الإلكتروني : E-Mail : africorient@yahoo.fr

الطيب بياض

المخزن والضريبة والاستعمار

ضريبة الترتيب 1880 - 1915

أفريقيا الشرق

إهداء

إلى زهرة

طه

وندى

الاختزالات المستعملة

خ·ع	:	الخزانة العامة بالرباط.
خ·ح	:	الخزانة الحسنية بالرباط.
م·و·م	:	مديرية الوثائق الملكية بالرباط.
ك·خ·ح	:	كناش بالخزانة الحسنية.
مح·خ·ح	:	محفظة بالخزانة الحسنية.
م·خ·ع	:	مخطوط بالخزانة العامة.
ق·ح·خ·ح	:	قوائم حسابية بالخزانة الحسنية.
مح·م·و·م	:	محفظة بمديرية الوثائق الملكية.
غ·م	:	غير مرقم.
م·ر	:	ملخص رسالة.
ر·س	:	رسالة سلطانية.
ج	:	جزء
م	:	ميلادية.
هـ	:	هجرية.
.../...	:	موافق.

Abréviations :

- A.M	: Archives Marocaines
- A M.A.E.	: Archives du Ministère des affaires étrangères, Paris.
- B.G.R.	: Bibliothèques Générale de Rabat.
- B.O.	: Bulletin officiel.
- C.A.D.N.	: Centre des Archives diplomatiques de Nantes.
- Ed.	: Editions.
- Fasc.	: Fascicule.
- S.H.A.T	: Service Historique de l'Armée de Terre, Vincennes, Paris.
- R. M. M.	: Revue du Monde Musulman.
- T.	: Tome.
- Vol.	: Volume.

الترتيب
التاريخ الملتوي لضريبة فلاحية

ذ. المصطفى بوعزيز
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
عين الشق / مايو 2010

تحاول المدرسة التاريخية المغربية منذ ثلاثة عقود توسيع مجال التاريخ سواء من حيث مواضيعه أو مقارباته، أو إشكالاته. كان معظم الدراسات التاريخية الجادة، إلى حدود بداية الثمانينيات، محصورا من حيث الزمن في القرن التاسع عشر، ومن حيث الموضوعات في مجالات التاريخ السياسي والعسكري والديني مع بعض الإحاطة بالجوانب الاجتماعية عبر مونوغرافيات مخصصة لهذه القبيلة أو تلك ... لقد خطى البحث التاريخي في المغرب، منذ لحظة التأمل الأولى (ثلاثون سنة على تأسيس الجامعة المغربية)، خطوات ملموسة في طريق التفتح على حقب أخرى، وعلى مناهج جديدة، وعلى مواضيع غير مطروقة. وقد ساهم في هذا التوسيع عاملان أساسيان:

- انتقال عدد كليات الآداب وشعب التاريخ داخلها من اثنين إلى خمسة عشر، وبالتالي تنامي عدد الأساتذة الباحثين في التاريخ من عشرات إلى مئآت.

- تأسيس الجمعية المغربية للبحث التاريخي، كإطار جامع تشكيل لقاءاته الدورية في بحر شهر أكتوبر من كل سنة فضاء للتفاعل الإيجابي بين توجهات واجتهادات المؤرخات والمؤرخين المغاربة.

فبرزت في فضاء المعرفة التاريخية المغربية محاولات مهمة، رغم تفاوتها، وهذا طبيعي في مراحل التأسيس، طرقت مجالات التاريخ الاجتماعي، والديموغرافية التاريخية، والتاريخ الاقتصادي، والأنتربولوجيا التاريخية، وتاريخ العقليات، وتاريخ الحاضر أو الراهن...

الطيب بياض ابن المدرسة التاريخية المغربية. لقد واكب خلال تكوينه ومساره الطري والكثيف في البحث التاريخي، التحولات المهمة التي اعتصرت «حنطة» المؤرخين المغاربة، وحتى إن استقر به البحث في القرن التاسع عشر، الحقبة «المحظوظة»، فإنه اختار الخروج عن الشعاب المطروقة، والمغامرة باقتحام الثنايا المجهولة في هذا القرن. هكذا تم لقاؤه مع «الترتيب» وقطع معه رحلة شاقة وممتعة في نفس الآن، كانت محطتها الأولى تحويل «الترتيب» من مجرد مصطلح وصفي إلى موضوع تاريخي، ومحطتها الثانية تحويل الموضوع العام إلى إشكالية دقيقة، ومحطتها الثالثة تدقيق الإشكالية وتمحيص محاورها المختلفة عبر توظيف ذكي للمادة المصدرية المتوفرة والوافرة ...

إن الكتاب الذي أتشرف اليوم بالتقديم له، هو العصارة النقية لهذه الرحلة الشاقة والممتعة لباحث شاب وصفته اللجنة العلمية التي انتقته لولوج سلك الأساتذة الباحثين بكلية الآداب عين الشق «بالنقلة الطيبة».

«الترتيب» هو الموضوع الرئيس لهذا الكتاب، والتاريخ المركب بين دفتيه هو المسار المنعرج لهذه الضريبة الفلاحية، الضرورية والممتنعة، المقررة والمؤجلة، الحيوية والخانقة .... يمكن القول بكلمة، أن تاريخ الترتيب يفضي عبر زاوية نظر دقيقة إلى الإحاطة بأحد أهم عائق من عوائق الانتقال إلى الحداثة والتحديث في القرن التاسع عشر المغربي، إذ يضع اليد على «كومة» التعقيدات التي حالت دون نجاح الإصلاحات التي نادت بها القوى الغربية والتي قبلها المولى الحسن.

لعل أهمية الكتاب تكمن في عمل فك الخيوط المتداخلة في هذه «الكومة» عبر تسليط الضوء على مالية النظام المغربي المخزني.

لقد ارتبط اسم السلطان المولى الحسن «بالحركات المخزنية»، تلك الحملات العسكرية التي كان ينظمها السلاطين لإخضاع القبائل غير الوديعة، أي القبائل المتهمة «بالسيبة»، حسب المنطوق الرسمي وقتئذ. ونظرا لكثرتها ولقيادة السلطان لها، لم يتردد بعض الإخباريين في القول «أن عرش السلطان المولى الحسن كان على صهوة جواده» ! إن حركية المولى الحسن هي إحدى الخيوط الظاهرة من كومة التعقيد المشار إليها أعلاه، وهي بالتالي بمثابة الشجرة التي تخفي الغابة، وعمل المؤرخ الطيب بياض بمثابة «خارطة طريق» لسبر أغوار هذه الغابة الكثيفة، وتوطين «الترتيب» في تضاريسها.

لم تكن ولاية السلطان المولى الحسن لا بالعادية، ولا بالهادئة ولا بالمشرقة، بل كانت بحق محاولة جادة للعبور إلى **التحديث**، باءت بالفشل لأنها لم تسم في تصورها وفعلها إلى **الحداثة**، وهذا عطبها الرئيسي، كما أن تربص الحركة الاستعمارية بالمغرب لم يسهل الانتقال من «الرغبة في التحديث» إلى فتح سيرورة التحولات العميقة نحو نوع من «الحداثة المغربية» النابعة من التراب المغربي والمزدهرة فيه.

تشير أدبيات هذه المرحلة إلى حالة «المخاض – الإجهاض» التي عاشها المغرب خلال عهد المولى الحسن باستعمال مصطلح الإصلاح أو الإصلاحات، سواء كان مصدرها المخزن المغربي أو القوى الأوروبية المتربصة به. وبطبيعة الحال كل طرف كان يضمن «الإصلاحات» بحمولات قد تساعده على تحقيق أهدافه الاستراتيجية، أي ضمان استقلال المغرب وسيادة المخزن العلوي عليه، بالنسبة للمولى الحسن، وإضعاف المغرب وإخضاعه، لتيسير استعماره، بالنسبة للقوى الغربية المتنافسة والمتسابقة على ذلك.

لم يرث السلطان المولى الحسن عن أسلافه لا مغربا مزدهرا أو قويا، ولا وطنا موحدا ومتضامنا ومنسجما مع نظامه السياسي. لقد وصل المولى الحسن إلى الحكم في ظرفية تمتاز **بضعف سيادة السلطان** جراء انهزامه في حربين متتاليتين (أمام فرنسا سنة 1844 بإيسلي، وأمام إسبانيا سنة 1860 بتطوان)، **بتفكيك المنظومة الاقتصادية** تحت وطء سياسة «التبادل الحر» التي فرضتها عليه بريطانيا العظمى عبر اتفاقية 1856، **وبارتجاج البنية الاجتماعية**، وبالتالي منظومة القيم الثقافية، جراء تفشي ظاهرة «الحماية القنصلية». هكذا لم تكن مهمة السلطان المولى الحسن لا سهلة ولا مريحة، وكان عليه أن يرفع تحدي القوى الأوروبية التي كانت تضغط عليه، مشرعنة تدخلاتها وتهديداتها بحاجة المغرب إلى إصلاحات لعصرنة بنياته.

اهتدى المولى الحسن إلى أن الطريقة السالكة هي بناء دولة عصرية قائمة على جيش محترف لحماية الوطن، وإدارة جديدة قادرة على استيعاب مستجدات العصر واستنهاض همم المغاربة ومحاورة القوى الغربية بندية، وميزانية عصرية، قارة في مواردها ووافرة في حجمها حتى تتوقف في تمويل مشاريع الإصلاح، وعلى رأسها بناء جيش محترف عصري في تنظيمه وتكوينه وآلياته، فهو ضامن السيادة والاستقطاب.

هكذا ستصبح إشكالية مالية الدولة المزمع تأسيسها، إحدى المهام المركزية لمشروع إصلاحات المولى الحسن.

الظرفية، ظرفية انتقال، والوضع الاجتماعي وضع تفكك وفقر وفتور في الإنتاج، والعقلية السائدة رغم الارتجاج الذي أصاب منظومة القيم، عقلية محافظة يهيكلها البعد الديني بشكل رئيسي.

يضعنا كتاب الطيب بياض في قلب هذه الظرفية، ويتوفق في سل خيط الترتيب من كومة التعقيد، كما تسل الشعرة من العجين ! فما الترتيب؟ الترتيب ضريبة عامة على الدخل، كان المولى الحسن يعمل على سنها لتصبح واجبة على كل من يُمارس نشاطا إنتاجيا في المغرب، مغربيا كان أو أجنبيا خصوصا في المجال القروي، أي أغلبية التراب المغربي.

الترتيب بهذه المواصفات ضريبة وضعية، سنها المولى الحسن سنة 1881 ووقع عليها إلى جانب المغرب ممثلو القوى الغربية يوم 30 مارس من نفس الشهر. ويشمل هذا القانون الضريبي 27 بندا وملحقا تكميليا.

يمكن القول أن الطبيعة الوضعية لهذه الضريبة تجسد في حد ذاتها إحدى أهم التعقيدات المرتبطة بالظرفية. فلقد واجه المولى الحسن، حتى قبل وصوله إلى فاس لتلقي بيعة أهلها سنة 1873، انتفاضا لدباغي المدينة ولجزء مهم من ساكنتها احتجاجا على عدم إلغاء المكوس، الضريبة المفروضة على البضائع المعروضة في الأسواق ... وقد كان طلب الإلغاء مؤسسا على أن حاملي بطاقة الحماية القنصلية من التجار المغاربة كانوا لا يؤدونها مما كان يخلق حيفا تجاه التجار الآخرين. وقد كان وقتها المخزن المغربي عاجزا عن فرض المكوس على الأجانب وعلى المحميين، كما أنه كان مجبرا على جباية هذه الضريبة لتناقص «وفر المراسي» وحاجة السلطان للمال لتثبيت نفوذه وسلطته. فجاءت ضريبة الترتيب، لتحل من جهة، مشكلة تنصل الأجانب ومحمييهم من الأداء، لأن الضريبة وضعية وخالية من أي حمولة دينية شرعية، ومن جهة ثانية سيشكل تعميم الضريبة الجواب الملائم على الإحساس بالحيف عند الذين كانوا ملزمين وحدهم بالمساهمة في ميزانية المخزن، إلا أن هذا الانتقال الجزئي، على مستوى القانون، من **الشرعي - الديني إلى الوضعي - التنظيمي** سيصطدم بحاجزين كبيرين، الأول العقلية المحافظة للمغاربة ويهيكلها الديني بشكل رئيسي، والتي تتقوى وتتجدد بفعل التوجهات الهوياتية التي انتعشت أمام التدخلات الاستعمارية وإضعافها المستمر لسيادة المخزن، الثاني مناورات القوى الغربية، التي لم تكن تخطط «للإصلاح» إلا في ظل الهيمنة

الغربية والسيطرة الاستعمارية. هكذا توفقت هذه القوى في إدراج بندين مهمين في قانون الترتيب سيكون لهما الوقع السيئ على هذا الانتقال المنشود. البند الثاني، ويقر أن الأجانب والمحميين لن يطالبوا بأداء الترتيب إلا بعد انضباط المغاربة لتأديته. والبند السابع، الذي ينص على أن قانون الترتيب لا يخضع لأي تعديل إلا بعد اتفاق كل ممثلي الأجناس، أي القوى الغربية، على ذلك.

لم يستطع المولى الحسن خلال ثلاث سنوات من سن الترتيب تطبيقه لاحتجاج فئات مغربية بعدم عدله وبعدم شرعيته الدينية، ولامتناع القوى الغربية عن فرض جبايته على الأجانب وعلى المحميين لأن معظم المغاربة لا يلتزمون بذلك. وأمام هذا التعقيد فضل السلطان المولى الحسن كسر طوق هذه الحلقة المفرغة بإخضاع المغاربة وإكراههم على الانضباط لجباية الترتيب، فدخل في مسلسل حركاته المعروفة ... وبالرغم من بعض النجاحات الظرفية، فإن الحصيلة على المدى المتوسط هو المزيد من التفكيك الاجتماعي والفقر، والتيه الجماعي للمغاربة.

يحاول الطيب بياض، بهدوء الباحث ودقة المتضلع، تتبع أطوار سيرورة التأسيس والإجهاض، التي شكلها تاريخ الترتيب في مغرب ما قبل الحماية، ويظهر استنادا إلى رصيد وثائقي غني ومتنوع مأزق المخزن المغربي، من المولى الحسن إلى المولى عبد العزيز، أمام مسألة التحديث ... وإن كان إقرار الترتيب كضريبة فلاحية وتطبيقه في المغرب من لدن الحماية الفرنسية سنة 1915 يعد انتصارا للتوجه الاستعماري الغربي، فإنه يدل في العمق على فشل الأنتلجنسيات المغربية، سواء المساهمة في الحكم المخزني أو المعارضة له، في تصور وإطلاق سيرورة تحديث أصيلة تفضي إلى بروز «حداثية مغربية» تفتح الطريق واسعا للولوج للعصر من بابه الكبير.

مقدمة

I. الموضوع.

ثمة رأي شائع بين الباحثين مفاده أن القرن التاسع عشر استوفى حقه من الدراسة الأكاديمية في مختلف جوانب البحث التاريخي، لذلك تم توجيه الدعوة إلى الاهتمام بفترة الحماية، على اعتبار أن مرحلة التأصيل قد أخذت الحيز الذي تستحقه من الدراسة، فوجب الانتقال من فترة إلى أخرى، وكأن كتابة التاريخ استندت منذ البدء إلى قاعدة التحقيب ودراسة كل مرحلة على حدة.

وإذا كانت المقارنة تبرز أن عدد الأبحاث والدراسات التي اهتمت بفترة ما قبل الاستعمار هي من الغزارة بما لا يمكن مقارنته بما أنجز حول فترة الحماية، فإن ذلك لا يعني أن هذه الأبحاث تناولت كل القضايا التاريخية تحليلا وتعليقا ونقدا، إذ ظلت كثير من القضايا بعيدة عن التفسير الشامل لها.

جاءت مراجعتنا لهذا التصور إثر الاحتكاك بموضوع بحثنا، الذي أردناه في البداية أن يشمل دراسة ضريبة الترتيب وأثرها على المجتمع المغربي من سنة 1880م، كمحطة للتأسيس والظهور انطلاقا من البند الثاني عشر من مؤتمر مدريد، إلى سنة 1956م، السنة التي انتهى فيها العهد الاستعماري، الذي استغل صانعوه هذا النظام الجبائي الجديد لخدمة مشاريعهم الاستعمارية. لكن الوثائق والمخطوطات التي اطلعنا عليها جعلتنا نرتاب في مجموعة من الأحكام والمسلمات حول فترة ما قبل الحماية، وقادتنا إلى مقاربة جديدة أساسها البدء من حيث انتهى من سبقونا، والحديث عن تجربة الترتيب خلال فترة ما قبل الاستعمار، والتي ظلت في نظرهم مجرد طموحات محبطة لم تجد تجسيدها الحقيقي إلا مع الاستعمار الفرنسي دون أن يكلفوا أنفسهم عناء البحث في السر الكامن وراء ذلك. فعلى مستوى المصادر، وفي الوقت الذي نسجل فيه سكوت الناصري في الاستقصا وابن زيدان في الاتحاف عن الموضوع بالمرة، نجد

السباعي صاحب البستان، يبدي إعجابه بهذا النظام الجبائي وأسفه على انخرامه حيث يقول: «وفي تلك المدة وجه جيش تدبيره القائم في بعض الأحيان مقام مسيره، للقبائل الغربية، وبعض الحوزية، كدكالة والشاوية، وأحدث فيها ترتيبا عجيبا لو بقي على أصله الذي أصله ابتداء من ضبط القبائل وما لدى كل واحد بالحساب والتقيد، بحيث تجرى الوظائف والتكاليف على حسب حال كل بحيث لا يبقى حيف ولا سبيل في ذلك للمزيد ويحصل به الرفق للرعية، وتنحسم مادة جور العمال بالكلية، فاستحسن ذلك وإن لم يعم، لكنه انخرم ولم يدم»[1].

أما المشرفي، فبقدر ما نوه بمخترعات الحسن الأول في مجال تنظيم الجبايات ولم يعتبرها بدعا، أدان فكرة خلفه السلطان عبد العزيز، الذي حاول النسج على منوال والده في مجال التشريع الجبائي. ومما ذكره حول التجربة الحسنية قوله: «فاخترع أشياء وقوانينا موافقة للشريعة استحسنها عامة رعيته، وحمدت الخاصة والعامة سيرته، وشكرت نعمة فطنته، واعترفت بمزيد عدله وسلامة فكرته، من ذلك اقتصاره على أخذ الزكاة دون ما عداها من المبتدعات، وترتيب أموالهم، ليعطي من له مال دون غيره ما يجب...»[2]. في حين جاء تقييمه لتجربة الترتيب العزيزي كما يلي: «ومن سوء تدبير القائمين بأمر هذه الدولة يومئذ أيضا، شروعهم في الترتيب على الوجه المذكور قبل اتفاق نواب الدول الأجانب عليه، حيث لا يخفى عليهم أحوال الرعايا التي بالمغرب لها، وذلك مما يزيد المسلمين ميلا للأجانب بإعفاء من انتمى إليهم من الترتيب، إذ لا عبرة للعامة بالدين بتوفرهم الدنيا»[3]. هذا الموقف المزدوج إزاء التجربتين أبان لنا أن فشل تجربة الترتيب لا تجد تفسيرها في معارضة ذوي الامتيازات والمصالح لمشروع الترتيب العزيزي، الذي حاول إلزامهم بالعطاء الجبائي فقط، بل هي أعقد من ذلك بكثير، وتحتاج إلى دراسة الموضوع بحيثياته المختلفة التي جعلت اختراع الحسن الأول محط قبول واستحسان، وطموح ابنه عبد العزيز المحاكي له مثار نفور واستهجان، رغم أنهما في الأصل وجهان لعملة واحدة.

---

1 - السباعي، محمد بن إبراهيم، البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن، م.خ.ع بالرباط تحت رقم 1346د، ص.120-121.

2 - المشرفي، محمد بن محمد بن مصطفى، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية، تحقيق بوهليلة إدريس، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، تحت إشراف ابراهيم حركات، كلية الآداب، الرباط، 1992-1993، ص. 673، مرقونة.

3 - المشرفي، محمد، م. س، ص. 919.

أما المراجع باللغة العربية، التي اهتمت بدراسة قضايا مختلفة من تاريخ المغرب المعاصر، فلم تخرج بدورها عن شكل تعاطي المصادر مع موضوع الترتيب، وتراوح تعاملها معه بين السكوت المطلق، والإشارة العرضية، ومحاولة رصد جانب من جوانب تجربة دون ذكر لأخرى تبعا لأهمية تجربة الترتيب في سياق دراسة المواضيع التي عالجتها هذه المؤلفات التاريخية.

ففي الوقت الذي اعتبر فيه محمد المنوني، تجربة الترتيب مظهرا من مظاهر يقظة المغرب الحديث[4]، ونوه بها وعرض كل ما تجمع لديه من نصوص مصدرية ووثائق مخزنية في شأنها، ركزت التوزاني هراج نعيمة[5] على ترتيب 1884 في علاقته بأمناء القبائل، باعتباره إضافة جديدة، في المجال الجبائي، ساهمت في ظهور طرف من أطراف جهاز الأمانة خلال هذه الفترة التي تعرضت لدراستها.

أما الخديمي علال، الذي اهتم بحيثيات وملابسات وآثار التدخل الأجنبي في مدينة الدار البيضاء وإقليم الشاوية، فجاء حديثه عن العواقب الاجتماعية لفشل التجربة العزيزية في ترتيب سنة 1901 منزوعا عن أي علاقة بمخلفات مؤتمر مدريد، وحتى عن شروط إعلان الترتيب العزيزي نفسه[6].

فيما جاءت دراسة الخمليشي عبد العزيز لتسلط الضوء على جوانب من الحياة التجارية وجباياتها خلال النصف الثاني من القرن 19، وتناولت ما ارتبط منها بقانون 30 مارس 1881 المنظم للترتيب والمتعلق بحقوق الصاكة والأبواب[7].لذلك آثرنا عدم العودة إلى الخوض فيه تجنبا للتكرار، وركزنا الاهتمام على الشق المتعلق بالزكاة والعشور من هذا القانون.

---

4 - المنوني، محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، 1995.

5- التوزاني، هراج نعيمة، الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1290-1311هـ / 1873-1894م) مساهمة في دراسة النظام المالي بالمغرب، مطبعة فضالة، 1979.

6 - الخديمي، علال، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1994.

7 - الخمليشي، عبد العزيز، جوانب من الحياة التجارية بالمغرب في القرن التاسع عشر (1856-1896)، المخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية، مكوس الحواضر، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ تحت إشراف جرمان عياش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989، مرقون.

أما الدراسات المنوغرافية التي اهتمت بعلاقة المخزن بجهات مختلفة من البلاد[8]، فإنها تناولت تجربتي الترتيب الحسنية والعزيزية بدرجات متفاوتة حسب أهمية موضوعها بالنسبة لهذه الدراسات سواء في الزمان و المكان و شكل طرح إشكاليات كل بحث على حدة، أو ما توفر لدى كل باحث من رصيد وثائقي ومصدري، لذلك لم يكن هم أحد من هؤلاء الباحثين أن يذهب في حديثه عن ضريبة الترتيب أكثر مما عرض له انسجاما مع الشروط سالفة الذكر.

أما الدراسات والمراجع الصادرة باللغة الفرنسية، حول موضوع الترتيب فيشكل فيها مقال ميشو بيلير Michaux – Bellaire حول الضرائب المغربية منطلقا أساسيا لمن رام معالجة جانب من جوانب هذه التجربة الجبائية[9]، إذ تعرض الباحث في هذا المقال لمختلف أنواع الجبايات التي عرفها المغرب، مقسما إياها إلى شرعية وإدارية، ومتناولا موقع الترتيب داخلها، وحيثيات إعلانه من داخل مؤتمر مدريد، مع تقديم نصوص قانون 30 مارس 1881 المنظمة له.

وعكس الدراسات التي نسجت على منوال ميشو بيلير[10]، قدم نيكولا ميشال[11] Nicolas Michel أفكارا في غاية الأهمية حول الترتيب ضمن أطروحته النموذجية التي اهتمت بدراسة الاقتصاد المغربي خلال القرن التاسع عشر في العالم القروي على الخصوص، من خلال مختلف القوى الفاعلة والمتفاعلة فيه.

---

8 - التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850-1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الثانية، 1983.

- المودن، عبد الرحمان، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995.

- شوقي، الحسن، قبيلة السراغنة خلال القرن التاسع عشر (1822-1912)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، تحت إشراف إبراهيم بوطالب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1990، مرقونة.

- الصديقي، عبد الرزاق، الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن في النصف الثاني من القرن 19، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، تحت إشراف إبراهيم بوطالب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1988-1989، مرقونة.

- كفناني، مولاي الحسن، قبيلة أولاد أبي السباع في القرن التاسع عشر، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، تحت إشراف أحمد التوفيق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1987-1988، مرقون.

9- - Michaux-Bellaire (E.D), «Les impôt Marocains», *Archives Marocaines,* N°1, mars 1904, pp:56-96.

10- - Lebel, Ronald, «*L'impôt agricole au Maroc, Le tertib*», Emile Larose, Paris, 1925.

- Cattenoz (M.G), *la fiscalité marocaine*, P.U.F. 1927.

- Jouannet, Jacques, *L'évolution de la fiscalité marocaine depuis l'instauration du Protectorat*, Paris (V), 1953.

11- - Nicolas, Michel. *Une économie de subsistance, le Maroc précolonial,* Ed. Institut Français d'archéologie Orientale, Le Caire, 1997.

تأسيسا على كل ما سبق، تولد لدينا الاقتناع بأهمية الدراسة الموضوعية والمفصلة والعميقة لموضوع الترتيب، اعتمادا على عدد من الوثائق والمخطوطات الموزعة بين مختلف الخزانات ودور الأرشيف سواء بالداخل (الخزانة الحسنية والخزانة العامة ومديرية الوثائق الملكية بالرباط) أو بالخارج (بقصر فانسين Château de Vincennes) ومقر وزارة الخارجية الفرنسية بباريس وكذا (الأرشيف الدبلوماسي بمدينة نانط Nantes)، والتي نبهتنا إلى السؤال / الإشكال المتمثل في العوامل التي حالت دون إنجاح هذا المشروع الطموح، الذي راهن من خلاله الحسن الأول على استئصال آفة الحماية القنصلية وضمان مداخل جبائية قارة، وتطلع عبره ابنه عبد العزيز من بعده إلى إقامة نوع من العدل والمساواة بين رعيته، كما يتجلى من الظهائر التي أصدرها في الموضوع. ولعل ما غاب عن أذهان أغلب الباحثين، حتى لا نقول ما تم تفادي الخوض فيه، هو أن المسألة مرتبطة أشد ما يكون الارتباط بالأرضية التي زرعت فيها هذه التجربة، والتي لم تكن لترقى إلى مستوى إنجاح ضريبة الترتيب، مادام أن الثالوث الذي كان مؤثرا آنذاك في مجرى الأحداث بالبلاد، والمكون من المخزن والقبائل والقوى الأجنبية، قد شكل عوائق فعلية أمام نجاح هذه التجربة. فكيف ساهمت مكونات هذا الثالوث كل من موقعها في إفشال تجربة الترتيب؟

هذا الإشكال العام، الذي يبدو أعقد بكثير من نظرية أولئك الذين سارعوا إلى اختزال تجربة وجهت في الظل مستقبل البلاد وفق ما تشتهيه نفس من رتبوا أوراقها ترتيبا، في مجرد معارضة ذوي الامتيازات والمصالح لها، يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1 - إلى اي حد كانت بوادي المغرب قبل الاستعمار مؤهلة لتقبل ضريبة الترتيب من خلال قواها المنتجة وعلاقات الإنتاج داخلها، ببنية قبائلها وآليات التفاعل بينها أولا، وفي علاقتها بالمخزن ثانيا؟

2 - وهل كان لهذا النظام المخزني من الهيمنة الميدانية ما يؤهله لتطبيق وتعميم ضريبة الترتيب؟

3 - ثم هل كان للمخزن فعلا، من خلال طبيعته وتركيبته، أفقا يتسع لاحتضان نظام جبائي من الطراز العصري؟

هذا السؤال الأخير يقودنا إلى البحث عن رهانات وانتظارات كل من الحسن الأول وابنه عبد العزيز من خلال ما راماه من ضريبة الترتيب، خاصة وأن النصوص

التنظيمية للقانون المنظم لها قد تحكمت في صياغته قوى أجنبية، لها من الدهاء السياسي والحنكة الدبلوماسية ما يؤهلها في مرحلة أولى لجعل التجربة برمتها زوبعة في فنجان قبل أن تحول فشلها،في مرحلة ثانية، إلى نصر مبين يخدم مصالحها على المدى البعيد. فكيف رسمت هذه القوى سيناريو نظام الترتيب بين مؤتمر مدريد سنة 1880 وإصدار إدارة الحماية لقانون 30 مارس 1915 المنظم لهذه الضريبة؟ وما أثر كل ذلك على المجتمع المغربي؟

II - أقسام البحث.

جاءت دراستنا لأهم القضايا التي يطرحها موضوع المخزن والضريبة والاستعمار، من خلال ضريبة الترتيب بين 1880 و1915، مشتملة على أربعة أبواب:

تناولنا في الباب الأول موضوع البادية المغربية في علاقتها بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لمغرب ما قبل الاستعمار من منطلق أن لا ضريبة بدون إنتاج ولا إنتاج بدون شروط إنتاج سليمة ومحفزة، فكان لابد من دراسة الواقع الإنتاجي للبادية المغربية إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين من خلال الإطلالة على واقعها، وأزمة معاشها، واستحالة التحول بها في غياب «طبقة» مزارعين رائدة ذات توجه تحديثي، تنسج خيوط التواصل مع نظيرتها الحضرية ممثلة في فئة تاجرة قدر لها خلال هذه الفترة أن تظل بدورها كسيرة الجناح بسبب إكراهات متعددة حرمتها من الظهور بمواصفات النموذج البورجوازي العصري، صاحب المشاريع المجتمعية المتطورة. وانتهينا في الفصل الأخير من هذا الباب إلى دراسة التنظيم الاجتماعي بالبادية وحدود إسهام بنيات القبيلة ونظام قيمها في عرقلة التنمية من خلال النزوع نحو المحافظة على التوازنات.

أما الباب الثاني، فقد خصصناه لدراسة الجهاز الذي كان من المفترض فيه أن يسعى إلى إنجاح تجربة الترتيب من خلال السهر على تطبيقها. يتعلق الأمر، طبعا، بالجهاز المخزني خلال نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، من خلال تعريفه وإبراز شكله واختصاصه ووظائفه، وتقديم فكرة عن تجربة كل من تولوا شؤون حكم البلاد خلال هذه الفترة، وعن علاقتهم بسائر أعضاء المخزن الذين سهروا على خدمتهم إن مركزيا أو محليا.

وقد جاء الباب الثالث مخصصا للتجربة الحسنية في الترتيب التي رامت الترميم أكثر من الإصلاح، مما جعلنا ندقق في دلالات بعض الاصطلاحات والمفاهيم، وفي مقدمتها الترتيب في معناه، لإدراك رهانه، قبل دراسته كبديل عن نظام جبائي قائم، بالوقوف عند شكله والطاقم المشرف عليه، لنخلص إلى عرض نتائجه وآثاره.

وانتهينا في الباب الرابع إلى دراسة الترتيب العزيزي وطموحه الإصلاحي بعد عرض ظروف إحيائه، وتقديم نصوصه التنظيمية، والكشف عن نتائجه الأولية وأصحاب المصلحة في عرقلته، ليتسنى لنا بعد ذلك إبراز آثار ومضاعفات إخفاقه على مصير مجتمع بكامله، أعد تدريجيا لتقبل نظام استعماري بقوانينه الجبائية.

وأخيرا قدمنا خلاصة بحثنا وعصارة مجهودنا في خاتمة أردناها أن تكشف نتائج قراءة جديدة لمسلمات قديمة حول ما أريد ترتيبه قبل 1912.

الباب الأول

البادية المغربية والبنية
الاقتصادية والاجتماعية لمغرب
ما قبل الاستعمار

مقدمة

جرت العادة أن تخصص الصفحات الأولى من الدراسات المهتمة بالشأن المالي والجبائي لاستعراض حصيلة الوضعية العامة للبلاد، كمنطلق لتقديم ما استجد في عالم النظم المالية والجبائية، ودراستها وفق ما ترومه كل دراسة على حدة، حسب إشكاليتها أو الفترة التي تريد أن تحصر فيها موضوع دراستها. لكن طبيعة موضوعنا، من خلال تصوره الإشكالي والمنهجي، فرض علينا الإعراض عن هذا المألوف، الذي استفدنا مما راكمه من دراسات وأبحاث، لنتجه نحو السفح الظليل الذي ظل مهملا بما يحمله من أدوات/ مفاتيح لفهم العلاقة الصدامية بين الجابي ودافعي الضرائب؛ ونعني بذلك الواقع الاقتصادي للقوى المنتجة التي كان يطالها الجبي بالبادية المغربية مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فهل مكنتها شروط إنتاجها من ضمان معيشها أولا؟ وهل تمكنت بعد ذلك من توفير ما تقدمه للجباة؟ وبعبارة أخرى ما هي حدود الممكنات؟ وما هي أسباب الإعاقة؟

الفصل الأول

اقتصاد معاشي بدون «طبقة» مزارعين

المبحث الأول: **سكان العالم القروي بمغرب ما قبل الاستعمار**

انتهى أحمد التوفيق عند حديثه عن الوضع الديموغرافي بإينولتان، إلى استنتاج عام مفاده أن مغرب القرن التاسع قد شهد لأسباب طبيعية واقتصادية واجتماعية نموا ديموغرافيا وحركية اجتماعية نحو المدن الداخلية العريقة أو الساحلية الناشئة[1]. مما يخفف نوعا ما من قتامة الصورة التي قد تترسخ في ذاكرة الباحث وهو يطالع ما كتب بشأن الأوبئة والمجاعات والقحوط والجراد والحروب التي كانت البلاد مسرحا لها خلال القرن التاسع عشر، وما يمكن أن تخلفه من تدهور ديموغرافي خطير. غير أن المادة الوثائقية المتوفرة عاجزة عن إسعاف الباحث في الوصول إلى كتابة تاريخ ديموغرافي دقيق لمغرب ما قبل الاستعمار، أو حتى إلى مجرد رصد لتطور عام يغطي مجموع جهات البلاد خلال فترة قد تمتد من منتصف القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين[2]. على أن هدفنا المركزي من استهلال البحث بالحديث عن سكان العالم القروي هو تقديم فكرة عن إنسان البادية، باعتباره طاقة منتجة للتموين الغذائي، وللدعم المادي لخزينة وجيش المخزن، أتعبت سواعده أعمال السخرة، وأنهكت موارده حركات المخزن، وأفقرته مطالب الجباة. هذا الإنسان الذي كان يعيش فوق مجال فرضت فيه كلف ووظائف شتى، شكل رأسمالا بشريا هائلا جرى التفريط فيه، وتعرض لمختلف أنواع الضغوط. لذلك وجبت معرفة قيمته العددية مقارنة بالموارد المتاحة على مستوى اقتصاد المعاشات. في هذا الصدد، يزودنا دانييل نوان Daniel Noin بمعلومات

1- التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان **1850 - 1912**)، م. س، ص. 193.

2- كثيرا ما لجأ الباحثون في الديموغرافيا إلى قوائم إحصاء كوانين القبائل وأرباعها وأخماسها أو إلى قوائم المجندين لتكوين فكرة عن عدد السكان وتطورهم غير أن هذه الأدوات ذات فعالية محدودة في ما يخص المجال المغربي بالنظر إلى ما تتسم به أشكال القرابة من تنوع وعمليات التجييش من انتقائية وظرفية.

مهمة عن ديموغرافية المغرب خلال مرحلة ما قبل الاستعمار تسد، رغم طابعها التقريبي، الفراغ الحاصل في هذا الباب، حيث قدر العدد الإجمالي للسكان سنة 1900 بحوالي 4800000 ساكن[3]. أما قبل ذلك، فمن الصعب تقديم تقدير إجمالي لسكان المغرب. وحتى التقديرات التي وضعها الأوربيون انطلاقا من تعميمات لجهات آهلة بالسكان، فإنها جاءت مرتفعة جدا[4]. فقد عرف المغرب نظاما ديموغرافيا تحكمت فيه المحددات التقليدية من أوبئة ومجاعات، مع ظاهرة ارتفاع معدل الولادات، مما جعله يحافظ على شبه توازن واستقرار بالرغم من تلك الأوبئة. أما بعد المجاعة التي اجتاحت البلاد من 1878 إلى 1883، فلم يتعرض المغرب لوفيات جماعية كبرى، ليشهد خلال ثلاثين سنة، التي سبقت الحماية، أول نمو ديموغرافي ملموس[5].

وإذا كان السكان القرويون قد شكلوا نسبة % 81 من مجموع السكان حسب إحصاء 1936، فإن نسبتهم، واستنادا إلى نفس الدراسة المشار إليها آنفا، كانت سنة 1900 في حدود % 90. وباستثناء المناطق الجافة، تراوحت نسبة الكثافة داخل العالم القروي مع بداية القرن العشرين ما بين 10 و35 نسمة/ كلم مربع. فالمغرب، إذن، لم يكن بلدا فارغا على المستوى السكاني، ويمكن مقارنة توزيع السكان فيه بالواجهة المتوسطية لإسبانيا، حيث عرف مراكز استيطان كثيفة بالنظر إلى الوضعية التقنية لزراعتها وأهمها منطقة جبال الريف بأقل من مليون نسمة، ثم السهول الأطلسية (الغرب، الشاوية، دكالة، عبدة، الشياظمة) بحوالي 800000 نسمة[6].

انتشرت هذه الكثافة السكانية على مجالات جغرافية متنوعة من جبال شبه قاحلة في الأطلس الصغير، إلى تلال خضراء بجبالة، مرورا بسهول مسقية عند قدم الجبال بمنطقة الحوز. مما يوحي بإمكانية التكيف مع المجال الذي يشجع على العودة للاستقرار مهما تعددت عوامل الإبعاد القسري طبيعية كانت أو بشرية. غير أن هذه التجمعات السكنية كانت تفتقر في مجملها إلى وجود حواضر كبرى تتجاذب معها مختلف الأنشطة الاقتصادية، مما جعل سكانها إما موزعين على شكل قرى أو أشباه مدن أو دواوير تحتوي على خيام ونوالات.

3- In, Nicolas, Michel, op.cit, T. 1, p.41.

4- Ben Ali, Driss, *Le Maroc précapitaliste*, société marocaine des Editeurs Réunis, 1983, pp:42-43.

5- Nicolas (M), op.cit, T. 1, p. 42.

6- Ibidem.

هذا الشتات ساهم في عرقلة قيام «طبقة» للمزارعين في المغرب مثل نظيرتها في أوربا، وفوت على سكان البادية والمدينة فرصة خلق جسر قار لتبادل المنافع وتحقيق التراكم المؤدي إلى قيام بورجوازية تؤمن الرواج التجاري والخدماتي والحرفي بالمدن، وتدخل وسائل العصرنة والتحديث للبادية. فما هي باقي عناصر العرقلة الأخرى؟

المبحث الثاني: **البادية المغربية بين الواقع والطموح**

بخلاف المدن الإيطالية أو الفلامانية، التي لعبت خلال العصر الوسيط الأدنى دور الحافز أو المحرك للبادية على مستوى تكثيف الإنتاج وتطور وسائله، فإن المبادرة الحضرية في المغرب ظلت محصورة داخل مجال حدودها، وبقيت اهتماماتها بالاستثمارات القروية ضيقة ومرتبطة، بالضرورة، بحظائر تربية المواشي أو الزراعات التسويقية. ولا يمكن لوضع كهذا أن ينتج بورجوازية زراعية حقيقية فأحرى أن يسمح لها بالتطور[7]. فهل يجد ذلك تفسيره فقط في علاقة المدن بالبوادي، والجو المشحون بينهما وحالة اللاطمئنان المعرقلة لكل تواصل وتبادل مصالح؟ أم أن الأمر أبعد من ذلك، ويستدعي إدراكه الكشف عن الأسباب العميقة لهذه القطيعة وتحديد شكل وعلاقات الإنتاج داخل اقتصاد قلة وكفاف يبحث عن تأمين المعاشات أكثر مما يسعى إلى تحقيق التراكم والفائض؟ وما السر إذن في غياب هذا الوفر الزائد عن الاستهلاك والموجه للتصدير والمحرك للرواج التجاري؟ وهل وجدت فعلا فئة حملت على عاتقها إنجاز هذا المشروع أو حلمت به على الأقل؟

أجمع الرحالة الأوربيون الذين زاروا المغرب خلال القرن 19 على العلاقة العابرة التي كانت تجمع الفلاح المغربي بأرضه. وهي وضعية اعتبرها عبد الله العروي محدودة في المكان، أي في منطقة الغرب، ومطبوعة بعوامل ظرفية مفسرة لها لكن جرى تعميمها بسوء نية على مجمل المجال المغربي[8]. ولتفنيد هذا الزعم استدعى الباحث شهادة «شاهد عيان ومن أهلها» يتعلق الأمر بشارل دوفوكو (Charles de Foucauld) الذي جاب رحاب المغرب في ثمانينيات القرن 19، وقدم أوصافا عن الزراعات الكثيفة بمناطق الشاون وفاس وزمور وسوس، وعن النشاط الرعوي الذي يعوض أو يكمل النشاط

-7 Nicolas(M), op.cit,p. 399.

-8 Laroui, Abdallah, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830– 1912*, Ed. Centre culturel Arabe, 1993, p.34.

الزراعي في كل من ولماس وتادلة وسوس وطنجة وزيان. ولعل ما يثير الاستغراب حسب العروي، هو أن حالة الرخاء التي وصفها الرحالة الفرنسي جاءت مباشرة بعد خمس سنوات عجاف عرفتها البادية المغربية، وامتدت إلى سبع في الجنوب، أدت إلى فرار ثلث ساكنتها.

قبل أن نقيم واقع البادية المغربية، أو أن نقدم صورة عنه خلال الفترة المدروسة، علينا أن ننتبه، ونحن نعتمد على ما دونه الرحالة الأوربيون الذين جالوا في فيافي البلاد،إلى أن أغلب جولات هؤلاء كانت تتم خلال فصل الصيف وحديثهم عن الزراعة والوسائل المعتمدة فيها سيكون، لا محالة، مرتبطا بموسم الحصاد وطقوسه وأدواته، وبشكل القطيع المنتشر في السهول بعد الحصاد أو المنسحب إلى الجبال وسفوحها بعد استهلاك ما وفرته الأرض الواطئة من كلأ. كما أن هذه الرحلات غير الممتدة كثيرا في المجال، والمقتصرة على منطقة الشمال، فوتت على أصحابها فرصة الاطلاع على الآليات المستعملة في مناطق أخرى، فعوضوا ذلك بتعميم ما رأوه في مواقع زيارتهم على مجموع البوادي المغربية، مع أن هذه الأخيرة عرفت مناطق مختلفة وشبه متخصصة إما في الحبوب أو تربية الماشية أو المزروعات السقوية أو غرس الأشجار، أو مناطق ترحال صحراوية، وهو ما نتج عنه تخصص سكان هذه المناطق في أنشطة فلاحية منسجمة مع نوعية الإنتاج المحلي، فاختص سكان الغرب في تربية المواشي، وأهل درعة في الزراعات المسقية، وسكان الريف في الغرس[9].

ولا غرابة، أيضا، أن لا ترمق عيون هؤلاء القادمين من أوربا، والذين اعتادوا أن لا يروا سوى الخضرة في حقولهم وغاباتهم، في بادية المغرب إلا مجالا لا يستحق حتى هذه التسمية في دلالتها المعبرة عن مزاولة أنشطة فلاحية متنوعة. موقف قد نتفهمه أكثر عندما نطالع تقارير رحالتنا إلى أوربا وحالة الانبهار والافتتان بغنى وتنوع البادية الأوربية. ولتوضيح صورة المقارنة أكثر، لا بأس أن نقدم هذا النص المقتبس من رحلة الصفار إلى فرنسا. يقول أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار واصفا البوادي الفرنسية التي مر منها بين مرسيليا وباريس «فهم جادون كل الجد في عمارة الأرض بالبناء والغرس وغيره، لا يسلكون في ذلك طريق التساهل ولا يصحبهم فيه تغافل ولا تكاسل. **فلا ترى عندهم شيئا من الأرض ضائعا أصلا، ولا ترى عندهم خرابا**

9- Laroui (A), op cit, p. 37.

ولا أرضا مواتا حتى أن الأرض التي ترابها رديء ينقلون لها التراب الجيد من أرض أخرى. ويعطون لكل نوع من الأرض ما يستحقه، فما يصلح للحرث يحرث وما يصلح للغرس يغرس، ويفرقون أيضا في الغرس بين ما يصلح في الأرض الحارة والباردة وهكذا (...) وأشجارهم كلها أو جلها مستنبتة ولو كانت في رؤوس الجبال أو بطون الأودية، ولا يحاشون من ذلك موضعا، حتى أنهم يغرسون الأشجار في مجاري الخنادق والسيول وحافات الأنهار (...) ومما عندهم من الأشجار المثمرة الزيتون بناحية مرسيليا وطولون (...) وشجره لا يتعاظم عندهم كما يكون بالمغرب بل غالبه يجنيه الإنسان من الأرض، وهم يتعمدون ردعه فيبقى دائما صغيرا ليعظم حبه ويشتد غصنه (...). ومن جملة قوانينهم التي أسسوها وجعلوها شريعة من شرائعهم، أن أرض فرنسا كلها حرم لا تهتك ولا يتعدى أحد على ملك آخر(....) ومن قوانينهم في الزراعة أن بيلكهم يعطي عطاء معلوما عندهم لمن ظهرت على يده مزية لم يأت بها غيره من الفلاحين (...) ومن قوانينهم أيضا، أنه إذا جاءهم في برهم ما يكفيهم من الزرع فيمنعون من دخول غيره من خارج بلادهم (....) وإن كانت الغلة ناقصة، أباحوا دخوله من الآفاق، وتسامحوا في عشوره ليكثر جلبه من الآفاق»[10].

نبه إلى أمر بديهي مفاده «أن لا قياس مع وجود الفارق». غير أن غايتنا من اقتباس هذا النص الطويل بعيدة كل البعد عن الرغبة في المقارنة بين واقعين يختلفان في سياق وسيرورة تطورهما، بل محاولة قراءة ما وراء هذا النص، وما تجود به لغته من دلالات تسعف الباحث في اكتشاف حال البادية المغربية.

أكد الصفار إذن على جدية الفرنسيين، وأبدى استغرابه لعدم تفريطهم في أي شبر من أرضهم يمكن أن يستثمر في أي صنف من المزروعات أو المغروسات. فعبارة -فلا ترى عندهم - تتكرر مرتين، لتزداد حالة الاندهاش بتعبير أشد دلالة - حتى أنهم-، ليكشف لنا عندما يقول: «وشجره لا يتعاظم عندهم كما يكون في المغرب ...» أن نظرته لذلك العالم العجائبي كانت في الواقع شكلا من الأسى والأسف على ما افتقدته البادية المغربية. ثم تزداد حسرة الصفار وهو يحدثنا عن القوانين المنظمة للفلاحة الفرنسية، الضامنة لأمن الفلاح وممتلكاته والمحفزة على الإنتاج. فلغة النص بدلالات الاستغراب

---

10 - ميلار، سوزان، صدفة اللقاء مع الجديد، رحلة الصفار إلى فرنسا(1845- 1846)، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب، الرباط، الطبعة الأولى، 1995، ص. 113 - 118.

الواردة فيه تجعلنا نفهم أن البادية المغربية في منتصف القرن التاسع عشر لم تستغل بعناية، وبها كثير من الأراضي الضائعة والمهملة والموات، التي لم تعرف زراعة ولا غراسة، تفتقد إلى قوانين صارمة للحفاظ عليها وحماية أصحابها المحرومين من كل مبادرات تشجيعية للرفع من المردودية، لذلك لم يتجاوز الإنتاج حدود المعاشات ليرقى إلى الادخار قصد الترويج، لأنه افتقد في الأساس لفئة اجتماعية تحمل هذه الثقافة، وتحلم بهذا المشروع، وتسعى لإنجازه على غرار نظيرتها الفرنسية.

هذه الصورة التقريبية التي وضعناها للبادية المغربية خلال هذه الفترة تتأكد وتتجلى أكثر عندما نستعين بما لاحظه «جون دراموند هاي» (J.D. Hay)، أثناء تنقلاته، من أن البادية الممتدة بين طنجة والرباط «تكاد تكون خالية من السكان» وأضاف، مشيرا إلى المناطق الممتدة مباشرة في اتجاه الجنوب، أنها تتوفر على «بادية ذات مجالات زراعية محروثة حرثا جيدا أفضل مما سبق أن رأيناه إلى ذلك الحين [...] حيث بدت لنا حقول ناضرة من القمح والشعير»[11]، كما أن الغابات في المغرب كانت معرضة للخطر بفعل استعمالها المكثف كمجال رعوي، إذ كان الماعز يبذل قصارى جهده لابتلاع البراعم والنبتات الجديدة، بينما استمر سكان البلاد في ممارسة عاداتهم القبيحة، وهي تحطيم جذوع الأشجار لاستخدام خشبها في تحضير الفحم، واستعمال الأغصان الشائكة لتزريب حقولهم[12]. ومقابل هذه الصورة القاتمة، هناك إشارات إلى ما كانت تزخر به أحواز بعض المدن من خيرات. فهذا د. هاي دائما يشير إلى كثرة منتوج البرتقال خلال النصف الثاني من القرن 19 في أحواز الرباط. أما جاكسن (Jackson)، فذكر أن أحواز مدينة تطوان «كانت تنتج ألذ أصناف البرتقال في العالم على الإطلاق، هذا فضلا عن التين والعنب والبطيخ والمشمش والبرقوق والتوت والتفاح والإجاص والرمان والأترج والليمون والليم»[13]. وتلك حالة اندهاش لا توازيها سوى شدة افتتان المعمرين بغنى الأراضي المغربية، وتهافتهم على باديتها، وهستريا نظام الخلطة والحماية القنصلية، والرغبة في تملك العقار، وإضفاء المشروعية القانونية عليه انطلاقا من مؤتمر مدريد مقابل زعم وهمي بأداء ضرائب فلاحية. هذه الحالة كفيلة كذلك بتفسير أولوية الاستيطان الزراعي ضمن مشروع المقاولة الفرنسية، الذي لن يكتفي، طبعا، بإدخال التقنيات

---

11 – ميلار، سوزان، م. س، ص. 114 ، هامش 30.

12 – نفسه، ص. 114، هامش 31 .

13 – ميلار، سوزان، م. س، ص. 115 ، هامش 36.

العصرية على استغلاليات ضواحي المدن، التي أثارت إعجاب ناظريها رغم بدائية آليات استغلالها، بل سيجعل من البادية أداة استقرار وضمان استمرار لوجوده الاستعماري بشكل عام.

عمد المؤرخون المعاصرون إلى الاستعانة بالعلوم المساعدة في استنطاق نصوص الرحلات، واستخرجوا منها معطيات إخبارية مهمة أفادتهم في إماطة اللثام عن حقائق كانت إلى ذلك الحين مبهمة. وأخبار الرحالة هذه، لا تتمثل في مشاهدته البصرية بل تتمثل أيضا فيما أيقظ بصيرته وهز كيانه وانعكس في لغته بشكل عجائبي كتعبير عن اندهاشه بشيء مفتقد لما ألفه في بلاده. ذلك كان وضع الصفار وهو يكتب عن حال الفلاحة الفرنسية في منتصف القرن التاسع عشر، فعكس لنا، بوعي أو بغير وعي، صورة البادية المغربية. هذه الصورة ستتضح أكثر باعتماد نصوص أخرى أكثر تعبيرية تسلط الضوء على جوانب مختلفة من حياة البادية المغربية وتفسر تردي أوضاعها الإنتاجية.

كان ابن عثمان، الذي زار إسبانيا أواخر القرن الثامن عشر (1779م)، أكثر استحضارا للنموذج المغربي وهو يتحدث عما أثار إعجابه من تقنيات الفلاحة الغربية، وكان يلجأ أحيانا إلى القيام بمقارنات بين الإنتاج الفلاحي في مناطق مغربية اشتهرت بالفلاحة ومناطق فلاحية في إسبانيا «وقد رأيت (...) معصرة كبيرة لعصر الزيتون، فيها معاصر متعددة على شكل معاصر بلادنا، وفيها معصرة أحدث النصارى صنعها قريبا»[14]. وفصل هذا السفير أيضا في الكلام عن تقنيات استعمال الناعورة، وأشار إلى انتشار هذا الاستعمال في إسبانيا «على صفة غير معهودة». وأحيانا كان يذكر بالاسم المنطقة المغربية التي تتشابه في إنتاجها الفلاحي مع الناحية التي يصفها في إسبانيا : «وأهل هذه القرية (الكبسات) أهل بداوة (...) وحيث انفصلنا عن القرية، دخلنا أرضا متسعة منفسحة طولا وعرضا ... ووجدناها كلها محروثة، وهي أشبه شيء ببلاد دكالة بأرض المغرب ... وليس بها ماء أصلا إلا الآبار أو ماء الأمطار. إلا أن ماء آبارها قريب لا كآبار دكالة»[15]. لقد انبهر ابن عثمان بالمستوى الذي وصلت إليه الفلاحة في إسبانيا، وأطال الكلام عن التقدم العلمي والتدخل البشري. إسهاب يفسر التعطش

14- قدوري ، عبد المجيد، سفراء مغاربة في أوربا (1610 – 1922)، منشورات كلية الآداب، الرباط، الطبعة الأولى، 1995، ص. 80 .

15- نفسه، ص.80.

إلى شيء مفتقد في بلاده. أما محمد بن عبد السلام السايح فقد أورد سنة 1922 مقارنة شديدة الدلالة بين الفلاح الفرنسي ونظيره المغربي تكشف وضعية هذا الأخير وتمثله للمشهد الزراعي: «ومما يوجب الالتفات أيضا أن للفلاح الافرنسوي شغفا زائدا بتحسين المناظر وتجنيس النباتات والأشجار وتدبيج ألوان الأزهار، بخلاف الفلاح المغربي، فإن همته بجرد الإنتاج من مزارعه الفيحاء الشاسعة الأرجاء (...) وذكر لي بعض الوطنيين هناك أن للفلاح الافرنسوي من محصولات أرضه، من حبوب وخضر وفواكه ومشروبات وماشية، ما يقوم به. فتراه منكبا على بقعته صباح مساء، وبذلك يمكنه التوفير، إذ لا يند عن جيبه إلا النزر اليسير»[16].

إذا كان من المؤكد أن الفلاح المغربي لم تكن همته بتنويع محاصيل مزارعه الشاسعة الأرجاء، وهو ما فوت عليه فرصة تحقيق الوفر وجعله يدور في دوامة الكفاف مهددا بالإفلاس في أي لحظة، فالأكيد أن هناك عوامل شتى قادته إلى هذا المصير المحتوم، إذ لا نعتقد أن المسألة تتعلق بمجرد تقاعس أو تكاسل بل بشروط عامة للإنتاج يتكامل فيها الطبيعي بالبشري. فرغم ما توحي به بعض وثائق وسجلات الترتيب لجهات مختلفة من البلاد من تنوع المزروعات والأغراس والدواب والمواشي، فإن الأساس في الفلاحة المغربية كان هو زراعة الحبوب وتربية المواشي بالتكامل أحيانا والتخصص حسب المناطق أحيانا أخرى تحت تأثير الآلية الإيكولوجية.

هذا الوضع الإنتاجي لم يتغير بمجرد دخول المستوطنين الأوربيين كما يمكن أن نعتقد بل استمر طويلا حتى مع مجيء الاستيطان. وهو ما كان مثار نقد لاذع من طرف المهتمين بالاقتصاد المغربي. فتحت عنوان «أخطار الفلاحة الأحادية» حذر روني هوفر (R. Hoffherr) في دراسته حول الاقتصاد المغربي من أخطار الاقتصار على نوع واحد من الزراعة، والذي يتسبب في إرهاق الأرض والسقوط في الجمود والروتينية، وبالأخص في ربط مصير الاقتصاد المغربي بمحاصيل الزراعة الواحدة. وأورد أرقاما دالة في هذا الشأن، إذ أن نسبة المساحة المخصصة للحبوب من طرف المغاربة والأوربيين ظلت تتجاوز % 90 من مجموع المساحة المزروعة إلى حدود سنة 1929 [17].

---

16 - قدوري، عبد المجيد، سفراء مغاربة...، م. س، ص. 82 .

17- Hoffherr, René, *L'économie marocaine*. T.3, Sirey, Paris, 1932. pp.145-146.

أقلقت هذه الوضعية روني هوفر بعد مرور أكثر من عشرين سنة على دخول الاستيطان إلى البادية المغربية، فحذر من إرهاق الأرض والسقوط في الجمود والروتينية. فكيف يمكننا أن نتصور حال هذه البادية قبل دخول هذا الاستيطان خلسة مع الخلطاء والمحميين؟ واقع الحال لا يتحدث عن أكثر من تدبير معاشات لفلاح لم يحلم بتحقيق الفائض أو بتنويع الإنتاج نظرا لغياب ذوي الاختصاص من الملاكين الكبار الذين يحترفون الفلاحة، ويسهرون على تطوير إنتاجيتها بتنسيق مع من يتكفل بترويج موادها سواء في السوق الداخلي أو توجيهها إلى الخارج لأسباب سنعرض لها لاحقا بعد وضع أزمة المعاشات في سياقها، والكشف عن أسبابها وآثارها.

المبحث الثالث: **البادية المغربية وأزمة المعاش**

لم تكن أزمة المعاش التي عرفها المغرب في القرن التاسع عشر بالشيء الجديد الطارئ على هذا البلد، بل إن الجزء الكبير من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لبواديه لم نكتشفه إلا من خلال مصادر تحدثت عن الكوارث والمجاعات التي اجتاحتها، والتي شكل فيها القرن 19 مجرد استمرارية لوضع قائم. وتؤكد الوثائق المتوفرة حول النصف الثاني من هذا القرن شيئا مهما وهو أن هذه الأزمات تندرج في سياق تاريخ طويل، وتضرب في عمق بنيات الاقتصاد القروي. وذلك مؤشر على العجز عن التأمين الدائم للمعاش لمجموع السكان، غير أنه لا يعني بالضرورة أن البلاد قد حافظت على بنياتها جامدة طوال قرون من الزمن. ومن الخطأ، كذلك، الاستخفاف أو عدم الانتباه إلى الخصائص الجديدة أو المتغيرات التي تظهر مع توالي الأزمات في اقتصاديات النظم التقليدية. إن التعاقب الآلي للمجاعات لم يكن إلا مظهرا لغياب الإرادة في التدبير الاقتصادي، ذلك أن ظاهرة توالي المجاعة لا تجد تفسيرها في نوعية التقنيات الزراعية، وارتباط الإنتاج بالظروف المناخية فقط، بل كذلك في النزوع نحو المحافظة، وفي طبيعة تسويق الإنتاج، وفي شكل البنيات الاجتماعية، وفي غياب التخطيط الاقتصادي، إن لم نقل تغييبه، ولاسيما، إذا علمنا أن المخزن كان يرى في الجوع، أحيانا، حلا سحريا أو ضارة نافعة. كما جاء على لسان الحجوي الذي اعتبره رحمة في شكل حقنة مهدئة لثورة القبائل: «كما أن المسغبة كانت فيها رحمة حيث القبائل كانت في عتو من سوس إلى وجدة فمهد الله للسلطان أمرهم وسكنوا بسبب الجوع (...) وانقادت له الرعية لضعفها لا لقوته»[18].

---

18 - الحجوي، محمد بن الحسن، اختصار الابتسام عن دولة ابن هشام، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم 114 ح، ص. 382.

ولا تعكس هذه الواقعة التاريخية مقولة «مصائب قوم عند قوم فوائد» فحسب، وإنما تكشف فعلا عمق المأساة المعاشية التي يخلفها الجوع في أوساط سكان البوادي المفتقدين لأي مناعة في مواجهة هذا «الجندي» الذي يأتي على الأخضر واليابس من أرزاقهم. وقد كشف البحث الذي أجري عن وضعية المحاصيل الزراعية خلال الفترة الممتدة بين 1807 إلى 1912، سواء بشمال البلاد أو جنوبها، أن الغلال تكون رديئة على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات[19].

على أن وفرة المادة الوثائقية المتعلقة بالموضوع خلال الثلث الأخير من القرن 19، وهي الفترة التي تهم موضوعنا، لا ينبغي أن توهمنا باشتداد تلك الأزمة مقارنة مع الفترات السابقة لها، بل يجب الانتباه بدقة، في المقابل، إلى ما تسجله هذه الوثائق من تنوع في المزروعات وفي المردودية الإنتاجية المختلفة بحسب نوعية الإنتاج والمناطق المنتشرة بها. وهو مؤشر إيجابي لبداية تجاوز الاعتماد على نوع واحد من المزروعات وظهور زراعات جديدة، وإن ظلت ضعيفة كميا ومحدودة مجاليا قياسا مع هيمنة زراعة الحبوب، كما أسلفنا الذكر.

أما تربية الماشية فشكلت خلال القرن التاسع عشر نشاطا رئيسيا بالنسبة لفئة مهمة من ساكنة العالم القروي، خاصة في مناطق شبه جافة، مشكلة في غالبيتها من براري وسهوب غير صالحة للزراعة. وقد تحكمت في هذا القطاع الإنتاجي عوامل تاريخية وجغرافية ومناخية جعلت ممارسته من طرف الرحل يتخذ شكل الظعن والانتجاع حسب المناطق، بصرف النظر عن إمكانية تحقيق تكامل مع النشاط الزراعي، والذي لم يظهر إلا في مناطق محدودة من البلاد خاصة في سهول الغرب، وفي الواحات الصحراوية ومقدمة جبال الريف[20]. وإذا ما استثنينا هذه المناطق الثلاث، فإن تربية الماشية ظلت في الغالب الأعم مستقلة عن الزراعة، ومعتمدة أساسا على ما تجود به الأرض من كلأ. كما أنها لم تعرف تخصصا على مستوى الجهات، وإن حصل ذلك فلم يكن بشكل إرادي مقصود، بقدر ما فرضته إكراهات مناخية، كتواجد الماعز في المناطق شبه الجافة والمناطق الجبلية. وما عدا ذلك، نجد قطعان الماعز والأغنام ترعى معا إلى جانب الخيل والبغال والحمير والأبقار في مجال فسيح ممتد غير مرتبط بالضرورة بوجود حظائر[21].

-19 — Nicolas (M), op. cit, p. 64.
-20 — Ibid. pp. 177- 184.
-21 — Ibidem.

إذا كانت الأرض جد متاحة ومتوفرة والمراعي جماعية، فإن ذلك لم يمنع من محدودية استعمالها. ذلك أن كل مجموعة بشرية، قبيلة كانت أو دوارا، غالبا ما تحاول السيطرة على مراعي معينة لتحرم الجوار من استغلالها. أما نوعية العمل الذي يقوم به مربو الماشية فقد اقتصر على الرعي، ومراقبة القطيع، والتفاوض أو الصراع من أجل الحصول على المراعي، أو توسيع مجالها لتأمين كلأ الماشية زمن القحوط. غير أن أهم المشاكل التي عرفتها تربية الماشية، خاصة خلال السنوات العجاف، تمثلت في توفير الماء للدواب، خاصة الأبقار، التي تستهلك الواحدة منها ما بين 30 إلى 40 لترا يوميا، ويتطلب توريد 100 رأس خمس ساعات من العمل لجلب الماء من بئر يبلغ عمقه 60 مترا. ويتضاعف هذا المجهود بالنسبة لنفس العدد من الإبل. هذا العمل يعتمد أساسا على وسائل تقليدية تحركها سواعد الرعاة مستعينة بالحمير أحيانا(22).

ظل القطيع إذن يتحرك في الفيافي دون مأوى، يتكاثر ويتناسل بشكل طبيعي، دون تدخل من طرف مربيه لانتقاء أنواع جيدة من السلالات الحيوانية والعناية بها للرفع من الإنتاج. هذا التعاطي السلبي مع هذا القطاع المنتج حال دون بروز فئة اجتماعية من مربي الماشية ميسورة، وذات حظوة داخل المجتمع، ورائدة على مستوى الإنتاج، خاصة من الرحل. وحتى من أسعفهم الحظ في تكوين ثروة معينة، فقد عجزوا عن تطويرها في استثمارات أكثر إنتاجية سواء داخل تخصصهم أو في قطاعات أخرى، لتبقى تربية الماشية تعيش بموازاة مع الزراعة تحت رحمة المتغيرات المناخية، ومعتمدة على وسائل لم تؤهلها لمواجهة مشاكلها وتأمين معاش أصحابها(23).

تلك إذن هي أهم الظواهر التي طبعت الاقتصاد القروي لمغرب نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، وجعلته لا يتجاوز حدود القلة والكفاف، بل ظل غير قادر على ضمان تغذية ساكنته بشكل منتظم، فبالأحرى توفير ما من شأنه تحريك عجلة النماء. ولعل ما زاد الإنسان القروي بؤسا ومجاعة هو تضافر عوامل مكملة، جعلت شغله الشاغل ينحصر في تأمين معاشه، ومن تلك العوامل الاجتياح الكثيف لجحافل الجراد. وفي هذا الصدد يذكر نيكولا ميشال أنه بين 1800 و1912 اكتسح الجراد 32 مرة جهات مختلفة من البلاد تفاوتت حدة تضررها من سنة لأخرى. ففي سنة 1891 مثلا أتى على

22- Salahdine (M), *Le Maroc: Tribus, Makhzen et colons, essai d'Histoire économique et sociale.* Ed. L'Harmattan, Paris, 1986, p. 67.

23- Ben Ali (D), op cit, pp. 37-40.

الأخضر واليابس بأولاد بوزرارة (جنوب غرب دكالة) الذين اضطروا لاستدانة الحبوب من المخزن الذي بدا عاجزا بدوره عن التصدي لهذه الآفة. فازداد وقعها على معاش الناس حدة، وسببت أزمات بلغت ذروتها بمنطقة سوس خلال فترة التسعينيات من القرن 19 [24]. يضاف إلى ذلك، قساوة المناخ التي عمقت معاناة الفلاح المغربي. وكان أثرها الوخيم يتجلى شتاء في انحباس المطر أو عدم انتظام تساقطه وشدة الصقيع، وكذا الارتفاع المفرط لدرجة الحرارة قبل الفصل المعتاد (الصيف)، وهبوب رياح جافة أو حدوث زوابع رملية، إلى جانب انتشار أمراض مضرة بالزرع والغرس أو المواشي.

كل هذه العوامل البيئية تضافرت أحيانا، أو حدث بعضها في جهة والآخر في أخرى، وساهمت إلى جانب عوامل بشرية، سنعرض للحديث عنها بإسهاب لاحقا، في وضع معاش المغاربة في القرن 19 في مهب العاصفة. فما حدة هذه الأزمة خلال الفترة التي تهم دراستنا؟

سجل رئيس البعثة العسكرية الفرنسية المرافقة لحلة السلطان الحسن الأول أنهم وجودوا في طريقتهم، وهم يعبرون منطقة حاحا سنة 1882، جثث أشخاص قضوا في منازلهم من جراء المجاعة »[25].

كما تحتفظ الرواية الشفوية بذكرى المجاعة التي ضربت سنة 1895 بني حاكم، إحدى قبائل زمور التي كانت معزولة عن جيرانها لأسباب سياسية، منعتها من اللجوء إليها، فتعرضت أغلبية فروع القبيلة لكارثة حقيقية. ولم تترك المجاعة في أحد الدواوير الذي كان يتكون من 60 خيمة سوى ثلاث خيام، بينما احتفظ دوار آخر بتسع خيام من أصل 120 خيمة[26].

ويروي شاهد عيان أن أغلبية الناس في تافيلالت قد اضطرت سنة 1884 إلى أكل العنب اليابس خلال مجاعة الشتاء، ثم اتخذت من الزرع الأخضر خلال فصل الربيع مأكلا لها، مما أضر بصحتها وتسبب في وفاة ثلث أهالي المنطقة[27]. وهو مؤشر على وجود تلازم بين أزمة المعاش والمجاعة المسببة للأوبئة القاتلة.

-24 Nicolas (M), op. cit, pp. 70-74.
-25 Ibid, pp.76– 81.
-26 Ibid, pp.76-81.
-27 Ibidem ( )

وترتبط مدة هذه الأزمات بتداخل عاملين: مستوى الإنتاج في السنوات المتضررة، وحجم المدخرات الغذائية، أي ما تم الاحتفاظ به من السنوات ذات المحصول الجيد. فسرعة تفشي الأزمة خلال السنوات العجاف يكشف أن ما وفرته السنوات السمان كفائض على سبيل الاحتياط هو من القلة التي لا يمكن معها تغطية الحاجيات الغذائية ولو لسنة عجفاء واحدة. فيكون أثر القحط مهولا على السكان، لدرجة أن تجاوزه لا يتم إلا بوتيرة بطيئة حتى عندما تتوالى السنوات ذات المحاصيل الجيدة، ما دامت كميات الاحتياط مرتبطة أساسا بإنتاج أعد أصلا للاستهلاك المحلي وليس للتراكم والتسويق. فغياب حوافز الإنتاج حكمت عليه بالقلة، وطبيعة البنية العقارية وتشتت الملكية، وشكل علاقات الإنتاج، وطرق الاستثمار، وثقافة التضامن داخل الجماعة، وتخلي المخزن عن هموم العالم القروي كلها عوامل تضافرت لإجهاض جنين بدوي اسمه «طبقة المزارعين. فكيف جرى ذلك؟

المبحث الرابع: **البادية المغربية وعوائق التحول**

لمعالجة هذه الإشكالية، التي تستدعي أخذ الخصوصيات المحلية بعين الاعتبار تجنبا للإسقاط والتعميم، سنحاول دراسة العوامل التي تسببت في بطء تطور قوى وعلاقات الإنتاج في تداخلها وتضافرها، لأنها شكلت، في تقديرنا، نسيجا متفاعلا يستمد كل عنصر فيه قوته من الآخر. فالتراكم الحضاري لبلاد المغرب وما عرفته من تعاقب دول وحضارات وثقافات متنوعة، وما اجتاحت بواديه من موجات بشرية متلاحقة إما بشكل تلقائي، أو بشكل إرادي مقصود اقتضته مصلحة الحاكمين، خلف نظما وأعرافا وتقاليد حكمت عليه بالتنوع والاختلاف على المستوى المرجعي الذي يؤصل للسلوكات المحلية، ويمنحها في الوقت نفسه المرونة الكافية للتأقلم مع مختلف المجالات الإيكولوجية. لذلك على الباحث أن لا يسقط في التعميمات المتسرعة انطلاقا من المنوغرافيات المحلية، وإن كنا سنستحضر بعضها على سبيل الاستئناس لأن الخصوصية مهما اشتدت لا يمكنها أن تلغي مجموعة من المبادئ المشتركة للسلوكات الاجتماعية التي تضفي على المغرب القروي وحدة لا جدال فيها. ففي أي مكان، نجد حقوقا للأفراد والأنساب والجماعات الممتدة تتداخل وتتركب دون أن تتلاشى، لتبقى الجماعة حرة في دعم المصالح التي بواسطتها تحدد إطار المبادرة الفردية. ولعل التحول الذي شهده المجتمع

القروي في مورفولوجية العائلة الزراعية مع نهاية القرن التاسع عشر، يؤكد بالملموس آن «ذلك الانقسام في العائلة الكبيرة كان يلحق ضررا فادحا بالاستغلاليات الزراعية التي كانت تغدو مجهرية، وكان يؤدي إلى أن تفقد حصة مياه الري كل فائدتها مما يضطر الورثة إلى تفويت الأرض أو تفويت الماء على حدة، وتصير الأسرة حينئذ كالكوكب المتفجر (...)»[28]. هكذا توارى إذن شكل العائلة الممتدة كوحدة إنتاجية أدمجت في دائرتها بعض العبيد والرعاة، وحتى الخماسين في بعض الأحيان، لتحل محلها العائلة النووية المكونة من أب وأم وأبناء، والعاجزة عن أداء وظيفتها التقليدية المركبة، من استغلال الأرض، والدخول في تحالفات، وأداء الجباية، وتجنيد العسكر للحركات أو الدخول في العصيان إذا لزم الأمر ذلك. هذا التحول الذي ضرب في العمق النواة الأصلية للإنتاج حصل بفعل تضافر الإكراهات المتنوعة التي كان المجتمع المغربي عرضة لها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي فشل العرف أمامها في المحافظة على وحدة العائلة وبالتالي الاحتفاظ بممتلكاتها. هذه المناورات العرفية تمثلت مثلا في منطقة زمور في زواج الأخ من زوجة أخيه المتوفى أو الزواج من بنت العم[29]. لقد فشل التدبير الجماعي للشأن العام داخل القبيلة في كبح جماح النزوعات الفردانية، وأدت الأزمة إلى دفع كل ذي حق إلى المطالبة بحقه. فالشكل المتداخل والمركب للحقوق الفردية داخل العائلة الكبيرة أو داخل الجماعة لا يمكن أن يمر بشكل طبيعي ويتطور دون إثارة توترات من أي نوع، والتي غالبا ما ترتبط بالنزوات الفردية التي لا يمكن للحلول العرفية أن تغتالها أو تستأصلها. فالمبادرة الفردية عادة ما تنفلت من عقال التدبير الجماعي لتعبر عن نفسها بشكل واسع، فالمساواة المتأصلة داخل الجماعة، والتي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية، لا تلغي بأي حال من الأحوال وجود لا مساواة فعلية في الواقع. كما أن التجانس الموجود داخل القبيلة لا يلغي انعدام تكافؤ الفرص في الاستفادة من الثروات الطبيعية. لذلك فالانتباه لها من طرف الباحث ليس ترفا فكريا، بل مدخلا أساسيا لفهم التراتبيات الحقيقية داخل البادية من جهة، ومن جهة ثانية لكونها سببا رئيسيا في مردودية الإنتاج الزراعي.

28 -التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي...، م. س، ص 118 .

29 - بورقية، رحمة، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1991، ص. 99 .

فاستغلالية صغيرة الحجم تزرع مرة واحدة في السنة، أو مرتين في أحسن الأحوال، مع قطيع ماشية قليل الكلأ، لا يمكن أن يخرجا مالكهما من حلقة البؤس المفرغة التي يدور فيها. كان ذلك هو حال أغلبية سكان البوادي الذين غالبا ما انتهى بهم الأمر إلى الإفلاس، وعاشوا شكلا من *الفقدان الجماعي للأرض*، وظل الأفراد يشتغلون في غياب قانون يضمن حريتهم ومساواتهم داخل القبيلة. فيما كانت أملاك الدومين وحدها قابلة للامتداد والتوسع على حساب أملاك القبيلة بفعل تدخل قوى خارجية وعلى حساب ساكنة تابعة وهامشية[30]. وإذا كانت القحوط وتوالي السنوات العجاف قد ساهمت في تشتت الملكيات وكدح وتشريد العائلات، فقد كانت فرصة داخل القبيلة لذوي النفوذ الروحي والمادي على حد سواء لإعادة تشكيل الخريطة العقارية لصالحهم بصيغ وآليات مختلفة.

ففي الوقت الذي سعت فيه غالبية السكان إلى تكوين استغلاليات متكاملة تقيهم شر الكوارث، وحاولوا التكتل في عمل جماعي تعاوني، واشرأبت أعناقهم إلى السماء بحثا عن حماية روحية أو بركة أحد الصلحاء، ليعيشوا بشكل جزئي أو كلي على إيقاع البون الشاسع بين خيراتهم المشتتة وطموحهم إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، عملت الأوساط النافذة على المستوى المحلي، على ضمان رغد عيشها بواسطة المشاركة العملية لساكنة لا حول لها ولا قوة، إما عن طريق اتفاقيات شراكة أو التويزة التي غالبا ما تكون الأوساط النافذة هي المستفيد الأكبر منها. هذه الأوساط هي نفسها المسؤولة عن حالات إفلاس كثيرة تعرضت لها البادية المغربية من جراء إمعانها في الابتزاز الجبائي الذي قتل في الفلاح المغربي روح الاستثمار والإنتاج، وفضل البؤس والعمل اليدوي على إنتاج قد يحرم منه أو يدخله السجن.

لقد كان العمال والقواد في أحيان كثيرة مصدر إفلاس إيالاتهم. ولما كانوا هم أنفسهم عرضة لمصادرة المخزن المركزي لممتلكاتهم في أي لحظة، فقد كانوا، لانعدام جو الثقة لاستثمارها، يسارعون إلى إخفائها وتكديسها في مطامير، في وقت كانت عجلة الاقتصاد متوقفة عليها لتحريك الدورة الإنتاجية العامة. وكمثال على ذلك، نذكر فقط تلك القفف المملوءة بنقود الذهب التي استخرجها التاجر التدلاوي من وديعة القائد الجيلالي الدمناتي التي عنده من باطن الأرض سنة 1895، ليؤدي بها القائد كلفة

-30 Nicolas (M), op. cit, p. 404.

العسكر والعدة المخزنية التي أعادته إلى قصبته وكسرت فورة «إخوانه» كما أورد ذلك أحمد التوفيق[31].

لقد كانت المصادرة تطال كل ما يؤخذ زمن الجبي أو مرور الحركات والحلات، فساد التخوف على النفوس والممتلكات، «لذلك كانت عادة الأثرياء من الفلاحين إخفاء كنزهم، ولحماية النقود من الرطوبة كانوا، يقومون قبل دفنها بوضعها في كسكاس وتعريضها لبخار ماء يغلي في قدر تحته ثم حكها بالنخالة»[32]. في ظل هذا الوضع ضاعت صلة الوصل بين الإنتاج الزراعي والرواج التجاري، فتعطلت مسيرة النماء، وأصبح الكل يعيش حالة انكماش وتقوقع خشية المصادرة ما دام الوضع العام لا يحفز على المبادرة.

هكذا تم ضبط وتيرة الرواج التجاري على الإيقاع البطيء والمتعثر للإنتاج الزراعي، فلم يستطع بذلك تحقيق التراكم الذي يؤهله للتحكم فيه وتوجيهه وفق متطلبات السوق، وظلا معا حبيسي هشاشتهما التي تحكمت فيها بنيات اجتماعية واقتصادية وسياسية تقليدية اغتالت طائر الفينيق البدوي تحت رماده ممثلا في فئة المزارعين، ثم كسرت جناح عنقاء المدينة مجسدة في البورجوازية الحضرية. وبما أن المخزن لم تكن له مصالح مهيكلة، ولا سند اجتماعي قار في شكل طبقة يمثلها أو يدافع عن مصالحها - كما هو الشأن بالنسبة للدولة في أوربا مع الطبقة الفيودالية ثم البورجوازية فيما بعد - فقد نسج في سديم، علاقات ولاء وزبونية، مقايضا أحيانا المادي بالرمزي لإخضاع العامة، ومتجها رأسا لسحقها أحيانا أخرى، وموظفا عنفه المادي المتعدد الأصناف لضمان أموال الجباية ووظائف التسخير وواجبات الطاعة، مديرا ظهره لكل ما من شأنه انتشال العالم القروي من بؤس اقتصاد الكفاف والقلة. فلا هو اقتفى أثر الحكام العثمانيين في تركيا، ولا نسج على منوال شرطة الحبوب بفرنسا خلال القرن 18، أو اقتدى بتجربة الإدارة الصينية الرائدة خلال فترة كينغ (Qing) – من نهاية القرن 17 إلى نهاية القرن 18 – التي عملت على تحديد الآليات الضرورية لنهج سياسة توقعات وإغاثة فورية مصممة بدقة، راعت بالأساس مصالح الشعب القروي البسيط[33].

31- التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي...، م. س، ص. 550.

32- Miège, Jean Louis, *le Maroc et l'Europe* **1830– 1894**, T.3, P.U.F, 1961, p. 100.

33- Nicolas (M), op. cit, T. 2, p. 537 et 586.

وإذا كانت دراسة الموضوع تستدعي استحضار المشاكل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، أي تدخل المخزن في تدبير الإنتاج والتخزين ثم الترويج أو إعادة التوزيع إذا لزم الأمر، فإن الباحث سيصطدم بعائقين يتداخل فيهما المنهجي بالموضوعي، على اعتبار أن تحديد المسؤوليات يقتضي تحديد الأطراف المسؤولة مشخصة ومحددة لا مجرد أشباح منفلتة قد توجد في أي مكان. فقبل الحديث عن الصعوبات الاقتصادية، يبدو الوعي بمكانة المخزن داخل النسيج الاجتماعي العام هو القادر وحده على تفسير دوره في توزيع المعاشات. وتبدو المسألة مستفزة لأن قياس درجة تدخله في الشأن الاقتصادي تقتضي أولا حل إشكالية عدم تفرده وتحديد من ينتمي إليه أو يحسب عليه. ومع هذا العائق الأول يتمفصل الثاني، إذ يبدو أنه لم يكن ثمة شيء أقل توجيها من الاقتصاد المغربي. لذلك فمن أجل مئات الآلاف من المزارعين والرحل الذين تحملوا العبء الاقتصادي لمجتمع ظل الجزء الكبير من أملاكه مهمشا، والذين لم يفكروا إلا بشكل مبهم في تحميل مسؤولية بؤسهم للسلطان، يجب أن يطرح السؤال بشكل ملموس ومباشر على الشكل التالي: كيف يمكن، رغم التحولات المناخية، تأمين تغذية أناس ومواش في ظل نظام استغلال، واقتصاد كفاف لا تسويقي غير مندمج في شبكة المبادلات، ويتطلع فقط إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي؟![34]. ولعل هذا ما يخيب آمال الباحث في تبني اتجاه معياري معين، ما دامت الفترة المدروسة لم تعرف تطبيق ما يمكن أن نسميه نظرية اقتصادية، ولا سيما، وأن المخزن نفسه لم تكن له أصلا سياسة اقتصادية واضحة، فحرم الأوساط التجارية الحضرية من معرفة الكثير من حقائق العالم القروي، وبات التحول مطلبا عزيزا وحلما بعيد المنال.

34 - Nicolas (M), op. cit. pp. 2-5.

الفصل الثاني

مثبطات ظهور بورجوازية وطنية تحديثية

المبحث الأول: **آثار الأزمة النقدية**

سعى التجار الأوربيون إلى خلق حركة تجارية بين الداخل والموانئ بالاعتماد على سماسرتهم، الذين كانوا يجوبون مختلف أنحاء البلاد، وخاصة أسواقها، لجمع أكبر كمية ممكنة من الحبوب، وإن كان ذلك بوسائل نقل تقليدية في غياب بنية تحتية قوية. ولتكثيف استنزافهم لما تجود به البوادي المغربية من خيرات، وظف التجار الأجانب ما يكفيهم من المخالطين والمحميين، الذين استفادوا من إعفاءات جبائية، وقزموا وجود المخزن، وأناخوا بكل عبئهم الجبائي على بسطاء الفلاحين، وساهموا في تجويع المعدمين بعدما نزعوا لقمة العيش من أفواههم وحملوها إلى ظهر السفن التجارية الأوربية، وتسببوا في تبخيس العملة المغربية، وخلق أزمة نقدية كانوا يدركون أكثر من غيرهم أثرها وخطورتها في الحد من طموح نظرائهم المغاربة في رص الصفوف وهيكلة الذات، لخلق الشروط المناسبة للانطلاق، وتجاوز الوضع الهامشي والتبعي الذي ظلوا يقبعون فيه. لذلك لن نعود إلى التذكير بالوضعية النقدية لمغرب النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لأن المسألة استهلكت ما يكفي من الدراسة عند كل من عالجوا جوانب من التاريخ الاقتصادي لهذه المرحلة (*)، ولكن سننطلق مما انتهت إليه وأجمعت عليه هذه الدراسات في علاقته بالإشكالية التي نروم معالجتها، والمتعلقة بأثر الأزمة النقدية على الحركة الاقتصادية للبلاد وشل القدرة الإنتاجية للقوى الفاعلة فيها. وإذا كان عمر أفا قد خلص إلى «أن الأزمة النقدية تعتبر وليدة عوامل متعددة ومعقدة أصبحت معها العملة محطمة بسبب دفع التعويضات والديون وعجز الميزان التجاري، وممارسة عمليات التهريب والتزوير، ولم تجد كل محاولات الإصلاح لأن

* – انظر على سبيل المثال لا الحصر أعمال كل من: ج.ل. ميج، عمر أفا، جرمان عياش، أحمد التوفيق، نيكولا ميشال...

هناك شروطا غير متوفرة لهذه المحاولات...»[1]، فإن أخطر أسباب العرقلة هو عدم الوعي بعمق المشكلة، لأن ثقافة النقد بالنسبة للمغاربة آنذاك كانت جنينية بالنظر للتطور الذي عرفته في أوربا، وهو ما تختزله عبارة الوزير موسى بن أحمد الذي يرى: «أن الرخاء والغلاء أمرهما بيد الله، ولا تأثير لنقص الريال وزيادته فيهما»[2]. هذا النوع من الوعي هو ما قاد المخزن إلى السقوط في الارتجالية في معالجة المشكل وتبني إصلاحات ثم التراجع عنها، وتوالي ضرب السكة. فكان الخاسر الأكبر هو القوى المنتجة بالبلاد، أما التجار الأجانب فمهارتهم وتحالفهم كانا قمينين بإحباط أي مبادرة لا تخدم مصالحهم. فقد احتجوا مرارا على تحديد قيمة العملة، وأرغموا السلطان محمد الرابع على التخلي عن الإصلاح سنة 1869 الذي كان قد وازى بين السعر الشرعي والرسمي في صرف الريال. هذا التراجع الإجباري هم الجمارك فقط استجابة لمصالحهم، في حين ظل المخزن متشبثا به في معاملته مع رعاياه، وهو ما أضر بهم كثيرا[3].

إذا كانت الأزمة النقدية قد برزت بشكل قوي جراء حرب تطوان ومضاعفاتها كما أكد ذلك جرمان عياش[4]، فإن ما عمقها أكثر هو الاستخفاف بها من طرف ذوي الجاه والنفوذ، كما عبر عن ذلك موسى بن أحمد، وهو ما قادهم إلى سلوك أناني توهموا أنه يخدم مصالحهم، في حين أنه لم يقم إلا بتجميدها وضيع على البلاد فرصة رواج أموالهم إن نقدا لتفادي انزلاق العملة، أو استثمارا لإنعاش الاقتصاد. «فإذا كانت الدفعة الأولى من تعويضات حرب تطوان قد أفرغت بيت المال وأدت بالسلطان إلى طلب مساهمات القبائل، في حذر وترفق، فليس لدينا ما ينفي أن المبالغ المطلوبة لم تكن مكنوزة في صناديق ذوي الجاه والنفوذ والثروة»[5]، كما لاحظ ذلك أحمد التوفيق الذي أضاف موضحا و«لنقتنع بأهمية تلك الكميات المختزنة، نلاحظ أن الأربع ملايين من القطع الذهبية التي استخرجها التدلاوي من وديعة الجيلالي في المرة الأولى كانت تعادل ربع التعويضات التي سددها المغرب لإسبانيا عقب حرب تطوان، وهي مساوية للربع المعجل الذي أفرغ بيت المال المغربي، غير أننا لا يمكن أن نتحدث عن الكنز

---

1 – أفا، عمر، «مشكلة النقود ومحاولات الإصلاح في مغرب القرن التاسع عشر» ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب الرباط، 1983، ص. 88.

2 – أفا، عمر، مشكلة النقود...، م.س، ص.88.

3 – التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي...، م.س، ص. 264.

4 – عياش، جرمان، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الطبعة الأولى، 1986، ص .105 – 120.

5 – التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي...، م.س، ص. 279.

كظاهرة، إلا باعتبار الجيلالي مجرد مثال لعشرات من أقرانه القواد والكبراء الذين كان الكنز عندهم لا يعقل إلا في إطار النسق السياسي - الاجتماعي للفترة»[6]. في جو محكوم بهاجس الخوف من المصادرة، دفن أصحاب الجاه أموالهم تحت الأرض ودفنوا معها أي مشروع استثماري ينمي تجارتهم ويضاعف مكاسبها. فقلما كانت دار في البادية أو المدينة لا تضم حليا مكونة من قطع فضية حسنية أو عزيزية، ولم تكن تلك القطع سوى التي كنزت ولم تقبر تحت الأرض في الأواني لتغدو فيما بعد طلبة رجال مكرسين للبحث عن الكنوز[7].

هذه العقلية الكانزة المنافية للنشاط الاقتصادي عمقت الأزمة النقدية التي أدت إلى انخفاض في المداخيل، وإلى اللجوء إلى ضرائب غير عادية، وبالتالي، إلى إجهاض المشاريع الطموحة لفئة التجار الآخذة في التطور، والتي أجبرت على الاكتفاء بمبادرات محتشمة تساير الإيقاع البطيء لانفتاح البادية المغربية على المحيط الخارجي، وإن كان تزايد الأسواق الأسبوعية ودخول بعض المنتجات الأجنبية قد ساهم في زيادة التداول بالنقود مع اختلاف ملحوظ بين مختلف جهات البلاد من جهة، ولدى مختلف شرائح المجتمع من جهة أخرى؛ إذ أن الأعيان والقواد كما أسلفنا الذكر، كانوا أشد تهافتا عليها للحفاظ على مصالحهم، أو شراء مناصب وولاءات، وانخرطوا في عمليات اقتراض ربوية أضرت كثيرا بمصالح البلاد، وعملوا على كنز النقود ولم يساهموا في ترويجها واستثمارها، مما زاد في تعطيل وتيرة النماء، فيما ظلت المنتجات المعاشية المرتبطة بالقوت اليومي بعيدة عن الانخراط في «مغامرة» التداول النقدي واحتفظت بطابع المقايضة. لذلك فتحويل المواد الأساسية لمعاش سكان البادية المغربية إلى بضاعة لم يكن سهل المنال لمن راودته هذه الفكرة[8].

المبحث الثاني: **التجار المغاربة والتحديث المعاق**

ورد الحديث كثيرا عندنا عن التنمية ومثبطاتها لدرجة قد يبدو معها الموضوع وكأنه محكوم بأسئلة اللحظة والظرفية الحالية. قد يكون ثمة شيء من هذا القبيل في حدود استمرارية القديم في ثوب جديد، وهو ما يعطي للمسألة راهنيتها ويعمل على

6 - التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي...، م.س، ص. 282.
7 - نفسه، ص. 280.
8- Nicolas (M), op. cit. T2, pp. 415 -419.

تحيينها، ويبقى السعي إلى فهمها يمر حتما عبر الكشف عن جذورها كإحدى وظائف علم التاريخ. على أن الفرضية الأساسية التي يمكن الانطلاق منها هي أن لا مجتمع بدون اقتصاد، ولا اقتصاد بدون إنتاج، ولا إنتاج بدون طبقة منتجة تسعى للكسب عبر الاستثمار والرواج، فإن تعطلت هذه الأخيرة أو عجزت لسبب من الأسباب عن أداء وظيفتها، ندر الإنتاج وأصبح الناس يقتصرون في مطلبهم على المعاش ولا يفكرون في الفائض المفضي إلى الرواج. لذلك فتمهيد سبل النماء ييسر أمر الجباية والعطاء ويضمن للبلاد حالة الاستقرار والرخاء.

وإذا كنا قد وقفنا فيما سبق عند استحالة التحول في البادية المغربية، فإن من تبعات عجزها عن تحقيق الوفر، الحيلولة دون اقتحامها بالشكل المطلوب من طرف أهل الحواضر من التجار، وعدم تشجيع هؤلاء على إنجاز مشاريعهم التي من شأنها إخراج البلاد من حالة الكساد. لقد عانت هذه الفئة كثيرا بسبب القيود التي كبلتها، وحكمت عليها بالعزلة، وجعلت مبادراتها تتسم بالفردانية دون أن ترقى إلى مستوى الطبقة الواعية بمهمتها التاريخية في النهوض بالبلاد. فمن كان وراء تحجيمها بهذا الشكل؟

كثرت الدراسات التي عالجت الموضوع، وانتهت إلى مواقف مختلفة بشأن وجود أو انتفاء طبقة بورجوازية مغربية قبل الاستعمار، وبلغت هذه الآراء درجة من التضارب يستحيل معها وجود خيط ناظم يمكن من إيجاد صيغة توفيقية بينها. فمن الدفاع بحماس عن وجود بنى مجتمعية اقتصادية هيأت شروط نشوء بورجوازية حضرية في المغرب قبل الاستعمار، وهو العنوان الذي اختاره نورمان سيكار لدراسته التي حاول من خلالها تبرير وجود بورجوازية فاسية قبل الاستعمار[9]، وفق مقاساته هو، لا كما يفترض التأصيل النظري للمفهوم احترامه، تجنبا للإسقاط. إلى الرد الهادئ لإبراهيم بوطالب الذي تساءل عن أحقيتنا في استعمال مفهوم البورجوازية لوصف التشكيلة الاجتماعية الحضرية في تاريخ المغرب قبل الحماية. وفي حالة الجواب بالإيجاب، عن الفترة التي يمكن خلالها اللجوء «لدينا»إلى هذا المفهوم بدون حرج. ليخلص إلى التنبيه إلى ما في استعمال مصطلح البورجوازية في تاريخ المغرب قبل الحماية من مخاطر الآناكرونية، وانتزاع المصطلحات من المحايدة واستعمالها في غير زمانها أو في غير

---

9 – نورمان ، سيكار، «البنى المجتمعية الاقتصادية ونشوء بورجوازية حضرية في المغرب قبل الاستعمار»، ترجمة محمد نجمي الروداني، مراجعة: محمد معتصم، مجلة كلية الآداب، الرباط، العدد 20 ، 1995، ص. 151 – 204.

مكانها المفضي بالباحث إلى الخروج من حيز العلم إلى حيز الخيال. فالمصطلحات والمفاهيم غالبا ما تكون مشحونة بالدلالات، مضبوطة الآفاق، وهي صفحات تاريخية مختزلة في كلمات مما لا سبيل إلى استعماله إلا في مكانه وفي زمانه وذلك شأن لفظ البورجوازية[10]، الذي يؤكد نفس الباحث «أنه يوحي بأحوال وبتقلبات لم يكن منها شيء في مجالنا قبل الحماية ولم تتبلور صفوف هذه الطبقة شيئا ما في المغرب إلا ردا على الاستعمار وعندما حملها مجرى التاريخ العام مسؤولية قيادة الحركة الوطنية وخلافة البورجوازية الأجنبية في ترتيب شؤون السوق المغربية، وكون هذه الطبقة ما زالت مهزوزة الأركان في مجتمعنا دليل قطعي على حداثة عهدها»[11]. بهذا التحليل المؤسس على تأطير نظري، حسم إبراهيم بوطالب الإشكالية بعد أن توقف في مقاله عند دراسة مجموعة ممن سبقوه لمعالجة الموضوع واتسمت آراؤهم بالتذبذب والإبهام[12].

غير أن ما يثير الاستغراب في دراسة نورمان سيكار الآنفة الذكر هو الاعتراف الصريح للباحث بانتفاء شروط ظهور بورجوازية على الطراز الغربي داخل المجتمع المغربي، ومع ذلك أجهد نفسه في إيجاد مسوغات الحديث عن بورجوازية فاسية ذات أصول تاريخية قائلا «وبالرغم من وجود عدة عناصر شجعت على ظهور البورجوازية، فإن التجار الفاسيين، وهم على ما كانوا عليه من رقي ونشاط قبل ظهور الدولة العلوية، لم يكونوا يشكلون جماعة متماسكة واعية بذاتها، فأحرى أن ينظموا أنفسهم سياسيا حتى يدافعوا عن مصالحهم في مواجهة الحكومة المركزية أو قطاعات المجتمع الأخرى»[13]. ثم يحاول تعليل الأمر قائلا «ويمكن تفسير عدم تطور هؤلاء التجار إلى جماعة - كما كان الشأن في أوربا - بغياب تنظيم داخلي فعلي، أو إطار ذي طبيعة قانونية أو اقتصادية»[14]. وما يميز البورجوازية الفاسية في نظر الباحث، والتي هيأت لها متغيرات القرن 19 شروط الظهور، هي خاصيتها الإسلامية، وأنها ليست وليدة التجربة الاستعمارية لأنها سابقة عليها، و«أنها لم تكن جماعة دائمة فحسب، بل كانت أيضا ناجحة حتى في مواجهة أوربا، وبالرغم من أن للفاسيين تعاملا تجاريا هاما مع هذه

---

10 - بوطالب، إبراهيم، «مفهوم البورجوازية في تاريخ المغرب»، مجلة أمل، العدد 18، 1999، ص. 43- 59.
11 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.
12-
Le Tourneau (R), *Les viles musulmanes de l'Afrique du Nord*. Alger, 1975.
- Jean - Louis Miège, op.cit, - Ben Ali (D). op cit, - Et Autre.
13 - نورمان، سيكار، م.س، ص. 157.
14 - نفسه، ص. 160.

الأخيرة، فإنهم لم ينحطوا في الحقيقة إلى وضع التبعية، وإن كان السلطان نفسه، خاصة بعد سنة 1894، وبعض الجهات المغربية الأخرى قد انتهوا إلى ذلك الوضع. ولا تتأثر كل جهات المجتمع أو قطاعاته، بالضرورة، بمؤثرات اقتصادية خارجية مماثلة، خصوصا في بلد تعددي مثل مغرب ما قبل 1912. والذي منع وقوع ذلك وجود أسواق غير أوروبية وصناعة محلية ودرجة عالية من التحكم الفاسي في الواردات.

وعلاوة على ذلك، فإن البورجوازية الفاسية جعلتها بعض مظاهرها مشابهة لبورجوازيات أخرى في الشرق الأوسط. فهي لم تكن وليدة الصناعة ولا ذات نزعة صناعية، بل كانت ذات طبيعة تجارية، وإن اختلفت عن بعض تلك الجماعات الأخرى في المنطقة بعدم اعتمادها على ملكية الأراضي أساسا لثروتها. ثم إن قوتها الاقتصادية لم تكن بالضرورة منسجمة مع قوتها السياسية، كما كان شأن بعض الحالات في الشرق الأوسط. ذلك بأن غياب «طبقة مجتمعية» مهيمنة، والافتقار إلى أساس سلطوي، مستقل جزئيا، للدولة، وانعدام الهيمنة العسكرية للبورجوازية على الدولة أو على الفاسيين الآخرين أو على القرويين، كل ذلك جعل مثل هذه العلاقة بعيدة الاحتمال...»[15].

أوردنا هذا النص بهذا الشكل - رغم طوله - لأنه يلخص مجمل التناقضات التي وقع فيها الباحث الذي يتحدث عن البورجوازية الفاسية مقارنة بنظيراتها في جهات أخرى من البلاد، وكأن البرجوازية تظهر في المجتمع على شكل بورجوازيات محلية فكيف لها أن تتبنى مشروعا مجتمعيا بديلا، أو أن يكون لها تنظيم داخلي فعلي أو إطار ذو طبيعة قانونية أو اقتصادية وهي موزعة كالفطر على ظهر المجتمع المغربي عبر حواضره المختلفة، كما يقودنا منطق التحليل الوارد عند الباحث إلى إدراكه؟! لقد ذهب عبد الله العروي عكس هذا الاتجاه، فمن خلال تفحصه بإمعان لأوضاع المغرب وتطور بنياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خلص إلى أن الشروط القائمة لم تسمح بإنتاج رأسمالية حديثة ولا طبقة بورجوازية، وأن أوربا الاستعمارية هي التي أعارته هذه الطبقة بمواصفات خاصة. أما ما سبق ذلك فلم يكن سوى مبادرات فردية لم ترق إلى ما عرفته المدن الإيطالية خلال القرنين 14 و15 [16].

---

15 - نورمان، سيكار، م. س، ص ص. 202 - 203.

16- Laroui(A), op. cit., p. 107.

نعتقد أن لا داعي للمقارنة، فالبون شاسع في مسار سيرورة التطور التاريخي بين ضفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية. ومع ذلك لنبحث عن أسباب عجز فئة التجار المغاربة عن الظهور كقوة رائدة تحمل المشعل وتتحمل المسؤولية. ولنميز أول الأمر بين فئتين حتى لا يختلط الحابل بالنابل ولنوضح مسعانا ورهاننا، فعما نبحث في صفوف التجار؟ هل عن تقسيم ديني بين يهود ونصارى ومسلمين؟ أم عن وعي طبقي وحس وطني يقود إلى بناء الذات بعيدا عن رهانات المخزن ومصالح القوى الأجنبية؟

قال أحمد بن المواز عن «**الحكام ومشاركتهم الرعية في أسباب المعاش**»: «... ومن الأسباب التي [أجمع عليها] حكماء السياسة **أن من لوازم السلطان ونوابه في حفظ المملكة، أن لا يشاركوا الرعية في تجارة ولا فلاحة ولا غيرهما من التكسب لما في ذلك من الآفات التي تفضي إلى الخراب**، لقوله (ص) أي ما وال اتجر في رعيته فقد هلكت رعيته.

قال علماء السياسة الشرعية إن المتولي إذا زاحم الرعية في التكسب لابد أن تحصل أمور، منها المضايقة لهم مع ما هم مطلوبون بأدائه، ومنها أنه يؤثر نفسه بأغراضه في ذلك، ومنها انتزاع الشيء منهم بثمن يسير، ومنها إلزام الرعية بشراء مبيعاته بالغلاء ثم يبيعها المشترون مبخوسة فيخسرون، وهذا كله يعود على جباية الرعية بالتلاشي، **لأنه إذا أقعد التاجر وتلاشى الفلاح اضمحلت الرعية وذهبت الثروة جملة، جاحت الجباية**، وفي الحديث تهلك هذه الأمة بالحرص كما هلك من قبلها بالطمع»[17].

لنأخذ الحكمة من هذا النص لمعالجة هذه الإشكالية[18]، ولاسيما وأننا نعلم أن المخزن دخل منذ فترة السعديين، على الأقل، في مشاريع تجارية وكان له وكلاء تجاريون من اليهود والأجانب ألحق بهم فيما بعد عددا من التجار المسلمين وفقا لشروطه، بعد أن أقدم في مرات عديدة على احتكارات سلطانية لبعض المنتجات المحلية وخصوصا التجارة المربحة. فعبأ إلى جانبه عددا من التجار المغاربة الذين عرفوا بتجار السلطان[19]، والذين تعاونوا مع الأجانب متجردين من أي وعي طبقي أو شعور

---

17 - عن مجلة ملفات تاريخ المغرب، العدد 7، دجنبر 1996، ص. 1.

18 - وقد سبق للعلامة ابن خلدون أن نبه إلى «أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية»، انظر، ابن خلدون، عبد الرحمان، المقدمة، تصحيح وفهرسة أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت الطبعة الرابعة، 2005، المجلد الأول، القسم الثالث، ص 505-509.

19- Laroui(A), op. cit., p. 105.

وطني، حيث الارتباط المصلحي الآني مع السلطان والأجانب ساقهم في اتجاه البحث السريع عن الثراء، ونيل الحظوة لقطع الطريق عن الفئات المجتمعية الأخرى.

ليس هذا الصنف من التجار من نبحث عن أسباب افتقاده، فهو قد وجد بالشكل الوارد أعلاه، بل نبحث عن فئة تاجرة وطنية لم ينصفها لا المخزن ولا الاستعمار، فشكلت فترة الحماية بالنسبة لها فترة الخفوت والخفاء والهامشية[20]. فهي وإن استطاعت منذ فترة السعديين أن تراكم ثروة مالية، فإنها لم تعرف استقرارا منتظما ومستمرا نتيجة لعدة أسباب، تأتي في طليعتها السياسة الجبائية المجحفة للمخزن[21]. كما أن اقتحام هذا الأخير عالم التجارة، وتعامله مع الأوربيين بواسطة سماسرته من أجانب ويهود آنس فيهم ميزة الحنكة والتجربة في التفاوض، فوت على فئة التجار المغاربة فرصة الاحتكاك بنظيرتها الأوربية لتحذو حذوها في القيام بمبادرات تنموية، في وقت ظهرت فيه بأوربا المانيفاكتورات كتنظيم للوحدات الصناعية حققت تراكما إنتاجيا وماليا مهما ساهم في تأهيل المركنتيلية التجارية، وبالتالي، تدعيم مشاريعها الاقتصادية والاستثمارية. فلم تستطع فئة التجار المخنوقة هاته، والمفتقدة لروح المبادرة، أن تبلور بديلا حداثيا تحرريا، بل ظلت تتحرك داخل الهامش المتاح لها من طرف السلاطين الذين عمدوا كثيرا إلى تجاهلها في المشاريع المربحة، ومراقبة أنشطتها مخافة التطور المفضي إلى جر البساط من تحت أقدامهم ليس فقط اقتصاديا بل ربما سياسيا أيضا[22]. لذلك حاولوا الظهور بمظهر الحامي الوحيد لمصالحها، الذي لا يمكن الاستغناء عنه، خاصة بعد أن نجحوا في تخويفها من بطش القبائل، مما حال دون حدوث تعاون اقتصادي بين البادية والمدينة في وقت «كان حجم الكثير من تجارتها المحلية يتوقف على الأوضاع في البادية»[23].

وقد وقفنا فيما سبق، عند الوضع المتردي للبادية المغربية، فيما أسهبت منوغرافيات مختلفة في الحديث عن العلاقة دائمة التشنج بين البادية والمدينة التي وصلت حد تكفير

---

20 – التوفيق، أحمد، «تقديم وعرض وثائق غير منشورة عن تجارة المغرب» «أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب»، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب، الدار البيضاء، 1989، الجزء الأول، ص. 185.

21 – لوطورنو، روجي، فاس قبل الحماية، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986، ص. 572 – 577 .

– مزين، محمد، فاس وباديتها، مساهمة في تاريخ المغرب السعدي 1549م – 1637م، منشورات كلية الآداب، الرباط 1986، ص. 558.

22 – نورمان، سيكار، م. س. ص. 165 – 166.

23 – نفسه، ص. 203، هامش 111.

المدينة للبادية[24]. شكلت لغة التكفير هذه أيضا سيفا سلط على رقاب التجار، ورسم لهم أسلوب الفتاوي الخطوط الحمراء التي لا ينبغي أن يتجاوزها نشاطهم؛ فها هو «العالم الفاسي محمد القادري في منتصف القرن الثامن عشر مثلا يشجب السماح للتجار الأوربيين بالمجيء إلى المغرب للمتاجرة، ورغبة المسلمين في التعامل معهم، وحتى بعد مرور قرن على هذا، فإن عالما فاسيا آخر، وهو محمد المدني كنون (ت 1302هـ- 1884 م)، استمر يوبخ التجار المسلمين على ذهابهم إلى أوربا وشبههم بالخونة. كذلك أصدرت فتاوى في فاس تحرم السكر أو التبغ المستوردين من أوربا بحجة نجاستهما، لأن دم الخنزير أو البول قد استعملا في معالجتهما (...) وكان العلماء يغضبون أيضا على المعاملات التجارية مع اليهود»[25]. ولإرضاء رجال الدين من قضاة وأئمة ومفتين، كان على التجار في كثير من الأوقات تقديم شتى أنواع الدعم المادي للمخزن لتمويل «مشاريعه الجهادية». فلبس التوظيف عباءة المعونة، وما ذلك إلا نوع آخر من أساليب الابتزاز الذي تعرضت له فئة التجار المغاربة التي نشأت داخل أسوار مدن بناها السلاطين، واستمرت تستظل بظلهم مخافة اجتياح قبلي محتمل ينسف تجارتها داخل المدن، وأحرى أن تمتد يدها طالبة تبادل المنافع مع أهل البوادي، فلم يشيد جسر التواصل بينهم المؤدي إلى إثرائهم ودفعهم إلى التفكير في مشاريع أكثر تحررا وحداثية بدل الجمود والخوف من التكفير، فلم يصلوا إلى مستوى إدراك وتحمل المسؤولية التي قامت عليها البورجوازية الأوربية التي أقامت بنفسها أسوار المدن يوم كانت في حاجة إلى الاحتماء ثم حطمتها يوم خرجت لاكتساح السوق الوطنية ثم العالمية بعدها[26]. وهو خروج طبيعي في سياقه التاريخي، لا يشبه في شيء الخروج الاضطراري للتجار المغاربة الذين برعوا في التجارة لكن خارج وطنهم الذي شعروا فيه بالاختناق، فبحثوا عن فضاءات أرحب مكنتهم من إبراز مهارتهم بشهادة أحد الكتاب الشرقيين المشهورين جاء فيها: «وللمراكشيين باع طويل في التجارة، وإقدام لا يجاريهم فيه بقية المسلمين فإنك تجد من المشتغلين الرابحين بها : أبناء البناني في «منشستر» منذ 40 سنة، وعائلة بوهلال في «جنوة» وعائلة بنيس في «ليفربول» وعائلة لحلو في «مرسيليا» وعائلة جسوس في «لندرة» وعائلة القباج في «همبورغ»»[27].

---

24 – انظر على سبيل المثال لا الحصر: التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي...، م.س، ص 595 وما بعدها. وأيضا المودن، عبد الرحمان، م.س. ص. 365 - 368.

25 – نورمان، سيكار، م.س، ص. 193.

26 – بوطالب، إبراهيم، «مفهوم البورجوازية... »، م.س، ص. 54.

27 – نقلا عن المنوني، محمد، م.س، ج.1، ص.110 – 111.

فلا عجب إذن، أن تبقى دار لقمان على حالها حتى يأتي الاستعمار الفرنسي ليرتب البيت المغربي في البوادي والحواضر وفق ما تشتهيه النفس الإمبريالية، بعد أن استحال التواصل والتنسيق بين مختلف قوى الإنتاج، وتاه كل واحد في مجراه. وعوض التعامل والتكامل، ساد الاتهام. فانعدم الانسجام، ولم يتحقق التراكم، ونجح دعاة الحفاظ على الوضع القائم في مسعاهم، ولم يصب متزعمو التغيير والإصلاح مرماهم. فهل كان الطموح أقوى من الواقع؟ أم أن هاجس الأمن والأمان وعدم الاطمئنان إلى ما قد يحمله الغد من مخاطر هو ما قتل روح المبادرة؟

تلك حالة سيكولوجية فعلية عاشها سكان المدن خوفا من أي اجتياح قبلي محتمل. غير أن ما لم يتم الانتباه إليه هو الإكراهات المفرزة لهذا الغليان القبلي الذي لا يكاد يخبو حتى يعود للاشتعال. لكن قبل الحديث في الفصول اللاحقة عن مسؤولية المخزن في هذا الشأن، لا بأس من أن نطل على هذه التشكيلة القبلية التي نظر لها كل من زاويته، فصدرت في حقها أحكام قيمة شتى، بين متعاطفة معها وناقمة عليها، وبين مستصغرة من دورها ومضخمة في وصف مخاطرها. فما هي مكوناتها؟ وما حدود قدراتها وإمكانياتها في التطور أو العرقلة؟

الفصل الثالث

التنظيم «القبلي» بالبادية كعائق للتنمية

المبحث الأول: **القبيلة والمحافظة على التوازنات**

ذهبت الأبحاث الإثنوغرافية والدراسات السوسيولوجية التي قام بها باحثون أجانب، سواء خلال الحقبة الاستعمارية أو قبلها مذاهب شتى في تشخيص بنية المجتمع المغربي والكشف عن مكونات تنظيمه الاجتماعي[*]. ومرد ذلك إما لمحاولتها إخضاع الواقع المغربي لمعطيات نظرية سابقة وجاهزة، أو لأن أصحاب هذه الدراسات كانت لهم خلفياتهم ونواياهم المسبقة، فسعوا بكل الوسائل إلى إظهار المجتمع المغربي بصورة المجتمع القبلي الذي لا يضمن وحدته إلا انطلاقا من متناقضات تجزئه حسب المعطى البيولوجي أو الإيكولوجي أو غيره من المركبات التي تتشكل من فسيفساء قبلي أو قطعة شطرنج تغطي الخريطة القبلية لبلاد تؤطرها ثنائيات العرف/ الشرع، والجبل/ السهل، والسيبة/ المخزن، والبربر/ العرب... الخ.

ورغم ما يسجل على هذه الدراسات من انطلاقها من انتظارات خاصة لأصحابها حسب مواقعهم الفكرية المحكومة بوظائفهم الإيديولوجية والسياسية التي قادتهم إلى السعي الحثيث لتمطيط المجتمع المغربي ليتلاءم مع نظرياتهم، فإن ذلك لا ينفي أنها قامت بمجهود علمي مكن باحثين مغاربة من دراسته بشكل نقدي سواء في إطاره العام[1]، أو من خلال منوغرافيات محلية[2]. هذا المجهود النقدي، الذي عمل على

---

* - انظر على سبيل المثال ما سيرد ذكره في المبحث الثاني من هذا الفصل.

1- Laroui (A), op cit.- pp. 167-187.

- وأيضا: حمودي، عبد الله، «الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة، ملاحظات حول أطروحات كلنير»، الأنتروبولوجيا والتاريخ، حالة المغرب العربي، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال، الطبعة الأولى 1988، ص. 60 - 68.

2 - عياش، جرمان، دراسات...، م. س، ص. 189 - 221.

- التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي...، م، س، ص. 105 - 137.

إزاحة الشوائب الإيديولوجية العالقة بهذه الدراسات، سهل إلى حد ما مهمة البحث في طبيعة الروابط المجتمعية وتطورها تاريخيا في اتجاه أقل أو أكثر إنتاجية حسب ما يحتمل داخل بنياتها وما تفرضه عليها الإكراهات الخارجية. فجرمان عياش، رغم استفادته مما قدمه له دافيد هارت (Hart, D) حول الريف، فإنه انكب على دراسة تلك الوثائق ومقارنتها بأخرى مغربية، وتوصل إلى نتائج مخالفة لتلك التي استخلصها هارت حول المجتمع الريفي؛ إذ خلص الباحث المغربي إلى أن القبيلة بهذه المنطقة مقسمة إلى أفخاذ، ومتفرعة إلى مجموعات أسر، يجمع بينها الشعور بالانتماء إلى رابطة القرابة، مما يجعلها تشكل كيانا اجتماعيا متميزا. وهي أيضا وحدة جغرافية ذات تقطيع واضح المعالم، تتكون حسب رقع متوازنة، من المزروعات والغابة والمرعى. ضمن هذا الإطار، وحول مختلف الأسواق الأسبوعية، تنساب الحياة الاقتصادية بين القبيلة أولا، إلا أن المبادلات تقوم أيضا مع القبائل المجاورة، وتمتد تدريجيا حتى إلى مدينة فاس. والنتيجة الطبيعية لذلك أن الحياة السياسية تظل بدورها في نفس الإطار، وتتدرج حسب مختلف المستويات التي تتميز داخل القبيلة، أي الأفخاذ، ثم مجموعات الأسر في مستوى أدنى. على أن هذه الحياة السياسية تقوم في مقام آخر على أساس توزيع الأراضي بين أعضاء القبيلة، وحيث إن هؤلاء لم يكونوا كلهم ملاكا في الحقبة المعاصرة، فقد كان الفلاحون المحرومون من الأراضي مجرد أتباع لمشغليهم. لكن هذه الملكيات رغم كونها ذات امتدادات متفاوتة، فإنها لم تؤد إلى ظهور ملاك كبار، وإنما إلى وجود فلاحين ميسورين، نظرا لضيق المساحات المتوفرة، ولكثرة عدد الملاك، الشيء الذي أضفى على المجتمع الريفي طابع الاتزان والاستقرار النسبي. وهؤلاء الفلاحون الميسورون المعضدون بوفرة ذريتهم وثلة أتباعهم، كانوا – داخل المجالس التي يؤسسونها – يتقاسمون السلطة، وغالبا ما يتنازعونها سواء عن طريق المشاركة الجماعية أو عن طريق التفويض. وذلك في المستويات المشار إليها أعلاه، أي مجموعة الأسر، والفخذ، ومن الممكن أحيانا القبيلة بأسرها[3].

بعد هذا التقديم المكثف لشكل القبيلة بالريف، انكب الباحث على الرد على أولائك الذين لم يروا في المجتمع الريفي سوى الفظاظة وانعدام الفضيلة ومنطق الثأر الذي يجعل «القاعدة المألوفة هي أن تنشب كل سبت أربع أو خمس معارك على الأقل، يلاقي فيها خمسون أو ستون شخصا حتفهم»[4].

3 – عياش، جرمان، دراسات...، م. س، ص 191 – 193.
4 – نفسه، ص. 196.

ما يهمنا مما قدمناه ونقدمه من شهادات حول العلاقات داخل مختلف مكونات القبائل المغربية، هو رصد المعيش اليومي من جهة، والنسيج العلائقي لهذه العناصر من جهة ثانية. وهي عناصر تفاعلت في تنظيم اجتماعي معين، اتسم بالصراع تارة والانسجام والمصالحة تارة أخرى، مما أثر على حياتها الاقتصادية وتدبير شؤونها السياسية. إضافة إلى رصد الأنساق الذهنية التي تأثرت بهذا الواقع الذي أفرزها، لكنها عوض أن تواكب المتغيرات وتتفاعل معها، شكلت أداة التوازن المفضي إلى إبقاء الحال على ما هو عليه. فالقبيلة إذن بقدر ما تظهر بمظهر التنظيم الاجتماعي الذي يستجيب لظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية تفرض نفسها، تجسد تعبيرا اقتصاديا ارتبط بنمط إنتاج معاشي(*) تكاملت عناصره لتغطية عجز القلة والكفاف، الحائل دون تحقيق الوفر المؤدي إلى إفراز أدوات تعبير أرقى تتفسخ فيها النظم القبلية في اتجاه مستويات سوسيو اقتصادية أرقى. فهي وإن شكلت بعظامها وكوانينها وأرباعها وأخماسها تجمعا بشريا يتعايش وفق قوانين معينة وتنظيم خاص فوق مجال ترابي، قد يضيق أو يتسع حسب الظروف، فإنها اعتبرت على مستوى شكل الإنتاج الاقتصادي تجسيدا لتدبير علاقات إنتاج تطمح إلى الحفاظ على توازنات توهم بالهشاشة، لكنها تؤمن عناصر الاستمرارية في نفس الوقت. وعلى مستوى توزيع الجباية، مثلت القبيلة وحدة جبائية كبرى تتقاسم وحداتها الصغرى مختلف أنواع الجبي والتسخير بشكل يتلاءم وقدراتها الجبائية سواء من حيث الثروة المادية أو البشرية.

لقد شكلت الأسرة النواة الأولى للبناء القبلي والخلية الأساسية للإنتاج والجبي، وتعرضت لتطور لا يمكن تجاهله خلال الفترة التي تهم دراستنا. فالأسرة الكبيرة أو العائلة الممتدة تدهورت بشكل واضح بسبب ظروف استجدت منذ منتصف القرن التاسع عشر، وحالت دون نمو وتجدد هذا الشكل من التنظيم العائلي الذي تعرض للانقسام إلى أسر مقلصة أو نووية، تقلصت معه مساحة الاستغلاليات الزراعية المشتركة، فحلت المزارع الصغرى محل الحقول الزراعية الكبرى، وتجزأت حصة المياه بين الورثة لدرجة فقدت معها كل فاعلية، وانعكس الوضع على تربية الماشية بدورها. إذ في غياب «التقسيم العائلي للعمل» الذي كان جاريا زمن العائلة الكبرى، أصبح على كل رب

(*) - حاولنا نحت هذا المفهوم أي نمط الإنتاج المعاشي الذي نراه مناسبا لواقع الإنتاج بمغرب ماقبل الاستعمار الذي نزع نحو الكفاف/ المعاش عوض التراكم/ الكسب.

أسرة صغيرة تدبير مصير قطيعه الصغير ومحاطه الضيق وفق توزيع وقته اليومي. وإذا كانت الآلية المتحكمة في هذا التفكك الأسري آتية من فوق في شكل إكراهات خارجية أملتها عواقب مستجدات الأزمة المتفاقمة التي حلت بالبلاد، ولم تكن نتيجة تطور داخلي طبيعي إثر تحقيق تراكمات مادية تستدعي إنتاج بنى اجتماعية مسايرة لها، فإن ذلك ما جعل هذا التطور يأخذ منحاه السلبي كتعبير عن مجمع زراعي يفتقد وسائل التجاوز إلى مرحلة أخرى من التطور في أنماط الإنتاج. هذا التغيير الذي طرأ على المورفولوجيا الاجتماعية للبادية المغربية، هو الذي يفسر في مقام آخر تراجع قدرات القبائل على الاستجابة لمتطلبات المخزن، سواء تعلق الأمر بضروريات الحركة ولوازمها أو الجباية بمختلف أصنافها بسبب تقلص أفراد الأسر وتراجع قدراتهم الإنتاجية وغياب «المتخصصين» في الاستجابة لحاجيات المخزن التي كانت توفرها الأسر الكبيرة المتعددة الأفراد[5]، وإن كان المخزن قد حاول إيجاد صيغة قانونية في مجال الجباية تواكب هذا التحول من التدبير الجماعي لأمر الوظائف المخزنية إلى المسؤولية الفردية في الأداء لمنع التملص الجبائي الذي استشرى مع تفاحش ظاهرة الفرار من القبيلة الأم. تقول رسالة سلطانية موجهة من السلطان الحسن الأول إلى أمناء أولاد الشيخ : «أمناء أولاد الشيخ وأشياخهم المعينين وبعد وصل كتابكم بأنكم قيدتم زمام إخوانكم الذين بالغرب وسايس ولما دفعتموه لخديم عتبتنا الأمين التازي امتنع عن إدخالهم معكم إلا بإذننا الشريف وطلبتم أن تبقوا كما كنتم قبيلة واحدة وصرنا من ذلك على بال. فالضابط الذي مهدنا به في الترتيب الجديد هو أن كل من نزل بمحل ينسحب عليه حكم أهله ويعمه ما يعمهم إبقاء لما كان على ما كان بالنسبة للاستيطان ودفعا للمشقة وضبطا للقواعد وإن انضافوا في النزول إليكم يسقطون من ترتيب الغرب ويدخلون في ترتيبكم كذلك وعلى هذا أمضينا العمل في سائر قبائل الترتيب، فليكن عملكم عليه والسلام في 10 ربيع الثاني عام 1302هـ»[6].

إن كنا سنعود لتحليل ظاهرة الفرار الفردي أو الجماعي بسبب الخوف على الأنفس والأموال والممتلكات من ضغط المخزن الجبائي، فسنكتفي هنا بالتنبيه إلى ما يمكن أن يخلفه ذلك الفرار من تأثيرات على مورفولوجية الشبكة القبلية، وما يحدثه داخلها من

---

5 - التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي...، م. س، ص. 118 - 119.

6 - رسالة سلطانية واردة بكناش بالخزانة الحسنية (ر. س. ك. خ. ح) رقم 360، ص. 212.

خلخلة لكثير من الثوابت والأعراف، وامتزاج وتداخل وتعايش اضطراري. فقد شهدت الفترة التي نهتم بدراستها حركة غير عادية من التحركات البشرية، إن في شكل هروب أو في شكل ترحيل جماعي كان يقدم عليه المخزن استجابة لمصالحه الخاصة، مما جعل النظريات المجردة أو التي انطلقت من نظرة بانورامية لمجتمع أغلبية سكانه موزعين على شكل قبائل، غير قادرة على تجاوز سقفها الإثنوغرافي أو السوسيولوجي لتبحث عن القوى الخفية المتحكمة فعلا في التوازن الذي أمن للمجتمع المغربي وحدته. هذا التوازن الذي أرقها، وغدا لغزا محيرا ذهبت في تفسيره هذه النظريات مذاهب شتى، مما أثار فضول كثير من الباحثين لمناقشتها. لذلك لا بأس من الاستئناس بما كتب حول هذا الموضوع لاستجلاء بعض عناصر الإجابة عن واقع «البنية القبلية» وما كان يعتمل داخل نسيجها العلائقي من تفاعلات، وما حبل به نظامها من لعب أدوار وأداء وظائف للحفاظ على التوازنات، تارة بشكل إرادي مقصود وتارة أخرى بدون وعي محدد ولا إستراتيجية واضحة المعالم لاستشراف آفاق التجاوز داخل هذا الكيان ذاته.

المبحث الثاني: **القبيلة وإمكانية التجاوز**

فتح ميشو بيلير (Michaux-Bellaire, E.D) من خلال كتاباته الغزيرة والمتنوعة سواء في مجال الشؤون الأهلية أو السوسيولوجيا المغربية شهية عدد من الدارسين للانكباب على دراسة البنيات الاجتماعية والسياسية للمغرب، وقد سعى مبكرا إلى تقديم توجيهاته في الموضوع، يقول في هذا الشأن : «إن الدولة المغربية، كما وجدناها منذ 14 سنة مضت، ليست إن شئنا الدقة، لا إمبراطورية ولا ديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه لدينا، ولكنها عبارة عن توازن من الضروري عدم الإخلال به، بل بالعكس من ذلك تعزيزه بما يناسب ويفيد من التعديلات غير المتسرعة. ومن تم، يجب أن تكون دراسة شروط هذا التوازن هي الشغل الشاغل للسوسيولوجيا المغربية. »[7].

يظهر المجتمع المغربي في أعمال ميشو بيلير عبارة عن فسيفساء من القبائل تقوم مقام بنية ثابتة لممارسات السلطة والسلطة المضادة. ويكتسي مفهوم القبيلة عند هذا الباحث من جهة مظهرا سياسيا، قوة اجتماعية تغذي طموحات القبيلة السياسية، التي ترى في كل سلطة مركزية محتملة يجسدها المخزن عدوها الأساسي، ومن جهة أخرى

7- Michaux, Bellaire, Sociologie Marocaine, ***Archives marocaines***, XXVII, 1927, p.297.

يستتبع مفهوم القبيلة نموذجا من المجتمع، يحيل في ذهن الباحث إلى مرحلة من تطور تاريخي خصوصي، كانت القبيلة تشكل عائقا يحول دون تكون مجتمع دولتي[8].

إذا كان مسعى ميشو بيلير هو إظهار المخزن بمثابة الجهاز الطفيلي العربي الجاثم على رقاب القبائل البربرية ذات النزوع الاستقلالي، وهي مقدمات للدفاع عن سياسة قبلية بديلة متعارضة مع مخزن قد لا يكون التعاون معه أمرا يقينيا، فقد فاته أن يدرك أن هذه القبائل لم تمتلك أصلا إستراتيجية سياسية واضحة المعالم ضد المخزن المحلي، فبالأحرى أن يتم الطعن في مشروع دولتي مساير على كل حال لشكل العلاقات السوسيو اقتصادية السائدة آنذاك، وإن كان الباحث لا ينكر عند تعرضه لظاهرة السيبة اقتصار هذه القبائل على التمرد والعصيان، أي رد الفعل، وانعدام الفعل السياسي المنظم والمؤطر بوعي والمدبر بتنسيق يفضي إلى الشمولية. وليس مجرد رفض شطط قائد أو جابي أو زعم مهدوي زائف، بكاف للحديث عن الثورة أو السيبة الدائمة، التي كان يحلو للباحث نقلها من حقلها السياسي إلى مجال بيولوجي يضفي عليها شكلا طبيعيا وكأنها سلوك غريزي جبلت عليه قبائل لا تدين للسلطان بأي ولاء. على هذا النغم كان جونار (Jounart) الحاكم العام للجزائر يعزف قيثارته التوسعية وعينه ترنو في اتجاه مغرب كانت ترمقه بدون قائد، وموزع بين قبائل تعيش حالة فوضى ليس داخل نظام دولتي بل خارجه طامحة إلى تحقيق أو استعادة استقلالها (Blad as-siba = pays sans maitre)[9].

لقد تم الترويج بشدة لأطروحات عامة تتحدث عن غياب التضامن العربي البربري، الخصوصية، الفردانية، الحقد المتبادل ... من طرف مختلف الدراسات التي اهتمت بالمجتمع المغربي والتي لم تكن تستجيب إلا لأغراض اثنوكولونيالية. فبعد الانصهار والتداخل والتمازج الذي تم عبر قرون، يبدو التمييز بين القبائل العربية والبربرية، على مستوى الموقف السياسي على الأقل، مجرد وهم. فما يحدد الخصوصية قبل كل شيء هو الموقع الجغرافي، أما التناقض بين المجموعتين، وإن كان قائما، فلم يكن أبدا على أساس عرقي، كما يظهر من الحركات التمردية المحتضنة من طرف القبائل البربرية على الرغم من قيادتها العربية (بوحمارة، الريسوني، عبد الحفيظ، مولاي الزين ...) فالبون شاسع إذن بين تدبير محلي وغياب التدبير، بين وطن موزع بين أقاليم موحدة،

---

8 – هرورو، محمد، «علم الاجتماع السياسي الاستعماري»، أبحاث، العدد 9 - 10، السنة الثالثة، شتاء 1986، ص. 13.

9 - Cagne (Jacques), *Nation et nationalisme au Maroc*, Imp. Al maarif al jadida, Rabat, 1988, pp. 559-561.

تجمعها بالسلطة المركزية روابط خاصة، وفسيفساء من القبائل ذات النزوع الاستقلالي والفوضوي على حد سواء[10]. ذلك ما لم يستوعبه روبير مونطاني (R. Montagne) الذي اكتشف من خلال دراسته للجنوب المغربي كيف كانت تتكسر الأطر أو الهياكل الهشة للدويلات البربرية ليتأسس نظام سياسي واسع يمكن أن نسميه بالمملكة، ثم كيف تستعيد هذه الدويلات - تاقبيلات - المستقلة حريتها عن طريق الثورة وتعود إلى مؤسساتها البدائية فتدور في حلقة الفوضى المنظمة في غياب أي ضابط لعلاقاتها مع المخزن. لكن الباحث سرعان ما ينزلق إلى مستوى آخر من التحليل وهو يتحدث عن «الجمهوريات الديمقراطية» كتعبير أرقى لنظام الجماعة المتأصل عند القبائل البربرية، دون أن ينتبه إلى أن «لوائح الترشيح» للزعامة لم تكن مفتوحة في وجه كل من هب أو دب من بسطاء الناس، بل لم تكن إلا تعبيرا عن واقع تمييز قائم على مستوى الجاه والنفوذ داخل القبيلة، الضامن للوصول إلى سدة الحكم الجماعي المروج له بحماس من طرف مونطاني. فقد اجتهد في تقديم التقسيمات والفروع والأجزاء المكونة للقبيلة والضامنة لوحدتها من خلال الصراع الدائم الذي يؤمن التوازن داخلها، وإن لم تكن تلك التقسيمات وتسمياتها مثار اهتمام البربر باعتراف الباحث نفسه الذي يضيف أن الكلمة المتداولة والعامة هي «تاقبيلت» وهي مشتقة من القاموس العربي أي قبيلة في حين ظلت الأسماء الأخرى متداولة في القاموس الإداري فقط[11].

انتبه عبد الله العروي إلى أن تحليل روبير مونطاني تحليل متهافت يتجه إلى تأكيد أصالة النظام القبلي البربري والبحث له عن جذور تاريخية رومانية المنشأ. لذلك سقط، في نظره، في مفارقات ثلاث على الأقل:

- محاولة إضفاء الطابع المؤسساتي على حالة ظرفية تظهر وتختفي حسب الظروف.

- السعي إلى التأصيل لما هو بربري باعتماد ألفاظ مشتقة من العربية.

- اعتبار القهر والضغط حالة مست القبيلة البربرية وحدها، وهو ما دفعها إلى الوحدة في وجه المخزن. هذا في الوقت الذي كانت فيه هذه القبيلة المتحصنة بالجبل آخر من يطالها شطط المخزن الذي بدأ بالمناطق الساحلية ليمتد فيما بعد إلى قبائل الجبال

-10 Cagne (Jacques), op. cit, pp.591- 597.

-11 Montagne (robert): ***Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc***, Ed. Afrique-Orient, Casablanca pp. 165-170.

تحت ضغط أجنبي، وبذلك لم يكن المخزن في واقع الأمر سوى مترجما لقوة ضاغطة تجاوزته هو نفسه وكان أول ضحاياها[12].

إذا كان الرحالة والإثنولوجيون قد اقتصروا في نظرتهم إلى المغرب على اعتباره مجرد «فسيفساء من القبائل»، فإن وراء هذه الكلمة تكمن الحقيقة التي ينبغي الكشف عنها. ذلك أن ما تم التغاضي عنه هو كشف السر الكامن وراء هذه الوضعية التي عاشها المغرب خلال القرن 19، فبقيت أحداث عامة مرتبطة بتواريخ ورجال مهمين في تاريخ البلاد مبهمة، طالما لم تدرس في إطار خصوصياتها المحلية بعيدا عن المفاهيم العامة، ومن تم السقوط في خدعة «النظام القبلي». فالمجتمع المغربي، حسب عبد الله العروي، لم يشيد بالتناسل الانشطاري والتحرك في مجال فارغ، ولا من ترسب انطلاقا من حقيقة أولية. ومن هنا لا يمكن التعميم انطلاقا من حالة واحدة، فالوضعيات الخاصة ترتبط بمختلف الأحداث، إما باعتبارها نتائج مباشرة لفعل خارجي أو بالتفاعل مع مؤثرات مختلفة. فالمخزن الذي أدار ظهره لجهتي سوس والشرق زهاء ستين سنة لقلة إنتاجيتهما، ولكونهما منطقتي تخوم لم يرد الإمعان في إرهاقهما جبائيا، مما سمح لهما بالتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي، ما لبث أن دفعته الأخطار الأجنبية المحدقة بالبلاد إلى تعيين قواد وعمال بهما. فكان من الطبيعي أن يثير هذا التعيين الجديد رد فعل محلي لدى جيل جديد من السكان المحليين الذين لم يكن لهم سابق عهد بحكم مخزني لم يألفوا وجوده ردحا طويلا من الزمن. لذلك لا غرابة أن يحدث الاصطدام، بل حتى المخزن نفسه لم يكن لينفي رد الفعل القبلي الذي برر به إمعانه في نهج طرائق شتى للسيطرة والإخضاع دون أن يكون في حسبان أي منهما الذهاب إلى حد قضاء طرف على الآخر بغية التخلص منه نهائيا[13].

لقد كان لكل منهما حساباته ورهاناته، وظهر في نهاية المطاف أن لعبة الصراع والمصالحة التي جمعت المخزن مع مختلف الفئات والنخب تختلف عن أشكال الصراع الطبقي، وعن واقع جزئيات تصطدم لتتوحد مستقلة عن أي حكم مركزي. بل إن الضامن لوجود واستمرارية «التنظيم المغربي» هو تلك العلاقة الجدلية بين المركزي والمحلي التي لا تستقر على حال، والتي تجعل كليهما في حاجة ماسة للآخر مهما بلغت درجة التوتر والانفعال[14].

12- Laroui (A), op. cit. pp. 154 - 190.

13- Ibidem.

14- Ibidem.

واقع عسير الفهم، غريب الأطوار لمن حاول النظر إليه بمنظار أوربي. ذلك ما أدركه جاك بيرك (J.Berque) فعبر عنه قائلا: «نحن أمام اتجاه يشكل بوضوح عكس الاتجاه الذي سار عليه التاريخ الأوربي. ففي هذه القارة، تم إنجاز البناء السياسي انطلاقا من عناصر صغرى ومعزولة: الضيعة الملكية، وضيعة العهد الغالي - الروماني، والدير، والمدينة. على أن ترسيخ الوحدة الوطنية جاء بعد أن نضج مسلسل الالتئام، وعلى أساس ضمانات ملموسة. أما سلط المغرب الكبير، من زعامات قبلية وقيادات فردية وتوسع الحركات الروحية والأسر الحاكمة، فإنها تلتهب أو تنطفئ بسرعة مدهشة، فليس لإشعاعها مفعول عميق، بل ينتشر فوق وسط متنوع ومنتشر، مجزأ لكنه ذو نزوع كوني (...) وحسب الاصطلاح المتداول في العصر الوسيط الأوربي، لم يعرف المغرب الكبير في الماضي لا نمط «الضيعة» الفيودالية ولا «كمونة» حقيقية»[15]. هذا التمايز لم يكن سهل الإدراك، لمن اتكأ على ابن خلدون لتبرير إسقاطاته النظرية الجاهزة وتحامله على العرب في سياق التأصيل لتواجد البربر، متناسيا أن نفسية هذا العلامة الكبير التي كانت تشمئز من سلوكات الأعراب، كانت بدورها أندلسية المنشأ والذوق[16].

لقد خلص جاك بيرك إلى القول: «من الأكيد أن [نظام الحكم] على الطريقة العربية، ساعد على انتشار النمط القبلي الذي ارتبط إلى حد ما بنزوح بني هلال، وبطبيعة الحال أثر ذلك النظام في الواقع الاجتماعي، كما أنه تأثر بذلك الواقع الاجتماعي وتأثر بردود فعله في نفس الوقت. مثلت ظاهرة القبيلة إذن كما تمت معاينتها فيما قبل - وهي محتفظة بحيويتها في السهول التي خضعت للسلطة منذ عهد بعيد - مرحلة تتوسط عددا من المستويات؛ تطور عام مرتقب، واختيار إداري، وحركات محلية تتسم في الغالب بالقوة. فالقبيلة إذن ظاهرة ثانوية، اصطناعية إلى حد ما. ولعل هذا ما يفسر قابليتها للانقطاع والانكسار ويجعل فهمها أمرا مستعصيا»[17]. ولأن كلمة قبيلة تم شحنها بدلالات وأبعاد متنوعة من طرف باحثين من مختلف التخصصات، فالعودة إلى التأريخ لها وتتبع استعمالاتها في الوثائق الرسمية أو الخصوصية التي تتصل باحتلال الجزائر (...) إلى الآن كما اقترح ذلك نفس الباحث[18]، قد يفيدنا في فهم التهويل في

15 - بيرك، جاك، «في مدلول «القبيلة» بشمال إفريقيا»، الأنثروبولوجيا والتاريخ، م. س، ص. 123.

16- Laroui (A), op. cit. pp. 157.

17 - بيرك، جاك، م.س، ص. 125.

18 - نفسه، ص. 113.

وظيفتها لدرجة الحديث عن نمط إنتاج قبلي متداخل ومتمفصل مع نمط إنتاج مخزني كما فعل ذلك باحثون في الاقتصاد[19]مثل محمد صلاح الدين الذي يرى أن علاقات التملك الاستغلالي والتعاوني السائدة داخل التشكيلة الاجتماعية المغربية تجمع بين نمطين من الإنتاج:

الأول: نمط إنتاج قائم داخل الجماعات القبلية/ القروية تطغى عليه الخصائص التالية:

- الملكية شبه الجماعية للأرض ووسائل الإنتاج.
- محدودية الاستغلال بين أعضاء الجماعة. فعلى الرغم من تعقد أشكال التعاون السائد فإن مسلسل الإنتاج خاضع للمزارع الذي يشتغل كفرد من القبيلة فوق أرضه وينظم وقت عمله كما يشاء.
- المساواة النسبية في توزيع إنتاج العمل.
- ضعف سلطة الزعيم وطابعها الظرفي.
- الطابع المعاشي لاقتصاد الجماعة.

الثاني: نمط إنتاج قائم داخل الجماعات المخزنية أو الخاضعة للمخزن المتسم بما يلي:

- الملكية شبه الخاصة لوسائل العمل. فإذا كانت وسائل العمل عائلية، فإن ملكيتها الفعلية توجد في يد شخص واحد.
- ارتكاز علاقة الاستغلال السائدة على الاقتطاع الضريبي والأجر العيني للعمل.
- احتكار المالك الحقيقي لإعادة توزيع الإنتاج.
- بساطة شكل التعاون السائد، إذ أن عمل المزارع ينظم تحت إشراف ومراقبة ممثلي الدولة.
- الطابع المطلق لسلطة الزعيم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- عدم اقتصار الإنتاج على ضمان معاش أفراد الجماعة فقط، واتجاهه أساسا نحو تقوية السلطة والمبادلات.

لكن مع ذلك، فإن هذين النمطين من الإنتاج (القبلي والمخزني) كما عرضناهما لا ينقطعان، بل يتمفصلان ويتداخلان بشكل يؤثر عليهما معا. فنمط الإنتاج المخزني

19- Salahdine (M), op. cit. pp. 124-125.

يتجه ويسعى إلى الهيمنة واحتواء نمط الإنتاج القبلي انسجاما مع منطقه في الإنتاج وإعادة التوزيع، وهي مهمة جد صعبة ومتناقضة. ويخلص نفس الباحث إلى اعتبار النعتين، اللذين وظفهما للتعبير عن الخصائص الأساسية التي طبعت التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمغرب ما قبل 1912، مجرد صفتين ظرفيتين ما دام مفهوم المخزن يكثف في نفس الوقت معنى المؤسسة في بعدها الديني، والجهاز الإداري والسياسي، ومعنى المبادرة الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بكل الامتيازات، والتي تدفع المجتمع في اتجاه معين يرهن صيرورة البلاد. على أن مفهوم القبيلة بدا له جد ملائم، فهو الإطار الاقتصادي والوحدة الترابية وإطار الدفاع عن الجماعات القروية. إذن فهو تعبير اقتصادي وسياسي واجتماعي، عن التلاحم والتضامن بين قبائل المزارعين[20]. ترى ما حدود ومصداقية وأبعاد هذا التضامن؟

لإبراز ذلك لابد من إبداء الملاحظات التالية :

- إن الشكل المنوه به في علاقات الإنتاج داخل النمط القبلي ارتبط في واقع الأمر بفترة بعيدة عن مستجدات القرن التاسع عشر وإكراهاته التي قضت على البنية الأساس في عملية الإنتاج وهي الأسرة الكبيرة التي جسدت فعلا الشكل الوحيد الذي كان من شأنه ضمان التوازن على مستوى الوحدة الإنتاجية، الذي يجعلها في مأمن نسبي من أخطار الإفلاس ومساوئ الشركة، وبفضل ما كان يتأتى في إطارها من تقسيم للعمل بين الزراعة والرعي وتحصيل النقود والاستجابة للتعاضد الجماعي. وكانت سواعدها لا توفر الصمود ضد الجفاف فحسب بل إمكانية توسيع المساحة المستثمرة[21].

- إذا كان هذا الشكل الأسري الممتد قد تعرض في نهاية القرن التاسع عشر للتفكك، فإن من تبعات ذلك تجزؤ المحاط الزراعي، فيصبح الإنتاج موكولا إلى أسرة على رأسها فردان أو فرد واحد، غير قادر على النهوض بالمهام الكثيرة التي كانت تنجز داخل العائلة الكبيرة في علاقته بمحيطه، فبالأحرى أن يتحكم في مسلسل الإنتاج، أو تنظيم وقت عمله كما يشاء. وهو سؤال يطرح حتى على وضعيته داخل الأسرة الكبيرة، حيث لا راد لحكم وإرادة صانع القرار داخل العائلة الكبيرة.

20- Salahdine (M), op. cit. pp. 124-125.

21- التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي...، م.س، ص. 228.

- إذا كان شكل العمل يظهر نمطا تآزريا بين أفراد القبيلة فيما سمي بالتويزي أو التويزة، فإنه في واقع الأمر قد أفرغ من مضمونه العفوي التلقائي والتعاضدي، وأخذ أبعادا تسخيرية لفائدة الفئة الأكثر حظوة وجاها داخل القبيلة. ويتعلق الأمر بالأعيان الذين امتلكوا القرار واستبدوا به داخل القبائل، رغم الحديث عن الديمقراطية الوهمية والتسيير الجماعي. ذلك أن امتلاكهم للثروة مكنهم من الانفراد بتسيير أمور الجماعة دون شراكة عامة الناس لهم لا في صنع القرار ولا في الثراء المتزايد الضامن لبقائهم على رأس القبيلة لتدبير أمرها داخليا وفي علاقتها بالجوار أو المخزن. كما كانت نظرتهم وسلوكهم التضامني تعبيرا عن إشفاق لامتصاص الغضب، وتعويضا عن اغتصاب يتم التحايل، لعدم إثارة الشعور به.

- إذا كان الحديث قد جرى عن سلطة ضيقة وعابرة لزعيم جماعة ما داخل النمط القبلي، فإن ذلك لا يعني إتاحة الفرصة لتناوب حقيقي في التسيير داخل الجماعة تجنبا للاستبداد، بل هو تداول بين أفراد فئة لها مواصفات مادية ورمزية تميزها عن العامة من فقراء ومعدمين وعبيد وملاكين صغار وحرفيين. فالفرق بين الفئتين واضح، كما أن فئة الأعيان هاته التي أخذت بزمام الأمر في كل ما يتعلق بتسيير شؤون القبيلة، بعد انتخاب قيادتها الجماعية وزعيمها المؤقت، لم تتسم مسؤولياتها بالاستمرارية والديمومة استجابة لنزوع ديمقراطي متأصل، بل كانت تعبيرا عن سلوك مواكب لنمط انتقالي وظرفي في حد ذاته، يظهر ويختفي، ويجعل من الصعوبة إضفاء الطابع المؤسساتي على نظام متقطع في الزمان والمكان، يدبر اليومي ولا يفكر في التراكم الذي يضمن له على الأقل إعادة إنتاج مقومات استمراريته، فبالأحرى تفعيل آليات تجاوز الشكل القبلي الذي يسيجه.

المبحث الثالث: **القبيلة وإعادة إنتاج القيم المعرقلة للتطور**

سجل نيكولا ميشيل فيما يتعلق بالسلوكات الجماعية وأشكال التضامن ملاحظات جد مهمة. فداخل المجال الجماعي الذي يحتضن حياة البدو، كانت تمارس طقوس وعادات مشتركة مواكبة لبداية موسمي الزراعة والحصاد. لكن أهم هذه التقاليد هي تلك التي كانت تأخذ طابعا تضامنيا، كالتعويض أو التخفيف عن ضرر ما لحق بأحد أفراد القبيلة كفقدان الدواب مثلا، والتويزة، ذات الأصل البربري من الناحية اللغوية، والتي تعني الممارسة الجماعية لأشغال زراعية لفائدة الغير. وقد انطلق العمل بالتويزة

في شكل سلوك تطوعي، لكن سرعان ما تحول إلى عمل إجباري. لقد أخذ شكل عمل تعاوني بين الجيران لتسريع وتيرة العمل والتخفيف من الملل أثناء الحصاد وجني الزيتون وقطف الثمار في جو مفعم بالحماس غالبا ما ينتهي بوليمة جماعية. لكن التويزة بقدر ما كانت تعكس أن مصلحة العمل تترجم بالملموس العلاقات الاجتماعية الكاشفة عما هو حميمي فيها والمضمرة لما هو نفعي استغلالي بإبراز طابع المساواة والتلاحم من خلال طقس تعمل فيه الجماعة وتشرب الشاي وتتناول الطعام بشكل جماعي مع ما يرسخه ذلك في ذاكرتها من تعاضد وألفة، كانت في الوقت نفسه استجابة لضرورة جبائية ممثلة في الاستعداد الجماعي لخدمة حقل فقيه الدوار[22].

كانت مساعدة الفقراء تأخذ أشكالا مختلفة، كباقي مظاهر الحياة الاجتماعية. ففي مناطق مختلفة من البلاد خاصة، بالشمال، كان أول مد يتم إخراجه من الغلة على البيدر يترك لفائدة الجماعة ليستفيد منه الفقراء هو المعروف «بمد سيدي بالعباس». وهو وإن كان في جوهره دينيا إراديا، فإنه يظهر كاقتطاع ضريبي جماعي أضحى مع الزمن ضرورة لابد منها شأنه في ذلك شأن «الفطرة»[23].

وقد كان ثلث هذا النوع من الصدقة يوزع على المتسولين الذين يترددون على الخيام، والثلث الثاني يقدم لفقيه الدوار، أما الثالث فكان من نصيب الفقراء والمعوزين المحليين الذين يتأففون عن طلب الصدقات. إن قياس حجم «الفطرة» يكشف حدود تحول اجتماعي مرتقب يأخذ قيمته الحقيقية من تجدده السنوي باعتباره واجبا اجتماعيا، لا يسمن ولا يغني من جوع. وبينما يتوارى البعد الاقتصادي، تقفز المسحة الدينية على الواجهة مجسدة في حماية الميسورين للمعدمين. وتأخذ الأشكال التضامنية في الواحات ما قبل الصحراوية أبعادا أشد دلالة، ذلك أن عائدات الضرائب المحلية كانت تنفق لفائدة الحرس الذي يسهر على أمن وهدوء القصور، وإعانة الفقراء والعجزة وتأمين حماية وصداقة قبائل الرحل، وفي بعض الأحيان تقديم هدية للسلطان. لقد أصبح العمل الخيري شيئا مألوفا لا يمكن التراجع عنه، فالصدقة وإن كانت ممارسة خاصة وإرادية، انسجاما مع قناعة دينية، فإنها أصبحت شبه ضرورية في كل الجماعات القروية ولدى كل القبائل، وأدرجت في إطارها الاجتماعي والسياسي، لتأخذ مدلولها الحقيقي

22- Nicolas (M), op. cit. pp. 268-269.

23 – الفطرة: مقدار مد صغير من الحبوب على كل فرد أن يدفعه بعد انفراط شهر رمضان وحلول عيد الفطر.

الذي يتجاوز منطق الأقدار ويكشف الأمور كما هي. فكما أن لكل جماعة فقيهها ومسجدها وأعيانها فإن لها كذلك فقراءها[24]. «فعن طريق الحياة الدينية كان سكان القبيلة يحاولون التغلب على النقص في الإنتاج الزراعي، والنقص في الجهاز السياسي والقضائي، والضيق في فهم العالم، كما كانوا يحاولون التغلب على الحرمان الاجتماعي والقهر السياسي»[25].

لقد أدى الدين وظيفته، كمتنفس للمضطهدين، بكل قوة لدى قبائل عاجزة عن ضمان المعاش لأفرادها، غير حالمة بإنتاج تراكمي يغير نمط عيشها ويجدد نظام قيمها إثر فرز اجتماعي حقيقي لا تنفع معه شفقة المحسنين لتكميم أفواه المعوزين. ذلك ما يحتاج إلى نمط آخر من التفكير لم تنضج شروطه بعد لتدفع الشريحة الواسعة من المجتمع المغربي إلى الوعي، ليس فقط بواقع الاستغلال الذي تعيشه والشطط الجبائي الذي تئن تحت وطأته، بمبررات أخلاقية وروحية، بل بالارتباط العضوي بين أداء الجباية، أيا كان نوعها ومرجعيتها، والمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية كما ساد في الضفة الأخرى من البحر المتوسط.

لقد موهت أساليب الإشفاق والتضامن، بتخريجاتها المختلفة على المتضررين اجتماعيا، وتفاعل العنف المادي والرمزي للمخزن لاغتيال الوعي الحقيقي بطبيعة واقعهم، فانقادوا في مسار لا يزيغ عنه إلا ما يدرج في الفتن المبررة لتحريك آليات الإخضاع وإعادة إنتاج السيطرة.

24- Ibid, pp. 268-269.

25 – التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي...، م. س، ص. 439.

خاتمة الباب الأول

انتهينا بعد الاهتمام بواقع البوادي المغربية وساكنتها وقواها المنتجة في علاقتها بجوارها من الحواضر خلال نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إلى الخلاصات التالية:

- ظلت هذه البوادي حبيسة اقتصاد القلة والكفاف محرومة من إمكانيات تحقيق التراكم المفضي إلى التحول والتجاوز.

- في غياب أي فرز اجتماعي واضح، وأمام غموض الرؤيا نتيجة تداخل المصالح، استحال الصراع المؤسس لخلق تكتلات مصلحية وذات مشاريع مجتمعية سواء في شكل طبقة مزارعين بدوية أو فئة بورجوازيين حضرية.

- اكتملت عناصر العرقلة لكل ما هو تنموي بهذه البوادي نتيجة افتقاد المخزن لأي طموح استثماري بها، وكذا بسبب البنية الاجتماعية لساكنتها: من خلال القبائل وعاداتها ونظام قيمها وشكل التحالف داخلها، فتأثر الإنتاج ونضبت الموارد الجبائية وساد التوتر والاصطدام بينها وبين المخزن.

الباب الثاني

المخزن ورهاناته

مقدمة

تعرضنا فيما سبق للقدرات الإنتاجية للقوى التي استهدفتها تجربة الترتيب، وأبرزنا ميكانيزمات الإعاقة المجتمعية في التحول نحو مجتمع متطور وحداثي، فآن لنا أن نتعرف على هيكل الجهاز الحاكم قبل أن نتساءل عن حدود مراعاته لقدرات القبائل على توفير ما يطلبه من جبايات مختلفة، وعن قدرة الأجهزة المخزنية على تصريف قانون جبائي جديد، وإخضاع كافة المغاربة له قبل مطالبة الأجانب والمحميين بالتجاوب معه.

هذه الشكوك المقلقة هي التي حفزتنا على تخصيص هذا الباب للبحث في طبيعة النظام المخزني وشكل تدبيره للحكم من خلال قوى التحالف والصراع داخله إن مركزيا أو محليا أو بين هذا وذاك.

الفصل الأول

المخزن: الشكل، الاختصاص والوظيفة

المبحث الأول: **مفهوم المخزن**[1]

اشتق لفظ مخزن من خزن أي حافظ واكتنز واذخر. وقد استعمل لأول مرة بشمال إفريقيا في بعده الرسمي خلال القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي لنعت صندوق حديدي كان إبراهيم بن الغالب أمير إفريقية يخزن فيه مجموع أمواله التي يحصلها من الجبايات بغية توجيهها إلى الخليفة العباسي ببغداد. فاللفظ في أصله، الذي ارتبط في المغرب بنظام الحكم، كان في الأساس متصلا بتنظيم مالي.

كما نجد في الأندلس تعبير «عبيد المخزن»، لكن أيضا بمعنى عبيد خزينة المال وليس عبيد الحكومة. ومع توالي الأحداث، يبدو أن كلمة مخزن بدأت تعبر فعلا عن الحكومة نفسها في المغرب بموازاة مع تخلص الدولة من تبعيتها للخلافة الإسلامية سواء تعلق الأمر بأمويي دمشق أو الأندلس، أو عباسيي بغداد.

صفوة القول إن لفظ مخزن بعدما استعمل لنعت مستودع محلي تخزن فيه الأموال الموجهة إلى بيت مال الأمة الإسلامية، اقتصر في مرحلة ثانية على التعبير عن خزينة المغرب عندما ظهرت مستقلة مع الدول البربرية التي حكمت البلاد*، ثم أخذ مع الدولتين الشريفتين السعدية والعلوية دلالة إدارية، تشمل كل الجهاز الإداري الذي يعيش من أموال هذه الخزينة، أي مجموع الحكومة المغربية. ومع مرور الوقت، تم شحن لفظ المخزن بمعاني ودلالات، ليس بالضرورة لنعت مؤسسة معينة قد تستمد مشروعيتها

---

1 - سنعتمد في تعريف المخزن على ما أورده ميشو بيلير بالموسوعة الإسلامية، (*Encyclopédie de Islam*) لأهمية الدراسة وتفردها، دون أن يعني ذلك تبنينا لكل ما جاء بها خاصة الخلاصة التي انتهى إليها، انظر:

Michaux-Bellaire(E), «*Makhzan*», (*Encyclopédie de Islam*),T.4, Nouvelle Edition,1991, pp.131-135.

* يجب الانتباه إلى أن المخزن تخلص تدريجيا من من الدلالة المالية لصالح المعنى الاداري منذ الفترة الوسيطية خاصة مع المرابطين والموحدين والمرينيين بعد فترة من الخلط بين تعبيره عن ما هو مالي وماهو إداري.

من الحقل الديني فقط، بل انضافت إليها عناصر انتزعت من حقلها العلماني لتطعيم مؤسسة المخزن التي أصبحت في تمثل المغاربة مبدأ السلطة أو عنوانها.

لقد أدى الغزو الأجنبي لسواحل المغرب ورد فعل الزوايا، التي تجندت للجهاد بعد عجز الوطاسيين، إلى ظهور متغيرات جديدة على مسرح الأحداث المغربية أوصلت الشرفاء السعديين إلى الحكم في ظرفية مطبوعة بأخطار اللااستقرار الداخلي والتهديد بالغزو الخارجي، فكان لابد من وجود مخزن حقيقي بقبائله العسكرية ووزرائه وقواده وجنده وعماله، لينضاف إليهم خدم القصر وحاشيته فيما بعد، بتأثير مراسيم وطقوس مشرقية مستوحاة من الأتراك العثمانيين الذين وصلوا إلى الجزائر. كما أدت العلاقات الرسمية مع القوى الأوربية وتبادل السفراء والعلاقات التجارية، وجلب بعض الخدم والعبيد المسيحيين إلى إضفاء سمات ومظاهر حكومة حقيقية على المخزن. وأتاحت المنافسة بين الدول الأجنبية، ورغبتها في الحفاظ على الوضع القائم بالمغرب وإيجاد مفاوض حقيقي أمامها، الفرصة أمام السلطان الحسن الأول لتقوية جهازه المخزني، والظهور بمظهر قوي في سياسته الخارجية والداخلية على حد سواء، حيث قاد البلاد زهاء عشرين سنة في ظل سياسة توازن في مواجهة القوى الأجنبية من جهة، والقبائل من جهة ثانية، حافظت حتى وفاته على وجود كيان مغربي مشكل من عناصر متنافرة يشكل المخزن واجهتها. وقد زادت مظاهر الخضوع، التي كانت تفرض على السفراء الأجانب في مراسيم برتوكولية فخمة من هيبة السلطان ومخزنه في أعين القبائل، إذ كان المبعوث المسيحي يدخل إلى مشور البلاط محملا بالهدايا وكأنه أتى ليقدم جزية أو إتاوة لأمير المسلمين الذي يمتطي صهوة جواده في جو مفعم بالأبهة. هذا الشكل الاستعراضي المبالغ فيه، والمنظم بدقة وعناية تستفز الخيال، يضع علامة استفهام حول المفعول الحقيقي لهذا الجهاز تجاه القوى الأجنبية وفي علاقته بالقبائل.

نهج المخزن سياسة التوازن، وسعى إلى تأمينه بزرع المكائد بين القبائل ليظل قوة وملاذا. فلم يكن همه تنظيم البلاد كغاية في حد ذاتها، بل أداة لضمان استمراريته. لذلك غاب التدبير الإداري وحضر الهاجس الأمني الذي قاد إلى ضبط وتأديب المتمردين، بدعم عسكري من قبائل الكيش وتمويل من قبائل النايبة ومداخيل الموانئ، بقوة رهيبة وصلت مرات عديدة إلى تحرك السلطان على رأس محلات لإظهار قوته وإبراز هيبته. وقد تجسدت هذه الصورة المخزنية القوية واكتملت ملامحها مع السلطان الحسن الأول (من 1873 إلى 1894) آخر سلطان قوي في مغرب ما قبل الاستعمار.

وظف المخزن الزعماء المحليين ورجال الزوايا والشرفاء في تمرير سياسة مرنة لاستدراج القبائل البعيدة وإخضاع المناطق النائية، وتحايل لتقسيمها وإدراجها تحت سلطتهم المادية أو الروحية، وحافظ على هالته الدينية بالترويج لاستعداده الدائم للجهاد في أوساط هذه القبائل التي بدأت تعاني من خطر حقيقي بدأ يداهمها.

كان المخزن خلال فترة حكم الحسن الأول يتكون من الوزير الأعظم، ووزير البحر (وزير الشؤون الخارجية)، والعلاف (وزير الحرب)، وأمين الأمناء (وزير المالية)، ووزير الشكايات (وزير العدل). وقد كانت لهؤلاء الموظفين الكبار مكاتبهم (بنيقات) بالمشور داخل البلاط. وهي عبارة عن ساحة فسيحة محاطة بأروقة تضم مكاتب الوزراء. ففي أعلى المشور يوجد مكتب الوزير الأعظم، وبجانبه مكتب قائد المشور الذي كان بمثابة قائد للحرس وصلة وصل مع السلطان ومكلف بشرطة المشور وتحت إمرته فرق الجيش المعروفة بالمشورية أو المسخرية وكل التعاونيات الخارجية (الحناطي البرانيين) للبلاط، ثم (مول الروى) وهو المكلف بإصطبلات المخزن، والفرجية المكلفين بمخيمات السلطان. إلى جانب هذه البنيقات، يجب أن تضاف أخرى لشخصية محورية داخل البلاط، يتعلق الأمر بالحاجب الذي كانت بنيقته توجد بين المشور والقصر بالمعنى الدقيق والضيق للكلمة. وقد كان مكلفا بالإدارة الداخلية للبيت السلطاني كمشرف على التعاونيات الداخلية (الحناطي الداخليين)، وموالين الوضوء، وموالين الفراش، والمكلفين بالختان، ويراقب سلوك حريم السلطان بواسطة العريفات. في فلك هذا الجهاز يدور أيضا طاقم واسع من الكتاب من مختلف المراتب والدرجات، وقادة الجيش من قائد الرحى الذي يقود مبدئيا 500 فارس، مرورا بقائد المائة الذي يسير 100 فارس وانتهاء بذلك المقدم البسيط.

هذا الجهاز الواسع والمتداخل المهام والوظائف لم تكن له رواتب قارة بل استفاد من انتمائه، من قريب أو بعيد، للبلاط ليعيش كما يحلو له في البلاد مستغلا حظوته وجاهه بشتى السبل ومختلف الوسائل. داخل هذا النظام نلاحظ أن سلطة المخزن بمعناها الواقعي الحقيقي بدأت تتجسد في شكلها العلماني أكثر من هالتها الدينية التي كانت محاطة بها، وإن تم ذلك بشكل تدريجي واستجابة لمتغيرات تاريخية. صحيح أن الأساس ظل دينيا، لكن الممارسة بدأت تنسل شيئا فشيئا بعيدة عن هذا الأساس، مثل تولية القواد للسهر على تدبير القضايا المدنية لتعويض الأحكام الشرعية التي كان يبث فيها القضاة الذين تقلصت سلطتهم لتقتصر على الأحوال الشخصية والأملاك العقارية.

وقد كانت سلطة السلطان في المدن ولقبائل تمثل بواسطة العمال أو القواد الذين يعينهم الوزير الأعظم، والمحتسبين الذين يسهرون على مراقبة التعاونيات، ويحددون أسعار المواد الغذائية، ويراقبون المكاييل والموازين والنقود.

وإذا كان نظار الأحباس يعينون من قبل الوزير الأعظم، فإن جهاز الأمناء كان مسيرا من قبل أمين الأمناء الذي عرف فيما بعد بوزير المالية، والذي كان يعين أمناء الأملاك المخزنية وأمناء المستفادات وأبي المواريث.

اقتصرت وظيفة هذا الجهاز على تجميع خيرات البلاد وإيداعها في خزائن الدولة أو في جيوب موظفيها، دون أن يأخذ أي مبادرة لإنفاق هذه الموارد لفائدة المصلحة العامة للبلاد. ولم تكن له أي ميزانية متوقعة، فلا أشغال عمومية ولا سكك حديدية ولا بحرية ولا تجارة ولا بريد. بعض النفقات العسكرية فقط كانت تصرف لفائدة فرق عسكرية يؤطرها ضابط إنجليزي، وبعثة فرنسية للتدريب العسكري، ومعمل للسلاح بفاس يديره ضباط إيطاليون، ولبناء قلعة بمدينة الرباط من طرف مهندس ألماني.

لم تكن هذه الإجراءات في الواقع سوى إرضاء لطلبات القوات الأوربية المهتمة بالشأن المغربي، ولم ترق أبدا إلى مستوى تعبئة عسكرية حقيقية. فالمخزن كان يرى أن على القبائل، التي ظلت مستظلة بظله للذود عنها ضد أي خطر أجنبي قد يهددها، أن تتحمل مسؤولياتها في الدفاع عن وحدة البلاد، لذلك، وانسجاما مع سياسته التوازنية، اشترى السلاح والعتاد من مختلف القوى الأجنبية وأودعه بدار المكينة بفاس لتوزيعه، إذا دعت الضرورة إلى ذلك ،على القبائل ساعة إعلان الجهاد.

أما نفقات التعليم العمومي، فقد اقتصرت على رواتب هزيلة لفائدة علماء القرويين مقتطعة من مداخيل الأحباس، يضاف إليها عطايا سلطانية في شكل صلات خلال الأعياد.

لا شيء كان ينفق للصحة العمومية والمستشفيات الموجدة كانت عبارة عن مرستنات ببعض المدن حيث كان بعض البؤساء يعيشون في حالة يرثى لها، يتلقون من الأحباس ومن صدقات عمومية ما ينقذهم من الموت جوعا، دون الحصول على أي مساعدة طبية حقيقية.

لقد استمد المخزن قوته من قدرته على تدبير حالة اللاانتظام التي عاشتها البلاد، واستغلها لنسف أي قوة منظمة قد تظهر بالبلاد وتشكل خطرا حقيقيا عليه.

يخلص ميشو بيلير بعد هذا التقديم المطول في تعريف المخزن إلى القول: «خلاصة القول : إن المخزن بالمغرب كان أداة تسلط إداري تشتغل داخل فوضى اجتماعية بواسطة هذه الفوضى، ويمكن أن نضيف أنه كان يشتغل لمصلحته الخاصة لا غير مما جعله يظهر بمظهر الجسم الغريب في بلد محتل. لقد شكل طبقة مغلقة حقيقية، بتقاليدها ونمط وجودها، بلباسها وأثاثها وتغذيتها ولغتها الخاصة (اللغة المخزنية) التي تتوسط الفصحى والعامية المشحونة بتعابير رسمية وإيحاءات غير واضحة ولباقة محتالة لا تلتزم بأي شيء».[1]

آثرنا تقديم تلخيص مفصل لما أورده ميشو بيلير في الموسوعة الإسلامية بشأن لفظة مخزن لتنبيه القارئ لخلفية كاتبه، خاصة وأن جل الدراسات التي اهتمت بالموضوع اعتمدت عليه دون الإشارة إليه، والأخطر من ذلك أنها أخذت عنه مجرد اقتباسه الاشتقاقي لكلمة مخزن من خزن ووظفتها في سياق التحليل الذي تتبناه، وهو ما أفرز مستويات متعددة من الاختلاف، كان أبرزها الاختلاف الإيديولوجي بين رواد الأطروحة الاستعمارية الذين تحدثوا عن استبداد مخزني يسعى إلى تدمير الديمقراطية القبلية، واستغلال اقتصادي من لدن جهاز طفيلي جاثم على رقاب القبائل يسلبها خيراتها بالإكراه، وبين من رأى فيه حكومة مختلفة الأجهزة، تسهر على تدبير الشأن العام والمحلي، لها طابع تنفيذي لتشريعات مصدرها الأمة المغربية ممثلة في الفقهاء وأصحاب المشورة الذين يعتبرون لسان حالها، وهو خطاب مفعم بحماس دفاعي عن المخزن دشنه محمد الحبابي مبكرا في سياق الرد على الأطروحة الاستعمارية[2]، وطوره المؤرخ جرمان عياش الذي رأى في المخزن نظاما تعايش بشكل توافقي مع القبائل، فهو وإن كان قاسيا عليها في عمليات الجبي فقد أسدى لها خدمات تحكيمية كانت في حاجة إليها[3].

إلى جانب هذا الاختلاف الإيديولوجي في تعريف الباحثين للمخزن، هناك اختلاف نظري، قد يكون بدوره محكوما بخلفية ما، لكن الأساس بالنسبة لنا هو الإشكالية التي يطرحها بشأن تبني نماذج مثالية وقياس سلوك المخزن عليها قصد تصنيفه وإلصاق النعوت به.

1- Michaux-Bellaire, ***Makhzan***, op-cit, p.134.

2- Lahbabi (M). ***Le Gouvernement Marocain à l'aube du XX siècle***, Rabat, 1958.

3 – عياش، جرمان ، دراسات...، م. س، ص.145-163و189-221 .

بين محاولة اعتماد نماذج معيارية/ جاهزة، كالسلطة الشخصية أو الأبوية حيث مختلف الأجهزة المساهمة في التسيير، مركزيا ومحليا، لا تمثل سوى مرآة عاكسة لصورة وإرادة السلطان، وبين اتجاه يرى أن المسألة أشد تعقيدا من هذا الإسقاط لأن التجربة المخزنية في الحكم هي حصيلة تراكم تاريخي مركب، لا نرى من المفيد جدا مقاربة مفهوم المخزن عبر الجهاز المفاهيمي الدقيق للعلوم الاجتماعية. فهو ليس مفهوما اقتصاديا مقتبسا من نظام السوق ورأس المال، ولا مقولة سياسية أو اجتماعية يمكن إدراكها عبر الدولة والسلطة والطبقة السياسية. وما زاد اللفظ التباسا هو كونه لم يمثل تعبيرا عن نظام وليد فترة مخاض محددة أفرزت تحولات معينة، بل يشكل إحالة إلى تنظيم سياسي اجتماعي ضارب في أعماق الأمة المغربية، يستمد مقومات وجوده وضمان استمراريته من استيعابه لمختلف المكونات السوسيو ثقافية والسياسية لهذه الأمة، كل حسب حاجته وموقعه ضمن هذا النسيج العام. فهو عند عبد اللطيف أكنوش يعني شيئين متكاملين، «فهو مؤسسة سياسية يمارس الحكم عبرها، وهو نظام اجتماعي وسياسي يتميز به المغرب»[4] عن النماذج العامة. ويتخذ لدى عبد الله العروي تعريفين، يقتصر الأول على أولئك الموظفين المدنيين والعسكريين الذين يتقاضون أجرا أو راتبا من خزينة السلطان، والثاني أوسع يشمل سائر الجماعات التي يستمد منها السلطان قوته ويجلب منها رجالاته. وهو في كلتا الحالتين جماعة مختارة من طرف السلطان لتنفيذ قراراته دون أن تكتسب سلطة تفويضية، حتى وإن شكلت جهازا قد يتسع ليتحكم في المجتمع بأكمله، إذ يظل في محصلة التحليل مشكلا من مجموعة من الخدم، كما تدل على ذلك ديابيج مختلف الرسائل السلطانية الموجهة إلى أعضاء الجهاز المخزني بمختلف مراتبهم ووظائفهم، والذين عليهم الامتثال لسلطات السلطان المتداخلة والمركبة من كونه شريفا، وإن لم يحتكر الشرف، فهو يسمو بنسبه فوق باقي الأسر الشريفة، ويتصرف باعتباره زعيما لزاوية ضخمة، كما أنه إمام يسهر على حماية الشريعة الإسلامية، ويتقدم سائر الفقهاء والعلماء وينتصح غالبا لنصحهم، ويقوم كذلك بدور القائد العسكري بالنسبة للجند وخلال المحال إما حضوريا أو استخلافا، وأخيرا انضافت إلى سلطاته مهمة أخرى، اضطلع بها في النصف الثاني من القرن 19، فقد كان منظما إداريا إذ أنشأ مجموعة من التنظيمات أهمها جهاز الأمناء[5].

4 - أكنوش، عبد اللطيف، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1987، ص. 118.

5- Laroui (A), op-cit, pp.111-120.

- وأيضا المودن، عبد الرحمان، م. س، ص. 237.

إذا كان المتحكم في الأدبيات السياسية الكولونيالية هو انتقاء الألفاظ التي تسعفها في الترويج لأطروحتها الاستعمارية وشحنها بالدلالات والمعاني التي قد تبدو براقة، فإن لفظة المخزن بدورها لا يمكن أن تفهم خارج هذا السياق. ذلك أن الإسراع في إسقاط النماذج المثالية كالسلطة الأبوية التي جرى الحديث عنها انطلاقا من شخصنة السلطة والتقرب للزعيم وهدم التحالفات والتحكم في الجهاز العسكري وتقنين الدين وتوظيفه، لم يكن كافيا لإدراج المخزن في خانة هذا التصنيف الذي انطلق أصلا من تجارب ما عرف بالاستبداد الشرقي أو المماليك الميروفانجية والكارولانجية بأوربا، وجرى تعميمه على كل الأقطار التي يتصرف فيها الزعيم في شؤون مملكته كما لو أنها إرث فردي، حيث يصول ويجول كقائد عسكري، ويلتبس لديه مفهوم الخزينة، بتداخل خزينته الخاصة مع الخزينة العامة، فلا حسيب ولا رقيب، وكل ما يحيط بالزعيم عبارة عن حاشية أو خدم، يلازمهم هذا النعت حتى ولو كانوا من الجهاز المحسوب على «البيروقراطية مختلفة الوظائف والتخصصات». إن المسألة في نظرنا ليست بهذه الميكانيكية المبسطة ذات التوجه الوصفي، الذي يكتفي بالبحث عن أوجه الشبه، لإدراج تجارب شعوب مختلفة في تصنيف واحد مستقى أصلا من دراسة همت تجربة بعينها أفرزتها شروط تاريخية محددة. إذ لا يغري الباحث اتسام المخزن ببعض سمات هذه النماذج المثالية للمرور توا إلى تصنيفه، وكأن المسألة غاية في حد ذاتها، وليست وسيلة لتقريب الفهم. فالمخزن، في نظرنا، هو شكل الحكم وهيكله وآلياته، ظهرت نواته الأولى في وقت مبكر من تاريخ المغرب، وتفاعلت مع مختلف المكونات السوسيوثقافية والسياسية للبلاد، فعملت هذه الأخيرة على استنبات وإفراز باقي العناصر المهيكلة له حسب ما أملته شروط التطور التاريخي، وما اقتضته من استجابة متفاعلة مع المتغيرات الطارئة التي تفرض الإقحام والتطعيم والإصلاح والترميم بتوظيف المباح والمتاح للتحكم في البلاد وساكنتها. وبما أنه ذو تكوين سيروري، لابد من إدراك مسوغات حكمه التي تشكلت جدليا مع الزمن، وتكاملت عناصرها التي أضفت عليه طابع التفرد العسير الفهم. فمفهوم المخزن لا يمكن إدراك معانيه وأبعاده الدلالية دون التأصيل له بدراسته في علاقته بالمالكية كاختيار مذهبي رسمي للدولة، وتبعات هذا الاختيار فيما يتعلق بموقفه من الإمامة والخلافة وشكل البيعة؛ بمعنى ضرورة الخلافة ووجوبها وشروط عقد الإمامة وصلاحيات الإمام وواجبات الأمة. ودون التسلح بالنظرية الخلدونية المفسرة لتأثير نظام العصبية في تحديد نظام الحكم، القوي في المركز والضعيف في الأطراف، وما يستوجب

ذلك في أمور السياسة. ودون الانتباه إلى مركزية مفهوم الشرف بأثره الوازن في رسم الصلاحيات المخولة لمن يحتكر هذا الرأسمال الرمزي، وقوته الجاذبية في الإخضاع الروحي متى تعذر التحكم المادي الفعلي المباشر، فقد تسنى للسلطان،باعتباره شريفا، توظيف العنف الرمزي بعدما احتكره مركزيا وعرف كيف يستفيد منه محليا بتسخير النفوذ الروحي للشرفاء والزوايا الذي امتد كبقع زيت تلاقت لتغطي جل التراب المغربي، دون أن يثنيه ذلك عن ممارسة العنف المادي بجهاز تشكلت عناصره المختلفة تدريجيا عبر التاريخ استجابة لطوارئ داخلية أحيانا واستعدادا لدرء أخطار خارجية أحيانا أخرى.

ومن فاته استيعاب مفعول هذه العناصر المنصهرة والمتفاعلة في رسم المشهد السياسي والاجتماعي لمغرب ما قبل الاستعمار، لن يستطيع إدراك السر في استمرارية التقليد والمحافظة، وإخفاق محاولات التجديد التي لا تصل حد الاستحالة بل تقبل بتعايش، وإن بدا هشا، فهو مصمم ليظهر القديم في لباس جديد. كما أن الكشف عن هذه القوى العميقة المفسرة لسلوك المخزن هي الكفيلة بالرد على من يرفضون وجود قانون منظم، ويرون المسألة مزاجية تحددها أهواء السلطان ورغباته، إذ أن سلطاته مهما بدت مطاطية ولا حدود لها، فإنه يجد لها مبررات قانونية مستمدة من الصلاحيات التي خولها له المذهب الرسمي للبلاد، وضخمها نفوذه الروحي كشريف وأمير للمؤمنين في نفس الوقت، مما جعل سلطاته ليست بالضرورة إكراهية دائما، بل مرغوب فيها أحيانا ولا يكمن الاستغناء عنها. وهو ما يفسر غياب النزوع الثوري، لدى القبائل والاقتصار على حركات عصيان تمردية ضد القيادات المحلية. فأرخانية المخزن إذن تؤكد غناه وتفرده، وأية محاولة لإفراغه في قوالب جاهزة لن تعمل إلا على إفقار المفهوم والمعنى الذي يحيل على تجربة مغربية خاصة تطورت مع الزمن وتطمح إلى الاكتمال. فما هي خصوصيات هذا المخزن في علاقته بالدولة العصرية؟

المبحث الثاني: **خصوصيات المخزن**

عندما نثير مسألة الخصوصية بالنسبة للمخزن المغربي فليس الهدف هو العودة إلى التحليلات النظرية في هذا الباب، والتي تقودنا بفعل فضول المقارنة إلى وضع نقط للاستدلال كمقياس لتصنيف الأنظمة، وانتقاء ما يرقى منها ليحمل صفة الدولة

وما يحرم من هذا النعت. لكن الحافز والمبرر، في آن واحد، هو طبيعة الفترة التي تهم دراستنا باعتبارها مرحلة أجمع الباحثون بشأنها أنها عرفت ميلاد مفاهيم جديدة، من قبيل تنظيم الجيش وترتيب القبائل وتكثيف القواد والأمناء والبيعة المشروطة ومشاريع الدساتير ... فلم يعد قانون إجراء الأمور على العوائد يجدي نفعا بعد صفعة حرب تطوان التي أيقظت المخزن من سباته، وبما أنه كائن متفاعل مع الزمن، كما أشرنا إلى ذلك في مبحث سابق، فقد حاول تجديد ثوبه للحفاظ على تماسكه. لذلك نتساءل عن مدى هذا التجديد وأثره؟ وهل وصل حد إخراج المخزن من الغموض الذي حال دون تجسيده في كيان واضح المعالم محدد المسؤوليات؟ أم أن الرغبة في إبقاء الوضع على ما هو عليه حتمت عليه، للحفاظ على دوام حكمه، الاكتفاء بخطوات محسوبة لا يزيغ عنها إلا مغامر؟ أو تراه انتبه إلى أن واقع الحال يقول إن فاقد الشيء لا يعطيه، وأن التغيير ليس من مهمته، والمجازفة به قد تهز الكيان المخزني برمته، لذلك بادر إلى خنق واحتواء قوى التغيير الحقيقية صاحبة المصلحة في ذلك قبل أن يسمح بترميمات طفيفة لكيانه ما إن زادت على حدها مع بداية القرن العشرين حتى انقلبت إلى ضدها؟

ذلك هو عمق الإشكالية التي نروم معالجتها في هذا البحث، لكن قبل ذلك لا بأس من التذكير مع عبد الله حمودي «أن جميع المقاربات التي تستند إلى ثوابت ثقافية تفرض وجود تقاليد قانونية وإيديولوجية ودينية تمتعت بفعالية في المجتمعات الغربية، ووجهت سيرورتها الخاصة نحو ابتكار الحداثة، في حين تفرض انعدام هذه التقاليد في المجتمعات العربية. وهذه النظرية المشبوهة للتاريخ معروفة، إنها تلك التي ترجع المسار التاريخي الأوربي إلى تنمية منطق ثقافي وقانوني للحق انطلاقا من إرث روماني، ومن الجدالات حول استقلال الديني عن السياسي في الكنيسة الكاثوليكية ثم بعد ذلك تقارن ذلك المسار - بوصفه تنمية لثوابت ثقافية - بمسار مبسط «للدولة المتسلطة» أو لتاريخ الإسلام أو المجتمعات الإسلامية، لتسجل غياب تلك الثوابت وتنميتها، وتفسر بذلك (حسب الظروف) «خمول» هذه المجتمعات والطابع الاستبدادي للحكم فيها.

هذا النوع من التفسير بالغياب لا يمكن أن يحل محل وصف الممارسات الموجودة»[6].

6- حمودي، عبد الله، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية، ترجمة عبد الحميد جحفة، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص.24.

ذلك ما سنجتهد للبحث فيه، فالمخزن باعتباره جهازا للسيطرة، كما أسلفنا الذكر، استكمل بناءه بتفاعله مع متغيرات الواقع التاريخي المغربي، لكن الشكل الذي اتخذه ذلك التفاعل لم يحمل أبدا مؤشرات تحوله في يوم ما إلى جهاز دولة على الطراز العصري. فلا هو سمح بظهور الجماعة السياسية التي تنجح في احتكار الإكراه المادي المشروع، ولا سعى إلى عقلنة القانون مع ما ينتج عن ذلك من فصل حقيقي بين السلط ومن ضمان لأمن الأفراد والجماعات، ولم يفكر في إنشاء إدارة معقلنة قائمة على قوانين صريحة تسمح لها بالتدخل في ميادين مختلفة، بل وحتى التفكير في قوة عسكرية نظامية ودائمة لم يساوره إلا في وقت متأخر، فالتجأ إليه بشكل اضطراري محتشم اتسم بالارتجالية وسوء التدبير كرد فعل طبيعي على هزيمتي إيسلي وتطوان. فما السر في ذلك؟

نعتقد أن تشخيص الظاهرة انطلاقا من موقع المخزن داخل علاقات الإنتاج لاقتصاد منذور للقلة والكفاف، كما فعل نيكولا ميشال سيقودنا إلى فك اللغز، فقد انطلق هذا الباحث في تعريف اللفظ وإبراز أبعاده انطلاقا من موقع المخزن داخل اقتصاد الكفاف، واعتبر أن كلمة مكزان Magasin الفرنسية مقتبسة من نظيرتها العربية مخزن والتي دلت، بعد تحويل دلالي في نهاية العصر الوسيط بشمال إفريقيا، على السلطة المركزية[7]. وليس من باب الرغبة في التلاعب بالألفاظ أن نتساءل عن دور المخزن كمستودع، فامتلاك مدخرات الحبوب كانت مظهرا من مظاهر السلطة، لكن بالنظر إلى مستوى هذه السلطة وإلى ثرواتها ووسائل تدخلها، يحق لنا أن نتساءل عن مدى قدرتها على التأثير على الاقتصاد نفسه، وخاصة عن القدرة على الحد من أزمة المعاشات، وهل كانت لها حقا الآليات والإرادة والفكرة أصلا؟ هذا الإشكال العويص دفع الباحث إلى اعتبار المخزن مجموع الأشخاص المرتبطين بالسلطان أو بممثليه، ومجموع الوظائف والمهام المنوطة بهم. قد يكون من الأشياء المثيرة للنقاش اعتبار أن المخزن كان يحمل في ذاته نموذجا من الدولة بمعناها الضيق التي استعملت لتحديد الإمبراطورية الرومانية أو الملكيات والجمهوريات الأوربية في العصر الوسيط، لأن المخزن كان دائما في خدمة السلطان فهو أصلا «مخزن السلطان» ولم يكن أبدا كيانا

-7 Nicolas (M), op-cit, T2. pp.539-540.

وإن كان الباحث قد انطلق من تعريف ميشو بيلير فإن تحليله كان أكثر عمقا .

مجردا، للسلطان دور محدد داخله. بل إن قدسية الشرع التي احتكرها جعلت سلطات مخزنه تأخذ بعدا تنفيذيا. وفي المقابل فإنه من غير المناسب تعريف المخزن بالسلطة المركزية، لأنه فضفاض وغير مكتمل في نفس الوقت، أي لا يستوفي كل عناصر السلطة المركزية. فهو لم يكن مركزيا إلا بالنسبة لذلك الجزء من المغرب الخاضع للسلطة المباشرة لممثليه، والمخزن كان إلى حد ما عبارة عن منزل فسيح لا تمثل الأنشطة الحكومية سوى جناح من أجنحته. «فالمخزن بهذا المعنى مجموعة بشرية تعيش داخل ثلاث عواصم هي فاس ومكناس ومراكش، كانت تسعى إلى ضمان تغذيتها أولا، ولأجل ذلك كان هاجسها الأول هو ادخار الاحتياطي من المواد الغذائية، وبعد أن تحقق اكتفاءها الذاتي، وتشبع رغبتها يمكنها أن تحول الفائض لخدمة الأغراض الاقتصادية والسياسية. كان المخزن بين الفينة والأخرى يغادر عواصمه في شكل محلة تندفع داخل البوادي، ولضمان تموينها الخاص كان عليها مجابهة الظروف الخاصة للاقتصاد القروي. وهي فرصة مواتية للمؤرخ لإجراء نوع من المقارنة بين المخزن كمؤسسة والمخزن كمجموعة بشرية تسعى للتكيف مع الواقع المعاش للبوادي المغربية»[8].

بغض النظر عن درجة اتفاقنا أو اختلافنا مع كل ما أورده نيكولا ميشال بشأن المخزن، فإن المهم بالنسبة لنا هو أنه أطل على التجربة المخزنية من شرفة ظلت مهملة قد تسعفنا في إيجاد عناصر إجابة للإشكالية المطروحة. يتعلق الأمر بالعامل الاقتصادي كمحرك أو موجه للسلوك المخزني وفق نظرة نفعية مصلحية، وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا النهج الذي تبناه المخزن منذ وقت مبكر هو الذي قاده إلى عدم تبني أي سياسة تنموية بالبوادي تشجع القبائل على الاستقرار وتحفزهم على الإنتاج وتحقيق الوفر، وتسمح بتكوين طبقة مزارعين رائدة ومبادرة تعمل على تحديث العالم القروي، واقتصر، عوض ذلك، على اعتبار البادية بقرة حلوبا، لا يوفر لها مواد العلف والتسمين، وعليها مع ذلك أن توفر له الحليب متى شاء، فأنهكها وخارت قواها.

وفي مقام آخر، كبس أنفاس فئة التجار المغاربة، واحتكر تجارة العديد من المواد باعتماد وسطاء وسماسرة يهود وأجانب، فلم يعد حلم التجار المغاربة يتجاوز نيل حظوة المخزن وكسب ثقة السلطان، دون أن يفكروا في تكوين طبقة بورجوازية طموحة إلى تحديث وعقلنة التسيير الإداري والسياسي لفتح آفاق اقتصادية أكثر رحابة وليبرالية.

8- Nicolas (M), op-cit, T2. p.540.

لاشك أن المخزن كان يدرك أن الأمور إن وصلت إلى هذا الحد، فسيكون الضحية الأولى لهذا الاختيار. لذلك فضل الوهن على القوة التي قد تخنقه في علاقته مع القوى المنتجة سواء في العالم القروي أو الحضري، وأبقى الحال على ما هو عليه مقابل ترميمات من حين لآخر. هذه السياسة النفعية الضيقة للمخزن دفعت البلاد إلى حالة عبر عنها الناصري بقوله: «اعلم أن أحوال هذا الجيل الذي نحن فيه قد باينت أحوال الجيل الذي قبله غاية التباين وانعكست عوائد الناس غاية الانعكاس، وانقلبت أطوار أهل التجارة وغيرها من الحرف في جميع متصرفاتهم، لا في سككهم، ولا في أسعارهم، ولا في سائر نفقاتهم، بحيث ضاقت وجوه الأسباب على الناس، وصعبت عليهم سبل جلب الرزق والمعاش، حتى لو نظرنا في حال الجيل الذي قبلنا، وحال جيلنا الذي نحن فيه، وقايسنا بينهما لوجدانهما كالمتضادين، والسبب الأعظم في ذلك ملابسة الفرنج وغيرهم من أهل الأوربا للناس، وكثرة مخالطتهم لهم، وانتشارهم في الآفاق الإسلامية، فغلبت أحوالهم وعوائدهم على عوائد الجيل، وجذبته إليها جذبة قوية»[9].

أمام هذا الوضع الاقتصادي المتردي والخطر الداهم برا وبحرا، كان لابد من تبني نظرة جديدة للأمور لإعادة ترتيب البيت الداخلي، لا سيما، وأن دقة ناقوس الخطر أفزعت الكل: فالعلماء أعادوا تقييمهم للأمور وبدأت مواقفهم تلين تدريجيا[10]، أو على الأصح ظهر داخلهم جناح يمكن أن نسميه بلغة العصر متفتحا، والسلطان نفسه لم يعد يقتصر على مشورتهم، وبدأ يصغي لنصائح مستشاريه الأجانب، وفي طليعتهم جون دريموندهاي[11]، هكذا بدأت ملامح التحديث ترسم خطاطتها على الجسد المغربي. فما هي أوجهها وحدودها؟

يرى محمد المنوني: «أن أول ما يلاحظ في هذا الطور: أن المغرب أصبح ذا حكومة منظمة تشتمل على عدة وزارات، بعدما كانت، إلى عهد قريب، لا تتوفر إلا على وزير واحد يكون بمثابة معين للملك في اشتغاله (...) وفي العهد الحسني صار تنظيم مصلحة

---

9 - الناصري، أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، لبنان، 2007، الجزء III، ص. 429.

10- محمد المنوني، م.س، ج. 1، أورد في مختلف فصول كتابه نماذج من ذلك التحول.

11 - وقد فصل خالد بن الصغير كثيرا في هذا الشأن انظر كتابه المغرب وبريطانيا العظمى في القرن - التاسع عشر 1856 - 1886)، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1997.

الكتاب كما يلي: فقد كانت هذه المصلحة مقسمة إلى عدة دواوين للكتاب، وفي كل واحد منها رئيس له عدة كتبة نحو الستة دواوين، منها ما كتابه يبلغون الستين، ومنها ما كتابه يبلغون العشرين ففوق ومنها ما دون ذلك، والجميع في شغل شاغل مما يصدر لهم عن السلطان المولى الحسن.

وتوجد لائحة بأسماء بعض هؤلاء الكتاب وقد وردت عناوينها هكذا : طلبة الفقيه الحاجب، طلبة الفقيه الوزير الحاج المعطي، طلبة الفقيه المسفيوي، طلبة الفقيه السيد فضول غريط.

ومن الإصلاحات التي أدخلها السلطان الحسن الأول: أن أحدث مصلحة تقوم بتخليص القوائم الواردة من المراسي وغيرها وتسجيلها بالدفاتر المعدة لها: وجعل على رأس هذه المصلحة الأمين الحاج محمد الزبدي الرباطي، وهو أيضا الذي سن وقوف الوزير الداخل بالقضايا التي تهم وزارته حتى يخرج بها كلها موقعة بقلم الرصاص.

وقد تبع تنظيم الحكومة المغربية إحداث دفاتر جديدة لتسجيل حسابات المالية والجيش والنفقات الملكية وما إلى ذلك. وهناك دفاتر تبتدئ من العهد الحسني، وتستخدم لتسجيل نسخ المكاتب الحكومية : من الظهائر والرسائل الصادرة إلى مختلف الجهات والأفراد»[12]. هذا على المستوى الحكومي أو المدني، أما التحديث العسكري، فجاء بدوره إثر ولادة قيصرية تحت الإكراه، فقد أجمعت المصادر التاريخية أن موقعة إيسلي شكلت باعثا على تأسيس جيش حديث، وهو المشروع الذي تبناه وتحمس له محمد بن عبد الرحمان منذ أن كان خليفة، وعبأ له كل الطاقات والموارد، بدءا بالبحث عن المشروعية مرورا بجلب الأطر والعتاد والذخيرة. وقد استكمل خلفه الحسن الأول هذا المشروع بمال له بال، كلف الخزينة الشيء الكثير والقبائل أكثر، إذ أن الاستعداد للجهاد وبناء جيش النظام صارا يشكلان يافطة لإثقال كاهل العامة بالضرائب، وأصبح التوظيف معونة لا يرفضها إلا عاص. فتم تبذير النفقات دون جدوى، فلا خبرة ماك لين الإنجليزي قائد الجيش النظامي، ولا مهارة إيركمان الفرنسي قائد جيش المدفعية، ولا البعثات الطلابية التي أرسلت إلى أوربا لتعلم بعض فنون الحربية، ولا معامل الأسلحة التي لم تشيد إلا لتبقى آثارا شاهدة على نوايا حالمة، كل هذه العناصر، لم تستطع أن تنتج أكثر من جيش لحراسة السلطان كما تدل على ذلك شهادة محمد السليماني: «واعتمدت الدولة هذا الجيش

12 – المنوني، محمد، م، س، ج 1، ص. 43 – 44.

النظامي في المهمات، على قلة عدده الذي لا يزيد - في الغالب - على العشرين ألفا، فكان بمثابة جيش الحرس السلطاني. وأما في الحركات السلطانية والأعمال الكبرى: فلم تزل جيوش المخزن وقبائل العرب والبربر تقوم بتلك الشؤون على العادة القديمة، كما أدركناه في العهد الأخير، وذلك نظرا لميزانية الدولة، وجبرا لخواطر رجال الحكومة الذين لم يزالوا ينظرون إلى كل نظام جديد بالعين السخينة»[13].

لكي تنجح مسألة التحديث كمشروع مجتمعي لابد لها، ولا شك، من أنصار يتحمسون لها، ويدافعون عنها، لارتباط مبدئي بالفكرة أو حافز مصلحي. غير أن الفقرة الأخيرة من النص أعلاه تشير إلى سيادة منطق آخر من التفكير لم يتحكم فيه لا البعد الأول ولا البعد الثاني. فعدم النظر بعين الرضى لكل نظام جديد من لدن الهيئة التنفيذية دليل على أن الفكرة مصيرها الوأد أو في أحسن الأحوال الولادة المشوهة. وهكذا تم النظر إلى كل المستحدثات التي اعتبرت بدعا، وتم تكفير المتحمسين لها. وفي هذا الصدد لابد من تسجيل مفارقة تهم صناعة القرار وتطبيقه خلال هذه المرحلة، فرغم أن السلطان كان هو الآمر والناهي ولا صوت يعلو فوق صوته، فإن ذلك لم يكن يعني أن تطبيق أفكاره ونواياه كانت تعكس هذا الواقع، فالوثائق المخزنية والمصادر تشهد أن الحسن الأول أنشأ الترتيب، لكنه انخرم ولم يدم رغم تجاوب بعض القبائل التي تحمست للمشروع، وعين جهازا لأمناء القبائل، لكنه اصطدم بنزوع هيمني لدى القواد المحليين الذين رفضوا أي شريك لهم في سلطتهم ومصدر ثرائهم، وأنشأ سنة 1892 نظاما للبريد، لكنه ظل تقليديا ولم يتطور ليستفيد من التلغراف والهاتف، الذي حرمه العلماء وسموه بالسلك، وسعى - نفس السلطان - في إدخال السكة الحديدية وأنفق في بنائها بقصره مالا كثيرا، لكنها تعطلت وقوبل القطار بامتعاض شديد من لدن من أدرجوه في خانة البدع.

قد تخف حدة المفارقة في عدم تطبيق أفكار الرجل القوي في البلاد، إذا اقتصرنا في تقييمنا على تجربة الحسن الأول، مبررين ذلك برغبة دفينة أو شكل من أشكال التقية لتفادي نقمة الأوساط الأجنبية، وأنه كان في وضع مريح باعتباره سيد اللعب على التوازنات والمنافسات لإبقاء الوضع على ما هو عليه، فهو يظهر تجاوبا مع مشاريع التحديث التي أمعنت القوى الأجنبية في المطالبة بها، ويجد في صعوبة تطبيقها مبررا

13 - أوردها محمد المنوني في الجزء الأول من كتابه السابق الذكر. ص. 86، (التشديد من عندنا).

لتعزيز قوته التفاوضية وربح الوقت، بدعوى تهيئ الشروط وترتيب الأمور، لكن الرغبة التحديثية لابنه عبد العزيز، والتي كلفته منصبه كسلطان، تعبر أن واقع التحالفات المصلحية داخل الجهاز المخزني أعقد من اختزال المخزن في نظام أبوي أو بيروقراطي. فالإجماع الذي تشكل لإسقاطه، كان بإمكانه أن يشكل المفتاح السحري لحل مشكلات البلاد، إلا أنه لم يخلق إلا أملا وهميا، وسرابا سرعان ما تبخر لأن أطراف الإجماع كانوا يدافعون في الأصل عن مصالحهم الخاصة، ولم توحدهم المصلحة العامة للبلاد، لتبدأ مباشرة بعد البيعة مرحلة تصفية الحسابات[14]. فتجربة عبد العزيز في الحكم تبدو مزعجة لكل من أراد وضعها في قوالب نظرية جاهزة، وإن كان محمد المنوني قد استنتج، من إحدى فقرات وثيقة البيعة لعبد الحفيظ التي تقول: «وإذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب – في أمور سلمية أو تجارية – فلا يبرم أمر منها إلا بعد الصدع به للأمة ...»، مدى طموح الوطنية المغربية – في مطالع القرن العشرين – للملكية الدستورية، كحل وحيد لأزمات البلاد، فتعددت بذلك الاقتراحات الدستورية[15]. غير أن المشروع الدستوري بقي حبرا على ورق، مما ينهض دليلا على أنه أخفق في إيجاد قنوات تصريفه على أرض الواقع، رغم أنه حاول التكيف مع المعطيات المحلية. فهو كما يرى عبد الله العروي قد نهل من منبعين، الخطاب الإصلاحي المشرقي على مستوى الشكل، والتمثلات الفقهية المغربية التي لم تتجاوز حدود الطموح إلى إعادة تأسيس نظام الشورى،على مستوى المضمون[16].

بم نفسر إذن انطفاء فوانيس التحديث التي لم تقو على مواجهة رياح ذوي المصلحة في المحافظة والتقليد؟ هل فقط لكونها مستوردة؟ لكن رب قائل يقول، إن اليابان سارت على هذا الدرب فوصلت، وهو ما يذكرنا به عبد الكريم مراد في مقدمة مشروعه الدستوري[17]، وما يأسف محمد المنوني على افتقاده، في معرض حديثه عن محاولات محمد الرابع وابنه الحسن الأول، قائلا: «وحقا إنهما بذرا البذور الصالحة، ووضعا اللبنات الأولى. لإصلاح الحالة بالمغرب، ولو ساعدتهما الظروف وساعدت الذين أتوا بعدهما لتحول المغرب من ذلك التاريخ إلى أمة لها مكانتها ومقامها، كما صارت اليابان

-14 Laroui (A), op. cit, p. 399.

15 – المنوني، محمد، م.س، ج. 2، ص. 399.

-16 Laroui (A), op. cit, p. 382.

17 – ورد نص المشروع عند المنوني، محمد، م.س، ج. 2، ص422 – 444.

أمة عظيمة وهي التي كانت بعثاتها تدرس بأوربا في الوقت الذي كانت توجد هناك بعثات المغرب، ولكن اليابان كان بعيدا عن أوربا فلم تعمل هذه لعرقلته ما عملت في المغرب الجار القريب لأوربا»[18].

قد تبدو نبرة الأسى والأسف المشفوعة بصيغة التمني غير ذات جدوى في حقل التاريخ، إذ أن ما يهمنا هو تفسير ما حصل، ليس بالقرب أو البعد من أوربا، بل «بالتلازم الحاصل، في ظروف المغرب بين انحلال الدولة وتكييف المجتمع ليتقبل النظام الرأسمالي، وهذا التلازم هو الذي أدى إلى الأزمة وفشل الإصلاح وضياع الاستقلال. لا معنى إذن للمقارنة العشوائية التبريرية مع تجارب إصلاحية ناجحة كتجربة اليابان حيث تزامن التكييف المذكور مع تقوية السلطة الوطنية»[19]. هذه التقوية لم تأت من فراغ ولا من اقتصاد مصالح فئات تعيش على الإكراميات والإنعامات، بل يكفي الرجوع إلى قوة الإنتاج الياباني الواردة عند عبد الكريم مراد نفسه لندرك أن النجاح يولد من التخطيط لا من الارتجال. وقد كان نيكولا ميشال محقا عندما اعتبر أنه لم يكن ثمة شيء أقل توجيها من الاقتصاد المغربي[20]. يتجلى ذلك في غياب أي مشروع تنموي لدى المخزن تجاه البادية، وكذا سياسة الخنق والتضييق المنتهجة تجاه الفئة التاجرة. لقد كان اقتصاد الكفاف منسجما ومناسبا لشكله، أما أي صنف آخر من الاقتصاد، قد ينشد الفائض والربح السريع والتراكم والتحول البنيوي لهياكل الدولة والمجتمع، فلم يكن إلا ليهدده، لذلك لم ينطلق معارضو التحديث والإصلاح من غيرة وطنية ما دامت مصالحهم مدبرة بلغة غريبة عن عالم السوق ورأس المال، ووليدة عالم ذوي النعمة والإكرام وظهائر التوقير والاحترام، وشتان بين هذا وذاك. فأي جهاز للسيطرة كان يضبط هذا الواقع؟ هل نستند مع عبد العالي دومو والحبيب المالكي إلى أطروحة هـ. لوفيفر (H. Lefebvre)، لنستنتج أنه «في المغرب حيث البعد القبلي كان قاعدة لكل تنظيم للمجتمع تشكل علاقات الدولة/ المجال أهم عامل في الدينامية السوسيو سياسية. ومن خلال هذه العلاقات تحدد الدولة المغربية هدفا أساسيا، يتمثل في إنتاج مجال اجتماعي بمعنى الكلمة، كصرح للمؤسسات المتراتبة، للقوانين والمعاهدات المدعومة بقيم تساق باللغة الوطنية. إنها الدولة الهرمية في قمتها القائد السياسي: الفرد الفعلي المليء بالرموز حيث

18 - المنوني، محمد، م. س، ج. 1، ص.42.

19 - العروي، عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1999، ج.1، ص. 149.

20- Nicolas(A), op. cit, T1, p. 2.

التداول المكثف للأخبار والمعلومات، للروحانيات، التمثلات، الإيديولوجيا وكذا المعرفة المرتبطة بالسلطة»[21]، انطلاقا من كون هذا الشكل من الدولة أنتج وأعاد إنتاج شروط وجوده واستمراريته عبر المجال الاجتماعي من خلال مختلف الفئات والجماعات والأماكن داخل نسيج علائقي يصعب فك خيوطه المتشابكة؟!

كما سيكون عبثا كذلك، كما لاحظ عبد الله الساعف، «محاولة إسقاط خطاطة ماكس فيبر على الجهاز المخزني: فالنموذج الفيبيري يحيل إلى نوع آخر من التراتبية. كما أن بنية النظام في المجال الخدماتي (...) وإمكانية الاستئناف من الأسفل إلى الأعلى، والنزوع نحو المركزية المطلقة كعناصر للنموذج البيروقراطي عند ماكس فيبر تأخذ معنى وحجما مغايرين في حالة المخزن. هذا دون الحديث عن غياب قانون سواء كان مفروضا أو متفقا عليه، وغياب نظام قانوني يحمي الموظف من مختلف الإجراءات التعسفية ويؤمن له شروط ترقية على قاعدة موضوعية وفصل بين الوظيفة والإنسان الذي يزاولها»[22]. لكن الباحث يرفض أيضا إسقاط تجربة الاستبداد الشرقي على المخزن المغربي الذي عرف حسب رأيه «مسلسل عقلنة ناتج عن ديناميته الداخلية (تطور ديوان العاهل بإدماج موظفين فعليين، تنظيم شروط العمل على عهد الحسن الأول، التخصص المتزايد، التراتبية وسط الموظفين)، بل إن وجود موظفين مخزنيين «عصريين» أو بيروقراطيين بالمفهوم الفيبيري داخل الجهاز التقليدي تمت الإشارة إليه قبل إرساء نظام الحماية»[23].

لسنا ملزمين بأخذ أطروحتي لوفيفر أو فيبر كنقط استدلال لنتحدث عن وجود الدولة أو مجتمع اللادولة، أو نقحم المخزن في هذه الخانة من التصنيف أو تلك، ما دام قد تطور وفق شروط الواقع الذي أفرزه كشكل للسلطة وتفاعل مع هذا الواقع بشكل نفعي «واقعي»، يؤمن له استمراريته غير مسكون بهواجس أسئلة لم تكن مدرجة في اهتماماته المصلحية. لذلك اقتصرنا على تشريح الواقع دون إصدار أحكام قيمة نهائية تقفل باب البحث والاجتهاد، إذ لا يكفي، في نظرنا، بروز ملامح مشروع تنظيم المجال السياسي على أساس إداري ترابي من خلال تكثيف جهاز أمناء المراسي أو القبائل،

21- El Malki (H). et Doumou (A), «*Etat et espace social, Le cas du Maroc*», in l'espace de l'Etat, Réflexion sur l'Etat au Maroc et dans le tiers-monde», Edino, Rabat, 1985, p. 188.

22- Saaf (Abdallah, «Notes pour une recherche sur l'Etat mrocain», *in l'espace de l'Etat*. Ibid. p.155.

23- Ibid. pp. 155-156.

وتقسيم الإيالات الكبرى إلى قيادات صغرى، وتوزيع المهام، وبناء البنيقات المتعددة الاختصاصات، وضبط توقيت عمل ومهام الموظفين لنسجل تقلص المشروع المخزني بصفة جلية لصالح مشروع جديد[24] نصبغه بالعقلانية. ذلك أن ريشة التجميل الحداثي كانت تمسكها يد فنان أجنبي تعكس نزواته وميولاته في الشكل، ومصالح طالبي اللوحة في العمق. لذا بقي مشروع التحديث مشوها وغير مكتمل لأن أصحابه وحماته الحقيقيون ظلوا بعيدين عن الأضواء يعيشون، على فتات المخزن، وهي فكرة فصلنا القول فيها سابقا، فلا غرابة إذن أن تكون اللوحة التي عكست المشهد الحداثي تعبر عن ازدواجية في شخصية من أراد أن يخلص للموروث فعجز عن صيانته، وداهمه الجديد فلم يقو على صده، فحاول التوفيق بينهما مما زاد اللوحة إبهاما وأصبح فك رموزها وطلاسمها صعبا، وقراءتها وتصنيفها بعيدة المنال.

فأي وظائف أنجزها هذا الجهاز المنفلت عن التصنيف؟

المبحث الثالث: وظائف المخزن

وقفنا فيما سبق عند تخلي المخزن عن القيام بمشاريع إنمائية ومبادرات تحفيزية لفائدة الفلاحين والتجار، من شأنها إخراج البلاد من دوامة الفقر، وتحقيق نهضة شاملة. ولعل ما يبين أن المخزن لم تكن له سياسة اقتصادية واضحة المعالم أو رغبة في استغلال خيرات البلاد لتخفيف الجوع وضنك العيش وعسف القواد عن الناس، هو ما أورده أحد عدول مراكش، المتفائل بمنافع معدن تم اكتشافه بالمنطقة قائلا: «فإن كمل الله على أهل المغرب بتصفيته فهو نعمة من الله وعلى أهل المغرب كلها لأن به يقام الجيش والعسكر ويقع الكف عن أهل البادية والحواضر، بل وعلى جميع الرعية التي أفسدها إعطاء المال بلا قاعدة»[25]. أمام تقاعس المخزن عن القيام باستغلال ما من شأنه أن يغير مجرى الحياة بالبلاد، ورغبته في الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم مصالحه الذاتية، فما عساه أن يكون قد فعله على مستوى التحكيم وإعادة التوزيع؟

24 - بورقية، رحمة، م، س، ص. 27 - 29.

25 - أوردته التوزاني هراج، نعيمة، الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1290- 1311- هـ/ 1873 - 1894م) م. س، ص.44.

I ـ المخزن كحكم

عندما نتحدث عن تقاعس المخزن في أداء المهام أو التقصير في وظيفة ما، فليس المراد بذلك إصدار أحكام قيمة أو البحث عن عناصر إدانة. إذ ليست مهمتنا السعي إلى التشهير به كما فعل ميشو بيلير ومن نسج على منواله، انسجاما والمهمة التي أوكلت إليهم، كما أنه ليس من اختصاصنا الدفاع عنه وتبرئة ذمته كما فعل من اندفعوا بحماس للرد على الأطروحة الاستعمارية في هذا الشأن. بين هذين الاتجاهين المتعارضين نريد أن نوفر لأنفسنا زاوية نظر مستندة إلى الوثيقة ومساءلتها، وقراءة السلوك المخزني في سياقه بعيدا عن كل تحامل، أو موقف دفاعي مسبق. فأمام عتو الإيديولوجيا ما على التاريخ إلا أن يكون هادئا لينال شرف المصداقية وينهض بواجب الموضوعية.

لقد تحمس جون واتيربوري (John Waterbury) كثيرا لما أورده ميشو بيلير بشأن تعريف المخزن بالموسوعة الإسلامية، وحشد معلومات لم يكن يهمه التأكد من صحتها لإثبات فكرة أو نظرية كان يريد الانتصار لها. فقد أورد أن «حكومة السلطان كانت تسمى بالمخزن (المعنى الحرفي: المستودع)، فلأن مهامها تتركز في جمع الضرائب النقدية والعينية. فقد كان من حق السلطان «حامي حمى الملة والدين» أن يجبي عددا من الضرائب إلا أنه نادرا ما كان هذا الحق يقبل من طرف السكان دون معارضة، بل غالبا ما كانت القبائل والزوايا والشرفاء تتحالف لرفض ضرائب السلطان أو لمساندة مطالب بالعرش ينافس السلطان في منصب أمير المؤمنين. لذلك كان الجيش الشريفي يهتم على الخصوص بتوطيد سيادة السلطان أكثر مما يعبأ لمواجهة الخطر الأجنبي. وأصبح العنف المستمر نظاما دائما: تصرف الضرائب لتمويل الجيش واستخدامه لسحق القبائل بهدف جباية المزيد من الضرائب. وقد لخص السي فضول غرنيط فلسفة المخزن الجبائية، بدون التواء بقوله «ريش الطير قبل أن يطير فهو يشبه الجابي إذا تركناه يثري يتمرد». لقد توالى السلاطين على الحكم بوتيرة سريعة نظرا لارتفاع نسبة الوفيات بين الجالسين على العرش، وكان تجدد رجال المخزن يتم بنفس الوتيرة، ومع ذلك لم يطرأ تغير يذكر على المعطيات الأساسية للنظام حتى مجيء الفرنسيين، وقد علل كيلنر هذا الاستقرار المدهش بعجز المراكز الحضرية عن القيام بالدور الذي لعبته المدن في أوربا والسبب في ذلك هو أن المدن المغربية كانت في حاجة إلى حماية المخزن لأنها كانت معرضة باستمرار لهجومات القبائل، ومن تم لم تنشأ داخل المدن معارضة لسلطة المخزن. وإذا كانت القبائل، بسبب

تشتتها، غير قادرة على القيام بعمل منسق، فقد كانت تتوفر فيها مع ذلك، القوة الكافية لرفض الانصياع لسلطة مركزية أو هي بالأحرى سلطة تدعي ذلك»[26].

أوردنا هذا النص كاملا لأنه من جهة يتصل بشكل مباشر بموضوع بحثنا، ومن جهة ثانية يحمل معطيات نرى من الأهمية بمكان الوقوف عندها لتأكيدها أو تفنيدها، ولا سيما، وأنها أسالت مدادا كثيرا حولها[*].

صحيح أن السلطان استفاد مما أسماه عبد الله حمودي «باللدنية»[27] المستمدة من كونه «أمير المؤمنين وسبط الرسول وحامي حمى الملة والدين»، ليسمو فوق الجميع ويجعل من نفسه حكما كما سنعرض لذلك لاحقا. أما مسألة الضرائب، فلا نعتقد أنها كانت تكفله كل هذه الطاقة الروحية، انسجاما مع منطق واتربوري نفسه الذي رأى أن المسألة كانت تفرض بالإكراه وقوة الجيش الشريفي. وقد سجل التاريخ فعلا وقائع وأحداث كثيرة في هذا الشأن، لكنها لم تبلغ أبدا حدا روتينيا تتحول معه إلى نظام دائم، وكأن هذا المخزن لا شغل له سوى التلذذ بتعذيب القبائل لانتزاع الضرائب، لتنفق على الجيش، ليستطيع جبي الضرائب، وهكذا دواليك. فأي إستراتيجية هذه التي يريد الباحث إقناعنا بها؟

كان الجيش السلطاني يحرس السلطان ويخدمه، أكثر مما كان يقوم بمجهود جهادي، وكان يشتط في جباية الضرائب، لكن ليس فقط لتنفق عليه ليعاود الكرة وكأن الأمر يتعلق بحرب استنزاف معلنة من طرف السلطان على القبائل.

أما تحالف القبائل والزوايا والشرفاء لرفض ضرائب السلطان أو لمساندة مطالب بالعرش ينافس السلطان في منصب أمير المؤمنين، فهو حدث عرضي عابر بدافع مصلحي أراد الباحث، عن قصد، تعميمه وتقديمه على أنه قاعدة وليس استثناء. فالأمر يتعلق بالترتيب العزيزي الذي أريد به التسوية بين القوي والضعيف والشريف والمشروف، ومعارضته كانت من طرف كل من كانوا معفيين من الضرائب بما فيهم قبائل الكيش وقواد المخزن، كما سنوضح ذلك لاحقا. أما الزوايا والشرفاء، فإن موقفهم

---

26 – واتيربوري، جون، الملكية والنخب السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1982، ص. 24 – 25.

(*) – إذ يكفي أن نذكر أن هذه الفقرة هي التي استفزت جرمان عياش فانبرى للتصدي لما ورد فيها. انظر : عياش، جرمان، دراسات، م. س. ص. 145 – 163.

27 – حمودي، عبد الله، الشيخ والمريد...، م، س، ص. 37 - 47.

السلبي من الترتيب لا يجب أن ينسينا أنهم كانوا شديدي الارتباط بالمخزن يتبادلون معه الأدوار والخدمات. وهو ما عبر عنه عبد الرحمان المودن بـ «مصالح متبادلة بين المخزن والشريف» بعد أن سجل «أن الشريف كان يستفيد من دعمه للمخزن بنفس الدرجة التي كان يفيده بها» وأضاف موضحا: «غير أنه لنا أن نفترض أن الوزاني كان يبرع في تقمص الدور الذي كانت تتيحه له البنية الانقسامية، فيسوس القبائل بعضها مع أو ضد بعض، ولعل الدعم المتبادل بينه وبين المخزن كان أحد أسس اعتقاد العامة من القبائل في بركته»[28].

لا نشك في صحة شهادة فضول غرنيط عن سياسة المخزن الجبائية، بل ذلك ما سنوضحه ونثبته بالحجة والدليل، غير أننا لا نجد مبررا لسحب مرحلة ميزت تاريخ المغرب خلال ثلاثين سنة، بعد فترة حكم السلطان إسماعيل، لتشمل كل تاريخ المغرب المعاصر الذي لن يشفى من هذه العاهة إلا على يد الفرنسيين، ليكشف لنا واتيربوري كم كان، بوعي أو غير وعي، تلميذا نبيها في مدرسة السوسيولوجيا الكولونيالية. فبعد أن وجد ضالته في النظرية الانقسامية، لم يقتبس من أفكار أرنست كيلنر إلا ما يخدم أطروحته، فتحدث عن العنف المستمر كنظام دائم، ولم ينتبه إلى أن المخزن ذاته أنتج وأعاد إنتاج شكل من أشكال ما أسماه فوكو (Michel Foucault) بالمراقبة والمعاقبة[29]، وأنه لم يكن يلجأ لهذا الخيار الأخير إلا بعد أن يستنفذ الحل الأول كل إمكانيات تصريفه، والتي يدخل في بابها توظيف أصحاب الرأسمال الرمزي من زوايا وأشراف، إذ كان بإمكان الشريف بفضل قوته الرمزية، وبفضل طاقته على المفاوضة والمناورة، حل بعض القضايا التي تصعب على المخزن حتى بعد لجوئه إلى استعمال العنف العسكري[30]. لذلك آثر المخزن توظيف الزوايا والأولياء جهازا للضبط والإخضاع، خاصة في المناطق التي لم تكن تدين له بالولاء المطلق، فاستفادوا من إنعاماته وإكرامياته، وأفادوه بضمان ولاء من شملهم نفوذهم الروحي، ونابوا عنه كممثلين غير رسميين له في أداء مهمة التحكيم التي حاول الانفراد بها لإظهار هيبته وعلو همته وسموه فوق كل القوى المتصارعة. وفي هذا الشأن يقول ارنست كيلنر: «إن الزوايا والأولياء يقومون إذن بدور

---

28 – المودن، عبد الرحمان، م. س. ص. 302 – 304.

29 – فوكو، ميشال، المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن، ترجمة علي مقلد، مراجعة مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990.

30 – المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 302.

الحكام بين القبائل والعشائر. فهم يقومون على نقط حدود لها أهميتها. ويشير ذلك إلى وظيفة أساسية من وظائفهم، وهي تعيين الحدود وضمان استقرارها، إن سلطتهم المعنوية تساعد على إرساء المعاهدات الفصلية المعقدة التي تحدد قواعد الانتجاع بين المراعي الجبلية والمناطق الصحراوية. إن وجودهم في مناطق الحدود يسهل كذلك المبادلات التجارية...»[31] فبرعوا في تقمص الدور الذي كانت تتيحه لهم البنية الانقسامية، على حد تعبير عبد الرحمان المودن سالف الذكر، وبذلك أسدوا للمخزن خدمات جمة لم تكن مجانية بطبيعة الحال، إذ تم ذلك مقابل تزكية رمزيتهم، والإغداق عليهم بالإكراميات والإنعامات، ليعملوا على استغلال هالتهم المعنوية في ما يرضي السلطان، ويخدم مصالحه ويوطد سلطته دون إراقة دماء. لقد كانت وظيفة التحكيم شديدة الحساسية، إذ من شروط القيام بها السمو والتعالي فوق كل فرقاء النزاع، والقدرة على إيجاد الصيغ التوفيقية التي ترضي جميع الأطراف. فهل شكل السلطان فعلا ملاذا لفض المنازعات القبلية؟ أم أن القبائل كانت في غنى عنه، واكتفت بالدور الذي مارسته الزعامات الروحية المحلية في هذا الشأن كما أوحى بذلك إرنست كيلنر؟ لعل الجواب متضمن في الشكوى التي وردت سنة 1309هـ / 1891م على السلطان الحسن الأول من القائد عسو بن العياشي، والتي يتظلم فيها من اعتداء أيت ولال، وتراميهم على بلاد إخوانه، والتضييق عليهم فيها. تقول رسالة القائد المذكور: «... وافاني كتاب سيدنا الشريف المقابل أمره بالإجلال والتكريم والتشريف، آمرا بكف إخواني عن حرث البلاد المتنازع فيها مع أيت ولال، حتى يوجه مولنا أعزه الله من يحقق أمرها. فقد ورد كاتب سيدنا سيدي محمد بن عبد الله المعين لتحقيق ذلك. وبمجرد ما وصل، كففت إخواني عن حراثتها، ولم يكف أيت ولال عن ذلك، مع اتساع ما بيدهم من البلاد، وضيق ما بيدنا منها. حسبما عاينها كاتب سيدنا المذكور، وهي لنا في القديم. وقد عينا له حدها. فنطلب من سيدنا أعزه الله، أن يأمر أيت ولال، بالتخلي لنا عنها والرجوع إلى بلادهم التي تركوها خالية، يقع فيها القطع والنهب، ونواخذ نحن بذاك. والمحل الذي هم فيه بالنسبة لما بقي خاليا (...) وحصل لنا ولإخواننا الضرر الفادح، بمزاحمتهم. على أن البلاد المذكورة التي بأيدينا وأيدهم، هي لجانب المخزن، وليست ببلاد رسوم. غير أنهم حازوا أكثر منا فيها بأضعاف، مع قلتهم وكثرة إخواننا. وتركوها خالية، وطمعوا فيما حزناه

---

31 - إرنست، كلنير، «السياسة والوظيفة الدينية في البوادي المغربية»، الأنتروبولوجيا والتاريخ، م. س، ص.50.

ظلما وتعديا. فالمرجو من مولانا أن يكفهم عنا، ويأمرهم بالتخلي لنا عن بلادنا، وعلى خدمة سيدنا الشريفة والسلام»[32].

يتضح من خلال نص الرسالة أن السلطان كان مسموع الكلمة، مهاب الجانب لدى قبائل بني مطير، لذلك كانت ترى فيه حكما لحل مشاكلها، مما كان يقوي سلطته ويعلي شأنه لديها. لكن هل يجوز لنا تعميم هذه النازلة، ولا سيما وأن درجة الحضور المخزني كانت مطاطية تضيق وتتسع حسب الظروف؟ قد تتجه الأنظار أكثر إلى ما عرف ببلاد «السيبة» أو تلك الجهات من البلاد التي أرادت السوسيولوجيا الكولونيالية أن تجعل منها قلعة للتمرد وتشكيل منطلقات الرفض للوجود المخزني بكل تعبيراته وتمظهراته، إن كحاكم أو كحكم. في هذا الشأن يقول عبد اللطيف أكنوش: «أما في إطار علاقة المخزن بقبائل السيبة، فإن ما يفقده السلطان من ضرائب يربحه في شكل قيم رمزية تقوي من شرعيته السياسية، وتجعل منه رمز وحدة الأمة. فكونه شريفا يتعالى على القبائل وصراعاتها، يدفع قبائل السيبة إلى اللجوء إليه طالبة تحكيمه في نزاعاتها وصراعاتها. فالأستاذ جرمان عياش يتوفر على ثلاثة وثائق تاريخية تترجم دور التحكيم الذي يقوم به المخزن السلطاني[*]. ففي الحالات الثلاث، يكون السلطان هو صانع السلم بينها ويكون تدخله إما بقرار سيادي منه، وإما بطلب من المتنازعين، ويعقد هذا السلم كتابة في محضر رسمي بشهادة شرفاء وعلماء وجنود ورجال السلطة. ويبقى واضحا أن دور التحكيم هذا يقوي من شرعية السلطان السياسية – الدينية ويعطيه مكانة متعالية على المجتمع المدني»[33].

عرف المخزن إذن كيف يستثمر رأسماله الرمزي، ويربح منه أضعافا مضاعفة على مستوى سلطته المعنوية والروحية، سواء بتدخله المباشر أو عن طريق من تغاضي لهم عن مشاركته بعضا من قيمه الرمزية، لغرض في نفسه، في إطار الحفاظ على وضع قائم يتعالى فيه شخص السلطان فوق الجميع. فوظيفة التحكيم شكلت بذلك استثمارا مربحا، لأنها استندت إلى القيم الروحية التي لم يتنكر لها أحد مهما بلغت درجة رفضه للحضور المخزني، لأنها المسام الدقيقة التي نفذ منها المخزن إلى كل خلايا الجسد المغربي. غير أن هذا التجاوب العفوي مع ما هو رمزي وروحي، يجب أن لا ينسينا أنه لم يشكل في الواقع سوى ابتلاعا لجرعات مهدئة، في إطار حياة مادية تمارس فيها

---

32 – رسالة من القائد عسو بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ 14 رجب عام 1309. محفظة رقم 700 بالخزانة الحسنية.
(*) – أورد جرمان عياش فحوى الوثائق الثلاثة في كتابه دراسات...، م، س، ص. 145 – 163.
33 – أكنوش، عبد اللطيف، م. س، ص. 125.

الإكراهات والضغوط، وتتزايد وتتنوع الحاجيات. فالحركات السلطانية لم تكن تتحرك للتحكيم إلا لماما قياسا مع تحركها للتأديب أو الجبي الرهيب - كما سنرى ذلك في عرضنا للمخزن وهو يتحرك في المجال - لذلك نرى من المبالغة القول إن «القبائل كانت تخصص للسلطان، في غالب الأحيان، استقبالا حارا»[34]، وإن كان ذلك ما توحي به رسائل القواد التي تريد أن تظهر للسلطان، أن كل شيء على أحسن ما يرام في إيالاتهم لكسب وده ورضاه، لكن واقع الحال ينطق بشيء آخر، نظرا لما تخلفه الحركات والمحلات من آثار وخيمة على معاشات القبائل التي تعبر أراضيها أو تمر بجوارها.

وظف السلطان رأسماله الرمزي في مشروع التحكيم الذي منحه مكانة متعالية فوق الجميع. فكيف حاول تسخير رأسماله المادي في إطار نفس الإستراتيجية الهادفة إلى جعل كل العيون ترنو إليه، كولي نعمة يوزع الخيرات وفق معايير خاصة، وبشكل يوهم بإعادة التوزيع ؟

II. المخزن وإعادة التوزيع

إذا كان مفهوم إعادة التوزيع Redistribution قد ارتبط بكيفية أشمل بالمجتمعات القبلية الأوقيانية، حيث تسلم القبيلة فائض خيراتها لرئيسها قبل العودة للاستفادة منه إبان الأزمات الطبيعية أو خلال الولائم والحفلات، فإنه قد يفيدنا في فهم جانب من الإيديولوجيا المخزنية، أو من ممارسات المركز المخزني في بعض الحالات[35].

ولعل من أهم وظائف المخزن المبكرة، جمع الخيرات ومركزتها، وإعادة توزيع قسط منها عند الحاجة. إلا أن هذه الوظيفة لم تمارس إلا نادرا في جانبها الثاني. كما أن عملية إعادة التوزيع كانت تختلف، في شكلها وقيمتها، باختلاف المستفيدين منها والمناسبة أو الظروف الباعثة على ذلك. فالسلطان، والمخزن بصفة عامة، يجمع خيرات البوادي بشتى الوسائل من جبايات وهدايا ودفوع وذعائر ومصادرات وتسخير، لينفق منها على أعضاء المخزن أولا، ثم على الأشراف والفقهاء في شكل صلات وتنافيذ في إطار تبادل الخدمات المشار إليه آنفا، وأخيرا على سكان المدينة والبادية إذا دعت الضرورة إلى ذلك كحدوث مسغبة مثلا[36].

---

34 - عياش، جرمان، دراسات...، م.س، ص. 147.
35 - المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 233.
36 - نفسه، ص. 233.

لقد عرف المخزن كيف يوظف ما تجمع بأمراسه ومخازنه من خيرات، ليحافظ على مكانته كملاذ لا يمكن الاستغناء عنه، وملجئ لمن لا ملجأ له، يخرج بركته في الوقت المناسب كمنقذ ومغيث ليعزز مكانته السياسية. وعندما يبسط خيراته بالأسواق زمن القحوط، فلا يتم ذلك إلا وفق ما تمليه مصلحته التجارية، فيضيف إلى ربحه السياسي كسبا تجاريا، ويستغل انفراده بالتوفر على احتياطي غذائي ليستمد منه قوته دون التفريط في حلفائه التقليديين حتى في الحالات التي عزم فيها على إقرار نوع من المساواة بين أفراد الرعية. وهناك وثيقتان تكشفان، فعلا، شكلا من أشكال إعادة التوزيع على المستظلين بظله. تقول الوثيقة الأولى: «القصد بهذا الترتيب التسوية بين الشريف والمشروف، الرئيس والمرؤوس، فهم في ذلك سواء ومن جملتهم أهل الزوايا فيؤدون الواجب عليهم كغيرهم (...) نعم أهل الزوايا إذا كان في ظهائرهم التنصيص على رده على فقرائهم فلتحوزوه أنتم حتى يكون تحت أيديكم جميعا ثم ادفعوه لهم ليفرقوه على فقرائهم وعلى ذلك يكون عملكم»[37]. أما الوثيقة الثانية فقد ورد بها ما يلي: «أما من بيده الظهير منهم ونص فيه على رد زكاتهم على من عين فيه فيجرون على مقتضى الترتيب حتى تحاز منهم وترد عليهم بعد ذلك...»[38]. الواضح أن الحسن الأول، بعد أن امتلأت مخازنه بحبوب الجبايات التي أقرها عينا وليس نقدا وأقر الترتيب «لضمان المساواة»، لم يترك الفرصة تمر ليستفيد أيما استفادة من تحكمه في «الأمن الغذائي» لرعاياه على كل الواجهات. ففي أي سياق ووفق أي مسار تم ذلك؟

لقد كانت الأمراس حيث يوضع فائض السنوات السمان تفتح للتخفيف من أثر الجوع على السكان، وبالضبط سكان العواصم لأن احتياطات الموانئ كانت موجهة للتصدير، لكن هذا العمل الإحساني لم يكن منظما، ولا كانت احتياطاته تأخذ شكل مخازن تقديرية تراعي حاجيات الناس، كما كان الشأن بالنسبة للإدارة الصينية مثلا في علاقتها بسكان البوادي خلال القرنين 17م و18م، ولم يتحول الوازع الأخلاقي والديني الذي ضخمته الكتابات والآداب السلطانية إلى مؤسسة[39]، كما لم يكن فتح مخازن الحبوب زمن المجاعة وليد شفقة سلطانية، بل غالبا ما كان يتم تحت ضغط فورة

37 – رسالة سلطانية إلى أمناء الخلط والطليق، الخزانة الحسنية، سجل رقم 360، ص. 140.

38 – رسالة سلطانية إلى الأمين محمد بن الطاهر الراضي والشيخ محمد بن بوعزة الواغدي، الخزانة الحسنية، سجل رقم 360، ص. 195.

39- Nicolas (M), op. cit, T.2, p. 564.

شعبية واقعة أو وشيكة الوقوع بالمدن، يحاول المخزن امتصاصها بتوزيع صدقات على المتسولين والمتشردين لتفادي نقمتهم، وهو منطق يستجيب لتحديات اللحظة والحالات العينية الظرفية. أما إذا انتقلنا مع عبد الرحمان المودن «للتأمل في سلوك السلاطين في منظور زمني طويل، فإنه بالإمكان افتراض أنهم كانوا يكرسون معظم فترات حكمهم للجمع ولا يكون التوزيع على نطاق واسع إلا وقت البيعة»[40]. على أن فتح المخزن لأمراس حبوبه كان يستجيب في الواقع لتحديات أخرى، يتداخل فيها الحساب السياسي بالرهان التجاري، ليكون الربح مزدوجا. فالقمح الذي كان المخزن يعرضه بالأسواق كان من أصناف مختلفة، وغالبا ما كان رديئا بعد مكوثه بالأمراس فترة طويلة يفقد معها جودته، ويصبح فاسدا يستحسن بيعه والتخلص منه. ففي فبراير 1894 استجاب السلطان لطلب ولد أب محمد، باشا مدينة فاس، بفتح مرسى الحجرة الشريفة وتعيين أمناء لبيعه قائلا: «(...) إنما يباع منه أولا الذي لا يصلح حتى يكمل ثم يباع الوسط ولا يباع الجيد ...» موقف ينم، حسب عبد الرحمان المودن، عن منطق تجاري بارد أكثر مما ينم على انفعال عطوف[41]، وعن استخفاف فج حسب المراقبين الأوربيين الذين رأوا في سلوك السلطان تعبيرا عن استغلال المخزن لظروف المجاعة، للتخلص بأثمان مرتفعة من مدخراته من القمح الفاسد[42]. لقد لعب المخزن إذن ورقة عرض مدخرات مخازنه من الحبوب زمن القحوط، واستفاد منها على واجهات متعددة:

- امتص غضب الجياع وتفادى نقمتهم عليه، بل وربما كسب تعاطفهم في فترات كان محتاجا فيها إلى هدوئهم، كما حصل مع سكان مراكش أثناء صراعه مع قبائل الرحامنة سنة 1897، فاكتست مبادرته بعدا سياسيا بالأساس[43].

- صحح اختلال التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب زمن اختفاء القمح من الأسواق والذي من شأنه إثارة الفتنة، فكان يتحكم في السوق ويضبطها وفق مصالحه، يتخلص مما فسد من القمح بمخازنه ويبيعه بالثمن الذي يحدده، فيبقى وحده المستفيد والرابح الأكبر زمن القحوط.

---

40 - المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 235.

41 - نفسه.

42 - Nicolas (M), op. cit, T.2, p. 565.

43 - Ibid p. 567.

- كان المخزن يعطي الأولوية في فتح مخازنه لبيع الحبوب لسكان العواصم، ثم سكان المدن الأخرى، أما القبائل فكانت آخر ما يفكر فيه، ولا يتم ذلك إلا للتخلص من النوع الفاسد الذي يقدم لها كسلف أو بيع لاستعماله كغذاء أو بذور حرث، يجري تعويضها بالنوع الجيد بعد الحصاد، وهي فرصة مواتية ليسترد ديونه من القبائل، ويقتطع ما بذمتها من مستحقات جبائية، ويضمن ولاءها وسيطرته عليها، كما فعل الحسن الأول سنة 1882 مع قبائل سوس، حيث شكل تقديم الحبوب لها أسلوبا فعالا في إخضاعها[44].

سارعت جل الدراسات التي اهتمت بموضوع المخزن وطبيعة حكمه إلى تقديم وجهه الخشن العنيف، فاستعصى عليها بذلك إدراك استمراريته ودوام سيطرته، ولم تنتبه إلى أسلوبه في العزف، روحيا وماديا، على الوتر الحساس للجائعين الذين وإن رفضوا وجوده المادي كجهاز جبائي متعسف، لم يطعنوا البتة في شرعيته الدينية، بل رأوا فيه حكما يفض نزاعاتهم، ومغيثا زمن المسغبة لضمان لقمة عيشهم، فما كان لهم أن يفكروا في التنسيق بينهم لإشهار سيوفهم في وجهه حتى عندما تشتد وطأته عليهم. فهل سارت الأمور على نفس الوتيرة طيلة الفترة التي تهم دراستنا؟ أم أن فترة ما بعد وفاة السلطان القوي لنهاية القرن التاسع عشر، دشنت سلوكا مخزنيا جديدا زاد من اختلال التوازنات؟

44- Nicolas (M), op. cit, T.2, p. 571.

الفصل الثاني

المخزن من خلال ثلاثة سلاطين وحاجب

المبحث الأول: **المخزن في أوج قوته مع الحسن الأول**

ولد السلطان الحسن الأول بن محمد الرابع بن عبد الرحمان بن هشام سنة 1247 هـ/ 1832م، وبويع له بالملك في مراكش يوم الخميس 18 رجب 1290هـ/ 11 شتنبر 1873م، وتوفي بدار أولاد زيدوح دائرة بني موسى بإقليم بني ملال ليلة الخميس 3 ذي الحجة 1311هـ/ 6 يونيو 1894م، ودفن بمدينة الرباط[1]. فما هو أسلوب هذا السلطان في الحكم الذي استمد منه المخزن عناصر قوته؟

يجيب محمد بوجندار الرباطي في ترجمته للسلطان الحسن الأول قائلا: «... ثم إنه ما لبث بعد أن بويع البيعة العامة أن قام لتدويخ قبائل المغرب من عرب وبربر ففي كل وقت وحين له غزوة لناحية من النواحي لم يهنأ قط من الحركة لتمهيد الأقطار وقمع الثوار، بل كانت حركاته وغزواته في مراءها أشبه شيء بسلسلة متتابعة الحلقات أو كالحلقة المفرغة التي لا يرى أين طرفها، ومع ذلك في عهده تأكدت المواصلة بدول أوربا وعظمت التجارة وكثرت الأموال بين الناس فتأنقوا في المصانع والأبنية وبلغ أهل المغرب في الرفاهية مبلغا لم يبلغه أسلافهم وكانت تلك الأيام على ما فيها من كثرة الغزوات والحركات كلها خيرات ومبرات وبركات. لم يكدر صفوها إلا تسرب أقوام من التجار للمناصب السامية والمراتب العالية، فارتفعت منزلتهم، ونفذت كلمتهم، وصار بيدهم الحل والعقد. ولكنهم لسوء تصرفهم أوقعوا بالدولة الوقعة الأخيرة وأصابوها بالأزمة الخطيرة وزاد في الطين بلة تفاحش المظالم والتعديات من باقي الحكام فنشأ عن ذلك مزيد التداخل الأجنبي لحماية أفراد من الأهالي من سيطرة حكامهم وبقي الأمر يتزايد إلى أن اضطر الدول لتقديم اقتراحاتهم في شأن إقامة ميزان العدل والمساواة في

1- الوكيلي، محمد التهامي، «جلالة السلطان مولاي الحسن الأول» مجلة دار النيابة، السنة 6، عدد 22، ربيع 1989، ص. 41.

الحقوق وبث النظام الوقتي من إصلاح الطرقات وتسهيل المواصلات فكان السلطان المولى الحسن يدافع عن ذلك بالتي هي أحسن إلى أن توفي وبوفاته اتسع الخرق على الراقع»[2].

يحيلنا النص منذ البداية إلى أهم ميزة طبعت سياسة حكم الحسن الأول وهي تحركه في المجال بشكل دائم لتدويخ قبائل العرب، فقد بلغت حركاته 19 حركة خلال 21 سنة قضاها في الحكم، فرأى فيه المراقبون الأجانب «العاهل الذي كان عرشه فوق صهوة جواده»، وقال عنه صاحب البستان «فكأنه لتعالي همته إنما تكتمل راحته في الإظعان، ويجد التعب في طول استيطان الأوطان»[3]. لن نقف كثيرا عند موضوع الحركات السلطانية على عهد الحسن الأول، لأنه من جهة سبقتنا إليها دراسات عديدة[4]، ومن جهة أخرى لأننا سنفصل القول في آثارها في فصل لاحق، لذلك سنتعامل معها في هذا المبحث كمصدر قوة للمخزن الحسني. فبالنظر إلى الوضعية العامة للبلاد، وتزايد الأطماع الخارجية التي كانت تتربص بها الدوائر لقضم أجزاء من خريطتها سواء من ناحية سوس أو في الحدود الشرقية أو الشمالية، والتي كان المخزن قد أدار ظهره لها ردحا من الزمن لبعدها وقلة إنتاجها واعتبارها مناطق ثغور يجب أن تحافظ على شيء من القوة والمناعة للتصدي للأخطار الخارجية، كان لابد من تفقد الأوضاع بهذه الأصقاع التي سارعت الكتابات الاستعمارية إلى نعتها ببلاد السيبة، بعد أن فتحت رحلة شارل دوفوكو شهيتها لذلك. ومما ساعد على المضي قدما في هذا السبيل أن الحسن الأول كان قد اكتسب خبرة كبيرة في مجال الحركات منذ أن كان خليفة لأبيه بمراكش، إذ توفق في حملة قادها سنة 1283هـ/ 1866م في تادلة والشاوية، وأخرى سنة 1289هـ/ 1872م بنفس المنطقة، وثالثة سنة 1290هـ/ 1873م بقبائل حاحا[5]، فأدرك أهمية الإظعان في ضبط الشؤون واختاره نهجا للوقوف على ساق الجد، خاصة بعد أن اصطدم في بداية عهده بامتحان عسير ما كان ليخطر له على بال ويتعلق الأمر بانتفاض الدباغين بفاس للمطالبة بإلغاء

---

2 - بوجندار الرباطي، محمد، الاغتباط بتراجم أعلام الرباط، مخطوط بالخزانة العامة، الرباط رقم د 1287، ص. 165.

3 - السباعي، محمد بن إبراهيم، م. س، ص. 120.

4 - نكفي أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر :

- Nordman (D), «Les expéditions de moulay Hassan, essai statistique», ***Hespéris Tamuda***, vol.19, 1980 -1981, pp. 123-152.

- Afif (M), «Les Harkas hassaniennes d'après l'oeuvre d'A. Ibn zidane», ***Héspéris– Tamuda***.vol.19, 1980 -1981, pp.1981– 168.

5 - الوكيلي، محمد التهامي، م. س، ص. 42.

المكوس سنة 1873م/ 1874م، والتي لم يتمكن من إخمادها إلا بقوة السلاح. كانت هذه الصدمة بمثابة تنبيه عام، على عدم الاطمئنان إلى أي مكان، كمركز للأمان بالنسبة للسلطان، كما جرى العهد بالنسبة للمدن التي شكلت دائما سند السلاطين، ومصدر قوتهم في مواجهة تمردات القبائل. لذلك اختار، أو على الأرجح اضطر أن يتحرك عبر مدن المغرب وقراه، بجيش جرار ضمن له مئونته من القبائل مباشرة، وجعله دائم الحركة، وقاده بنفسه لتأكيد شرعية حكمه في مناطق ظلت مستعصية على الحكم المخزني. فمارس التأديب والتحكيم والإخضاع، وراقب عن كثب سلوكات الولاة والعمال، ووقف على مكامن الخلل في تسيير شؤون دولته، مما مكنه، حسب المشرفي من البحث «في أحوال الرعية، فسأل كل قبيلة عن قوتها وضعفها، وعددها وعدتها، وخيلها ورجالاتها، حتى لم يخف عليه حال قبيلة من قبائل المغرب. وكل هذا من القيام على ساق بأمور الملك، كما أنه لم يفته حال من أحوال قواده، وعماله، ووزرائه وكتابه، وقضاته وما هو عليه أهل كل حاضرة من الأحوال»[6].

استمد المخزن الحسني إذن قوته من حركته، لإدراكه أن جبهات الصراع لم تعد داخلية فحسب، بل تعددت وتنوعت، وأي تقاعس أو تهاون لن يزيد الخرق إلا اتساعا فيصعب على الراقع رتقه، لذلك فكر في تقوية جيشه وإدارته مركزيا ومحليا للحفاظ على التوازنات التي كانت آيلة للاختلال، بسبب ما استجد من متغيرات داخلية وخارجية. هذا الحزم في تدبير الأمور، هو ما جعله يكتشف خبايا ما كان له أن يرصدها لو لم يباشر الأمر بنفسه، وهو ما دفعه أيضا إلى اتخاذ إجراءات وتدابير جريئة مثيرة للتساؤل. فكيف يفهم مثلا حرصه الشديد على بناء جيش وإدارة قويين مع عدم الاطمئنان إليهما ؟ وكأنه لم يأنس فيهما آية الأمان، فظلت شخصيته طاغية مهيمنة على مجموع الجهاز المخزني الذي تحول إلى أداة تنفيذية غير قادرة على اتخاذ أي شكل من أشكال المبادرة.

فعلى المستوى العسكري، استكمل المشروع التحديثي، الذي كان قد شرع فيه والده محمد بن عبد الرحمان، وحاول تطويره بتكوين أطر مغربية بالخارج للاستفادة من الخبرات العسكرية للدول الأوربية، سواء الحرابة بجبل طارق تحت قيادة الضابط الإنجليزي ماكلين (H. Maclean)، أو المهندسين بكل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا ابتداء

---

6 – المشرفي، م. س، ص. 681.

من سنة 1876، ثم شرع في تكوين الأطر محليا سنة 1878 مع أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية تحت قيادة جيل إيركمان (J. Erckman). وقد حصل تحول ملحوظ في تأطير الجيش المغربي،حيث «شيئا فشيئا تجاوز المخزن مرحلة النموذج التركي، ليمر إلى مرحلة النموذج الأوربي، ففي نفس الوقت الذي كان المخزن، يحاول إعادة تنظيم الجيش بأطر تركية، وبإرسال بعض المغاربة للتدرب في الشرق، لجأ كذلك إلى إرسال أفواج أخرى للتدرب على الطريقة الأوربية والاستعانة بأطر أوربية»[7]. إلى جانب مسألة التأطير، اهتم المخزن كذلك بالتجهيز العسكري من خلال تقوية وسائل الدفاع البحري وتزويد الجيش بالأسلحة المستوردة وتأسيس صناعة محلية للأسلحة. لقد تطلب هذا المجهود أموالا ضخمة، استنزفت خزينة الدولة، وأرهقت كاهل القبائل بالضرائب المتنوعة تحت مبرر الاستعداد للجهاد الذي ظل حلما يراود القبائل. وقد علق ميشو بيلير على هذا الواقع قائلا: «إن سياسة المولى الحسن تجاه البربر، استهدفت الحد من قوتهم، عبر زرع الأحقاد بينهم ودفعهم إلى أداء الضرائب تحت يافطة الاستعداد للجهاد، وهي رغبتهم منذ احتلالنا للجزائر، والتي كان يعدهم بتحقيقها، فبلغ بذلك مسعاه طيلة فترة حكمه في احتواء هذا الخطر الداخلي الذي ظل دائما بؤرة التوتر المنفلتة من الخضوع وحقق بذلك شبه إجماع داخلي حول شخصيته»[8].

كانت القبائل إذن أول من أدى ضريبة هذا «الاستعداد» للجهاد، فاكتوت ليس فقط في معاشاتها، بل طالت النار حتى أجساد أبنائها، «فبارتفاع حاجة المخزن إلى العساكر في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وحاجته إلى فرض أكثر ما يمكن من العسكر على القبائل، لجأ المخزن إلى وسائل أكثر تعسفا، كإرسال العساكر المفروضة بالأكبال تجاه العاصمة، وكيهم بالحديد المحمي حتى يحتفظوا بعلامة تسمح بالتعرف عليهم في حالة الفرار، والقيام بحركات خصيصا لجمع العسكر (...) فمولاي الحسن مثلا فرض في أوائل عهده على سكان الحواضر والقبائل أعدادا تتراوح بين 200 و2000 نفر»[9].

فهل بلغ المخزن مسعاه بعد أن عبأ كل طاقات البلاد لتكوين جيش قوي؟

7- برادة، ثريا، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997، ص. 248.

8- Michaux-Bellaire (E.D), «L'organisme marocain», ***Revue du monde musulman,*** 3ème année, N° 9, 1909, p. 39.

9- برادة، ثريا، الجيش المغربي...، م.س، ص. 237.

ترى ثريا برادة أن حصيلة التأطير هي عدم الانسجام بين مختلف البعثات، وأحيانا بين أعضاء نفس البعثة، بحيث لم يثمر هذا المجهود في نهاية القرن التاسع عشر إلا عن وجود طابور واحد داخل الجيش المغربي هو طابور «الحرابة» الذين دربوا في جبل طارق، على يد ماكلين الإنجليزي، ليقوموا بتأطير وتدريب العساكر الأخرى، ولكنهم تحولوا إلى جيش خاص بالسلطان. أما بقية الأطر المكونة بالخارج فكان مصيرها الإهمال لعدم اطمئنان المخزن إليها، واتهامها داخل الأوساط المحافظة بالكفر والفسوق[10]. وعلى مستوى التجهيزات العسكرية، لم تعط صناعة السلاح سوى نتائج هزيلة، فبمجرد ما اكتمل بناء معمل صنع البارود بمراكش في عهد الحسن الأول حتى بدأت بعض أقسامه تتهدم وكثير من آلاته تتعرض للنهب. أما دار السلاح بفاس التي كلفت المخزن في عهد الحسن الأول خمسة ملايين ريال ذهبي، فإن إنتاجها لم يغط حاجة المخزن، لا من السلاح، ولا من القرطاس الذي بقي نوعه رديئا، بل كان هذا الإنتاج لا يغطي حتى مصاريف المعمل. ولم يكن إنتاجها في الأول يتعدى أربع بندقيات في اليوم. وكثيرا ما أظهر السلطان الحسن الأول استياءه من نتائج هذا المعمل الذي صارت مهمته في 1894 تكاد تنحصر في «إصلاح أواني المطبخ لمختلف الشخصيات المخزنية». وقد اضطر السلطان لإغلاقه عدة أشهر ليعاد النظر في آلاته وتنظيمه، ومع هذا بقي إنتاجه غير منتظم إلى أن انتهى الأمر بإغلاقه سنة 1903 [11].

ولم يسفر المجهود الضخم الذي بذله السلطان الحسن الأول للاهتمام بالتحصينات الساحلية وبناء أسطول بحري في نهاية القرن التاسع عشر سوى عن وجود باخرة السيد تركي «التي استعملت في حمل الدقيق للجيوش التي كانت في الريف سنة 1898، وفي حمل المساجين من طنجة إلى الجديدة ومن الرباط إلى طنجة. كما استعملت في حمل مدافع كروب للرباط وحمل قطع من السكك الحديدية والعربات وحاملات الأثقال في 25 أكتوبر 1892»[12].

أما الأسلحة العصرية المستوردة، التي استنزفت مداخيل المخزن من مكوس ومداخيل المراسي وجبايات القبائل، فقد أوردت بشأنها ثريا برادة أرقاما في غاية الأهمية. ففي سنة 1863 على سبيل المثال، بلغ ثمن صفقة مكونة من 1500 مكحلة مع 12

---

10 - برادة، ثريا، م. س، ص295 – 296.
11 - نفس المرجع، 297 – 302.
12 - نفس المرجع، ص. 307.

صندوق من القرطاس مائة وخمسة وستون ألف فرنك ذهبي، وهو ما يعادل دخل الضرائب التي أدتها قبائل عبدة لنفس السنة، وفي سنة 1885 بلغ ثمن صفقتين من المكاحل 239977 ريال، وهو ما يساوي تقريبا مداخيل مكوس الدار البيضاء. أما مدافع كروب الستة التي اشتراها المخزن سنة 1884 بمبلغ ثمانمائة وثلاثين ألف ومائة وستين ريال، فكان ثمنها يعادل ضعف زكاة قبيلة الخلط والطليق لنفس السنة[13]. وعلى الرغم من كثرة هذه المصاريف فإن المخزن لم يتمكن من احتكار الآلية العسكرية داخليا تجاه القبائل التي كانت تستفيد من تجارة التهريب من جهة، ومن بيع العسكر الفارين لأسلحتهم أثناء موسم الحرث على الخصوص من جهة أخرى، «فمثلا في حركة مولاي الحسن ضد بني مطير سنة 1889 كان هؤلاء (...) مسلحين ببنادق ونشستر (Winchester)، كذلك قبائل زمور وزعير كانت مسلحة ببنادق أمريكية متعددة الطلقات ولم يبق للمخزن إلا ميدان واحد للتفوق على القبائل، وهو المدفعية.

ويمكن القول إن هذا الميدان هو الذي جنى بعض الثمرات من الإصلاح فالمدفعية المغربية وإن بقيت دون مستوى المدفعية الأوربية اكتست فعالية عسكرية كبيرة في الحركات الداخلية، فبفضلها استطاع مولاي الحسن أن يخرج منتصرا في أغلب حركاته، وبفضلها كذلك استطاع أن يركز السلطة المركزية في الأطلس والريف، وبفضل هيبتها اكتست حركاته التسع عشر طابع النصر حتى التي لم تقع فيها أية معركة»[14]. لقد مكنت السلطان إذن من أن يكون سباقا إلى إظهار القوة لتجنب استعمالها.

كان الحلم كبيرا والمشروع ضخما ومكلفا، لكن النتائج جاءت دون مستوى التطلعات، فالأموال الطائلة التي أنفقت لم تسفر سوى عن جيش سلطاني مجهز بمدافع، لكنه عاجز عن القيام بأي مبادرة جهادية، وهو الهدف المصمم له، مقتصرا على ردع القبائل وإخضاعها، في إطار حركة دؤوبة أظهرت للسلطان أن مظاهر الغش تفشت حتى داخل مخيمات محلاته، إذ تباع المؤن وتشترى، ولا توزع مناصفة بين الجنود بشكل عادل، وأن المسؤولين الكبار كانوا يتاجرون في مئونة الجيش، كما حدث سنة 1891 عندما اكتشف الحسن الأول أن هناك اتفاقا بين قائد المشور ووزير الحرب، لتوزيع النصف فقط من حصص الشعير المخصص لعلف الدواب وإعلام السلطان بتوزيع

13- برادة، ثريا، م. س، ص. 309 – 310.

14- نفس المرجع، ص. 321.

جميع الحصص واستفادة كل الدواب من علفها[15]. فهل مثل هذه السلوكات هي التي شكلت مدعاة للحسن الأول ليخلق من نفسه شخصية كاريزمية تقرر وتوجه في حين يقتصر دور مساعديه على التنفيذ؟ وهل انسحب هذا الواقع حتى على ما أنشأه نفس السلطان من جهاز إداري على المستويين المركزي والمحلي؟

سبقت الإشارة في مبحث سابق إلى أن السلطان الحسن الأول حاول تحديث حكومته بإنشاء وزارات محددة الاختصاصات، يسيرها وزراء بمساعدة كتاب داخل بنيقات موزعة وفق نظام محدد ووقت مضبوط، بشكل يعطي الانطباع بأنها، كجهاز مركزي للمخزن، تنجز مهامها وفق ما تمليه رؤى وقناعات المسؤولين والمشرفين عليها الذين يتابعون عن كثب كل ما يهم اختصاصاتهم، على غرار باقي الحكومات التي أنشئت على طراز عصري. لكن واقع الحال، كشف أن أعضاءها لم تكن لهم المصداقية الكافية لدى السلطان، ليثق بهم ويتخلى لهم عن جزء من صلاحياته. يقول صاحب الحلل البهية في هذا الشأن: «**والمراد أنه لا يسند ما أراد فعله واختراعه لوزير**، وهو كالمعيار لما كلف به من معرفة الأشياء وتفاصيلها حتى إنهم قالوا: فطن الوزراء أكثر من فطن الملوك، لأن الملوك يتفقهون أبدا في سياسة من دونهم من الرعايا لا غير، والوزراء، يتفقهون في سياسة الملوك وسياسات الرعايا، فهم أشبه الأشياء بالجوارح التي تصيد وتفترس وتصيدها – أيضا – جوارح أشد منها، فهي أعرف الجوارح بمكائد الاحتراس. ومع ذلك لم يكتف بأحد منهم في أموره لحرصه على وقوع الأشياء في محالها، والمحافظة على العدل والإنصاف، حتى يتحقق ذلك عنده بالاختبار المرة بعد المرة، ويثبت لديه بالتجارب القائمة مقام المعاينة، وهي من تمام الذكاء لما قالوا: أن العاقل يقدم التجريب على التقريب والاختبار على الاختيار، فيقنع حينئذ ويرضى بما أنتجته له التجارب التي لا غرض لها في شيء ولا تهتم بشيء، فيقع الشيء بذلك في محله بحسن فطنته، والرأي تبع للتجربة، **وهو في ذلك عالم بعدم توفر شروط الوزارة في أبناء زمانه**، وهي أن يكون الوزير صدوقا في لسانه، عدلا في دينه، مأمونا في الخلافة، بصيرا بأمور الرعية، وتكون بطانته من أهل الأمانة والبصيرة، وأن لا يكون لئيما فاللئيم إذا ارتفع جفا أقاربه، وأنكر معارفه، واستخف بالأشراف، وتكبر على ذوي الفضل، إلى غير ذلك من الأخلاق الحميدة، ولذلك **كان يجتهد في أموره وتأسيسها بما لم يطلعوا على سببه**،

15- Nicolas (M), op. cit, T. 2, p. 580.

وكان في كل ذلك مصيبا، لاطلاعه على أحوال الرعية وأهل المظالم من الوزراء، مدة خلافته وقبلها بممارسته للكل، ومعاينة عدم النصيحة من الوزراء للملك والرعية، وإنما همتهم مصروفة في جلب النفع لهم أكثر من كل شيء»[16].

لقد حسم المشرفي الأمر بقوله إن «المراد أنه لا يسند ما أراد فعله واختراعه لوزير» لأنه وبكل بساطة «عالم بعدم توفر شروط الوزارة في أبناء زمانه»، وكأن كل ما أنجز على مستوى الإدارة المركزية للمخزن من تقسيم للمهام وتوزيع للوظائف لم يكن إلا إرضاء للقوى الأجنبية المطالبة بتحديث المخزن. أما السلطان، فقد كان يتدبر أمر البلاد بنفسه، معتمدا جهويا ومحليا على من اختارهم لمساعدته. «فقد ركن مولاي الحسن إلى تحقيق نوع من «المركزية الأفقية» على الصعيد المحلي، حيث وزع العمالات الكبرى إلى إيالات صغرى، وجعل كلا منها إلى نظر قائد. وكان غرض السلطان من إجراء التجزيء هو استحكام القبض على المحكومين و«إجراء المخزنية» على كافة الرعايا، وهكذا قفز عدد الإيالات في عهد مولاي الحسن من 22 عمالة إلى أكثر من 300 إيالة»[17].

كان الحسن الأول يدرك جيدا جسامة الأخطار المحدقة به، فأخذ المبادرة بنفسه، واستغل كل الطاقات وعبأ كل الإمكانيات ليستفيد من المنافسات الداخلية والخارجية للمحافظة على التوازنات، باللين تارة والقوة تارة أخرى، فحافظ على سيادة البلاد في وجه القوى الأجنبية، وامتطى صهوة جواده لتدويخ القبائل وإخضاعها، فنال إعجاب من دونوا سيرته من مؤرخين وأخباريين. فهذا المشرفي مثلا يصف آثار النعمة التي بدت على أهل دائرة السلطان ومن انتمى إليه قائلا: «وتوسعوا في المأكل والملبس، واكتسبوا الخيول المسومة، والبغال الفارهة، وادخروا الجواهر الثمينة، والتحف النفيسة والحلي المرصع باليواقيت، وشيدوا القصور المزخرفة وامتاز بناؤهم بكل حاضرة عما عداهم بتشييد وارتفاع، وملئوا البساتين بالقبب والمنازه المرتفعة، وتمتعوا بأزهارها، وملكوا الجواري والعبيد وخدمتهم الأحرار والموالي، وتنافسوا في اتخاذ الجواري الحسان، وارتفاع البنيان، كأنهم يغترفون من بحار الأكوان، وصار بذلك علم الإكسير لديهم مهان»[18]. إذا كان هذا هو حال من استفادوا من قوة السلطان الحسن الأول، فهل دام لهم الحال بعد موته، خاصة وأن بوجندار سبق وأن أخبرنا أنه بوفاة هذا السلطان اتسع الخرق على الراقع؟!!

16- المشرفي، م. س، ص. 684.
17- الصديقي، عبد الرزاق، م. س، ص . 150.
18- المشرفي، م. س، ص. 715.

المبحث الثاني: المخزن وهيمنة مؤسسة الحجابة (باحماد)

أكد العلامة عبد الرحمان بن خلدون، فيما يعرض في الدول من حجر السلطان والاستبداد عليه، أنه «إذا استقر الملك في نصاب معين ومنبت واحد من القبيل القائمين بالدولة، وانفردوا به ودفعوا سائر القبيل عنه، وتداوله بنوهم واحد بعد واحد بحسب الترشيح، فربما حدث التغلب على المنصب من وزرائهم، وحاشيتهم، وسببه في الأكثر ولاية صبي صغير أو مضعف من أهل المنبت، يترشح للولاية بعهد أبيه أو بترشيح ذويه وخوله، ويؤنس منه العجز عن القيام بالملك فيقوم به كافله من وزراء أبيه وحاشيته ومواليه أو قبيله، ويوري عنه، بحفظ أمره عليه حتى يؤنس منه الاستبداد، ويجعل ذلك ذريعة للملك، فيحجب الصبي عن الناس ويعوده اللذات التي يدعوه إليها ترف أحواله ويسميه في مراعيها متى أمكنه وينسيه النظر في الأمور السلطانية حتى يستبد عليه، وهو بما عوده يعتقد أن حظ السلطان من الملك إنما هو جلوس السرير وإعطاء الصفقة وخطاب التهويل، والقعود مع النساء خلف الحجاب، وأن الحل والربط والأمر والنهي، ومباشرة الأحوال الملوكية، وتفقدها من النظر في الجيش والمال والثغور إنما هو للوزير ويسلم له في ذلك...»[19].

فمن يكون هذا الوزير التي تشابهت سيرته مع ما أورده النص الخلدوني خلال الفترة التي تهم دراستنا؟ وكيف كانت سياسة المخزن على عهده؟

قدم عبد الوهاب بن منصور ترجمة لهذا الشخص كما يلي: «أحمد (أحماد) بن موسى، ينتمي إلى أسرة من مماليك القصر السود عريقة في الخدمة المخزنية، وأمه يهودية تسرى بها والده موسى، ولد سنة 1257هـ / 1841م نشأ نشأة صالحة في كنف والده الحاجب الشهير وفي رحاب القصور الملكية، وفي عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان تولى حجابة ابنه وخليفته بفاس الأمير مولاي إسماعيل، ثم تولى حجابة السلطان مولاي الحسن بعد موت أبيه، فتدرب على الخدمة السلطانية وتحنك بالتجارب، ولما مات السلطان مولاي الحسن دبر بيعة ابنه مولاي عبد العزيز، وتمكن بما كان له من عزوة داخل القصر وفي الجيش الذي كان معظمه يتركب من عبيد البخاري ومجندي القبائل من إسقاط الوزراء الجامعيين والزج بهم وبأشياعهم في السجون، وإذ ذاك نصب نفسه وصيا على السلطان مولاي عبد العزيز وبنى القصور وأسند

19- ابن خلدون ، عبد الرحمان ،م. س، ص . 332 – 333 .

الوظائف المهمة إلى إخوانه واحتجن مال الدولة وائتمن عليها نفسه في قصوره، وفي عهده تراجعت المشاريع الإصلاحية التي بدأها السلطان المنعم مولاي الحسن، وبدأت النكسات تتلوها النكسات، ولم يستطع درء الأخطار عن الحدود، فاحتلت فرنسا إقليم تيديكلت وتوات، وأعدت العدة لاحتلال القنادسة وبشار، وكان موصوفا بالدهاء وتدبير المكايد مع محافظة على الصلاة وتلاوة القرآن واعتقاد في التمائم والرقى التي كان يزوده بها شيوخ الطرق وأدعياء الصلاح.

توفي بمراكش يوم 17 محرم عام 1318هـ/ 17 ماي 1900م، وحضر السلطان فمن دونه جنازته ودفن داخل قبة مولاي علي الشريف جد الأسرة الملكية»[20].

عاش باحماد زهاء ستين سنة، ومارس وصايته على السلطان الشاب عبد العزيز لمدة ست سنوات، هيمنت خلالها مؤسسة الحجابة هيمنة مطلقة على جهاز المخزن، حيث استبد أحمد بن موسى بشؤون الحكم بعدما حجب السلطان عن محيطه وحجب بصيرته أيضا عن الأمور السياسية. ولم يكن ذلك مجرد أمر دبر بليل، ولا صدفة عارضة في مجرى التاريخ، فأسرة هذا الحاجب دأبت في شخص من يشغل منها الصدارة، موسى بن أحمد ثم ولده أحمد، على وضع أبنائها في المواقع الحساسة من النظام المخزني، «حتى إن المتتبع لمراسلات هذه الأسرة الداخلية ليشعر وكأنها تمثل مخزنا داخل المخزن، تستطيع بواسطة أجهزتها الخاصة أن توجه الأمور في الاتجاه الذي ترغب فيه، بما في ذلك التأثير على القرارات السلطانية»[21].

لم يكتف باحماد بتوزيع الوظائف السامية على زبانيته ليتسنى له الاستبداد بالأمر، بل اعتمد الشعوذة وطلب التمائم سبيلا لذلك أيضا كما جاء في ترجمته، وهو ما تؤكده الوثيقة التالية «الحمد لله وحده (...) حاجب سيدنا المحب في آل البيت الفقيه الأرضى الأخير المرتضى سيدنا أحمد بن المنعم المقدس برحمة الله سيدي موسى السلام على سيادتك ورحمة الله عن خير سيدنا المنصور بالله وبعد، فيصل سيدنا بطي هذا حرز نافع وحصن مانع هدية منا إليك وطالبا من سيادتك العالية بالله تكتم سره ولا تفشيه بارك الله لنا في وجودك وأحسن عاقبتك اللهم أمين والسلام. في 29 صفر الخير عام 1302. الشريف الحاج الحسن المديني اليشربي»[22].

20- ابن منصور، عبد الوهاب، الوثائق، المطبعة الملكية الرباط، المجموعة الثالثة 1396هـ/ 1976م ص. 287.

21 - المودن، عبد الرحمان، م. س، ص. 246 - 247.

22 - محفظة 44، صفر 1302 بالخزانة الحسنية.

كما لم يتوان في احتجان أموال كثيرة بأساليب مشبوهة، كما تكشف عن ذلك الرسالة التالية «الحمد لله، محبنا الأعز الأود حاجب مولانا الأجل الأمجد الفقيه السيد أحمد بن الفقيه موسى أمنك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله عن سيدنا نصره الله وبعد فالعيد مبارك سعيد بالهناء والسرور والخير المديد ويصلك صحبة حامله ثلاثون ريالا حظك منا في العيد والقبول فقط ولا تعذرنا في المحبة والسلام في 2 شوال الأبرك عام 1302، خديم المقام العالي بالله الحاج المعطي بن عبد الكبير أمنه الله»[23].

وقد أورد صاحب الحلل البهية في هذا الشأن: «وقدر المدة ست سنين التي هي بين تاريخ وفاة مولاي الحسن وموته، وفيها كانت الرعية كلها لا تهتف إلا باسمه، ولا تقصد أحدا سواه في أمورها، ولا تذعن لغيره، فكان الوافد على السلطان لقضاء غرضه من القواد والأعيان، يصحب معه لملاقاته مائة ريال مثلا ويصحب لملاقاة الوزير خمسة آلاف ريال، ونحوها، لعلمه بأن الغرض لا يقضى إلا على يده وبإذنه، وهكذا فيكون مدخول السلطان أقل من عشر مدخول الوزير بكثير في هذه المدة ...»[24].

إذا كان المشرفي قد أفادنا كثيرا في الكشف عن حال المخزن زمن استبداد الحاجب ثم الصدر الأعظم باحماد بأمور الحكم، حيث تفشت ظاهرة الرشوة والزبونية بشكل صارخ، فإن ما أورده في معرض حديثه عن هذا الشخص، يساعدنا كثيرا على تسليط مزيد من الأضواء على سياسة المخزن خلال هذه الفترة، ومن ذلك قوله «كما أنه في سياسته الخارجية مع جميع الدول على أحسن ما يكون، مراعيا لتنفيذ الحقوق، وضبط القوانين المرعية والوقوف عند حدودها مع اصطناع المعروف وما يجلب المودة والألفة من الأجانب ولما حل هذا الصدر - والمولى عبد العزيز بفاس - من مكناسة الزيتون، وفد عليه باشدور انكلترا بها وذلك سنة اثنتي عشر وثلاثمائة وألف، وأقام عنده ستة أشهر ومعه باشدور البروس وسافر قريبا، ثم ورد عليه باشدور الفرنسيس وأنزله بعرصة بنيس وكان بها قبل باشدور الإنجليز المذكور، وبقي بها شهرين، وسافر كل منهم مستوفي الغرض»[25]، كان إذن جبر خواطر السفراء والمبعوثين الأجانب معيارا لنجاح سياسة الحاجب باحماد الخارجية، ولو على حساب مصالح البلاد العليا والحفاظ على سيادتها. فالإنجليز حققوا ما عجزوا عنه في مفاوضات سابقة، وأخطرها مسألة التعويضات التي

23- محفظة 36، شوال 1302 بالخزانة الحسنية.
24- المشرفي، م. س، ص. 882.
25- نفسه، م. س. ص. 859.

ستفتح الباب أمام أطماع الدول الأخرى، حيث قدم إرنست ساتو (sir Ernest satwo) المتحدث عنه في النص أعلاه، إلى فاس في 29 أكتوبر 1894 واستقبل من طرف السلطان عبد العزيز، وأجرى مباحثات مع الوزير أحمد بن موسى خاصة ما كان يتعلق بموضوع ادعاءات الرعايا البريطانيين بديون لهم على المغاربة، وموضوع المركز التجاري الإنجليزي في طرفاية، والذي لم يتوصل الطرفان المغربي والإنجليزي إلى حل له رغم إجراء مفاوضات سابقة. وبعد مباحثات توصل الجانبان إلى اتفاق في 13 مارس 1895، وقعه عن الجانب المغربي الوزير أحمد بن موسى، وعن الجانب الإنجليزي إرنست ساتو، قبلت بموجبه الحكومة المغربية دفع تعويضات عن الادعاءات السابقة، وشراء المركز التجاري في طرفاية بـ 50 ألف من الجنيهات. وعبرت الأوساط السياسية الإنجليزية عن ارتياحها لهذه المفاوضات، واعتبرت أن مهام ساتو كللت بالنجاح، لذلك كافأته عليها بلقب «سير» (Sir).[26] بعد أن استوفى الإنجليز غرضهم، جاء دور الفرنسيين في شخص سفيرهم بيلين دي مونبل (Bylin de Monble)، الذي زار مدينة فاس يوم 27 ماي 1895 في مهمة دبلوماسية تتعلق بالتمثيل القنصلي وفتح سفارة فرنسية بمدينة فاس، فاستطاع إقناع المخزن، وعلى رأسه آنذاك باحماد، بمشروعية مطالبه، وكان له ما أراد[27]، فاتحا بذلك عهدا جديدا في علاقة الأجانب بالمخزن في غزوهم الثلاثي المراحل للبلاد، على حد تعبير جون كلود آلان (J. C. Allain)، في ظل المخزن، مع المخزن وباسم المخزن، بعد أن عرفت آلتهم الدبلوماسية كيف تتوغل تدريجيا داخل جهاز الدولة الشريفة بتنوية (noyautage) مراكزها الحساسة[28].

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الرغبة في توزيع المناصب السامية على أفراد الأسرة، قادت باحماد إلى توظيف حتى المختلين عقليا منهم في مراكز شديدة الحساسية، تتطلب الحنكة والتجربة والفطنة لدرء الأخطار الأجنبية المحيطة بالبلاد. ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره صاحب الحلل البهية قائلا: «وفي هذه السنة، أي 1314هـ/ 1896م، وجه الوزير المذكور أخاه محمد فتحا سفيرا لدولة فرنسا وفي صحبته الفقيه السيد محمد بن سليمان معززا به لما كان عليه من كمال العقل وحسن السيرة والأدب ومعرفته بمباشرة الأمور مع الديانة.

26- انظر ما أورده بوهليلة إدريس، على هامش تحقيقه لعمل المشرفي، م. س، ص. 858 - 859 ، هامش رقم 1 .

27- المرجع نفسه، هامش رقم 3.

28- Alain (J.C), *Agadir 1911, Une crise impérialiste en Europe pour la conquête du Maroc,* Publi. de la Sorbone. 1976, p. 194.

ولما حلا بعاصمة الدولة التي هي باريس، وأقاما بها أياما، اعترى السفير المذكور إختلال بعقله، وكان من عادته ذلك، لتطبعه ومصاحبة داء الوسواس له، ولم يسعه حينئذ إلا الرجوع لمراكش من تلك السفارة بغير طائل، لتعذر قضاء الوطر بوجود الداء المذكور، حيث لم يستقم التوصل به للغرض الباعث عليها»[29].

أما على المستوى الداخلي، فقد تميزت سياسة باحماد بنهج أسلوب القوة والعنف حيال القبائل، والضرب بيد من حديد على كل من رفض مجاراته في مخططه الرامي إلى الحجر والوصاية على السلطان عبد العزيز. ومن أشهر ما عرف في هذا الشأن هو ذلك الصدام العنيف الذي وقع له مع مبارك بن الطاهر بن سليمان الرحماني، الذي عبأ قبائل الرحامنة والقبائل المجاورة لها لمبايعة المولى محمد بدلا من عبد العزيز، والوقوف في وجه باحماد. ويصف المشرفي ظروف وتداعيات هذه المواجهة قائلا: «وفي إثره في أواخر ربيع الأول من السنة المذكورة [أي أواخر ربيع I سنة 1312/ أواخر شتنبر 1894م] نهض من فاس لتمهيد قبائل حوز مراكش وحسم مادة الفتنة المنتشرة، وذلك أن بعض الأعيان من تلك النواحي اتفق رأيهم على مبايعة مولاي محمد بن مولاي الحسن، وامتنعوا من الدخول فيما دخلت فيه الجماعة، معتلين بصغر مولاي عبد العزيز، واستبداد الوزير بالأمر دونه لتغلبه عليه، وكان الوزير أمر بسجن المولى محمد هناك قبل، تخوفا منه مما عسى أن يكون منه من القيام على أخيه، ومن جملة من حاول الخروج عليه من أعيان القواد، مبارك بن الطاهر بن سليمان الرحماني، وكان واليا من قبل مولاي الحسن على درعة وأعمالها، فقام بالدعوة، واجتمعت عليه جموع الرحامنة وغيرهم، فخذله من كان موافقا له على القيام والانتصار لمولاي محمد على أخيه من أعيان القواد، خوفا من سوء العاقبة لما سمعوه من اجتماع كلمة المغرب وسطوة الوزير، وأخذه بنواصي القبائل العظام، وركون الجنود إليه، وطيران صيته في البلدان.

ولم يمكن لابن الطاهر - المذكور - الرجوع عما عزم عليه، لاشتهاره بذلك، وتصدره إليه، وفشو خبره بكل الأقطار، وأنه إذا رجع، لا محالة من أخذه ومعاقبته، فجد في إتمام قصده، وعظم أمره، وثار العامة بكل ناحية على قوادهم، فنهبوا دورهم، وأخذوا أموالهم، وهتكوا حرمة حريمهم، وأعلنوا بشق العصا، وزحف ابن الطاهر - المذكور- بتلك الجموع إلى مراكش يريد من أهلها تسريح مولاي محمد من السجن ومبايعته، فحاصرها أياما.

29- المشرفي، م. س، ص. 865.

وفي أثناء ذلك أمر الوزير عامل مراكش بقتل مولاي محمد بالسجن سرا بسم ونحوه، فامتنع على ما شاع، لما كان عليه العامل، وهو ادويدة الدرعي من المحبة لآل البيت، والديانة والخشية، وتلبسه بالطريقة التيجانية، وإنما بذل جهده في الدفاع عن مراكش بكل قوة وآلة وبذل مال، حتى حماها من قاصدها، ومنعه المطلوب من أهلها.

وكان هذا الحصار على الوجه المذكور، هو سبب نهوض الوزير من فاس أواخر ربيع النبوي عام اثني عشر وثلاثمائة وألف، فنهض منها بجيوش لا حصر لعدها، بعد أن رتب عمالتها، ومهد أوطانها، وولى قوادها وقضاتها، وترك المولى عرفة بن سيدي محمد خليفة بها مجردا من الجيش غير مأذون له في اتخاذه، موكلا به من يرعاه، ويلاحظ أحواله، ويتجسس أخباره، ويبلغ كل ما يصدر منه إليه. ولما قرب من مراكش اختل نظام ابن الطاهر الرحماني، وتفرقت جموعه بعد انهزامها، وآل أمره أن قبض عليه وجعله في قفص من حديد، وطيف به في المحلة، ودخل مراكش على تلك الحالة. وطيف به أيضا في أسواقها وأزقتها، ولم يبق عليه نوع من العذاب، وهو في كل ذلك راكبا على جمل في قفص من حديد»[30].

أهم ما يثير الانتباه في هذا النص الطويل هو سكوته عن ذكر السلطان عبد العزيز، وموقعه ضمن كل هذه الأحداث والتداعيات الناتجة عنها، وهو في حد ذاته معبر عن سطوة الصدر الأعظم ودهائه السياسي، الذي جمع كل السلط بين يديه وترك ما سواه من المسؤولين أعزلا تحت الرقابة، كما حصل مع خليفة السلطان بفاس. هذا المكر الذي كان يبرره أمام السلطان برغبته في القضاء على منافسيه، هو ما قاده إلى الفتك بقبائل الرحامنة والتنكيل بها. وتلك إذن سمة باحماد في الحكم التي جمعت بين الدسيسة والبطش.

أوضح المشرفي الثمن الذي دفعته قبيلة الرحامنة جراء عنادها قائلا : «كما قبض أيضا على نحو الألف من قبيلة الرحامنة المتعصب بهم، وبعده أمر بتفريقهم على السجون، فوجه منهم لسجن فاس عددا على أسوأ حال، محمولين على البغال، كالخشب بالأخراج كل اثنين على بغل، وكل واحد منهما بعين الخرج معادلا لأخيه، وهم مصفدون في الحديد تقشعر منهم الجلود، مع ما هم عليه من الشعث والاصفرار والنحول من أثر العذاب والجوع، وكذلك وجه عددا لرباط الفتح، بقصد السجن،

30- المشرفي، م. س، ص. 860 - 861.

وكذلك عددا لسجن تطاوين، وسجن الصويرة، والكل على حالة ما ذكرناه، دون ما أبقاه بسجن مراكش. وبقوا بالسجن إلى أن مات جلهم به، وسرح بعد مدة طويلة من بقي منهم به (...) ومهد الحوز أتم تمهيد وانقاد إليه أهل السوس انقيادا ما عليه من مزيد، وكذلك قبائل البربر ممن عداه. وساس المغرب سياسة أمن بها كل ما يطرأ عليه من الحوادث ويخشاه»[31].

حسم الوزير الأعظم إذن أمر الرحامنة بشكل رهيب، وأذاقهم صنوف العذاب، وشتت شملهم، ورمى بهم في مختلف سجون المغرب. ولم يكن ذلك استثناءا بل قاعدة في سلوك مخزن باحماد الذي اختار أسلوب استباحة القبائل المتمردة منهجا، كما حصل مع قبائل تادلا والشاوية التي قصدها سنة 1314هـ/ 1896م، «ونزل بالمحل المعروف بصخرة الدجاجة بعد أن غار على فرقة من فرقها، فأخذ أموالهم وسبى حريمهم وولدانهم، ثم أمر الجيوش بالافتراق، فافترقت اثنتي عشرة فرقة، وأحاطت تلك الفرق بالأعشاش الذين هم الثلث من بطن أمزاب، الذين هم الجزء الثامن من قبيلة الشاوية، وهؤلاء الأعشاش تنتهي فرسانهم إلى ستة آلاف فارس دون الرجالة، وبلدهم وعرة المسالك، وبها كهوف كبار يسع بعضها جميع العدد المذكور مع عيالهم وأولادهم وماشيتهم ودوابهم وخيامهم، وقد غار عليهم مولاي الأمين بن مولاي عبد الرحمان قبل وصولهم لهذه الكهوف وتحصنهم بها، فأخذ أموالهم عن آخرها واحتوى على ذخائرهم كلها، لكونه أقبل بمحلة الجيوش المغربية في فاتح ربيع الأول إلى رباط الفتح، ثم نزل بحدود الشاوية مع قبيلة زعير، بمحل يقال له مائة بير وبير، فكان هجومه عليهم من هناك قبل وصول الجيوش الحوزية إليهم مع الوزير الأعظم، وما بقي منهم بعد الأخذ دخل الكهوف وتحصن بها، ثم لما قدم الوزير ورأى تحصنهم الصعب، وفي طول الحصار عليهم بها مشقة، أمر عليهم، واستوثقوا منه بالعهود، فأمنوا وخرجوا من حصونهم، فأخذهم بالأمان وحز منهم ثلاثمائة رأس، وقبض على نحو خمسة عشر مائة رجل منهم، وأودعهم السجن كلهم، وبقيت طائفة منهم يقال لهم أولاد محمد بتلك الكهوف متحصنين، إلى أن ضاع أكثرهم بالجوع والبرد، فحينئذ رحل عنهم»[32].

31- المشرفي، م. س، ص. 861 - 862.
32- نفسه، ص. 862 - 864.

خرجت مؤسسة الحجابة من عباءتها التقليدية داخل القصر وعمد القائم بأمرها، إلى استغلال زمن حكم الحسن الأول، ليدبر المكائد لمرحلة ما بعد سياسة التوازنات التي اعتمدت على الجمع بين عدة متناقضات، كان لابد لها من الانفجار بعد وفاة المتحكم في الخيوط الناظمة لها.

لقد كان رحيل الحسن الأول في نظر المراقبين الأوربيين إيذانا ببداية فقدان سيادة بلاده، لأن خلف مظاهر القوة البادية على فترة حكمه، كانت تعتمل عناصر الضعف. فمرحلة التوازنات وإبقاء الحال على ما هو عليه، كانت نهجا ترقيعيا لابد أن تعقبه مرحلة المنافسات وتصفية الحسابات[33]. ذلك ما أدركه جيدا حاجب السلطان آنذاك أحمد بن موسى، المعروف بـ باحماد، الذي استحوذ على السلطة بعد وفاة الحسن الأول سنة 1894 كوصي على العاهل الشاب عبد العزيز الذي أعلن سلطانا على البلاد، ولم يكن عمره يتجاوز الرابعة عشر بعد. واستبد باحماد بالحكم كوزير أعظم، ونحى كل منافسيه، وأسند الوظائف الأساسية إلى ذويه، سيرا على نهج والده، فأخوه إدريس عين حاجبا، وأخوه سعيد وزيرا للحرب، فشكلت أسرة آل أحمد ولو لسنوات قليلة من نهاية القرن 19 نواة المخزن المغربي، صالت وجالت في حكم البلاد وشدت إليها الأنظار بعد أن سرقتها من سلطان البلاد عبد العزيز الذي ظهر بعد ذلك على مسرح الأحداث مشدوها مذهولا، عديم التجربة والمراس، محروما من جهاز مخزني قوي ومنسجم قادر على تعويض الفراغ الذي خلفه رحيل وزيره الأعظم باحماد. فإلى ماذا صار حال البلاد خلال هذه الفترة؟

المبحث الثالث: المخزن بين تحمس السلطان وتخاذل الجهاز (فترة حكم عبد العزيز)

انطلقنا في المبحث السابق مما أورده ابن خلدون فيما يعرض في الدول من حجر السلطان والاستبداد عليه، ولنعد مرة أخرى إلى صاحب العبر لنتبين معه ما يمكن لهذا المحجور أن يفعله بعد تخلصه من الوصاية. يقول في هذا الشأن : «وقد يتفطن ذلك المحجور المغلب لشأنه فيحاول على الخروج من ربقة الحجر

33- Michaux-Bemmaore (E.D.), «Au Maroc, l'héritage de Moulay El Hassan» *R.M.M.* T.9, 1919, pp. 412-420.

والاستبداد، ويرجع الملك إلى نصابه ويضرب على أيدي المتغلبين عليه، إما بقتل أو برفع عن المرتبة فقط، إلا أن ذلك في النادر الأقل، لأن الدولة إذا أخذت في تغلب الوزراء والأولياء استمر لها ذلك، وقل أن تخرج عنه، لأن ذلك إنما يوجد في الأكثر عن أحوال الترف ونشأة أبناء الملك منغمسين في نعيمه، قد نسوا عهد الرجولة وألفوا أخلاق الدايات والأظآر، وربوا عليها فلا ينزعون إلى رئاسة ولا يعرفون استبدادا من تغلب، إنما همهم في القنوع بالأبهة والتفنن في اللذات وأنواع الترف، وهذا التغلب يكون للموالي والمصطنعين عارض للدولة ضروري كما قدمناه، وهذان مرضان لا برء للدولة منهما إلا في الأقل النادر»[34].

جسدت تجربة عبد العزيز في الحكم ترجمة فعلية للتنبؤ التاريخي الخلدوني، فهذا السلطان الشاب الذي أريد له أن يجلس على العرش دون إعداد سابق له، لم تكن سنه تسمح له بأكثر من الميول إلى القنوع بالأبهة والتفنن في اللذات وأنواع الترف. فوالده الحسن الأول وإن لم يعينه رسميا خليفة له، فقد «قدمه مع صغر سنه وخصه بأشياء توذن بتأكيد المحبة وعدم الالتفات إلى غيره من سائر أبنائه كما توذن بالخلافة وولاية العهد، كنشر المظل عليه عند ركوبه وتقديمه له في المهمات، وفي العرف المغربي أن المظل لا ينشر ولا يحمل في المحافل أمام الجيوش إلا على الإمام »[35]. فكانت الفرصة مواتية للحاجب باحماد لتجاهل أي استشارة أو إجماع حقيقي حول البيعة، وفضل عوض ذلك البحث عن الطريق الموصل إلى الاستبداد بالحكم، فتحالف مع الزوجة المهداة إلى السلطان الحسن الأول، رقية الشركسية أم عبد العزيز، والتي كانت على قدر كبير من الذكاء أهلها لأن تلعب دورا مؤثرا في الحياة السياسية خلال هذه الفترة[36]. لذلك فعبد العزيز خضع في الواقع لوصايتين، وصاية أمه رقية ووصاية حاجب أبيه باحماد. إلا أنه خلال سنة 1900 توفي الحاجب وإخوته تباعا (سعيد في يناير وإدريس في أبريل وأحمد في 13 ماي 1900)، لتلتحق بهم للا رقية، الجارية الشركسية ذات التربية التركية سنة 1901، بعدما حاولت بمعية مستشارين إنجليز خاصة الضابط ماكلين (Harry Maclean) والطبيب فردون (Verdon)، بتوجيه من الوزير البريطاني المفوض

34- ابن خلدون، عبد الرحمان، م. س، ص. 333 - 334.

35- المشرفي، م. س، ص. 840.

36- Bekraoui (Mohammed), ***La révolte de Bou Hmara (l'homme l'ânesse), Contribution à l'Histoire du Maroc précolonial***, Thèse de 3ème cycle, Univ. De Poitiers, 1980. p. 5 bis.

بطنجة نيكولسن (Harold Nicolson)، مساعدة ابنها على تكوين حكومة فعالة، لكن الظروف العامة بالبلاد كانت أقوى من أن تتيح لعبد العزيز إمكانية استعادة قوة أبيه وسطوته، أو تنظيم مخزنه على طراز عصري.

والواقع أن مبادرات مولاي عبد العزيز نهلت بوعي أو بغير وعي من مقترحات جون دريموند هاي، إذ «بمجرد ما كان هاي قد تعرف على الأوضاع، أخذ يقدم الاقتراحات تلو الأخرى بخصوص إصلاح شؤون الدولة»[37].

وكان مشروع هاي قد هيأ مادة دسمة للصحافة الفرنسية، استغلتها فترة طويلة لمهاجمة المخزن التقليدي وكشف «عيوبه ونواقصه»، ثم للدعوة إلى الأخذ بأسباب الحضارة، بالتعاون مع فرنسا بدل بريطانيا[38]. هذا الطموح الزائد للفرنسيين وسباقهم المحموم مع الإنجليز لكسب رهان «التعاون» معهم من قبل المخزن المغربي، والذي سيحسم خلال الفترة العزيزية، دفعهم منذ 1883 إلى إنشاء جريدة أسبوعية سياسية - تجارية تصدر كل يوم أربعاء من مدينة طنجة، اختاروا لها كعنوان «يقظة المغرب» (Le Réveil du Marc)، والذي يحمل في حد ذاته أكثر من دلالة موهمة، إذ رأت في أحد أعدادها، أن الانفتاح على أوربا والتعاون معها هو المدخل السليم لإصلاح نظام المخزن، قصد ضمان استمراريته وشرعيته، وبما أن ذلك سيحصل إن عاجلا أم آجلا، فلم لا يكون، كما تنصح الجريدة، اليوم قبل الغد[39].

وفي عدد يوم 27/2/1884 أكدت الجريدة على ضرورة تطبيق المعاهدات التي أبرمها المغرب مع الدول الأجنبية، مبرزة مصلحته في الانفتاح والتعاون مع أوربا واحترام التزاماته تجاهها، ومتسائلة عما سيكون عليه موقف السلطان العاجز عن ضمان سلامة الأجانب في شخصهم واستثماراتهم على أرض بلاده، مقابل ما تقوم به فرنسا من دفاع عن حق التجار المغاربة في ولوج بورصة مرسيليا أو لندن. كل ذلك لتظهر الجريدة أن هدف فرنسا هو أن تخلق من المغرب دولة حديثة ومتطورة، بخلاف ما ترمي إليه، في نظرها، السياسة الانتحارية التي كان ينهجها السلطان[40]. ولم تكن الجريدة تتوانى عن تقديم النصح للسلطان على غرار ما كان يفعله جون دريموند هاي، فقد رأت في عددها

37- أبو طالب، محمد، «مواقف بريطانية من مغرب القرن التاسع عشر»، ندوة الإصلاح والمجتمع ...، م. س، ص. 300.

38- *Salut public*, «La France au Maroc» 12 mai 1884, K3, B.G. Rabat.

39- *Le Réveil du Maroc*, 13 février 1884, K3, B.G. Rabat.

40- Ibid, le 27 / 2/ 1884.

الصادر يوم 19 مارس 1884 أن أداء البعثات الدبلوماسية الأجنبية بالمغرب ضعيف بالنظر إلى غياب محاورين مغاربة أكفاء، ويعزى ذلك بالنسبة لها لسببين، أولهما: أن الدبلوماسي المغربي لا يتمتع بحرية المبادرة، وثانيهما جمعه بين صفتين متناقضتين هما : تمثيل بلاده من جهة، والدفاع عن مصالحه الخاصة من جهة أخرى باعتباره تاجرا ودبلوماسيا في نفس الوقت. لذلك طالبت الجريدة بتعيين موظفين دبلوماسيين رسميين، وتجاوز مسألة تداخل الأدوار وما تسببه من عرقلة للعمل الدبلوماسي[41].

لقد هيأت الصحافة الفرنسية، خلال نهاية القرن التاسع، عشر الجو النفسي والمعنوي لاستدراج سلطان شاب ومتحمس إلى ابتلاع الطعم الاستعماري، بعدما عجزت عن إقناع والده بالتخلي عن سياسة التوازنات، وإبقاء الوضع على ما هو عليه. كانت الحملة الإعلامية موجهة ومصممة لدس السم في الدسم، لكسب رهان السباق نحو ثقة السلطان من قبل أعتى قوتين إمبرياليتين آنذاك، فرنسا برجال أعمالها وسماسرتها ومغامريها ودبلوماسيها، وإنجلترا بأسلوبها المخادع كمدافع وصديق نصوح للمغرب. وقد سعى كل فريق إلى كسب حلفاء داخل الجهاز المخزني حتى أصبح التمييز واضحا داخل المخزن العزيزي بين الفريق الإنجليزي بزعامة وزير الحرب المهدي المنبهي، والفريق الفرنسي بقيادة وزير الشؤون الخارجية عبد الكريم بن سليمان[42]، وهما معا وإن اختلفا في اختيار الدولة التي ستباشر الإصلاح، فإنهما اتفقا من حيث المبدأ على تبني هذا المشروع، على عكس تيار المحافظين داخل الجهاز المخزني الذي التف حول الوزير الأعظم الجديد غريط. وقد كانت ميول العاهل الشاب تذهب إلى جهة الإصلاحيين، ذلك أن روح الفضول جعلته يبدي إعجابا واندهاشا إزاء التقنية الأوربية، وهو ما تم تعميقه من قبل المغامرين الذين كانوا يحيطون به، والذين وجدوا مصلحتهم في تقوية حبه لكل ما يأتي من أوربا من جديد، وإثارة أشد نزواته تكلفة. ولعل أكثر الأجانب اطلاعا على الحياة الخاصة للسلطان عبد العزيز وميوله، هو المصور والمغامر الفرنسي كابريل فير (Gabriel Veyre) الذي عاش تجربة يعترف شخصيا أنه لم يكن في البداية مدركا لأبعادها ومراميها السياسية، والتي امتدت أربع سنوات مكنته من الاطلاع على خبايا المخزن العزيزي. وقد توج إقامته في المغرب التي ابتدأت سنة 1901 وانتهت سنة 1905، بتدوين كتاب

41- *Le Réveil du Maroc*, op cit, le 29/3/1884.

42- بيير، كيلين، الاقتراضات المغربية 1902 – 1904، ترجمة وتقديم، برنوسي المصطفى. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، تحت إشراف إبراهيم بوطالب، كلية الآداب، الرباط، 1992 – 1993، ص. 43.

لهذه المغامرة المثيرة على حد تعبيره، عنونه بـ «في صحبة السلطان»[43]. وقد استهل كتابه بالحديث عن ظروف رحلته إلى المغرب قائلا: «لقد زرت أصقاعا مختلفة في آسيا وأمريكا اللاتينية وعرفت أو تقربت من حكام كثيرين، لكنني لما علمت أنهم يبحثون عن مهندس يعلم سلطان المغرب فن التصوير أولا، ثم يجذبه نحو الانبهار بالمخترعات ثانيا قصد إثارة فضوله نحوها وافتنانه بها، قلت لم لا أكون أنا ذلك الشخص؟! إنها فرصة العمر لاكتشاف مجاهل عالم غرائبي جديد ما زال مغلقا، لتوسيع معارفي وعلائقي أكثر، فكان أن ابتدأت الرحلة سنة 1901 (...) في هذا الظرف الرائع كانت أولى الأولويات داخل البلاد السلطاني، العمل بأي ثمن على تسلية السلطان، وكان العقل المدبر لذلك وزير الحرب المهدي المنبهي الذي أصبح الرجل القوي في البلاد بعد وفاة باحماد، لذلك واستجابة لنزوة مراهق استفاق ذات صباح على رغبة جامحة في اكتساب فن الرسم والتصوير، أقام المنبهي الدنيا ولم يقعدها بحثا عن من يشفي غليل السلطان، فسعى أولا إلى ماكلين الإنجليزي الذي أخفق في إشباع نزوات عبد العزيز، فكانت فرصتي التي لا تعوض، لذلك استعجلت الرحيل إلى المغرب لتحقيق قصب السبق، وكسب رضى وود السلطان الذي كان ينتظر بفارغ الصبر (...) وإذا كانت قاعة الألعاب التي من المفترض أن أهيئ بها ورشة تعليم السلطان فن التصوير، عبارة عن بازار تكدست فيه مخترعات كثيرة جلها فاسد، فإن عبد العزيز قد أمر بالتعجيل بإفراغها قصد البدء في أسرع وقت في إنجاز مهمتنا (...) وبفضل العناية التي أحطت بها طالت إقامتي بالمغرب. كنت أعتقد أن مهمتي ستنتهي في حدود ثلاثة أو ستة أشهر على أبعد تقدير، لقد كان طموحي يقتصر على أداء مهمتي في جو سليم، بعيدا عن عالم الدسائس والمؤامرات، ولو أخبروني في البداية أنني سأقضي أربع سنوات داخل العالم الخاص والسري للسلطان لما صدقت أبدا، ولو أضافوا أنني سأتحول بقوة الأشياء إلى مشتغل بالسياسة لسخرت من الأمر»[44].

لقد فتح هذا المغامر الفرنسي نافذة للباحثين ليطلوا منها على ما كان يجري داخل البلاد السلطاني من دسائس ومؤامرات ونزوعات مصلحية لبعض الوزراء، يتوقف تحقيقها على الإيقاع بالسلطان في شرك الألعاب والمخترعات التي لا تنتهي.

43- Veyre, Gabriel, «*Au Maroc, dans l'intimité du sultan*», librairie universelle, Paris, 1905.

44- Ibid, pp; 1– 14.

كان ذلك حال أولئك المرتبطين بوزير الحرب المنبهي الذي كان ينحدر من أصل غامض، والذي اقتنع أن سياسة الإصلاح وسيلة لإثبات سيطرته على السلطان، وأن في منح الامتيازات للأجانب في مختلف الاقتناءات التي تقتضيها عصرنة البلاد إمكانية الحصول على مكافآت مهمة، وليس ذلك بغريب على رجل عرف بطموحه وقلة ورعه[45]، وقدرته على التسلق سريعا إلى أعلى مراتب الجهاز الحكومي والتحكم فيه. فما هي تركيبة هذا الجهاز، بعد وفاة باحماد، والذي أجمعت مختلف الكتابات على نعته بالتخاذل والتقصير؟

1 - الحاج المختار بن عبد الله بن باحماد: رئيس الوزارة وهو ابن عم الوزير السابق، وتقلب من قبل في عدة مناصب، منها الوزارة للخليفة السلطاني بفاس، غير أن صدارته لم تعمر طويلا إذ سرعان ما عزل من منصبه أواخر حجة عام 1318هـ/ 1900، ليحل محله محمد المفضل غريط وهو الذي كان وزيرا للخارجية في العهد الحسني[46].

2 - المهدي بن العربي المنبهي: وزير الحربية والبحرية، والمستشار الخاص للسلطان، وبهذا صار له الإشراف على سائر الوزارات، وكان قبل الوزارة قائدا على قبيلة المنابهة بحوز مراكش، مع حظوة لدى الوزير السابق أحمد بن موسى. وأثناء ثورة الجيلالي الزرهوني «بوحمارة»، وعقب موقعة، «سهل بوعبان» حمى الوطيس بين المنبهي وزملائه الوزراء بأنواع الانتقادات، فطلب وزير الحربية السفر لأداء فريضة الحج، وغادر المغرب في رمضان 1321هـ/ 1903م، وإذ ذاك خلفه في منصبه محمد بن محمد الجباص[47]. ويفيد جواب مخزني إلى وزير الخارجية الإنجليزية حول أسباب تثقيف ممتلكات العربي المنبهي، أوردت ثريا برادة نسخة منه، أن مغادرته للبلاد أتت بعد خيانته للخزينة وطلب الحماية الإنجليزية، مما جعل حماته يطالبون المخزن بتوضيحات حول أسباب مصادرة أملاكه[48].

3 - عبد الكريم بن سليمان الفاسي: وزير الخارجية، بعدما كان كاتبا في هذه الوزارة أيام الوزارة الأحمدية[49].

---

45 - بيير، كيلين، م. س، ص. 43 - 44.
46 - المنوني، محمد، م. س، ج. 2، ص. 6 - 7.
47 - نفسه.
48 - برادة، ثريا، م. س، ص. 466.
49 - المنوني، محمد، م. س، ج. 2، ص. 6.

4 - الحاج عبد السلام بن محمد «موخ» التازي الرباطي، وزير المالية، شغل هذا المنصب من عهد السلطان الحسن الأول، وقد طلب من السلطان إقالته وقبلت بتاريخ 20 ربيع الأول عام 1318هـ/ 1900م ثم خلفه في وظيفته محمد بن عبد الكريم الفاسي، بعدما كان يشغل منصب أمين الصائر[50].

5 - محمد المختار بن علي المسفيوي: وزير الشكايات «العدلية» بعد ما كان والده يشغل هذه الوزارة أيام السلطان الحسن الأول وصدر الدولة العزيزية، غير أنه وإن استطاع أن يرث هذا المنصب من والده فإنه لم يعمر به طويلا إذ بمجيء محمد المفضل غريط إلى الصدارة عزله، وعين مكانه المهدي (بن محمد) غرنيط بتاريخ 26 جمادى الأولى 1319هـ[51].

هؤلاء هم الوزراء الذين سيروا المغرب في الفترة الممتدة من وفاة الصدر باحماد حتى نهاية الدولة العزيزية، وقد نجح المنبهي في التخلص من منافسين له في هذه الحكومة، وقد أضيف إلى لائحة الوزراء اسم قائد المشور ابن يعيش: إدريس ابن القائد الحاج محمد بنعيسى البخاري، وكان له دور في بعض مشاكل هذه الفترة[52].

هذا هو الجهاز الحكومي الذي كان من المفترض أن يساعد السلطان عبد العزيز على ترجمة طموحاته الإصلاحية على أرض الواقع، والذي قال عنه محمد بن الحسن الحجوي: «إلى أن مات أحمد بن موسى وظهر الخلل في دولة المولى عبد العزيز فتصدر دفة السياسة من الوزراء من لم تتقدم لهم تجربة ولا بلوا الأمور كما ينبغي ولا قرأوها دراسة ولا ارتقوا فيها بالتدريج والتجربة بل جلهم خلو من المعلومات التي تؤهلهم لإدارة دفة مملكة واسعة ذات منازع ورؤوس غليظة وقلوب حديدية وسريعة التقلب ثم أولئك الوزراء أصبحوا شركاء متشاكين كل واحد يترصد غيره ليقتنصه ويستبد بالمغنم دونه مما يطول شرحه...»[53].

لم يكن هذا رأي انفرد به الحجوي ليتحامل به على الجهاز المخزني المساعد لعبد العزيز، فابن الأعرج السليماني يشاطره الرأي قائلا: «وأما رئيس الوزراء الفقيه فضول غريط الأندلسي فإنه رجل معجب بنفسه يحسب أن جرابه من العلم والسياسة ملآن

---

50 - المنوني، محمد، م. س، ج. 2، ص. 6-7.
51 - نفسه.
52 - المنوني، محمد، م. س، ج. 2، ص. 7.
53 - الحجوي، محمد بن الحسن، انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره، م.خ.ع، الرباط، رقم ح 123، ص. 5.

وهو كسراب بقيعة يحسبه الظمآن غير حاسب لصلاح الوطن أو فساده حسابا ولا هيأ له من الصيانة جلبابا. فرمقتهم العامة بعين الازدراء حتى آن لأرباب الدسائس أن يبثوها ولمريدي الفتن أن يثيروها»[54].

هذا الازدراء من طرف العامة، وهذه الفتن التي انتشرت في البلاد، دقت ناقوس الخطر للمخزن لذلك إثر رجوع سفارة عبد الكريم بن سليمان من فرنسا وروسيا وتقديم تقاريره عن هذه السفارة إلى السلطان، اتفق الوزير الأعظم، محمد غريط وباقي الوزراء «لما هم عليه من المشاحنة فيما بينهم، والعداوة الخفية وافتراق الكلمة، بسبب الحسد والمزاحمة على نفوذ الكلمة والرضى، على أنه لا يختص واحد منهم بإبرام شيء أو نقضه، من كل ما يتعلق بالأمور السياسية، والأحكام المخزنية، والتنفيذات السلطانية، وغير ذلك من كل شاذة وفاذة إلا بعد اجتماعهم على ذلك، ومشاركتهم فيه، واتفاقهم على وقوعه أو عدمه، ومن ثبت أنه سعى في تنفيذ شيء من عند السلطان واختص به دون اطلاعهم عليه، أو قبض رشوة من أحد أو قبل هدية منه، أو ما أشبه ذلك مما يدنس مروءته، تجري عليه الأحكام المخزنية، ويعاقب على فعله ذلك، بما تقتضيه آراؤهم فيه، زيادة على طرده وإبعاده. كما وقع الحلف منهم على عدم ارتكاب ذلك.

وكل من تولى أمر شيء، يحلف يمينا مغلظة بالمصحف الكريم، وأنه لا يخون فيما تولاه، ولا يطلع على كتمان شيء من السلطان. ولا يغشه، ولا يقبل رشوة ولا هدية.

ومن كان متوليا كذلك، يحلف هذه اليمين على أنه لا يعود لفعل ذلك، حتى حلف سائر الولاة والأمناء والقضاة بعمالة مراكش»[55]. لكن الذين حلفوا كانوا أجرأ على الاختلاس من غيرهم على حد تعبير الحجوي الذي يضيف معلقا «لقد أغفلوا التنظيم بالطرق الفنية على يد من يعلمها ومارسها فجعلوه بالأيمان الشرعية الحانثة وتلك نتائج الجهل وفساد الأخلاق»[56]. ذلك أن النهج التصالحي والرغبة في إثبات الصدق وحسن النية والإخلاص، الذي أبداه أفراد المخزن، الموزعين بين تيار محافظ يرفض الإصلاح ويحذر من مخاطره بزعامة الصدر الأعظم محمد المفضل غريط، وتيار داع إلى تبني المشاريع الإصلاحية المقترحة من طرف الدول الأجنبية، والمقسم بدوره

---

54 - ابن الأعرج السليماني، محمد ، اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى 1971، ص. 143.

55 - المشرفي، م. س، 913 – 914.

56 - الحجوي، انتحار...، م. س، ص. 8.

إلى موالين لإنجلترا، من الملتفين حول وزير الحرب المهدي المنبهي، وأنصار التعاون مع فرنسا وعلى رأسهم وزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان، لم يكن في حاجة إلى يمين مغلظة، بل إلى قناعة صادقة وكفاءة عالية، لأن الأمر لم يتعلق بسوء فهم أو تفاهم، ولا اختلاف في الرأي، بل بحماية مصالح وتصفية حساب ورد ثأر. لنقف مع الحجوي مرة أخرى لنتبين ذلك جيدا كإحدى انشغالات المخزن العزيزي: «وهذا هو التحقيق في بعث السفارة السليمانية والسفارة المنبهية وأن السلطان وجههما وهو بمراكش إثر وفاة أحمد بن موسى الوزير وقبل نهوضه لفاس وقد رجعا وهو بمراكش أيضا والذي كان صدرا صورة هو السيد المفضل غريط تولى بعد الحاج المختار بن عبد الله الذي عزل ونفي بتطوان سنة 1319هـ وكان غريط قد غرر بالمنبهي وأراد قبضه بالجديدة حيث تصدى بالوشاية به إلى السلطان يريد قبضه والانفراد بالرياسة مع أن المنبهي هو الذي دعاه للصدارة وأشار بولايته، لكن المنبهي كان ترك الشيخ التازي وزير المالية نائبا عنه في الحربية فكان يخبره بكل حركات غريط ضده لذلك عجل الأوبة مسرعا ونزل خارج مرسى الجديدة ووجد هناك من يحمله على جناح السرعة إلى مراكش فأفلت وما أحس غريط به حتى وصل لمراكش ودخل على السلطان فأمنه وأبقاه بوزارة الحرب» [57].

أطلعنا الحجوي في هذا النص على الشغل الشاغل للوزراء، والذين كان عليهم عوض ذلك، أن ينكبوا على معالجة مشاكل جمة، كانت سياسة التوازنات والرغبة في الحفاظ على الوضع القائم، حتى لا يتسع الخرق على الراقع التي اتبعها الحسن الأول ومن بعده باحماد، قد أجلت الحسم فيها فتضخمت وتراكمت، واختارت القوى الأوربية الوقت المناسب لتسخيرها وفق تصميم محكم البناء، واضح المعالم والغايات ليصبح المخزن لعبة بين يديها تحركه وفق مصالحها، وتسقط البلاد في مخططها الاستعماري كثمرة ناضجة دون كبير عناء.

هكذا تسارعت وتيرة الأحداث في غياب مخزن قوي يعي خطورتها فيسعى لإيقافها، فمن مأساة الواحات المغربية والحدود الشرقية ثم الجنوبية إلى شدة الإلحاح الأوربي لإجراء الإصلاحات بالمغرب حسب مخططاتها، مرورا بثورة بوحمارة، وسياسة القروض الأجنبية والاتفاقيات الثنائية بين القوى الأوربية للحسم في المسألة المغربية، ومقترحات فرنسا الإصلاحية التي قدمها سفيرها سان روني طاياندي، ومؤتمر الجزيرة

57 – الحجوي، انتحار...، م. س، ص. 6.

الخضراء ثم ثورة الريسوني، قبل أن يبدأ الاحتلال الفعلي بمبررات واهية لكل من وجدة والدار البيضاء. كل هذا جرى بالبلاد في وقت وجيز لا يتعدى سبع سنوات، في وقت كان فيه «السلطان يتزيا بزي الأوربيين ويلعب البليار وكرة المضرب مع الأجانب ويركب الدراجات ويقود السيارات ويكثر من الحفلات ويرمي بالشهب الاصطناعية وصار أعيان المخزن يغضون الطرف غضبا من ذلك (...) فتجمعت كل العناصر المتشبثة بالتقاليد لشن حملة تشهير بالسلطان عبر كل البلاد (...) التي اتهمت عبد العزيز بالكفر إذ أصبح في نظرها غير مؤهل لممارسة إمارة المؤمنين. ومنذ ذلك الحين فقد السلطان كل جاه وكل سلطة باعتبار أن وظيفته الدينية كقائد للأمة الإسلامية هي بالذات أساس سلطته»[58].

جلس عبد العزيز على كرسي العرش صغير السن مجردا من أي حنكة سياسية، لم يشبع بعد نهمه الطفولي في اللعب، ولا أدرك جسامة المسؤولية التي تولى أمرها. لقد أراده حاجب والده باحماد على هذا المقاس، ليتسنى له الانفراد بالحكم وفرض الوصاية عليه، تلك الوصاية التي مررها بإتقان لأحد مساعديه المسمى العربي المنبهي الذي تفنن بدوره في إقصاء منافسيه، ودفع السلطان إلى تبني سياسة إصلاحية والتحمس لها، دون إعداد مسبق ولا تهيئ لائق لضمان نجاحها، بل اكتفى بإلهاب حماسه وإثارة إعجابه بكل ما جد في عالم أوربا من أفكار ومخترعات، فانزلق نحو عالم أوربي أثار عليه نقمة الأوساط المحافظة التي رمته بالزندقة، ونادت برحيله معتقدة أن الخلل يكمن في شخصه وضعف شخصيته، فأتت بأخيه عبد الحفيظ بديلا، عسى أن يكون بحل الأزمة كفيلا. فهل وجد هذا الأخير إلى ذلك سبيلا؟!

المبحث الرابع: السلطان عبد الحفيظ من التتويج إلى المحاصرة

لقد بات بديهيا أن السلطان عبد العزيز وجهازه المخزني لن تقوم لهما قائمة، منذ انهيار الأوضاع بالبلاد عقب ثورة بوحمارة سنة 1902، وما تلاها من أحداث، إذ طفح الكيل ووصل السيل الزبى، وكان احتلال كل من وجدة والدار البيضاء والشاوية بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، وجعلت عبد العزيز ومخزنه في نظر زعماء الجهاد، والمعارضة الحضرية على حد سواء لا يصلحان إلا لتطبيق آراء الأجانب ونصائحهم وأوامرهم.

58 - بيير، كيلين، م. س، ص. 44.

على النقيض من نهج السلطان، برز بشكل استثنائي شخص محمد بن عبد الكبير الكتاني، الذي كانت له الجرأة على أخذ الكلمة أمام مجلس الأعيان المجتمع بالقصر، للرد على مشروع المطالب الإصلاحية لفرنسا، وليعلن أن تطبيق هذا المشروع يتطلب خمسة عشر سنة من الإعداد. ومنذ الإعلان عن احتلال الدار البيضاء، وجه رسائل دعم للمجاهدين بالشاوية، كما حث أتباعه بكل من زمور وزيان للالتحاق بهم ودعمهم، مما جعل نجمه يسطع بين منافسيه من علماء ورجال زوايا، ويظهر بصورة الزعيم القادر بين معاصريه على ضمان ائتلاف للمعارضتين الحضرية والقروية، وهو ما أعطى لزاويته امتدادا قويا وسريعا.

جرى كل هذا في وقت كانت فيه شمس عبد العزيز تميل نحو الأفول، إذ غادر في 12 شتنبر 1907 مدينة فاس باتجاه الرباط كملجأ له ولمخزنه، وأصبح في نظر خصومه سلطان الشاطئ والأوربيين ومكث هناك إلى حدود 12 يوليوز 1908، وبعد محاولة فاشلة للتوجه إلى مراكش عاد إلى الدار البيضاء في 21 غشت، ليغادرها في 24 نونبر من نفس السنة إلى منفاه بطنجة[59].

في خضم هذا المخاض العسير، وفي وقت استطاع فيه الكتاني أن يسرق فيه الأضواء من السلطان ويضخم من رمزيته فيما كان يعرف من قبل بمملكة فاس، كان البديل الحقيقي والشرعي يعد العدة بمركز خلافته مراكش. يتعلق الأمر بأخ السلطان عبد العزيز وخليفته بالجنوب عبد الحفيظ (1863 – 1937) الذي اشتهر بذكائه وثقافته واطلاعه على المشاكل الدولية، وكفاءته التفاوضية [60].

هذه الخصائص هي التي أهلته للدخول في سباق مع الزمن، ومع الكتاني الذي برز كمنافس يلعب ورقة الزعيم المجاهد، لذلك وجه، بعد ثلاثة أيام فقط من إعلانه سلطانا بمراكش في 16 غشت 1907، رسالة إلى الزعيم الروحي للكتانيين يدعوه فيها إلى التعاون معه للتصدي للعدو الكافر[61]. وقد كانت إشارة قوية ومعبرة لإجهاض طموح الكتاني المتطلع لإحياء النفوذ الإدريسي، والحفاظ عوض ذلك على العرش لمن هو أكثر كفاءة داخل الأسرة العلوية. ولم تكن تلك الرسالة في واقع الأمر سوى بداية «حرب باردة» بين الرجلين دامت زهاء سنتين.

59- Laroui (A), op. cit, pp 388– 389.
60- Bekraoui (M), La révolté de bou Hmara…, op. cit, p. 186.
61- Laroui (A), op cit, pp 390 – 391

بويع عبد الحفيظ بمراكش سلطانا للجهاد، وتمت تزكية هذه البيعة بأخرى بفاس، لكن بشروط تحكمت في صياغتها موازين القوى والنفوذ بالعاصمتين، والرهانات والانتظارات التي كانت تحملها مختلف الأوساط الفاعلة في الجهاز المخزني أو المؤثرة في قراراته.

يقول ابن الأعرج السليماني في هذا الشأن : «بويع هذا السلطان بمدينة مراكش والأحوال في غاية اضطراب وقد أحاط بالمغرب من المصائب العجب العجاب وبيت المال أنقى من الكف والمشاكل السياسية زاحفة على الوطن بالصف والتداخل الأورباوي بلغ حد النصاب وإنما يتذكر أولو الألباب وخرج من مراكش يريد عاصمة فاس فوافته بيعة أهلها بنهر أم الربيع ودخل مدينة فاس في يوم مشهود...»[62].

اعتمد المشروع الحفيظي على دعامتين جديدتين ميزتا تجربته، وساهمتا في نجاحها أولا، وفي سرعة انقباضها وخفوتها ثانيا، يتعلق الأمر بنوعية السند البشري والإيديولوجي للدعوة الحفيظية.

- فمن جهة، لا يخفى التأييد الذي قدمه كبار قواد الجنوب للمشروع الحفيظي الذي اقترن بأسماء كل من الكلاوي والمتوكي والعيادي والعبدي. وقد تميز المخزن الحفيظي الجديد بغلبة العنصر البدوي على التشكيلة الوزارية، إذ أسندت الصدارة العظمى للمدني الكلاوي، فيما كلف عيسى بن عمر العبدي بمهمة وزارة البحر (الخارجية)، وقد ظهر صعود نجم هذه العناصر الإقليمية في مراتب الحكومة بمثابة انتقام للقبائل من حكم الحواضر[63]. «ويرى صاحب «الدرر اللفظية في المملكة الحفيظية» أن الخلاف كان يشمل سكان البوادي عامة مع مخزن مولاي عبد العزيز الذي كان يعتبرهم «كخشاش الأرض، لا عبرة بهم، ولما حملت البوادي مولاي عبد الحفيظ إلى كرسي الملك، تبين لدائرة السلطان عبد العزيز سوء تدبيرها»[64].

عرف عبد الحفيظ إذن كيف يساير ويستغل طموحات كبار القواد، الذين استفادوا بدورهم من الأزمة العزيزية ليوسعوا دائرة نفوذهم المجالي، ويتطلعوا بعد إدراكهم لخبايا المخزن المركزي، من خلال مشاركتهم في إخماد التمردات والفتن خاصة ضد حركة بوحمارة في الشمال، إلى الارتقاء في السلك المخزني والطموح إلى الاستوزار.

---

62 - ابن الأعرج السليماني، محمد، م. س، ص. 150.

63 - الشابي، مصطفى، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1995. ص168 - 169.

64 - الخديمي، علال، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894 - 1910، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، أفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 1994، ص. 316.

- ومن جهة أخرى، أرهف الزعيم الجديد السمع لنزوعات المجاهدين ودعواتهم، لتأسيس إيديولوجيته الجهادية التي أكسبته شعبية ورفعت من شأنه وجعلته بطلا، ولو لحين، خاصة بعد زيارة زعماء من عيار ماء العينين والبوعزاوي لمراكش ولقائه بهما، وإسراعه في التجاوب مع مواقف الأغلبية الشعبية المعارضة للتدخل الأجنبي.

لقد كان احتلال الدار البيضاء السبب المباشر، والفرصة المواتية لإعلان بيعة عبد الحفيظ بمراكش بعد أحد عشر يوما من قنبلة المدينة. وخلال مراسيم البيعة، أكد المبايعون على ضرورة اختيار أمير للجهاد لتحرير الشاوية، كما أكد عبد الحفيظ - بعد بيعته - في رسائله للقبائل ولأهل الحل والعقد، على أمر الجهاد لإخراج العدو من ثغور المسلمين. وقد نتج عن دعوات عبد الحفيظ، انتشار حماس الجهاد، وبدأت الاستعدادات لذلك في تادلا والأطلس المتوسط وزعير، وأخذت بيعات القبائل تتوارد عليه بمراكش، وسارع عامل تافيلالت إلى جمع المتطوعين للجهاد ووجههم مع ابنه الذي قاد أول محلة حفيظية وجهت للشاوية[65].

بعدما عجز عبد العزيز عن مواجهة شروط الدبلوماسيين، ودسائس العملاء، ومطالب الدائنين، وتكاليف التمردات، ومقترحات الإصلاحيين، وتذمر الناقمين، كانت الفرصة مواتية لعبد الحفيظ لإدانة أخيه والتخلص منه، بكشف تقاعسه عن القيام بواجبه الجهادي، بعد احتلال مدينتين من حواضر المغرب الكبرى هما الدار البيضاء ووجدة، ذلك ما يستشف من نص بيعة عبد الحفيظ بمراكش التي نددت بفساد «مصالح الدين وعموم مصالح الأمة من عدم معرفة متولي الإمامة، وإسناده أمور الإسلام وأمور الدين إلى جمع جهلة (...) ولا يد للمدافعة تمتد ولا نهضة للممانعة تشتد (...) وحيث توافق المتولون على نبذ الزكاة لفظا ومعنى وحكما، وبدلوا ذلك بقانون الكفرة من ضوابطهم وتسميتهم المشتهرة، أليس هذا من سلوكهم الكفر الصراح، الذي السكوت عنه لا يحل ولا يباح.

وقد أفضى السكوت عنه وعن اختلال نظام الشريعة كلها، وعن محبة موالاة أهل الكفر وإعطائهم أزمة الإسلام يلعبون بها كيف شاءوا، حتى اتسع هذا الخرق الواقع، الذي ليس لخرقه من راقع، وطال انتظار الفرج، ولم يزدد الأمر إلا شدة الضيق والحرج.

---

65 - الخديمي، علال، م، س. ص. 317.

بل أفضى إلى متسع من التثابر على نهب أموال الناس، وسفك دمائهم ليلا ونهارا، وقطع سبلهم، وحصل من علاج ذلك الإياس، والأمر أشد من ذلك كما - اشتهر في كل الآفاق - عند جميع الناس (...) ولما اشتد تحسر المسلمين على جميع ما ذكر، ومشاهدة زيادة ما اشتهر (...) فاحتاجوا إلى نصب إمام يكون حاز الشرف بطرفيه (...) حيث اتفقوا على أن نصبوا للإمامة العظمى من قصرت ألسن البلغاء عن علاه (...) سيدنا ومولانا عبد الحفيظ (...) وهو - نصره الله - اسم طابق مسماه، ولفظ وافق معناه.

فاتفقت كلمة الإسلام على النداء والإعلان بنصره، وإفشائه ونشره، وانعقدت كلمتهم على ذلك في سائر هذا القطر من باديته وحضره، لما رأوه من توفر الشروط المتقدمة فيه، حتى أنشد لسان حالهم فيه:

وما كلفوك الأمر إلا لعلمهم *** قيامك بالأمر الذي أنت كافله

فاجتمعت لذلك جموعهم: علماؤهم وأشرافهم وأعيانهم ومن هو دون ذلك، على تسجيل بيعته وعقد ما هنالك، مع التصريح بخلع أخيه مولاي عبد العزيز الذي كان قبله، لكونه مع أهل ديوانه أفسدوا جميع ما تولوا إذ ليس أهله (...) 6 شعبان الأبرك 1325»[66].

يستشف من هذا الموجز لنص بيعة مراكش خلوها مما هو استثنائي، اللهم ما حشدته من مبررات شرعية وموضوعية لإدانة العهد السابق، كتمهيد يسوغ إعلان البديل. هكذا يكون عبد الحفيظ قد قطف ثمرة ناضجة بمراكش، غير أن شهية السلطان لن تفتح لتناول هذه الثمرة إلا باكتمال البيعة في مدن أخرى، وأهمها مدينة فاس عاصمة السلطان المنازع، وحاضرة الجماعة الكبرى من الموسومين بأهل الحل والعقد، وهم من علماء القرويين ومن الأشراف ومن الأعيان. بيد أن بيعة فاس لم تتم إلا في تاريخ فاتح ذي الحجة من عام 1325هـ/ الموافق لخامس يناير 1908م، أي أنها جاءت متأخرة عن إعلان بيعة مراكش بما يقرب من خمسة أشهر، ففي هذه المدة تطور رأي العلماء بفاس من موقف التشبث بالسلطان القائم بفاس، ومعاداة منازعه بمراكش إلى موقف معاكس[67].

---

66 - انظر النص الكامل لوثيقة بيعة مراكش للسلطان عبد الحفيظ عند المنوني، محمد، م.س، ج2، ص .354 – 358.

67 - التوفيق، أحمد، «تأملات في البيعة الحفيظية» ندوة المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912. الجامعة الصيفية، المحمدية، يوليوز 1987، ص. 338.

لا يمكن أن نزعم أن شخص الكتاني وتأثير موقفه كان وحده مسؤولا عن هذا التأخير في إتمام البيعة والتغير في الموقف، ولو أن ذلك هو ما يوحي به مؤلف ترجمة محمد الكتاني[68]، الذي يميل إلى أن يجعل مترجمه قطب الأحداث ومسيرها بفاس وربما بالمغرب كله في هذه الظروف. فهو يحاول تفسير التأخير بكون الشيخ الكتاني قد استغرق هذه المدة في التدبر والتأمل والموازنة بين التقدير الشخصي الذي كان يناله من السلطان عبد العزيز، وفي ذلك مصلحته الشخصية، وبين تأييد انقلاب السلطان عبد الحفيظ وفي ذلك مصلحة البلاد. ويذكر نفس الكاتب أن خروج السلطان عبد العزيز من فاس قاصدا محاربة أخيه القائم بمراكش كان فرصة شجعت الشيخ الكتاني على تأييد عبد الحفيظ[69].

يبدو أن كلا الرجلين كانا يدركان قيمة وقوة بعضهما البعض، لذلك لم يكن من العبث أن يرسل عبد الحفيظ بعد ثلاثة أيام من بيعة مراكش رسالة إلى الشيخ الكتاني مخاطبا إياه بـ «الشيخ الأجل العارف بالله تعالى الولي الكامل الشريف البركة الأخير (...) وأعلمناك بهذا لتأخذ حظك من الفرح وتوجه بيعتك لشريف حضرتنا سائلين منكم صالح الأدعية بإعزاز هذا الدين الشريف وتأييده، وإعانة جنابنا على القيام بأمور المسلمين»[70].

كما أن الشيخ الكتاني أدرك أن عبد الحفيظ عرف كيف يركب «حصان الشاوية الجهادي»، ويحقق الإجماع حوله كزعيم منقذ، لذلك لم يتوان في إعطاء الشعار الحفيظي الذي أوصله إلى العرش بعدا رسميا وشرطا إلزاميا، واضعا إياه بين احتمالين، إما نصر مبين أو فضيحة مشهودة بنص بيعة مشروطة. هكذا يصف شاهد عيان واقع اقتراح شروط البيعة الحفيظية: «... ولما حضر الأخ [محمد بن عبد الكبير الكتاني] - على كره منه - قال: إنا نبايعه على شروط أملاها: منها أن ينقض عقد الجزيرة وينشئ مجلسا شوريا، ويتعاقد ويتعاهد مع الدول الإسلامية وخصوصا تركيا، ويأتي بمحربين أتراك ومعلمين. ويقيم الشعائر الإسلامية ويولي الأكفاء، ويرجع الحدود إلى أصلها: من توات، وكلوم بشار ونحو ذلك. و. وإلى آخرها إلى آخرها [كذا].

فصاح العامة وكثير من الخاصة : له مؤيدون وناصرون، وأظهر بعض الأعيان تحفظا كبيرا، يقولون: إن الملوك لا يشترط عليهم، وهذا غلط، وكثر الهرج، فتمت البيعة - على ما

---

68 - الكتاني، محمد الباقر، الشيخ محمد الكتاني التلميذ، نقلا عن التوفيق أحمد، «تأملات... »، م. س، ص. 340.
69 - التوفيق، أحمد «تأملات في البيعة الحفيظية »، م. س. ص 339 – 340.
70 - نفسه، ص. 338.

ذكر - مبدئيا. ومن الغد جاء عند الأخ - للدار بفندق اليهودي - الكاتب الأكبر في المغرب إذ ذاك والسياسي المحنك: السيد أحمد بن المواز، فطلب وألح على الأخ: أن هذه الشروط تدخل في صلب البيعة، ولكن تفرغ في قالب مطالب ... فكان الأمر كما اقترح ...

وكان الذي أملى الشروط - في الضريح الإدريسي على لسان مقترحها - هو الخطيب القاضي أبو محمد العابد بن أحمد بن سودة»[71].

جاءت الصيغة النهائية لبيعة فاس مخالفة لبيعات المدن الأخرى التي حاكت البيعات الملوكية التقليدية، المقتصرة على المبادئ العامة المتعاقد عليها، من حفظ للدين والملة والذود عن الحمى، وإجراء الأحكام على قواعد الشرع، وأتت بشروط نوردها كما يلي: 1ـ الحكم بالعدل، 2ـ إتباع سياسة الحلم والفضل، 3ـ رفع شروط الخزيرات، 4ـ إرجاع الجهات المأخوذة من البلاد، 5ـ إخراج الجيش المحتل من وجدة والبيضاء، 6ـ تطهير المغرب من الحمايات، 7ـ عدم استشارة الأجانب في أمور الأمة، 8ـ عدم إبرام مفاوضات مع الأجانب إلا بعد الصدع بها للأمة، 9ـ اتخاذ وسائل الاستعداد للدفاع عن البلاد، 10ـ رفع ضرر المكوس، 11ـ الذب عن حرمات الرعايا ودمائهم وأموالهم، 12ـ نشر العلم، 13ـ تقويم المساجد والوظائف، 14ـ إجراء الأحباس على عملها القديم، 15 ـ انتخاب أهل الصلاح والمروءة للمناصب الدينية، 16ـ كف العمال عن الدخول في الخطط الشرعية، 17ـ جميل الصنع بشريف القرابة وتقريب الصالحين واعتبار مقادير الأشراف وأهل العلم والدين وإقرار ذوي الحرمة على ما عهد لهم من المبرات والاحترام وظهائر الملوك الكرام، 18ـ إبعاد الطالحين والواشين[72].

اعتبر أحمد التوفيق هذه الشروط بمثابة مطالب مثالية قصوى، بالنظر إلى إمكانات السلطان الجديدة، وإلى الوضعية الدبلوماسية والعسكرية القائمة، وهي أشبه ما تكون بخطبة دعائية لمرشح يائس من الفوز بالحكم يفضل لغة الإعجاز على تصور برنامج عملي لتحقيق تلك الشروط[73].

كانت شروط البيعة إذن بإيعاز من الشيخ الكتاني، الذي عوض أن يمن على السلطان بصالح الأدعية التي سأله إياها في الرسالة المشار إليها آنفا، قيده بشروط تعجيزية، وإن كانت في الواقع تعبيرا عن مطامح شعبية، فإنها ضيقت الخناق على السلطان وجعلته في وضعية أسوأ من وضعية سلفه.

71 - أوردها المنوني، محمد، م. س، ج2، ص. 345.
72ـ أورد المنوني، محمد، النص الكامل لوثيقة بيعة فاس للسلطان عبد الحفيظ. م.س، ج2، ص. 349 - 353.
73ـ التوفيق، أحمد، «تأملات في البيعة الحفيظية»، م. س، ص. 343.

إذا كانت الحركة الحفيظية قد استطاعت أن تلف حولها مختلف الفئات الاجتماعية باسم الجهاد، كمبرر للتنصل من عقد سياسي (بيعة عبد العزيز) فإن ذلك، حسب تقدير عبد الله العروي، لم يكن سوى إعادة انبثاق للمخزن الحسني[74]. فهذا الإجماع، في رأي نفس الباحث، كان بإمكانه أن يشكل المفتاح السحري لحل كل مشكلات البلاد، إلا أنه لم يخلق إلا أملا وهميا وحلما سرعان ما تبخرا، لأن فرقاء الإجماع كانوا يدافعون في الأصل عن مصالحهم الخاصة، ولم توحدهم المصلحة العامة للبلاد، لذلك مباشرة بعد البيعة بدأت مرحلة تصفية الحسابات[75].

حاول عبد الحفيظ مباشرة بعد بيعة مراكش، أن يظهر وفاءه لشعاره الجهادي، وأعلن عزمه على توجيه الدعم للمجاهدين في الشاوية، فبعث برسائل تحفيزية لمختلف القبائل للمشاركة في الجهاد، وأخرى مطمئنة يعلن فيها استعداده للذهاب إلى الشاوية مع جيوشه ليصغي «لآلام المسلمين وليحفظ مصالحهم» حتى يتمكنوا من البقاء في بلادهم «مستقلين استقلالا كاملا عن الكفار»[76]. وبالفعل،خرجت رغم ضعف الإمكانيات، محلة حفيظية من مراكش في 16 شتنبر 1907 بقيادة ولد مولاي رشيد، وكانت هذه المحلة مكونة من حوالي 1000 رجل من بين جنود نظاميين ومتطوعين من تافيلالت وقبائل أخرى[77]. غير أن نهاية المقاومة بهذه المنطقة، والتي لم تعمر طويلا، جاءت امتثالا لأمر السلطان عبد الحفيظ الذي كاتب القبائل المجاهدة للكف عن التدخل في المبادرات الدفاعية، ودعا القواد والأشراف على حد سواء إلى الإسهام في تسكين هيجان القبائل، لتسهيل مهمته في التفاوض وإخراج الغزاة باللين. وانتظر المجاهدون «ما يسفر عنه صبح محاولة السلطان، غير أن الظروف أسفرت عن عقد الحماية»[78]. هذه الظروف هي التي جعلت عبد الله العروي يقيم الوضعية على الشكل التالي: «مهما قلنا عن نواقص السلطان الجديد فإن الأسباب العميقة لإخفاقه كانت موضوعية، أو على رأي ابن زيدان، «إن جراحات المغرب كانت تتجاوز كفاءات وقدرات كبار الجراحين على تضميدها»[79]، وهي نفسها الظروف التي لم تكن خطورتها تخفى عن الشيخ الكتاني

-74 Laroui (A), op. cit, p. 392.
-75 Ibid. p. 399.
76 ـ الخديمي، علال، م. س، ص. 317.
77 ـ المرجع نفسه، ص، 317 – 318.
78 ـ المنوني، محمد، م، س. ج2، ص 478 .
-79 Laroui (A), op. cit, p. 400.

وهو يملي شروطه التعجيزية على نص البيعة الحفيظية، والتي لم تسفر سوى عن تصفية الحسابات المشار إليها سالفا والتي كان هو أول ضحاياها. إذ من أين لعبد الحفيظ أن يخرج الغزاة من البلاد أو أن يتنكر لعقد الخزيرات، وهو الشرط التعجيزي الذي كان الاعتراف الدولي بعبد الحفيظ سلطانا للمغرب متوقفا عليه؟

سعى عبد الحفيظ في مرحلة أولى إلى الظهور بمظهر الممتثل لشروط البيعة، فأعلن في 19 يناير 1908 تنكره لمقررات الجزيرة الخضراء، غير أن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية أرسلت مذكرة جماعية إلى السلطان الجديد بتاريخ 14 شتنبر من نفس السنة تؤكد فيها عدم اعترافها به ما لم يعمل على الإقرار والعمل بكل الأوفاق التي وقعها سلفه. وأثناء اجتماع عقد بتاريخ 18 أكتوبر بقصر السلطان، حاول الكتاني مرة أخرى خلط الأوراق معلنا أن السلطان ما دام يحظى بدعم شعبي فهو في غنى عن أي اعتراف دولي، وإن كان لابد من تطبيق الإصلاحات المقترحة بالخزيرات فلتكن بدعم ألماني. غير أن عبد الحفيظ ترك غريمه يزرع الأشواك في طريقه ريثما تحين فرصة الانتقام منه، وأعلن في 7 دجنبر 1908 قبوله بمقترحات المذكرة المرفوعة إليه من لدن الدول الأوربية[80]. فكان عليه أن ينتظر سنة بكاملها بعد بيعة فاس لينال الاعتراف الدولي الرسمي به كسلطان للمغرب بتاريخ 5 يناير 1909 [81]، إذ ذاك أدرك الكتاني أن عبد الحفيظ قد قلب ظهر المجن لشروط البيعة، وأن ساعة الحسم قد دقت، فخرج من فاس خلسة قاصدا قبائل بني مطير بالأطلس المتوسط، لغرض في نفسه، لا نملك من القرائن ما يجعلنا نجزم هل للثورة أم للهجرة إلى الله. ومهما تكن نواياه وأحلامه، فإن عبد الحفيظ لم يتركها تكبر وتتضح بل أقبرها في المهد بإلقاء القبض على صاحبها بتاريخ 17 مارس 1909 ليوضع بسجن فاس، بعد أن وجهت له تهمة عصيان السلطان الشرعي وإثارة الفتنة حوله، ومكث في سجنه إلى حين وفاته يوم رابع ماي 1909 [82]. لقد شكلت نهايته بهذا الشكل المأساوي، وإغلاق الزوايا التابعة له والتنكيل بأتباعه، نقطة سوداء ثالثة في صحيفة عبد الحفيظ بعد نقطتي التراجع عن المشروع الجهادي، والاعتراف بمقررات الجزيرة الخضراء. كل ذلك جعل شعبيته

80- Laroui (A), op. cit p. 401.

81- Bekraoui (M), La révolte de bou Hmara..., op. cit, p. 188.

82 - أكنينح، العربي، آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بقبيلة بني مطير، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، تحت إشراف أحمد التوفيق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1983 – 1984، ص. 373 .

تذهب أدراج الرياح، ويعلن بداية نهايته بإعلانه الحرب على القبائل، خاصة بني مطير التي احتضنت الشيخ الكتاني، والتي زاد من حنقها وغضبها التجاء المخزن الحفيظي إلى فرض المزيد من الضرائب والتوظيفات. فالمدني الكلاوي، صهر السلطان ووزيره الأعظم، عمل بمعية المتوكي والعبدي على إثارة المزيد من الأحقاد ضد عبد الحفيظ، هذا الجهاز المخزني ذو الأصول البدوية والخبير في الجبي الرهيب، لم يتوان في توظيف خبرته في هذا المجال. حيث نصب الكلاوي نفسه على القبائل مباشرة وضاعف من أعبائها الجبائية، مما لم يعمل في الواقع سوى على تقزيم دائرة النفوذ السلطاني الذي اقتصر في الأخير على القبائل المحيطة بفاس، والتي كان عليها أن تتحمل لوحدها استنزافا ماليا فظيعا، وإجهادا ضريبيا مرهقا أدى إلى انتفاضتها على سلطة المخزن في معظم أيام هذا السلطان، حتى انتهى الأمر بحصاره في فاس ربيع عام 1911 [83].

إذا كانت نهاية حكم عبد العزيز قد شكلت مأساة رجل تفاعلت الظروف الصعبة التي واكبت فترة حكمه، والمنزلقات التي وقع فيها، لتقويض سلطته وإسقاطها، فإن إخفاق خلفه عبد الحفيظ في إنجاز وعوده الجهادية كان إيذانا بظهور «حزب عزيزي» نادم على رحيل سلطان عرف باستقامته ووفائه بوعوده، وتفتح أفكاره. وقبل هذا وذاك، لأن التجربة أثبتت أن «الحل الفرنسي» كان بالنسبة للمغرب قدرا محتوما[84]. وللحجوي شهادة جد معبرة في هذا الشأن يقول فيها: «وأعانه كثيرا جمود المولى عبد العزيز وجمود عزيمته إذ لم يفعل شيئا ولا طرق بابا من طرق الإصلاح صحيح مع جهل وزرائه بأحوال العالم وانصراف وجهتهم إلى بيع الوظائف والأغراض الشخصية كل ذلك أعان المولى عبد الحفيظ فثبت أمره مع كون أحواله أردأ من أحوال أخيه بألف ألف مرة إلى ما نهاية من الإضافات وكذلك وزراءه أحوالهم أسوء من وزراء أخيه بأكثر من ذلك أضعافا»[85].

كان لإمعان هؤلاء الوزراء وعلى رأسهم الكلاوي في تشديد الخناق على القبائل المحيطة بفاس، والتي بقيت لوحدها تحت نفوذ المخزن، تتحمل أعباءه الجبائية، أثرا كبيرا في نفسيتها، ورغبة أكيدة في التخلص من هؤلاء الجاثمين على صدورها، ولا سيما بعدما ثبت تعاونهم العسكري مع الأجانب، وظهور محلات يقودها ضباط فرنسيون

83 - أكنينح، العربي، م. س، ص. 370 .

84- Laroui (A), op. cit, p. 389.

85 - الحجوي، محمد، انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره...، ص. 110 - 111.

يسيئون التعامل مع الجنود المغاربة، «لهذه الأسباب مجتمعة تمرد بنو مطير وجيرانهم قبائل فاس ومكناس على السلطان عبد الحفيظ وحاصروه في مدينة فاس. وقبل تنظيم ذلك الحصار، عقدت قبائل بني مطير ومجاط وزمور وجروان مؤتمرا عاما في أكوراي، في 22 فبراير عام 1911، خرجت منه بخطة ترمي إلى الثورة على المخزن، وإلقاء القبض على السلطان ووزيره المدني الكلاوي يوم عيد الأضحى الذي كان يصادف 14 مارس من ذلك العام. واتفقوا على التزام الهدنة طيلة الفترة المتبقية، إلى أن يحين موسم العيد المذكور، لتنفيذ خطتهم وما استقر عزمهم عليه. إلا أن هذه الخطة قد أجهضت بعد مرور بضعة أيام على تاريخ ذلك المؤتمر، ففي نهاية فبراير من نفس العام، أعلنت قبيلة الشراردة تمردها على المخزن، وجرت في فورتها قبائل بني حسن وحجاوة، فاضطر المخزن إلى التدخل لتأديبها. وعلى الفور هب بنو مطير لمساعدة الشراردة وقطع الطريق على المحلة المخزنية التي خرجت لتأديب تلك القبيلة»[86].

جرت الرياح إذن بما لا تشتهي السفن الحفيظية، والتي ازدادت غرقا مع توالي الأيام إثر تأزم الأوضاع جراء هيجان القبائل وتكاثر عدد المتمردين، فانتاب السلطان قلق شديد، لم يخفف من كربته الأسلوب التفاوضي الذي حاول نهجه بعد فوات الأوان، خصوصا بعد أن رأت القبائل في أخيه زين العابدين سلطانا بديلا[87].

حدث كل هذا في الوقت الذي كانت فيه الأوساط الإعلامية والدبلوماسية والعسكرية الفرنسية تنسج خيوط اللعبة بتناغم مع ما يجري من أحداث، هولت الصحافة الفرنسية من شأنها، محذرة من الخطر المداهم الذي يهدد الرعايا الأجانب بفاس، لتسهيل مهمة الدبلوماسية الفرنسية في إقناع الرأي العام الدولي والفرنسي بمشروعية تدخلها عسكريا في المغرب. وبموازاة مع ذلك كانت الآلة الحربية الفرنسية تضع اللمسات الأخيرة لخطة التدخل المرتقب في فاس، والذي يجري التمهيد له على الواجهتين الإعلامية والدبلوماسية. هذه الوضعية هي التي جعلت جرمان عياش يقيم نهاية عبد الحفيظ على الشكل التالي: «ومن ثم انحطت منزلته لدى الشعب من ذلك البطل الذي تقمص شخصيته في البداية إلى «سلطان الفرنسيين» وبالفعل فقد استنجد بالفرنسيين لتخليصه بعد أن حوصر بفاس من طرف القبائل الثائرة، فكان أن تخلص

86 – أكنينخ، العربي، م. س، ص. 375.
87 – نفسه، ص. 380 وما بعدها.

من شعبه لكن ليصبح سجينا بيد محرريه. وبذلك ألفى نفسه مضطرا في مارس 1912 إلى التوقيع على المعاهدة التي أبقته جالسا على العرش، لكن ليعطي فقط مظهرا من المشروعية للسلطة المطلقة التي استولت عليها فرنسا في البلاد، ذلك ما اصطلح على تسميته بـ «الحماية»[88]. وإذا كان المغاربة قد حاصروا سنة 1911 سلطان الأوربيين وعادوا سنة 1912 ليحاصروا أوربيي السلطان[89]. فإن عبد الحفيظ لم يكن منزويا يندب حظه التعس، بل كان يعد العدة لأسوأ الأحوال، لذلك تعامل ومخزنه، خاصة المقري، مع المغرب في اللحظات الأخيرة من استقلاله كمركب على وشك الغرق، فأخذ كل منهم ينهب أكثر ما يمكن من الممتلكات مثل اكتساب أراضي جديدة في «المغرب النافع»، بناء عمارات وفنادق بالتعاون مع شركات أجنبية (...) مما جعل الجنرال مانجان (Mangin) يخشى أن يثير هذا السلب والنهب انتفاضة شعبية ضد فرنسا تتجاوز تلك التي اندلعت ضد السلطان[90]. وعلى المستوى التفاوضي مع فرنسا عرف كيف يؤمن مصالحه، ويضمن مستقبله بمقتضى شروط معاهدة الحماية وما سبقها من صفقات وإغراءات مالية وعقارية[91].

إذا كان عبد الحفيظ قد مزق آخر قطعة من الحجاب الذي كان يحمي سيادة البلاد بعد أن صعب عليه رتقها، فما ذلك سوى نتيجة لنوعية الثوب الممزق الذي تعرض للخرق من كل جهاته، ولأن السياسة المتبعة من طرف المخزن منذ أن كان في عز قوته مع الحسن الأول لم تعمل على تجديده، بل سعت إلى محاولة المحافظة عليه حتى لا يتسع الخرق على الراقع لضمان توازنات مرحلية في التدبير الداخلي والخارجي، مما جعل الحسم في القضايا الشائكة يتأجل ويتضخم مع مرور الوقت.

سعت الأوساط الاستعمارية إلى استدراج المخزن إلى شباكها بافتعال أحداث زادت من محنته، هذا في الوقت الذي تعمقت فيه جراحات البلاد بسبب أخطائه في تسيير الشؤون الداخلية بالاعتماد على أجهزته المحلية والجهوية أو تحركه في المجال. فكيف سارت الأمور على هذا المستوى خلال هذه الفترة؟

---

88 - عياش، جرمان، أصول حرب الريف، ترجمة محمد الأمين البزاز و عبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ص. 53.

89- Laroui (A), op. cit, p. 409.

90- Rivet (Daniel), ***Lyautey et l'institution du protectorat francais au Maroc 1912– 1925***, T.1,Ed. L'harmattan, Paris, 1988, p. 120.

91- Ibid, p. 119.

الفصل الثالث

من المخزن المركزي إلى المخزن المحلي

المبحث الأول: شكل العلاقة بين المركز والهامش داخل الجهاز المخزني

لم يكن السلطان يحكم القبائل بالقائد والخليفة والشيخ والأمين أو الجابي فقط، بل كذلك بالرسالة والظهير والحلة والعيادة* وكل أشكال وصيغ التواصل الممكنة[1]. لقد كان له جهازه المباشر الساهر على تطبيق تعليماته على المستوى المحلي، وله كذلك جهازه الخفي المسكن لأوجاع القبائل التي يسببها شطط ممثليه الرسميين، وكانت له أيضا آليات تواصله الدائمة التي تضمن له القياس الدائم لدرجة الخضوع والامتثال. تلك إذن حركة دؤوبة تمكن المخزن من معرفة مدى قوة حضوره عبر مختلف جهات البلاد، لذلك سنرجئ الحديث عن الرسمي والمرئي من الجهاز المخزني، وهو المعروف والمتداول، على أن نقدم في هذا المبحث شكل وصيغ الحكم المخزني غير المكشوفة والتي استطاع بواسطتها ضمان توازن وديمومة حكمه، بعد أن ظلت مبهمة لأن أنظار كثير من الباحثين لم ترصدها لتسلط عليها الضوء في سياقها التاريخي ومن ثم تسهيل فهم ذلك التعايش بين الاستمرارية والهشاشة داخل الجهاز المخزني.

كما أن الحديث عن العلاقة بين المركز والهامش داخل الجهاز المخزني، لا يعني أن المقصود بالهامش الهامشي أو الثانوي أو الطرف المقابل للمركز، بل يقصد به المخفي واللامرئي من المخزن المحلي، أو لنقل السفح الظليل منه، والذي شكل النواة الصلبة الضامنة لشد أسس الهيكل المخزني برمته، عبر تعضيد ودعم جهازه المحلي بتسهيل مهامه تارة، وتصويب أخطائه أو التكفير عنها تارة أخرى. فمن المعلوم أن القبائل كانت تقوم بدور «الإخبار» نظرا لمعرفتها بأحوال جيرانها، بحكم القرب، والمخالطات في

---

* - العيادة هم أعيان القبيلة الذين يتوجهون في مختلف المناسبات لمباركة العيد للسلطان.

1 - المودن، عبد الرحمان، م. س، ص. 243.

الأسواق، والمناسبات التي كانت تجمع أفرادا من عدة قبائل، كالمواسم. وكان المخزن يتخذ قراراته، اعتمادا على ما يتلقاه من أخبار واردة من مصادر مختلفة، من عمال وشيوخ، وأصحاب زوايا وفقهاء وغيرهم. ففي عهد السلطان الحسن الأول كانت الأخبار الرسمية المتعلقة بالناحية الحوزية ترد بواسطة رقاص خاص، كل ثمانية أيام، وكان المخزن شديد الحرص على معرفة «الشاذة والفاذة» للقيام بمهامه كمحاربة جور العمال، ومنع تحزباتهم، وتكوين «اللفوف»[2].

ومن المعلوم أيضا أن السلطان كان يصر على إظهار قوته الرمزية أولا كشريف يعتلي بكيفية أو بأخرى الأسر الشريفة، ويتصرف كزعيم لزاوية ضخمة يتلقى الهدايا، ويمن بالإكراميات والإنعامات وظهائر التوقير والاحترام على من يشاطرونه هذا الرأسمال الرمزي لدى مختلف القبائل، ابتغاء خدمات يدركون جيدا كيفية إسدائها سواء في المناطق الخاضعة، أو المنفلتة ، أو المتأرجحة بين هاته وتلك.

فاللامرئي من الجهاز المخزني المحلي هو ذلك الجبل العائم من الثلج في أرخبيل القبائل المتناثرة، الضامن لتدجينها وإخضاعها، الكاتم برمزيته لأصواتها، الساهر في خفاء على تهدئتها وامتصاص غضبها، والمستغل لثقتها فيه وخضوعها الإرادي له للتأثير ببرودته الشديدة على حرارتها التي قد تشتعل كرد فعل على تسلط الوجه العاري من المخزن المحلي الذي يطفو على السطح في شخص القائد أو الجابي. لذلك، آثرنا استهلال هذا الفصل بالحديث عن هذه القوى الخفية المانعة لنقمة القبائل والمكونة من الشرفاء والصلحاء والأعيان ومختلف آليات التواصل، والتي كانت تدبر بدهاء وخلسة أمر المخزن محليا في إطار إستراتيجية غير معلنة لتبادل المنافع والخيرات يعي كل طرف فيها مصالحه ورغبته في دعم الطرف الآخر.

I-الأشراف والصلحاء

يطلعنا عبد الرحمان المودن عن الخدمات الهامة التي كان الأشراف الوزانيون يقدمونها للمخزن في حوض إيناون، خاصة دعم القواد وإخضاع الفرق التي لا يتحكمون فيها عندما تثور عليهم. وقد أورد في هذا الشأن اعترافا صريحا لأحد قواد بني وراين، قال فيه، متحدثا عن الشريف الوزاني في علاقته بقواد المنطقة، بأنه

2 – كفناني، مولاي الحسن، م.س، ص. 328.

«المباشر لنواحينا عارف بصالحها وفاسدها، ويساعدونه ويراعوا جنابه كل المراعات ويشد عضدنا مع القبائل لما جعل الله فيهم من الإدمان على محبته ويأمر بامتثال الأوامر الشريفة ويحذرهم كل التحذير ...»[3].

وقد كان الوزاني يؤدي هذا الدور أيضا بمناسبة مرور المحلة، لدرجة أن نفس الباحث يذهب إلى أن أي تحرك مخزني هام لم يكن ليعبر حوض إيناون دون حضور الشريف الوزاني معه. وكأن المخزن أضحى في حاجة إلى الشريف الوزاني «كزطاط» تارة ووسيط لفض النزاع حتى بين أفراد مخزنه تارة أخرى، غير أن أهم دور تكلف به الوزاني لفائدة المخزن كان هو السهر على هدوء هذه المناطق، خاصة حينما يكون السلطان بعيدا عن فاس. فقد كان يعمل كما سبقت الإشارة على ذلك، على «تسكين روع القبائل وهناء الطرقات ...»[4].

لقد فك العنف الرمزي ما عجز عن حله العنف المادي وظهر الشريف الوزاني في صورة البطل، وهي مكانة ما كان له أن يعتليها لولا الدعم المقدم له من طرف المخزن الذي سعى إلى تقوية نفوذه ليستفيد هو نفسه من هذا النفوذ. فالمصالح كانت مشتركة ومتبادلة ولم يكن من مصلحة أحد رد طلب الآخر، حتى لا يستصغره أمام من يجب أن يظلوا صغارا. لذلك لم يكن من الغريب أن يستعمل الشريف الوزاني هذا النفوذ لترسيخ القوة المادية التي توصل إلى تكوينها في شكل سلسلة من العزائب «ظلت موقرة»، يمتلك السلطة المطلقة على الفلاحين التابعين له فيها، كما أن عزابته بدورهم كانوا يشعرون في حمايته بقوة تجعلهم يواجهون القواد والمبعوثين المخزنيين أنفسهم[5].

إذا كان ذلك شأن الأشراف بقبائل حوض إيناون، والقريبة من العاصمة فاس والمتمركزة في ممر حيوي، فإن «صلحاء الأطلس» الذين أدرجتهم الأطروحة الانقسامية في خانة الساهرين على ضمان التوازن داخل المجال المنفلت من عقال الرقابة المخزنية، لم يعدموا أنفسهم دور الوساطة بين المخزن والقبائل، واشرأبت أعناقهم إلى ظهائر توقير واحترام كانوا يدركون أكثر من غيرهم فائدتها وجدواها. فقد كشف عبد الله حمودي في رده على أطروحة كلنير عن «رغبة الأولياء في اكتساح السهول، لذا نراهم يتعاملون

---

3 - المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 301.
4 - نفسه
5 - نفسه ، ص. 303.

بدون تردد مع المخزن، إن الغموض يكتنف موقف المخزن من هذه الرغبة، إلا أننا نعرف أنه يداري المرابطين ويذر عليهم العطاء (...).

من جهة أخرى استطاع الصلحاء أن يربطوا مع المخزن علاقات ودية في ظاهرها. فالسلطان يستقبلهم، كما أن علاقتهم مع حاكم تادلة علاقات منتظمة. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أنهم لا يعارضون بصورة ملحوظة رغبة السلطان بصدد الدور الذي يريدهم أن يقوموا به أي استعمال نفوذهم لإرجاع القبائل المتمردة إلى الطاعة. إنهم يلبون رغبته على طريقتهم الخاصة، وذلك بالتوسط بين المخزن والقبائل. أخيرا تلتمس زاوية أحنصال باستمرار، كباقي الزوايا الأخرى، ظهائر تعفيها من بعض الجبايات والسخرات المفروضة على العوام»[6].

II-الأعيان

انتبه كفناني مولاي حسن في دراسته حول قبيلة أولاد أبي السباع في القرن 19 إلى أن بعض المرشحين لمنصب القائد كانوا يدلون «برسم الرضى» للتعبير عن موافقة الأعيان، وغالبا ما كان المخزن يزكي اختيارهم[7]. فمن أين استمد الأعيان هذه المكانة الاعتبارية لدى المخزن المركزي؟

شكل الأعيان بقوة نفوذهم المادي والمعنوي قاعدة ومرتكزا للاستقرار والسيطرة على البوادي، فهم أسياد القوم، وهذا اللقب نعت خارجي، إما من المخزن أو من القبائل أو الأفخاذ المجاورة يطلقونه على من هم بارزون وناتئون وسط الجم المتعادل من سكان القرى[8]، الذين يرزحون تحت وطأة الفقر والفاقة ضمن اقتصاد كفاف وقلة تستثني فيه أقلية تسمى الأعيان. يسبح في فلكها ويسارع إلى كسب ودها وعطفها كل أولئك الذين لا حول لهم ولا قوة، من عبيد وخماسين ورعاة ومزارعين، وكلهم أمل في كسب قصب السبق لتحقيق نوع من الشراكة مهما احتدت درجة استغلالهم فيها. فالأعيان بذلك أولياء نعمة على المستوى المحلي، يظهرون السخاء والعطف في مختلف المناسبات لترسيخ الولاءات، وعدم لفت الانتباه إلى أشكال وآليات الاستغلال المادي التي توفرها لهم وضعية مكتسبة ودائمة، تميزهم عن الأشياخ أو القواد الذين يستندون إلى قوتهم

6 – حمودي، عبد الله، «الانقسامية والتراتب الاجتماعي...» م.س، ص. 78.
7 – كفناني، مولاي حسن، م.س، ص. 321.
8 – التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر...، م.س، ص.358.

المخزنية لتحقيق ثروة قابلة للمصادرة من طرف الحكم المركزي في أي لحظة. آثار النعمة تلك لا يتردد الأعيان في إبرازها إما في شكل ظهورهم في مختلف المناسبات أو في نوعية مساكنهم المميزة التي قد تتحول إلى ما يشبه زاوية يقصدها الخدم والأتباع.

هذه الهالة وسط القبائل هي ما جعلت القواد المخزنيين في غير غنى عن تأييد الأعيان ومساندتهم محليا والسير معهم إلى السلطان لتزكية تعيينهم[9]. لذلك، وحتى في المناطق القاصية مثل فجيج، استمر السلطان «كما في الماضي يراسل أعيان الجماعات في جميع الأمور، مع أن في إمكانه مخاطبتهم عن طريق عماله المخزنيين في المنطقة أو الاكتفاء بمخاطبة قوادهم المحليين، وسارت الجماعات بدورها تراسله مباشرة من دون المرور بواسطة عماله بفجيج ووجدة»[10].

III- المراسلة

مسألة المراسلة بدورها ليست تافهة لتجعل الباحث يغض الطرف عنها ولا يتأمل ديابيج الرسائل المتبادلة بين مختلف الأجهزة المخزنية ودلالة معانيها وتعابيرها وحجم وشكل صياغتها. إذ من الملاحظ أن «جزءا هاما من هذه الديابيج يستعار من نصوص البيعة. فكأن كل رسالة مناسبة لتجديد جانب من البيعة وهو ما قد يفيد في نفس الوقت أن المرسلين متشبثون بما التزموا به من البيعة، لكن أيضا أنهم يذكرون أن بيعتهم كانت مشروطة تستدعي التنفيذ، ويقع التأكيد بصورة أخص على طابع السلطان كخليفة الله، ثم تبرز الديباجة وظيفة السلطان (المخزن) الأساسية في الحفاظ على أمن المسالك و«حرية» التجارة. وتؤكد أخيرا على ما يجب أن يتحلى به الإمام من عدل، أي من موازنة بين مكونات التشكيلة القبلية»[11].

لذلك بات من المفيد تتبع الكتابة كوسيلة من وسائل السلطة، عند مخزن الربع الأخير من القرن 19. فعن دلالة الديابيج وأهمية شكل صياغتها نورد نموذج رسالة جد معبرة في هذا الشأن، مؤرخة بـ 11 شوال عام 1302هـ موجهة من عبد الله بن محمد الزيادي الأوطاوي إلى السلطان الحسن الأول تقول: «أحق من ملك سرير الخلافة

---

9 - التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي ...، م.س، ص. 361.

10 - مزيان، أحمد، المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر (1845 - 1912)، بحث لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، تحت إشراف إبراهيم بوطالب، كلية الآداب، الرباط، 1998، ص. 320، مرقون.

11 - المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 240.

بالاستحقاق وأولى من ولى الولاية في الآفاق الملك الذي قامت الأدلة على تأكيد استحقاقه والبراهين على حسن أوصافه وأخلاقه الإمام الهمام حامي بيضة الإسلام ومنصف المظلوم ممن ظلم أمير المؤمنين أبو عبد الله سيدنا ومولانا الحسن بن أمير المؤمنين السلام على سيدنا والراحة والبركة يعمان المقام وبعد (...) نطلب من مولانا العون والرضى على الخدمة الشريفة والسلام»[12].

تكشف الرسالة، إذن، عن حالة الضعف التي يوجد عليها القائد من خلال لغة الاستعطاف المفعمة بها، والتي تكفي وحدها لتجعل السلطان على بينة من أمره بشأن هذه القبيلة وقائدها. وإذ يلاحظ عبد الرحمان المودن أن الجانب الذي تشدد عليه هذه الديابيج هو طابع الإمامة الذي تربطه بالشرف، والكل مرتبط باستقامة الدين لتستقيم الدنيا، فإن نفس الباحث يثير الانتباه إلى الاختلاف بين ديابيج رسائل قبائل الطاعة وديابيج رسائل القبائل المنفلتة جزئيا أو كليا من قبضة الحكم المخزني، فبينما تأخذ الديباجة في الأولى حيزا هاما تقتصر في الثانية على حيز ضيق يفسح المجال بسرعة للمقصود من الرسالة: «فإذا كان السلطان يبدو في سائر الديابيج في حلة الإمام، خليفة الإله ودعامة العالم، فإنه لا يبدو في وظائفه الإدارية والتحكيمية إلا لدى قبائل السهل، والواقع أن هذه الوظائف هي التي كانت تبرر وجود الجباية، فكأن القبيلة الجبلية، بإلغائها للجوانب التي تذكرها القبائل السهلية تلغي أيضا حق السلطان في مطالبتها بالوظائف والكلف المخزنية. هذا الفرق في التصور للسلطان هو أيضا فرق في التعامل معه، سوف يكون له وقعه حتى على معاملة السلطان لهذه القبائل ...»[13].

أما في الثغور وأقاصي البلاد فتفصح لنا رسالة، أوردها أحمد مزيان في أطروحته، موجهة من السلطان الحسن الأول إلى محمد الطريس بتاريخ 7 شعبان 1310هـ/ فبراير 1892م عن صدى الرسالة السلطانية في أوساط سكان المناطق البعيدة عن العاصمة، فقد طلب السلطان من الطريس أن يحتج لدى السفير الفرنسي بطنجة على تعديات العسكر الفرنسي على مغاربة الحدود الجنوبية وأن أهل فجيج أبلغوه بأنهم مستعدون للدفاع عن أنفسهم بقوة السلاح لولا «أن مكاتبنا (...) تتوارد عليهم كل نهار ويطير بها كل مطار بالوصية لهم بحسن الجوار مع الجار والملاقاة بالمجاملة في كل معاملة».

12 – محفظة 36، شوال 1302، الخزانة الحسنية بالرباط.

13 – المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 241.

وحتى إذا كان الفجيجيون يعلمون في قرارة أنفسهم أن مواجهة الفرنسيين بقوة السلاح وحدهم ليس بالأمر الهين، وسيضطرون إلى ذلك لا محالة دفاعا عن النفس، فإن توالي ورود رسائل السلطان عليهم وعلى القبائل، غالبا ما كانت تخفف من الغليان وتدفع بهم إلى ضبط النفس والانصياع للأوامر السلطانية، التي كانت تعدهم بمعالجة المسألة عبر الاتصالات الدبلوماسية بين مسؤولي الحكومتين[14].

IV- الوفد

سبقت الإشارة إلى أن الوفد شكل مع الرسالة آليتين فعالتين بيد السلطان للاطلاع عن كثب على مجريات الأمور في الأجزاء القاصية والدانية من البلاد لاختيار الأساليب الناجعة لكل جهة لتسهيل مهمة مخزنه المحلي. إذ من الجدير بالذكر أن حضور وفود القبائل، لأداء الهدية، ومشاركتها في مراسيم الأعياد، كان مناسبة لالتقاء الحاكمين بالمحكومين، لتبادل مراسلات أو تسوية بعض المشاكل، وتقصي حقائق، أو دفع ما بقي بذمة القبائل من واجبات مؤجلة، «فكانت مناسبات الأعياد تشبه إلى حد كبير، فرص مرور المحلات المخزنية»[15].

وكان المخزن المركزي يعير أهمية كبيرة للاتصال المباشر بينه وبين سكان الثغور، خاصة المتاخمة للوجود الأجنبي، عبر قناة الوفد، فقد كان السلطان يستغل مناسبة مجيء وفود وأعيان قبائل وقصور المناطق الجنوبية الشرقية مثلا إلى العاصمة لمشافهتهم حول ما يجري في المنطقة، ولأخذ العهود منهم بالتزام السكينة وحسن المعاملة، سواء فيما بينهم أو مع الجوار الجزائري، ولم يكن سكان هذه القصور والقبائل بالمتقاعسين عن تنظيم وفودهم والسفر للاتصال بالسلطان، سواء بدعوته أو بمبادرة منهم، لأجل ما اصطلح عليه في الأدبيات المخزنية بـ«المشافهة المباشرة»، وتستغل وفود القبائل والقصور مناسبات البيعة أو التهنئة بالأعياد الدينية أو التعزية لمشافهة السلطان بهمومها دون وساطة موظفيه المخزنيين[16].

شكل الأسلوب غير الرسمي في الممارسة المخزنية للحكم أداة فعالة في ضبط المجال والتحكم فيه، وتسهيل مهمة المسؤولين المخزنيين المحليين، والتنبيه إلى أخطائهم

14 – مزيان، م.س، ص. 389 –390.
15 – كفناني، مولاي حسن، م.س، ص. 349.
16 – مزيان، أحمد، م.س، ص. 390-391.

تارة والتكفير عنها تارة أخرى، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، لكن ذلك لا يعني إمكانية الاستغناء عن الوجود الفعلي لموظفين مخزنيين أكفاء في مختلف جهات البلاد يسهرون على تدبير الشأن المحلي وفق ما ترتضيه إرادة المخزن المركزي.

المبحث الثاني: **المخزن وقواد القبائل**

شكل قواد القبائل أداة تواصل بين المخزن المركزي وسكان البوادي، فهم الذين جسدوا رسميا الحضور المخزني، وسهروا على خضوع وامتثال القبائل لمختلف المطالب المخزنية. وقد ركزت بعض الكتابات التاريخية على ثوابت الممارسة المخزنية في هذا الشأن كما عاينتها أو رصدتها. فالناصري حدد مهام ووظائف القواد في بلاد المغرب في تمييزها استنادا إلى العرف لا إلى الشرع فقال: «وأما خطة الولاية فموضوعها في عرفنا وقطرنا اليوم الجرائم والجبايات وما يتبعهما، فالوالي عندنا اليوم نائب عن الإمام في جباية ما جرت العادة أن تدفعه الرعية للسلطان وفي كف اليد العادية فيما يحدث بينها من التقاتل والتواثب والتغالب فيردع الظالم وينصر المظلوم (...) وقد وسع له في هذه السياسات ما لم يوسع للقاضي إذ له أن يحكم بالقرائن (...) وينظر الوالي أيضا في كل ما يكلفه السلطان به (...) وتعديد ذلك يطول مع أنه غير خاف على الناس ...»[17]. أما عبد الله العروي فقد رأى أن كل سلطان من سلاطين القرن التاسع عشر قد اختص بسياسة معينة تجاه القواد فيما يتعلق بمجاراة القبائل في اختيارها أو رفضها. ورأى في سياسة الحسن الأول تغييرا للطريقة المتبعة زمن أبيه، والتي كانت تقضي بإبدال العمال كلما ثارت عليهم قبائلهم، حيث قرر الحسن الأول التخلي عن سياسة أبيه لما تنطوي عليه من تشجيع للقبائل على التمرد، والنسج على منوال جده عبد الرحمان بن هشام الذي كان يرفض الرضوخ لطلب القبائل الملحة على تبديل عمالها للمحافظة على هيبة المخزن[18].

يصعب في الواقع إسقاط وتعميم هذه الثوابت والخلاصات زمانيا ومجاليا على مغرب القرن 19، بالنظر إلى ما عرفه من تبدل في أحواله كواقع متجدد يستدعي إعادة النظر في خطط وتكتيكات الحكم قصد تكييفها مع خصوصيات مختلف الإيالات، وما

---

17 -ـ ورد عند المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 260.

18- Laroui (A), op. cit, p. 158.

استجد في عالمها من متغيرات تستدعي التخلي عن الثوابت التي لا تساير التحولات التي تشهدها البلاد على كافة المستويات، وإن كانت خصوصية المحلي لا يمكن أن تصل حد إلغاء مبادئ المخزن المركزي وقواعد تصوره لتدبير الشأن العام.

كانت العصبية من بين المعايير التي يراعيها الحكام عند الاختيار، لأن من شروط الولاية، النجدة والعصبية، وكون المرشح مطاعا في قومه[19]. لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، فالوضع الاجتماعي والاقتصادي المتميز للمرشح لمنصب القيادة تستتبعه رهانات مخزنية على ثروة ونفوذ من يطمح إلى تحمل أعباء الخدمة المخزنية التي تلزمه بضيافة الموفدين والنازلين، ومرافقة المحال والحركات، والالتحاق ثلاث مرات سنويا، على الأقل، بالعاصمة التي يوجد بها السلطان لأداء واجب التهنئة والهدية بمناسبة الأعياد الثلاثة. كما كان عليه أحيانا أن يواجه بعض المصاريف العارضة مثل أداء ما في ذمة بعض «إخوانه» مسبقا، أو تسبيق ما تعجز إيالته مؤقتا عن أدائه أو ترفض دفعه بالمرة[20]. بل قد يصل الأمر إلى شرط توفره على ما يمكن مصادرته في حالة إفلاسه، وكذا ما يمكن دفعه عند توليته المنصب (شراءه)، كما يفهم من مختصر الرسالة التي حملت الخبر بـ «وصول كتاب وفي طيه خط يد الخديم عبد الله بن بلعيد السباعي، بما جعلت معه لبيت المال وفره الله، وعرفنا فرح قبيلته بولايته»[21]. دون أن ننسى ما كان على القواد دفعه كرشاوى للنافذين داخل الجهاز المركزي للمخزن لكسب ودهم والتقرب منهم، كما أشرنا إلى ذلك سابقا عند حديثنا عن باحماد.

مبدئيا لم يكن منصب القائد وراثيا، لكن المخزن، كان يفضل الأسر التي سبق لأسلافها مباشرة الأمور المخزنية، وهذا ما جعل بعض الأسر تتوارث الخدمة المخزنية اعتمادا على تجربتها وتعاملها مع المخزن. وكثيرا ما كان القواد يشيرون في مراسلاتهم إلى سالف خدمة أجدادهم لتزكية ولائهم، وطاعتهم للسلطان الذي كان يرد عليهم بأجوبة مثل «ذلك هو المعهود فيكم»[22].

شكلت الثروة والجاه والنفوذ وتزكية الأعيان والأشراف ومباركة قواد الجوار، شروطا لابد من توفرها للترشح قصد الظفر بمنصب القائد، ضمن أقلية منافسين

---

19 – ورد ذلك في مختصر رسائل تتعلق بقبيلة بني معدان بتاريخ 22 صفر 1289هـ ك.خ.ح. رقم 47.
20 – المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 255.
21 – م.ر، بتاريخ قعدة 1285هـ ك.خ.ح. رقم 47.
22 – كفناني، مولاي حسن، م.س، ص.320 - 321.

مفترضين، بالنظر إلى أن هذه المعايير لم يكن من السهولة توفرها لأي كان داخل واقع أزمة منذور للقحوط واقتصاد كفاف وقلة. هذه المواصفات التي كانت تؤهل المرشح الجديد للحصول على الشارات الرسمية : الفرس والقبة والطابع والكسوة، كعلامات خارجية تمييزية عن بقية أعيان القبيلة، وهي ما تجعل منه في أعين إخوانه وأمثاله قائدا رسميا، تبيح له الدخول في مشروع استثماري غالبا ما ينتهي باستغراق ذمته والزج به في السجن ومصادرة أملاكه، إذ نادرا ما كانت حياة القواد تنتهي بتقاعد مريح، فتطلعاتهم الخاصة ونهمهم الكبير غالبا ما كان يصطدم بانتظارات مخزنية كثيرة ومتنوعة ماديا وأمنيا، وواقع قبلي عنيد إن على مستوى الإنتاج المادي أو العقلية الرافضة للجور.

ينطلق القائد في رهاناته من استغلال قوته ونفوذه الذاتي المدعم من طرف المخزن المركزي، فيحتجن أموال الجبايات ويفرض مختلف أنواع السخرات والإتاوات، فيرفل في نعيم داخل بلاطه على الطراز السلطاني، لا يعدم حاشية ولا جواري ولا عبيد ولا مظاهر زينة ومباهاة أو خيزات لا يجرأ أحد على عدها، قبل التنكيل به بعد إخفاقه فيما أوكل إليه من مهام، أو تمرد قبلي ناتج عن إمعان زائد عن حده في الشطط، فبقدر ما كان عنف القواد قويا كان العنف المضاد الذي يولده أقوى. فسلطتهم وإن مكنتهم من حياة الترف والجاه فإنها لم تؤمن لهم دوام الحال، «إذ لم يكن غريبا أن ينتقل العين من القيادة إلى السجن ثم منه إلى القيادة مجددا، بل يبدو أن هذه خاصية عامة لتعامل المخزن مع معاوينه»[23].

سمحت ظروف تاريخية معينة لبعض قواد الجنوب بالاغتناء المتزايد، فوسعوا دائرة حكمهم وازداد نفوذهم وتقوى، وظهرت أسماء احتفظ التاريخ بذكرها كالكلاوي والكندافي والمتوكي والعيادي والعبدي، فشكلوا ظاهرة استدعت دراسة أسمتها بالقايدية[24] أماطت اللثام عن كثير من جوانبها، وأسالت مداد دراسات أخرى كثيرة حول زعمائها الذين اشتهرت بعض أسمائهم، خاصة بعد أن وصلوا منصب الوزارة كما حدث مع الكلاوي وعيسى بن عمر العبدي. لكن هذه الظاهرة رغم ذلك لم تنتشر لتعم البلاد بل ظلت محصورة في مجال محدد يمتد في أحواز مراكش. على أن بقية أنحاء البلاد خضعت لتطور نقيض تماما لذلك، فقد سبقت الإشارة إلى أن السلطان الحسن

---

23 – المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 258.

24 – باسكون، بول، «الفترات الكبرى للقايدية»، ترجمة زبيدة بورحيل، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، العدد الخامس والسادس، 1989، ص. 67 - 149.

الأول، ورغبة منه في إجراء نوع من المخزنية وإحكام القبضة على المحكومين وتحقيق شكل من المركزية الأفقية على الصعيد المحلي، قام بتوزيع العمالات الكبرى إلى إيالات صغرى، وجعل كلا منها إلى نظر قائد فارتفعت عدد الإيالات في عهد من 22 عمالة إلى أكثر من 300 إيالة. يضاف إلى هذه الدواعي التي حركت السلطان في هذا الاتجاه، مستجدات أخرى كاسترجاع سوس والمغرب الشرقي إلى دائرة النفوذ المخزني بعد عقود من تلاشي وجوده بها، نفس الشيء يقال أيضا عن واحات توات ومنطقة فجيج، وقد كشفت الدراسات المنوغرافية التي اهتمت بتاريخ هذه المناطق عن مرونة كبيرة أبداها السلطان الحسن الأول مع المؤسسات المحلية لهذه الجهات، فبواحات الجنوب عين هيكلا إداريا مكونا من عامل وقواد وقضاة ونقباء. وقسم الواحات إلى مقاطعات إدارية مضبوطة وهو أمر لم تشهد له مثيل من قبل، فأعطى بذلك الصبغة الرسمية لهياكل المؤسسات المحلية وذلك بترسيم شيوخ الاتحاديات القصورية بعد أن أصبحوا قوادا مخزنيين يحملون ظهائر التعيين المخزني[25].

ويبدو أن وضعية العامل المخزني بمنطقة فجيج لم تكن تبيح له وضعا مريحا، إذ لا يحددها مدى انسجامه مع السكان فقط، بل يخضع وضعه لضغوطات أخرى قد تكون أشد تأثيرا، تتعلق بحساسية المنطقة التي يتولى شؤونها، فهو مجبر على تكييف سياسته لترضى عنه الأطراف الثلاثة ذات المصلحة : إرضاء السكان بحسن السيرة معهم وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية، ثم التعامل مع الحكام الفرنسيين بعين الصفراء بما لا يعرقل أهدافهم، وأخيرا نيل رضى السلطان حيث لا تصله من تلك المنطقة شكاوي السكان أو الفرنسيين من العامل[26]. يتضح إذن أن التعيين، في غالب الأحيان وحتى في مناطق أخرى من البلاد، لم يكن سوى إضفاء للرسمية المخزنية على سلطة محلية واقعة سابقة على التعيين، فعندما توفى القائد الملالي الدسولي، واختلف محكوموه عمن يتولى عليهم أجاب الحسن الأول في شأنهم: «فالقبيلة هي التي تعين من يصلح للتولية عليهم ومن توافقوا عليه واحدا أو اثنين يقع الإشهاد عليهم به وحينئذ يولى»[27].

---

25 – أعفيف، محمد، مساهمة في دراسة التاريخ الاجتماعي والسياسي لواحات الجنوب المغربي، توات في القرن 19، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، تحت إشراف جرمان عياش ، كلية الآداب الرباط ، 1982 ، ص 221 – 330، مرقونة.

26 – مزيان، أحمد، م.س، ص. 304 – 305.

27 – ورد هذا الجواب عند المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 257.

لا يمكن للغة المجاراة التي تطبع الرسالة أن تخفي أسلوب الإشهاد على اختيار القبيلة التي عليها أن تتحمل تبعات اختيارها، لأن المركز مهما بلغت درجة مسايرته للواقع المحلي فإن ذلك لا يعدو أن يكون تكتيكيا ممهدا لإستراتيجية الاحتواء. فالسلطان بدوره يمهل ولا يهمل في كلتا الواجهتين: لا يهمل القبائل التي تشق عصا الطاعة إذ يتدخل بحزم لشد عضد قواده، ولا يهمل هؤلاء إن هم أخفقوا في مهامهم المتمثلة أساسا في تلبية حاجياته، دون إثارة فتنة القبائل أو تعدد شكاويها، مما يجعل بنيقة الشكايات من أنشط البنيقات، كما يفهم من الرسالة التحذيرية التي وجهها الحسن الأول إلى القائد عيسى بن عمر العبدي بتاريخ 20 شعبان عام 1301هـ والتي جاء فيها «خديمنا الأرضى القائد عيسى بن عمر العبدي وبعد، فقد بلغ علمنا الشريف ما تمتطيه من ضنك الإيالة والحيف عليها والتعسير والإسراف في ذلك والتبذير، تقبض منهم من غير وجهه وتصرفه في غير محله. وعليه فنقطة من بحر من الشكايات الواردة بك ها هي تصلك بزمام طيه أجب عنها بالمفيد واسلك طريق أهل الصدق والجد والفعل الحميد...» [28].

لغة التعنيف التي كان ينهجها المخزن المركزي تجاه قواد القبائل الذين لا يمتثلون لأوامره قد تزداد حدة، كما يتضح من الكيفية التي يختم بها السلطان الرسالتين التاليتين: الأولى موجهة إلى القائد المعطي بن عبد الكبير المزامزي يقول فيها: «أفلا خفتم مكر الله أو خلا لكم الجو كلا إن ربك لبالمرصاد لمن لم يحمد النعمة ولم يقيدها بالشكر والاعتراف بتوالي الأمداد فإنه من لم يشكر النعمة فقد تعرض لزوالها وإذا أراد الله بقوم سوء فلا مرد له وما لهم من دونه من وال وساء صباح المنذرين (...) في 28 ربيع النبوي الأنوار 1301هـ» [29].

بعد خطاب الوعيد المتأله الذي يمهل ولا يهمل، الذي تحمله هذه الرسالة، جاء أسلوب التحقير والإذلال متضمنا في الرسالة الثانية التي وجهها الحسن الأول في 12 شعبان 1301هـ إلى القائد أحمد بن العربي المديوني وختمها كما يلي: «وعلى كل حال فقد شنفنا سمعك إن كنت ممن يعقل ويفهم إن شر الدواب عند الله الصم البكم...» [30].

---

28 – ك.خ.ح، رقم 516، ص. 14.
29 – ك.خ.ح، رقم 348، ص. 276.
30 – ك.خ.ح، رقم 516، ص. 12.

نادرا ما كان أسلوب التعنيف والتحذير يجدي نفعا أمام جشع من أرادوا أن يحولوا منصب القيادة إلى «مقاولة استثمارية» ووسيلة للاغتناء والصعود، لكن أعناقهم المشرئبة إلى ذلك قد تظهر للسلطان أن فوقها رؤوسا أينعت وحان وقت قطافها.

كان تخلف الإدارة عن مسايرة الحاجيات المالية الطارئة بعيد النتائج، فقد عرقل استفادة الدولة من إجراءاتها المالية وضخم في الوقت ذاته آثارها على الرعية، لذلك كانت الحاجة ملحة لإعادة تنظيم هاته الإدارة وفصلها عن غيرها من الدواليب وإنشاء أجهزتها في المناطق التي لم تكن موجودة فيها[31]. وهو ما استدعى تعيين قواد جدد، محليين تارة ومخزنيين تارة أخرى، يتم انتقاؤهم من قبائل الكيش أو عبيد البخاري، يساعد كل واحد منهم خليفة وأشياخ يساهمون في إنجاز ما استجد من مهام منوطة به، أهمها شد عضد الأمناء المكلفين بالتخريص، وإحصاء أملاك القبائل، وتحصيل جباياتها وفق ضابط الترتيب الذي سنه السلطان الحسن الأول باتفاق مع الدول المشاركة في مؤتمر مدريد، وهو ما سنعود لتفصيل القول فيه لاحقا. ولئن كان من حق القائد أن يختار خليفة يساعده في أداء وظائفه الجديدة، فإن ذلك لم يكن يمر دون استشارة المخزن المركزي لأن المنصب المذكور لم يكن يمنح بشكل مجاني بل لابد من دفع مبلغ نقدي لبيت المال يقدر بألف ريال حسب ما تواتر بصدده في الوثائق المخزنية[32].

عرفت البلاد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تدفق عدد من الأجانب ذوي الأغراض والمصالح المختلفة، فكان على المخزن أن يتكفل بضمان أمنهم وسلامتهم وحرية مرورهم ومراقبة أنشطتهم والسعي إلى الحد من التعامل معهم ومخالطتهم أو الاحتماء بهم، خاصة بعد أن أصبحوا ينتشرون في الأرض كالفطر، تلك ولاشك كانت مهمة القواد باعتبارهم المسؤولين عن كل ما يجري داخل إيالاتهم. فقد كان عليهم تأمين سلامة الأجانب فوق تراب قبائلهم، والسهر على تحجيم مخالطة الأهالي لهم درءا لتحمل الديون أو الدخول في الحماية من أجل تدارك كل ما يمكن تداركه بخصوص أمة كادت كلها «أن تصير حماية وخلطاء وأصحابا»[33].

فقد كان مترتبا على إيالة القائد مبارك بن الطاهر الرحماني وحدها من الدين سنة 1889، ما قدره 10166 ريالا وهو ما يفوق 203 مرة ما كانت تؤديه في هدية عيد من

31 - التوزاني، هراج نعيمة، م.س، ص. 44.
32 - ك.خ.ح، رقم 172، غ.م.
33 - ك.خ.ح، رقم 348، ص. 107.

الأعياد الذي كان يقدر بـ 50 ريالا، كما كان يتعدى عشر مرات ما كانت تدفعه نفس الإيالة في واجب الزكاة المقدر بـ 1000 ريال[34].

أدرك المخزن المركزي جيدا مسؤولية القواد في دفع الناس إلى تحمل الدين والاحتماء بالأجنبي بسبب ظلمهم وأكل أموالهم بالباطل، لذلك لم تكن تلك الجريرة تغضب المخزن من سلوك اضطراري تورط فيه بسطاء الناس بقدر ما كانت تسود صحائف المتوانين في درئها والتصدي لها، كما يظهر من خلال الرسالة التي وجهها الحسن الأول إلى القائد مبارك بن الطاهر الرحماني بتاريخ 18 صفر عام 1301هـ يقول فيها: «القائد مبارك بن الطاهر الرحماني، وبعد، وصل كتابك مخبرا أن الرحامنة صاروا يحتمون بالنصارى وأن في قريب تطالع علمنا الشريف بعدد من احتمى منهم وصرنا من ذلك على بال فلتبين أولائك بأسمائهم وعظامهم ليظهر أنه لا حماية وإنما مجرد تستر وتمويه سببه ظلم العمال»[35].

أما عن خطيئة تحمل الدين من اليهود والأجانب فكانت من أكبر الكبائر والذنب الذي لا يغفره المخزن لقواده، كما عبر عن ذلك الحسن الأول مؤنبا المعطي بن عبد الكبير المزامزي في رسالة مؤرخة بـ 28 ربيع النبوي 1301هـ يسائله فيها: «وكيف تخبر بتحمل الدين ولم تستح لا من الله ولا من خلقه ولا خشيت سطوة ولا راقبت عقوبة مع تقدم النهي لكم منا عليها مرارا وعرفناكم بأنه سبب الخلاء والجلاء واستيلاء المحن والبلاء وعليه فحينئذ لا ملامة على الرعية في تحملها الدين حيث أنك كذلك لا تنه عن خلق وتأتي مثله...»[36].

أقلقت هذه المستجدات الطارئة مع بداية التغلغل الأجنبي راحة القواد وكشفت أن عهد الإثراء الفاحش على حساب الرعية دون حسيب ولا رقيب آخذ في التراجع، وأن أنظار السلطان تترصدهم لأن ثمة شيئا جديدا بدأ ينتشر بالبوادي يستحق المتابعة. غير أن مظاهر الإذلال والاحتقار هي تلك التي كانت تطالهم فعلا وهم يستعدون للمثول بين يدي السلطان لتقديم الهدايا بمناسبة الأعياد، خاصة أولائك الذين لم ينخرطوا في زبونية أحد النافذين داخل البلاط ممن ييسر لهم مهامهم في الحصول على تأشيرة

---

34 – الصديقي، عبد الزراق، م.س، ص. 162.
35 – ك.خ.ح، رقم 348، ص. 107.
36 – ك.خ.ح، رقم 348، ص. 276.

الدخول إلى المدينة كما حصل للقائد مبارك بن الرجراجي، الذي وجه رسالة إلى الوزير محمد بن العربي بتاريخ 3 صفر 1302هـ ذكره فيها بتقديمه لكل ما عليه من واجبات وختمها متوسلا: «وطلبنا من سيادتك أن تيسر لنا من الحضرة العالية تسريح القدوم فإننا نازلين (...) وحدنا من دون العمال كلهم دخلوا للمدينة ونحن في الخلاوة...»[37].. أما داخل البلاط «فمحل العمال معلوم لا يجاوزونه إلى غيره في ذلك المحل كغيره من البنائق وأحرى أن يدخلوا للمحال المحترمة التي لا يدخلها إلا الأفراد القائمون بوظيفها وأحرى غيرهم فأحرى العمال ومخالفة ذلك خرق وفتح لأبواب الجسارة على المخزن ووسيلة للاختلاس والخروج عن الطور وإفساد للأعمال المؤسسة»[38].

يتضح مما سبق أن القائد يتحول إلى ثعلب مداهن أمام أولياء نعمته، وخديم وضيع يجب أن يلزم حدوده داخل البلاط، بعدما كان يصول ويجول على تراب قبيلته، يسير بخيلاء سيد القوم المطاع. وهو ما يكشف أن موقع الوسط الذي كان يشغله بين المخزن المركزي والقبيلة لم يكن ليضمن له وضعا مريحا يجعله يحظى بثقة أو تقدير أحد منهما. هذه الوضعية تحيلنا إلى ما هو أعمق، والمتعلق بتحديد المسؤوليات فيما كانت تعانيه القبائل من شطط المخزن. فهل مرد ذلك إلى سياسة جائرة مركزيا لا يعمل الجهاز المحلي إلا على أجرأتها تنفيذا لقرارات فوقية؟ أم مجرد سلوك منفرد لقواد مستبدين يستغلون مظلة السلطان الذي لم يكن يهمه في الواقع سوى ضمان مداخيل جبائية مرتفعة ومنتظمة وفي جو من الهدوء والاستقرار؟

صحيح أن كل مسؤول مخزني كان يتسلطن في دائرة نفوذه، يخلق لنفسه أتباعا وموالين وحاشية وخدم وفق الخطاطة التي رسمها عبد الله حمودي لعلاقة الشيخ بالمريد[39]، ضمن تراتبية هرمية من السلطان إلى أصغر عون مخزني، فيبدأ الضغط من أعلى إلى أدنى، يقابله الخضوع والامتثال الذي تنمو معه أشكال وصيغ من الحقد والرغبة في رد الاعتبار، والثأر للذات المهزومة والخاضعة لمن هم فوق، بالضغط على من هم تحت. وتسري هذه العملية داخل الجهاز في تراتبيته، فتكون العامة هي دافعة ثمن هذا النزوع السلطوي ما دامت تتلقى الإكراه والضغط ولا تمارسه، حتى إذا طفح الكيل جاء الانفجار. فالمسألة هيكلية لا يمكن أي طرف أن يتنصل من مسؤوليته فيها، وإن كانت

---

37 – محفظة 44، صفر 1302 الخزانة الحسنية.

38 – مقتطف من مسودة رسالة أوردها المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 266.

39 – حمودي، عبد الله، الشيخ والمريد ، م.س.

الضرورة تقتضي أحيانا التضحية بأكباش فداء للعبرة، أو اتقاءا لشرورهم، أو لامتصاص غضب محكوميهم، أو ببساطة طمعا في ثروتهم التي تضخمت، في زمن الحاجة إليها لتدبير الشأن المخزني مركزيا. وإلا فما مبرر غض الطرف بعد بيع المنصب والعودة إلى المصادرة بعد الإثراء الفاحش لصاحب مقاولة القيادة؟ وعلى الواجهة الأخرى لماذا التهافت على مركز يسبب المهانة وربما التنكيل والسجن إن لم يكن استغلال المنصب لأغراض خاصة ومنافع أخرى؟ تلك إذن لعبة مكشوفة لا تبرئ ذمة أي من المتواطئين فيها. لقد تشبع القواد بثقافة السلب والنهب وغامروا وقامروا من أجل الربح والإثراء فأثقلوا كاهل الرعية، وتجذر هذا التقليد داخل بنية الجهاز المخزني فكان أمرا مستساغا، غير أنه أصبح شكلا مروعا عندما تحول إلى سلوك عادي ألفته العامة!!

فهل استطاع أمناء القبائل كطرف جديد للمخزن المحلي أريد به التصحيح والتصويب التأثير في مسار هذه المعادلة؟

المبحث الثالث: **المخزن وأمناء القبائل**

I. سياق التعيين

إذا كان السلطان الحسن الأول قد ورث عن والده خزينة فارغة ودينا ثقيلا ناتجا عن تعويضات حرب تطوان، فإن أخطر ما ورثه في الواقع هو مصادر جبائية نضبت ينابيعها. يتعلق الأمر برعية أنهكتها الضرائب المتنوعة، وأتى الجفاف والجراد على آخر مقومات وجودها، إذ عجزت القبائل عن أداء الجبايات وقلت إيرادات الدولة، وشلت حركية دواليبها ومعها حركية حاكمها هاوي الرحلة والنجعة فاضطر إلى التوقف عن التنقل والانزواء بمراكش في سابقة من نوعها، حاول ابن زيدان تعليلها كما يلي: «ولما دخلت سنة خمسة وتسعين بقي مقيما بمراكش شفقة على رعيته، أدهمها في تلك السنة من حبس المطر وارتفعت بسببه الأسعار»[40].

لقد كانت لحظة التوقف الاضطراري هذه فرصة لاختمار أفكار في ذهن السلطان، الذي لم يبرح مراكش حتى شرع في جملة تعيينات سنة 1296هـ/ 1879م استهدفت هيكلة جهاز مكلف بمالية البلاد مركزيا ومحليا بتعيين محمد التازي أمينا للأمناء الذي أسند إليه من المهام ما لم يسند لغيره، وكلفه السلطان بالإشراف على كل ما يتعلق

40-ابن زيدان، عبد الرحمان، م .س، ج .2، ص178 – 179.

بإيرادات البلاد ونفقاتها[41]. وعلى المستوى المحلي عين السلطان أمناء لأول مرة في بعض قبائل الجنوب التي لم تتخلص بعد من قسوة الجفاف كالشياظمة سنة 1879 وقبيلة حاحة سنة 1881 وفي هذه الفترة أيضا عين العربي الزبدي أمينا للحسابات للقيام بمراجعة لوائح نفقات الدولة وإيراداتها[42].

حدث هذا في وقت كانت فيه مؤشرات ظهور مشروع إصلاح ضريبي صادر عن توصية من مؤتمر مدريد تلوح في الأفق، يخفف العبء الجبائي عن القبائل ويراعي أحوالها في السنوات العجاف، ويسوي بين كل من يملك مصدرا للمال، وهو ما حصل فعلا يوم 30 مارس 1881 في شكل ما عرف بالترتيب الذي استدعى تكوين شبكة من أمناء القبائل، لذلك استمرت التعيينات، ولو بشكل متذبذب يساير في إيقاعه تذبذب المشروع الإصلاحي نفسه، حتى سنة 1884 التي عرفت بداية حقيقية لتكثيف العناصر الجديدة تماشيا والرغبة الجادة التي حاول المخزن إظهارها في إجراء الترتيب وتعميمه.

II- من هم هؤلاء الملتحقون بهيئة المخزن؟

تجيبنا رسالة موجهة من السلطان الحسن الأول إلى القائد خليفة بن داوود الحصيفي مؤرخة بفاتح ربيع الثاني 1302هـ عن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأمناء بما يلي: «القائد خليفة بن داوود الحصيفي، وبعد، وصل كتابك جوابا عما أمرناك به من توجيه جماعة من أعيان إيالتك عيناهم لك بقصد ترتيبهم بأن الذين عيناهم لك فيهم إخوان من خيمة واحدة وجلهم من فخذ واحد وبقيت فرق أخرى لم يتعرض لها فوجهت من كل فخذ واحدا وصار بالبال فقد أصبت في ذلك أصلحك الله...»[43]. واضح إذن أن اختيار الأمناء كان غالبا ما يتم من بين فئة محظوظة من القبيلة هي فئة الأعيان، وأن المخزن المركزي هو الذي يختار من يصلح له من بين هذه النتوءات القبلية، ويطلب من القائد توجيههم إليه لتمكينهم من ظهائر التعيين.

لقد كان طبيعيا أن ينتقي المخزن من سينهض بوظيفة حساسة في مستوى الأمانة من ذوي الجاه والنفوذ والثروة، ذلك ما نصت عليه صراحة رسالة توجيهية من

---

41 – التازي ، عبد الهادي، رسائل مخزنية على عهد السلطان مولاي الحسن وابنه مولاي عبد العزيز تتعلق بأمين الأمناء محمد (مخا) التازي وشقيقه عبد السلام 1292- 1322-هـ/ 1875 - 1904م، القسم الأول، مطبعة أكدال، الرباط، ص. 37.

42 – التوزاني، هراج نعيمة، م. س. ص. 45 – 46 .

43 – ك .خ.ح، رقم 360، ص. 188.

السلطان إلى المولى عثمان لاختيار الأمناء من «أهل الملا والأملاك (...) وحتى من حاد منهم عن الجادة وظهرت عليه فالطة أو خيانة فيؤخذ ذلك من ماله»[44]. إلى جانب هذا المبرر، نرى أن هذا الوضع الاجتماعي قد يؤهل أصحابه لشراء المنصب في حد ذاته، وتكوين جماعة أتباع لأمين لن يقتصر دوره على المهام الجبائية بل سيتجاوزها إلى إنجاز أدوار استخباراتية لن يفلح فيها كعين لا تنام للمخزن إلا بتوفره بدوره على عيون ترصد له كل شاذة وفاذة بالقبيلة، ذلك ما لا يمكن أن يتأتى إلا لذوي نعمة تشرئب إليها أعناق مخبريهم.

أما المستوى الثقافي أو العلمي للأمناء، وإن لم يكن أساسيا كمعيار للانتقاء، فإنه كان مستحبا بالنظر إلى نوعية الوظيفة التي تستدعي ضبط الحسابات أملا في التدقيق ودفعا للتدليس. لكن البادية المغربية لم تكن تتوفر في أحسن الأحوال إلا على كتاتيب بسيطة بالمساجد أو الزوايا، جعلت المحظوظين ممن يستفيدون من تعليمها يحملون صفة الطالب، وهذا النعت لم نجد له ذكرا إلا في عدد محدود من الرسائل الموجهة إلى الأمناء. مما يعني أن غالبيتهم كانت تجهل القراءة والكتابة وبالتالي عاجزة عن إمضاء المراسلات المخزنية، مما تطلب الأخذ بيدهم فيما يتعلق بالتحرير والإمضاء، خصوصا وأن آفة التزوير تسربت إلى الأوساط المخزنية وتضرر منها الأميون من أمناء القبائل بوجه خاص. ولتوضيح الصورة أكثر في هذا الشأن، نقدم مقتطفات من ثلاث رسائل من السلطان: الأولى إلى أمناء أولاد زيان بتاريخ 24 ربيع الأول عام 1302هـ يقول فيها «(...) وصل كتابكم تطلبون فيه أجرة الطالب الذي يأخذ بيدكم والإنعام عليه بالتوقير والإفضال وصار بالبال...»[45]. والثانية إلى أمناء الشياظمة بتاريخ 25 صفر عام 1302 هـ ورد بها: «(...) وعليه فليكن كل واحد منكم يعلم بخطه إن كان يحسن الكتابة وإلا استناب فإنه لا يقبل منكم كتاب إلا بتعديد العلامات على عددكم إذ هو أحوط وأبعد من الريب والسلام»[46]. أما الثالثة فهي عبارة عن جواب على شكوى تقدم بها الأمين الطالب أحمد بن علي الحميدي الذي لم ينفعه حظه من العلم في النجاة من شرك التزوير الذي نصبه له العامل فخاطبه السلطان بـ: «... أما إقدامه على فتح الكتاب فها

44 – ر. س. إلى المولى عثمان «وثائق سنة 1290» رقم 302 / 1 ، خ. ح.
45 – ك. خ. ح، رقم 360، ص. 158.
46 – ك.خ. ح، رقم 360، ص. 65.

نحن كتبنا له في ذلك بالمتعين (...) وأما ما ذكرته من اختلاقه للمكاتب فذلك وقع فيه خرق كبير لا مع العمال كما ذكر في هذه القضية ولا مع الأمناء والأشياخ مع بعضهم بعضا وسننظر فيما يحسم به تلك المادة الفاسدة بحول الله...»[47].

حاول المخزن أول الأمر حل المشكل بالسماح للأميين من الأمناء بالاستعانة ببعض الطلبة أو مدهم بعدول عند القيام بعمليات الخرص. لكن لما أصبح تزوير الإمضاءات والمراسلات آفة مستشرية، فكر المخزن في وضع طوابع للأمناء والأشياخ المعنيين مثمنة الأضلاع، مستطيلة الشكل، مختلفة عن طوابع القواد الدائرية الشكل والمتوسطة الحجم[48]. وكان تعيين الأمناء يتم بظهائر سلطانية مصدرة بطابع كبير، وكانت مدة توليتهم غالبا ما تطول دون أن تجدد لنزوع المخزن نحو إجراء الأمور على العوائد رغم ما يظهره من رغبة في التجديد.

فعلى ماذا كان يراهن المخزن من وراء تطعيم أجهزته المحلية بعناصر جديدة من أمناء وأشياخ معينين؟ وما هي انتظاراته؟

III-رهانات المخزن على أمناء القبائل

لقد كان السلطان شديد الوضوح في تحديد مهام المعينين الجدد من أمناء وأشياخ. فجاءت ظهائر تعيينهم ضافية في شرح خطته وإبراز مراميه، كما اتضح من خلال اطلاعنا على خمسة نماذج منها[49] تحمل نفس المضمون والخطاب الذي جاء به ظهير تعيين أمناء أولاد البوزيري والذي ورد فيه: «(...) فالأولون أمناء، وعلى كل شاذة وفاذة شهداء، والباقون خطة الشياخة صيرنا إبلها في ساحتهم مفاضة، وطوقناهم من قواعدها قلائد الحزم، ومنطقناهم من عوائدها بحزام العزم، وفتحنا بذلك لكل أعين التنقيب، ومددنا لهم أيدي البحث وجعلنا لهم أذن الرقيب، لينظروا في ذلك بنظرين: خاص وعام، ويعتبروا أمورهم باعتبارين: حضور وإعلام فالخاص: إعلامهم بالزائد والناقص في دواوير الفرقة المذكورة ودواوير زواياها، من عدد النفوس، وما هو في ملكهم الآن، وما يمتلك بعد من الأملاك وما يزرع في البلادات من عدد الأمداد المحققة المكيال عندهم، وحدائق الغروس، وما لهم من الماشية والإبل والخيل والحمر، والبغال، عند انسلاخ كل

---

47 - ك .خ.ح، رقم 360، ص. 68 .
48 - المودن، عبد الرحمان، م، س، ص . 278 - 279 .
49 - ك .خ .ح، رقم 516، ص. 83 - 91 .

شهر على التوال، ليعلم ما زاد وما نقص على التفصيل، ويناط الحكم بالكثير والقليل، والإعلام بعدد ما قوم من الأعلا والدون من أنواع الماشية حسبما تقرر لهم بيانه فيها وغيرها من كل ما يرجع لهاتيك الشؤون.

والمبالغة في البحث عمن طمحت نفسه لتحمل الدين، ويخبرون به قبل أن يقع في مهواة الهلاك والحين، وأن يمنعوهم من تحمله ومن المخالطة الناشئة من أجله، الفاسدة شرعا، عن المعهود طبعا وإلقاء البال لمن يروم الدخول للحماية الخارجة عن القانون والشروط بين الأجناس المؤدية إلى الخرق والفساد والوقوع في شرك الالباس، فإن ذلك من أسباب الهلاك العاجل والخزي الآجل، والإعلام بذلك قبل أن يقتنص في شرك هاتك الغواية ويغرق في بحر الندامة، بتلك الجناية.

والعام: حضورهم هم وأعيان القبيلة، وعرفاؤها، وصلحاؤها، مع العامل لفرض هدايا الأعياد والزكوات، والأعشار، والتكاليف المخزنية كالسخاري، ومئونة الضيوف على مقتضى الإصدار، والحركة وضرورياتها ولوازمها، وتحرك هزاهزها وما تنبعث به شؤون عزائمها...»[50].

يستحق شكل كتابة الظهير شيئا من التأمل لاستنطاق عمق ما ورد به صريحا أو مضمرا، كما لا يجب إغفال التراتبية في تحديد الأهداف والرهانات، لأن ترتيب الأولويات ليس مسألة شكلية، بل له دلالة في الكتابة ترتبط بالجوهر. لقد اختار السلطان أن يجعل الخاص الذي هو الإعلام في المرتبة الأولى والعام الذي يمثل الحضور في المرتبة الثانية. كما أنه من الأهمية بمكان أن ننتبه إلى أن هؤلاء المعينين الجدد من أمناء وأشياخ لم يخلق لهم الظهير إطارا خاصا بهم بل اعتبرهم ملتحقين بالجهاز المخزني المحلي - «حضورهم (...) مع» - لسد بعض الثغرات وإسداء بعض الخدمات التي بدا للمخزن أن الوضع لم يعد يحتمل التغاضي عنها.

شكلت المتغيرات الجديدة، الناشئة عن تزايد الخلطاء والمحميين وقهر القواد الذي دفع الناس إلى الإفلاس والسعي إلى الاستدانة، باعثا للمخزن للتحرك قبل أن يتسع الخرق على الراقع، فقام بتعيين أمناء لدى مختلف القبائل الخاضعة له، وإلى جانبهم أشياخ جدد أو أشياخ مخزنيون يختلفون في مهامهم عن الأشياخ القبليين.

---

50 - ظهير تعيين أمناء وشيوخ أولاد البوزيري من قبيلة الشاوية، ظهير ضمن «مجموعة وثائق سنة 1302» رقم 14/302، خ.ح، بالرباط.

سعى السلطان من وراء هذه الخطوة إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات في أماكن تواجد هؤلاء المعينين الجدد، لأن الوضع لم يعد يحتمل ترك الحبل على الغارب، خاصة بعد أن أدرك، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، الأخطار المحدقة بالبلاد والعباد جراء استبداد القواد. فركز في ظهير تعيينه للأمناء والأشياخ الجدد على الجانب الاستخباراتي أولا، وهي مهمة موكولة أصلا للقواد، مما يدل أن أسلوب التطعيم الذي ارتضاه السلطان بديلا عن التنظيم المفترض لجهاز خاص بالأمناء كمؤسسة مستقلة مكلفة بأمر الجبايات وما يتعلق بها فقط لم يكن واردا. بل يكشف في العمق على رغبة ملحة في تقليم أظافر القواد والحد من نفوذهم وسطوتهم، ورفع يدهم عن مجموعة من المهام الحيوية التي استغلوها لإثرائهم الفاحش، وزرع عيون المخبرين داخل إيالاتهم، وتحجيم دورهم داخل مجال نفوذهم، وهو مؤشر على عدم رضى المخزن عن أدائهم ومردودية وظيفتهم، ولاسيما وأن الرهان الثاني للمخزن في خطوة تطعيم أجهزته المحلية بأمناء وأشياخ جدد كانت منسجمة ومكملة لمسعاه الأول. إذ جاء تكليفهم بالحضور في كل ما يهم أمر الجبايات مكرسا لنهج التضييق على القواد في هذا المجال ومحاولة لتقوية مداخيل السلطان من جبايات كانت تفرض باسمه ولا يصله منها إلى القدر الذي أراده القواد وليس الذي تدفعه القبائل.

ولد تعيين الأمناء والأشياخ آمالا كبرى لدى السكان الذين استبشروا خيرا بالكيفية الجديدة في قبض المجابي وتقليص نفوذ القواد كما عبرت عن ذلك مجموعة من الرسائل الواردة في هذا الشأن. وهذا مقتطف من واحدة منها: «أمناء أولاد عليان إيالة الخديم الحاج محمد العاجي وأشياخهم المعينين وبعد، وصل كتابكم معلمين بقيامكم على ساق في فرض الهدية وقبضها وتوجيهها مع من سميتموهم وأن الناس استحسنوا ذلك والعامل لم يقبل إلا مائة وثمانين ريالا ولذلك وجهتموها على غير يده وصرنا من ذلك على بال...»[51]. غير أن فرحة السكان بمؤشرات الأسلوب الجديد في الجبي التي حملها الأمناء والأشياخ الجدد لم تعمر طويلا فما الباعث على ذلك؟

IV-إخفاق الرهان المخزني

الواضح أن الآمال التي عقدها المخزن على الأمناء والأشياخ الجدد كانت أكبر من حجم قوتهم ومن الحيز المتاح لهم داخل واقع تجذرت فيه سلطة القائد، فقد أراد إلحاقهم

---

51 - ك خ ح، رقم 360، ص. 180.

بغريم لهم، لتحجيم نفوذه، والوشاية عليه، ودعا الغريم في الوقت ذاته لشد عضدهم والتعاون معهم، فكان أن انتهى الأمر إما إلى رفض العامل التعاون معهم[52]، أو إلى احتراز العمال والأشياخ من القواد[53]، أو التواطؤ بين الطرفين لتفادي المواجهة[54].

إذا كانت بعض الوثائق التي اطلعنا عليها تشير بشكل واضح أو ضمني إلى تحمس الأمناء للدفاع عن مصالح قبائلهم ودفع شرور الولاة عنهم[55]. فقد عثرنا أيضا على صنف آخر من الوثائق تكشف امتعاض المخزن المركزي وخيبة أمله في من توسم فيهم الأمانة، وراهن عليهم للحد من معاناة الناس، ورفع الحيف عنهم فاضطر إلى تحذيرهم بأسلوب لا يخلو من تهديد كما جاء في هذه الرسالة: «خدامنا الأرضين أمناء القبيلة العمرية وفقكم الله وبعد، فقد بلغنا تنطعكم في الخرص ومخالفتكم ما أمرناكم به بالنص وجوركم على الناس بالتعسف والحيف وتسويفكم إياهم بالبطائق الأيام العديدة لكي تقبضوا منهم وتحطوا عنهم أكثر من النصف وهذا مما لا تحمد لكم فيه عاقبة ولا يجر لكم خيرا البتة فارجعوا عن ذلك وارعوا (...) وقفوا عند حدوده وانزووا وها نحن من وراء ما نسمعه عنكم والسلام في 21 رمضان المعظم 1301»[56].

وإذا كان المخزن المركزي قد عزم على التحكم في القبيلة وتلغيم أجوائها بزرع شبكة من العيون والمخبرين، فقد ولد هذا الوضع انتشار أحقاد وظهور نزوعات انتقامية تارة، وتواكلية تواطئية تارة أخرى. غير أن ما قد يثير استغراب الباحث أحيانا ليس وجود من لا يستطيع مسايرة إيقاع هذا الجو المشحون فيلجأ إلى طلب إعفاءه من مهامه فقط، بل أسلوب طلب الاستقالة في حد ذاته، المعبر عن تخوف من شيء ما قد يطال كل راغب في الانسحاب من هذا الجهاز. وذلك ما عبرت عنه رسالة الأمين بن التهامي المديوني الموجهة إلى السلطان الحسن الأول في منتصف شوال عام 1302هـ وقد ورد بها: «(...) وبعد فأنهي إلى علم مولانا الشريف أني رجل وحداني ولي أولاد صغار لم يسعني التسوف عليهم وما حضرت مجلس مولانا العالي بالله عند تعيين الأمناء والأشياخ لقبيلتنا حتى وفاني الظهير الشريف بالخدمة الشريفة مع جملة من تعين من

---

52 – ك .خ .ح، رقم 360، ص.39 و130.

53 – ك .خ .ح، رقم 360، ص. 100.

54 – ك .خ .ح، رقم 360 ، ص. 186.

55 – انظر على سبيل المثال لا الحصر، ك .خ .ح، رقم 360، ص.142 152- و188 – 195، ثم مح 36 خ. ح، شوال 1302 وبها وثيقتين الأولى بتاريخ 13 شوال والثانية 21 شوال من نفس السنة.

56 – ك .خ .ح ،رقم 516 ، ص . 23 .

الأمناء والأشياخ فعليه قد بذلت مجهودي في خدمة مولانا المؤيد بالله وما قصرت فيما أمرت به من الجانب العالي بالله حتى ضيعت أولادي فيما لابد منه من المؤن والكسوة وغير ذلك لاسيما أني رجل أمي لا نفقه في الكتابة والتقييد والحساب وما يحتاج إليه الكناش. ولا قدرت على الخدمة وعليه فنطلب من سيادة مولانا دام الله علاه أن يريحني من هذه الخطة ويمنحني بمقابلة أولادي وأنا في حرم الله والنبي وفي حرم أسلافك الطاهرة أن تجود علي بما طلبته من حضرتك السعيدة وأن تمتعني بالأمان دام الله عزك وأطال عمرك ونطلب من مولانا أيده الله أن يمن علي بظهير شريف فيه التوقير لي ولأخي عبد الفضيل وبه وجب إعلام مولانا نصره الله...»[57].

سعى الحسن الأول إلى كسب كل شيء دفعة واحدة، فكثف من خيوط الضبط وأزرار الضغط، ولعب على كل الأوتار الحساسة، فحرك وتحرك، رغب في التجديد وحاول في الوقت نفسه إبقاء الوضع على ما هو عليه. فكانت وفاته إيذانا بضياع مختلف أوراق لعبه، التي لم يكن ممكنا أن يجيد لعبها أحد سواه، وما أمناء القبائل إلا ورقة من هذه الأوراق.

ترى هل ستلقى الحركات المخزنية التي ارتبطت باسمه نفس المصير لتتوقف بدورها بمجرد توقف نبض حياة من بلغت أوجها على عهده؟

المبحث الرابع: **المخزن كجهاز متحرك في المجال**

أخذت الحركات السنوية التي كان السلطان يمر بها من عاصمة لأخرى أو يتوغل بها في المناطق غير الخاضعة شكل مؤسسات في المغرب العلوي[58]. ولو أنها كظاهرة متجددة باستمرار تضرب بعمق في التاريخ المغربي، إلا أنها ارتبطت بأسماء معروفة كالمنصور الذهبي والسلطان إسماعيل ثم الحسن الأول خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وأهمية دراستها بالنسبة لنا لن تقف عند مفهومها العسكري ودلالة كل من الحركة والمحلة وما يكثفانه من معاني الظعن والاستيطان، ولا حضور السلطان في هذه والإنابة عنه في الأخرى، أو القيام برحلة وصفية مواكبة لرحلات الحسن الأول التسعة عشر، وغيرها من الجوانب التي اهتمت بها دراسات سابقة سلطت الأضواء على مناحي

---

57 - مح . 36، شوال 1302، خ.ح.

58- Nicolas (M), op. cit, T. 2, p. 572.

كثيرة منها[59]. بل سنتجه بالأساس إلى محاولة الكشف عن الغايات المحددة والدفينة لها، والآثار الظرفية والعميقة التي يحدثها المخزن وهو يندفع في فيافي البادية المغربية مجبيا حينا ومؤدبا أحيانا أخرى، مستحضرين الواقع المعيش بالبوادي التي كان يمر منها والمتسم بالقلة والخصاص في وقت كان فيه من اللازم تدبير مئونة المخزن اليومية، فتظهر حينئذ بوصفها كلفة على القبائل تحمل أوزارها في شكل اقتطاع رصيد مهم من إمكانياتها البشرية والمادية.

يتحدد البعد المؤسساتي للتحرك المخزني في المجال من خلال شكله وحجمه وطاقمه وطريقة ونظم تدبيره وتعدد وظائفه ورهاناته، والوقوف عند هذه الجوانب سيميط اللثام لا محالة عن الآثار والعواقب الناجمة عن هذا التحرك.

I. الحركة: تركيبتها وآليات اشتغالها

لنتأمل أولا هذه العبارة، التي أضحت كلازمة تتكرر بمختلف ظهائر تعيين القواد والأمناء والأشياخ من طرف الحسن الأول التي دعاهم فيها إلى تعبئة مختلف الطاقات والموارد المادية والبشرية استعدادا لحركة قادمة أو محتملة: «وكل ما يقتضيه الحال ورمقته أصابع الكلف كالحركة ولوازمها وما تحتاج من ضرورياتها مدة مقامها وتحرك هزاهزها وما تنبعث به شؤون عزائمها»[60]. تأخذ الحركة انطلاقا من هذا الاقتباس شكل كلفة بالنسبة للقبائل، وأداة ضبط وتحكم في المجال بالنسبة للمخزن، ولم لا منافع أخرى سيأتي ذكرها لاحقا.

أجمعت الدراسات الحديثة التي اهتمت بموضوع الحركة على عدم اختزال تعريفها ووظيفتها في مجرد تحرك مخزني لإجبار القبائل على أداء ما بذمتها من ضرائب كما روجت لذلك الأطروحة الاستعمارية.

لقد كانت الحركة كظاهرة أكثر تعقيدا من ذلك، إنها تجسيد لحضور مخزني في شكل عاصمة متحركة للسلطان تندفع داخل البوادي بهالة وهيبة مستمدة من حجمها وعددها وعدتها وقت تحركها، ومن شكل تموضعها وهندسة مقامها لحظة حلولها، إذ تتكون من رصيد مهم من العسكر والجيش ثم من حراك القبائل الذين تصطحبهم معها

59 - انظر دراسات كل من محمد أعفيف، دانييل نوردمان، محمد التهامي الوكيلي، عبد الرحمان المودن، رحمة بورقية، المشار إليها سابقا، وغيرها كثير في هذا الموضوع.

60 - ك .خ .ح ، رقم 516، ص. 83 - 91. ثم ظهير تعيين أمناء أولاد البوزيري سالف الذكر.

إلى حين مغادرة ترابها مما يجعل حجمها الحقيقي ينتفخ ويتقلص حسب جملة من العوامل، منها حجم القبيلة التي تمر الحركة بترابها، انقياد القبيلة أو عدمه، توفر شروط الغنائم أم لا على حساب قبيلة أخرى صدر الأمر "بأكلها" إذ كلما كانت حظوظ السطو متوفرة كثر المصاحبون[61].

كان السلطان يعد العدة مبكرا لتحركاته وإن ظلت وجهتها ومداها سرا مكنونا إلى آخر لحظة كما أشار إلى ذلك السباعي في البستان متحدثا عن الحسن الأول الذي خرج: «قاصدا من مكناسة فيما يظهر للناس بحسب الظن والاستقصا، مراكش الحمراء، ومخبوء تحت طيلسانه المسير لسوس الأقصى وما وراءه من الصحراء، وما حول ذلك إلى الساقية الحمراء...»[62] الشيء الذي كان يعسر مهمة القبائل التي كان عليها أن تضع رهن إشارة المخزن المتحرك كل إمكانياتها المادية والبشرية بل وحتى الرمزية كما تدل على ذلك الرسالة التالية: «وبعد وصل كتاب مولانا الشريف في شأن الحركة التي ورد عليها الأمر المولوي أعزه الله قبل في الكون على أهبة واستعداد لها بجميع خيل أعيان إيالتنا ذوي الوجوه وأهل الثروة ومن يعتد به كل قادر ذي نجدة وعناء تجده كالأشياخ والحارير والزوايا وكل من له فرس جيد بحيث لا يبقى في القبيلة إلا من لا فائدة له أصل. نعم على الرأس والعين فالله يقضي غرض سيدنا ويمتعنا برضاه والسلام»[63].

تشير المعطيات المقدمة إلى أن تركيبة الحركة كانت متنوعة تجمع بين فرق مهمة من العسكر النظامي الذي بدأ العمل في إعداده منذ هزيمة إيسلي وازدادت العناية به مع مرور الوقت خاصة مع محمد بن عبد الرحمان والحسن الأول، نفس الشيء يقال عن جنود المدفعية (الطبجية) الذين كانوا يرافقون السلطان أينما حل وارتحل. إلى جانب فرق العسكر النظامي هاته نسجل حضورا قويا لجيش البواخر، والقبائل المخزنية إلى جانب حراك القبائل المعروفين بالنوايب، الذين كان عددهم يزداد ويتقلص تبعا لعوامل سبق ذكرها، مما يجعل حصر العدد الإجمالي للحركة صعب المنال، وإن اكتفت التقديرات التي وضعها من اهتموا بدراسة هذه الظاهرة بتقديم أرقام تتعدى العشرة آلاف لتضاعف هذا الرقم مرة أو مرتين حسب المصادر التي تستقي منها معلوماتها[64].

---

61 – المودن ، عبد الرحمان، م. س، ص. 326 – 327.

62 – السباعي، محمد بن إبراهيم، م. س، ص. 121.

63 – وردت عند العيساوي، فاطمة، «كلف البوادي في القرن التاسع عشر»، البادية المغربية عبر التاريخ، منشورات كلية الآداب، الرباط، الطبعة الأولى، 1999، ص. 143.

غير أن اختلاف هذه الدراسات في تقديم أرقام مضبوطة لا ينفي إجماعها على تحرك المخزن بجيش جرار تعجز أي قبيلة بمفردها عن التصدي له. خاصة إذا عرفنا تجهيزه المتفوق واستعماله للمدفعية التي تزرع الرعب في القبائل وتتيح له إمكانية إظهار القوة لتجنب استعمالها.

لم تكن الحركة تسير في اتجاه خطي مستقيم بل تتوقف بين قبيلة وأخرى في موقع منتقى بعناية تتوفر فيه شروط الراحة والأمان ويحمل اسم المحلة، تنطلق منه سرايا متعددة في اتجاهات مختلفة لأغراض متنوعة وإن كان يغلب عليها طابع الإخضاع والتأديب وشد العضد كما ورد في رسالة من الحسن الأول إلى الحاج محمد بن سعيد السلاوي «وكنا خلال تلك المراحل نوجه لهم من جيوش الله سرايا تزأر في غابهم وتستطلع الوعر والشايا فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى يأتوا لحضرتنا العالية بالله بأعيانهم وعرفائهم (...) كما وجهنا لأيت يسري سرية شددنا بها عضد عمالهم عليهم في تلك البرية فأدوا ما وظفنا عليهم على التمام...»[65]. هذه السرايا كان يصل مدى توغلها إلى عشرين كلم حسب الدكتور فيسجربر (Weisgerber) وهو شاهد عيان على بعض هذه الحركات والتي أجاد رسم خطاطة لشكل مقامها[66]. وهو عبارة عن تصميم لهذه العاصمة المتنقلة يطلعنا على تركيبتها المتنوعة حيث تحضر كل مظاهر الأبهة والفخامة، وعناصر الهيبة والعنف الرمزي إلى جانب آليات ووسائل الإكراه والعنف المادي، ناهيك عن السوق كمعبر عن حركية دؤوبة داخل هذه المدينة السلطانية الدائمة الاستنفار والحركة عبر المجال الفسيح للبادية، والمتفاوت في درجة خضوع سكانه بتنوع بيئتهم وموقعهم، وهو ما فرض على المخزن تنويع آليات الضبط والإخضاع، بالاعتماد على أمور السياسة والكياسة المنوطة بالأشراف المرافقين للحركة أو للزعامات الدينية المحلية حتى إذا لم يجد ذلك نفعا كانت «سرايا جيوش الله» لهم بالمرصاد. ذلك ما تشير إليه الرسالة السلطانية المشار إليها أعلاه والتي توحي بفتح إسلامي، وليس مجرد تحرك سلطاني «قد أرجفتهم جيوش الله الموفدة وأفزعتهم بنود الله المظفرة المنصورة» ولعل إضفاء هذه المسحة الدينية كتعويض عن مشروعية

---

64 - انظر على وجه الخصوص دراسات كل من : Nicolas (M), op cit. Nordman (D), op. cit

65 – رسالة من السلطان الحسن الأول إلى الحاج محمد بن سعيد السلاوي، م. و. م. مح خاصة بشهر ذي القعدة عام 1298هـ.

66- Weisgerber (F), *Au seuil du Maroc moderne*. Ed, La porte, Rabat, 1947, pp.48.

وقد أوردت هذا الرسم كل من رحمة بورقية، م. س، ص. 54، وثريا برادة، م. س، ص. 333.

مفتقدة لتجاوزات ملازمة للتحرك المخزني ستظهر أكثر عند الانتباه إلى وظائف الحركة ورهاناتها وكذا آثارها ومخلفاتها.

II- الحركة بين الوظيفة والرهان

سبقت الإشارة إلى أنه لا يمكن الاطمئنان إلى ذلك الرأي الذي يختزل وظيفة الحركة في التأديب والجبي الرهيب، ذلك أن الرجوع إلى الوثائق التي أرخت لهذه الحركات يبين أن المخزن لم يكن من السذاجة التي تجعله يتحرك بجيش عرمرم ليطارد فلول الهاربين من أداء واجباتها الجبائية فقط، بل كانت لحركاته الموغلة في الأصقاع والبيد مآرب أخرى.

فإلى جانب رد المظالم وردع المتمردين وعزل العمال المغضوب عليهم واستيفاء الجبايات وما بقي بذمة القبائل من واجبات وإبراز سطوة المخزن للعيان مما هو معروف من وظائف الحركة[67]، نجد هنالك مهام أخرى ذات أبعاد إستراتيجية تهدف ضمان وجود المخزن، وإحياء وتجديد العهد في شكل بيعة متجددة من خلال تولية العمال والقضاة، وتجديد إجراء الأمور على العوائد، والإنعام بظهائر التوقير والاحترام التي جرى العمل بها مع الأسلاف، وتعيين قائد جهوي يتولى مهمة التنسيق وشد العضد لكافة عمال الجهة وإشهادهم على ذلك، وإخبار المخزن بكل شاذة وفاذة، وكذا حشد التأييد وتجديد الولاء من قبل ذوي النفوذ المحلي للسلطان، وهو الجانب الهادئ والدور العميق والفعال للحركة[68]. فالعنف أداة إخضاع، والسياسة وسيلة تمرير المراد، وهما معا يتكاملان في الحركة التي تجسد فعلا فكرة التكامل والاستمرارية بين الحرب والسياسة. إذ لا يتم التأكد من الخضوع إلا بالإشهاد عليه وإعطائه بعدا رسميا ليستتب الأمن، الذي يسمح للحركة بأداء وظيفتها الثالثة، المتمثلة في تمكين المخزن من إنجاز مشاريع تقطع الطريق على الأطماع الأجنبية، وتكسبه رضى واستحسان سكان لن يقدر على نيل ولائهم بالقوة، ذلك شأنه مع فتح مرسى بوادي نون التي لاشك أن أنظار تجار السلطان قد تكون لحتها[69]. وإذا كان السلطان يأمل أن يجد في كل حركة بركة، فقد كانت له في

---

67 – المودن، عبد الرحمان، م. س. ص. 340 – 347.

68 – رسالة من السلطان الحسن الأول إلى الباشا حم بن الجيلالي، بعد حركة سوس سنة 1882، م. و. م. خاصة بشهر رمضان عام 1299هـ .

69 – انظر نفس الوثيقة.

حركاته بركات ومنافع، يضاف إلى ما ورد منها تطلعه إلى تأمين مئونة جيش متحرك كان مجرد توقفه ينذر بانتشار المجاعة والفوضى في صفوفه، فكان لابد من حل ترقيعي لمشكل التموين عبر تحرك الجيش في المجال وأكل أرزاق سكان البوادي[70].

III-آثار التحرك المخزني وتبعاته

إذا أردنا أن نتكلم لغة الأرقام لتحديد آثار التحرك المخزني على القبائل وما يخلفه من أعباء جبائية إضافية تثقل كاهلها وتغرقها في الديون فيكفي أن نتمعن الأرقام المتوفرة [71]، وأن نستحضر المعطيات الواردة لدى عبد الرحمان المودن[72] لندرك كيف تتضخم المطالب ويتحول عشر الواجب عند كل حركة إلى الثلث فأكثر، فيصير تحرك المخزن جائحة من الجوائح المشابهة للجراد التي تحرم القبائل من معاشها. ذلك ما شهد به شاهد من أهل المخزن يدعى ابن كروم في رسالة موجهة إلى السلطان بتاريخ 26 شوال 1312هـ/ 1895م يقول فيها: «إن الرعية قد دازت عليها جائحة الجراد والمحلة وانقطعت الدرهم ولا توجد»[73]. ليس في الأمر ما يبعث على الاستغراب ما دامت الوثائق تتحدث بشكل مكشوف عن السلب والنهب وقطع الرؤوس والزج بالأحياء في السجون، ودعوة القبائل إلى النزول بعضها على البعض قصد «أكلها» لإجبارها على الإذعان لأمر واقع يستحيل الاستجابة لكل مطالبه طالما ظلت قوى الإنتاج معطلة ومشلولة، خاصة وأن المخزن قد أمر القواد بتعبئة كل الطاقات المنتجة محليا استعدادا للحركة. ويضاف إلى مشكل تعطيل الطاقات البشرية مسألة التموين التي تستنزف مختلف الموارد التي تجود بها أرض كل قبيلة. وهذا اعتراف آخر في هذا الشأن من ممثل محلي للمخزن يقول فيه: «أشغلتنا محلة سيدنا حتى عن أنفسنا لها (...) والآن قد حصل الضعف والإجحاف لسائر القبيلة بأداء الواجب عليهم للمحلة (...) مع ما حصل لهم من الجدب بالسنة الماضية إثر الجراد وقد فرغت مخازنهم من الحب وفي علم سيدنا أن رأس مال أهل البادية الحب ولا شيء بيدهم منه»[74].

70- Nicolas (M), op. cit, p. 575.

71 – قوائم حسابية غير مصنفة محفوظة بالخزانة الحسنية.

72 – المودن، عبد الرحمان، م. س، ص. 333.

73 – نفسه، ص. 334.

74 – نفسه، نفس الصفحة.

لم تنعكس الآثار السلبية للحركة على القبائل فحسب، بل طالت الجند أيضا، فبعدما سادت عقلية السلب والنهب، نمت معها مظاهر الجشع والسرقة وصارت سلوكا عاديا تحول إلى ثقافة مألوفة ومتداولة أفسدت العملية من أساسها. فقد كشفت التقارير الأجنبية أن المحلة التي غادرت تازة باتجاه وجدة سنة 1903 «لم تتلق أي مئونة ولا أي مال منذ أكثر من سبعة وأربعين يوما. وقل الزاد وارتفعت أثمان المواد الغذائية وصار الجنود يتسولون من بيت لبيت ومن خيمة لخيمة وارتفع عدد الفارين، وصارت حوادث السرقات والقتل والغصب شيئا عاديا. للخروج من هذه الحالة أعطيت الأوامر بالتوجه نحو وجدة. وأثناء طريقها لم تعش المحلة إلا من السرقة والنهب فقد تعرضت كل الدواوير والمنازل والقصبات لنهبها»[75].

هذا النص المقتبس من تقرير عسكري لا يعدو في الواقع أن يكون مجرد تعبير عن حالة الغش التي تفشت داخل مخيمات المحلات، إذ تباع المؤن وتشترى ولا توزع مناصفة بين الجنود من مختلف الأصناف والدرجات، وكذا متاجرة المسؤولين الكبار في مئونة الجيش وسرقة رواتب الجند، ذلك ما أدركه الحسن الأول لكن بعد فوات الأوان فاستعصى عليه أمر استئصاله[76]. وزاد مع مرور الوقت استفحالا.

لقد تحرك المخزن عبر المجال لضخ دماء جديدة في الشرايين التي تصل القلب بسائر أعضاء الجسد للحفاظ على حيوية أنسجته وخلاياه، ذلك كان مطمحه ومسعاه، لكن بعد أن أضحت غاياته مبررة لوسائله، صاحب العبث تقديره لكثير من الأمور، إذ نمى الهاجس الأمني والعسكري واقتصاد الغنائم والجبايات عقلية إعداد الحراك عوض تأهيل المزارعين. فارتبط اسم القبائل بالفروسية وإعداد الفرسان عوض أن يرتبط بالإنتاج الفلاحي، وأعطيت الأولوية للفارس الحارك قبل الفلاح المنتج في بادية مغرب القرن التاسع عشر، فتعطلت آليات الإنتاج ولم يعد العجز عن أداء الواجب تمردا يبيح الجور والإجحاف بل ناقوس خطر يدعو إلى الإنصاف.

75 – انظر برادة، ثريا، م. س، ص. 330.

76 – برادة، ثريا، م. س، ص. 325 – 332 وكذا Nicolas (M), op. cit, p. 580 .

خاتمة الباب الثاني

بعد تشريح كيان الجهاز المخزني شكلا واختصاصا ووظائف، وتتبع سير أشغاله وقنوات تصريف سلطاته إن مركزيا أو محليا، اتضح أن صعوبة تصنيف المخزن المغربي ضمن أي صنف من أنظمة الحكم أمر لابد من الإقرار به، لذلك وجب على الباحث التعامل بحذر شديد في تحديد المسؤوليات داخل أجهزته، لأن صاحب القرار فيه يحتاج إلى قرار، مما جعل كثيرا من مبادراته ومشاريعه لا تجد طريقها إلى التطبيق، واقع يصعب فهمه لكنه يسهل لمن أدرك كنهه أن يعي لماذا انتهت تجربتا الترتيب الحسني والعزيزي إلى ما انتهتا إليه.

الباب الثالث

الترتيب الحسني ورهان الترميم

مقدمة

لم يكن ما قدمناه عن حال البادية المغربية وقدرات ساكنتها على الإنتاج، وأسباب الشلل والإعاقة في تحقيق التراكم لتوفير جو من الرخاء أولا والتمكن من العطاء في مجال الجباية ثانيا، ولا الإسهاب في الكشف عن الجهاز الذي تولى مسؤولية تدبير شؤون الحكم خلال أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ضربا من الترف الفكري، أو تمطيطا زائدا للموضوع، بل رأينا فيه ضرورة لا يمكن بدونها فهم تجربة الترتيب الحسني والكشف عن دلالاته ورهاناته وما يمكن أن يخلفه من آثار سواء على مستوى الواقع القبلي أو الشكل المخزني أو عليهما معا من خلال طموحه إلى إعادة صياغة شكل العلاقة بينهما.

فكيف سارت الأمور عبر هذه المسارات ؟

الفصل الأول

الترتيب المعنى والرهان

المبحث الأول: **الوضع الجبائي القائم لدى القبائل قبل الترتيب**

إذا نظرنا إلى الزكاة والأعشار في إطار النظام الجبائي العام للدولة، سنلاحظ أنها كانت الأشمل والأعم، فالجميع ملتزم مبدئيا بأدائها، باعتبارها طهارة وتزكية لمال المسلم كائنا من كان، قويا أو ضعيفا، شريفا أو مشروفا حاملا لظهائر الإعفاء أو مقدما لخدمة عسكرية، امتثالا لمنظومة التشريع الإسلامي وانضباطا لأحد أركان الإسلام الأساسية التي لا يكتمل إسلام أحد دون أدائها إن اكتمل النصاب الواجب لإخراجها.

وحتى لو جرى الاستخفاف بها، أو دفعت طريقة جبيها إلى نفور الأنفس من المكلف بتحصيلها، فإن السلطان لم يتوان في القيام بواجبه كأمير للمؤمنين، ببعث رسائل تحفيزية وتذكيرية بحق الفقراء في مال الأغنياء كما هو الشأن بالنسبة لرسالة الحسن الأول المؤرخة في متم شهر رجب عام 1301هـ[1].

غير أن هذه اللغة التقليدية الهادفة إلى شرعنة كل ما من شأنه أن يذر أموالا على بيت المال سرعان ما تراجعت مصداقيتها أمام تزايد الحاجة إلى المال لتغطية المصاريف المتزايدة، نتيجة تحولات اجتماعية واقتصادية وديمغرافية تفاعل فيها الوضع الداخلي بمؤثرات المد الاستعماري العارم الذي ابتلي به العالم بأسره خلال هذه الفترة. هذا الواقع أفرز تنوعا ضريبيا عكسته أسماء وأنواع هذه الضرائب المصنفة إلى شرعية وغير شرعية[2]، أو إلى دينية وإدارية وسيادية[3]، أو الموزعة بين عرفية وتسخيرات وكلف وضرائب موقع[4]. لذلك فالكشف عن أنواع هذه الضرائب حسب مختلف التصنيفات

---

1 - رسالة السلطان الحسن الأول للحث على أداء الزكاة (م. و. م) محفظة خاصة بشهر رجب عام 1301هـ.

2 - انظر على سبيل المثال: مزين، محمد، م. س، ج. 2، ص. 477 - 492، التوزاني هراج، نعيمة، م. س، ص. 164 - 181.

3 - Michaux-Bellaire (Ed).«Les impôts marocains», op.cit. pp. 56 – 96.

4 - الصديقي، عبد الرزاق، م. س، ص. 190 - 218.

داخل السياق العام للتحول البنيوي الذي أفرزها هو الكفيل بإماطة اللثام عن الوضع القائم على المستوى الجبائي لدى القبائل عشية أول متغير أربك الحساب المخزني، المتمثل في حرب تطوان، وما استتبعها من غرامة وديون، كان لابد أن ترخي بظلالها على قدر التحصيل الجبائي ونمطه لدى القبائل باعتبارها الدعامة الأساسية لبيت مال الدولة.

لا أحد يجادل في أن حرب تطوان شكلت منعطفا حاسما في تاريخ المغرب المعاصر بشهادة النصوص المصدرية والدراسات الحديثة. فهي التي فضحت البناء الهش للكيان المخزني في تدبير إدارته وماليته واعتماده على اقتصاد الغنيمة والجباية الريعي عوض التحفيز الإنتاجي في علاقته بالقبائل. فقد كان همه الوحيد إضفاء الشرعية على ما يجبيه قواده أو ما ينهبه من غنائم بواسطة حركاته. هذا الوضع الناتج عن غياب خطة محكمة لتجاوز اقتصاد المعاشات هو ما جعل المخزن يعجز في أول اختبار له في تدبير ماليته بالشكل الذي يضمن فائضا يستجيب لتحديات البلاد في مواجهة المتغيرات الدولية، سواء ما تعلق منها بالاستعداد للجهاد، أو أداء الديون والغرامات في حالة الإخفاق العسكري كما حصل مع الإسبان سنة 1860. لكن عوض أخذ العبر والدروس، تمادى المخزن في أسلوب البحث عن الشرعية والحديث عن تقديم المصالح المرسلة والاستعداد للجهاد لتكريس أمر واقع، بل والزيادة في تأزيمه. فكانت القبائل، كما جرت العادة، معينه، الذي عليه أن لا ينضب، من ضخ أموال الجبايات التي تعددت صنوفها وتنوعت بتنوع موقعها ومنتوجها، ولتسليط الضوء على هذا الإرهاق الجبائي المفضي إلى الإفلاس لابد من الانتباه إلى ما يلي:

1 - لم تكن كل القبائل تتحمل العبء الضريبي للمخزن وإنما كانت تخضع له قبائل دون أخرى، وذلك بحسب درجة قوة الحضور المخزني الذي كان يقتصر في غالب الأحيان على القبائل السهلية دون سواها من قبائل الجبال أو الأطراف لأسباب سبق شرحها. «ومجموع هذه القبائل كلها خمسون أو ستون قبيلة وهي القبائل التي تساهم بنظام إن لم نقل كانت تساهم وحدها في دفع الضرائب»[5]. وتتوزع إلى مجموعات قبلية كبرى كالشاوية ودكالة وعبدة إلى جانب قبائل صغرى ضمن المجال السهلي للمغرب.

---

5 - عياش، جرمان، دراسات...، م. س، ص. 91.

وإضافة إلى ضيق المجال الجبائي ارتفعت التكاليف الضريبية المفروضة على القبائل بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من القرن 19، ولاسيما بعد حرب تطوان، فقد كان مجموع مداخيل ضرائب دكالة 70000 ريال سنة 1861 ثم ارتفع هذا الرقم إلى 90000 سنة 1862 ليصل سنة 1863 إلى 100000. هكذا ارتفعت الضرائب بحوالي 43% خلال عامين وكانت السنة الدقيقة هي سنة 1862، سنة بداية الرقابة الإسبانية على الجمارك[6]. أما الشاوية، فقد رجحت دراسة جرمان عياش أن تكون حصتها من الجبايات قد تضاعفت أربع مرات، في حين انتقلت مداخيل عبدة من الضرائب من 30000 مثقال سنة 1864 إلى 50000 سنة 1865 بزيادة تقدر بـ 65%[7].

وقد نتج عن كل ذلك تزايد تقلص المجال الخاضع للضريبة ودخول البلاد في دوامة لا متناهية كان لها عواقب في منتهى الخطورة لاحقا.

2 - لم يكن جميع المغاربة، داخل القبائل الخاضعة، سواسية أمام الضرائب. فما أكثر أصحاب القائد ومساعديه والمستظلين بظله ممن لا يمكن أن تطالهم الجباية. أما الشرفاء الذين لم يكن أحد يعرف عددهم فلم يستفيدوا لوحدهم من الإعفاءات الضريبية، بل تحولوا هم أنفسهم إلى حماة للعاملين في عزائبهم من كل المطالب المخزنية جبائية كانت أو تسخيرية. ولنا أن نتصور عدد هذه العزائب التي انتشرت لدى مختلف القبائل «بتقديرنا لعدد المنحدرين من سلالة النبي محمد والذي لم يكن يعلمه إلا الله» على حد تعبير لوبيل[8] (R. Lebel). إلى جانب الأصحاب والأعيان والشرفاء ممن لم تكن للقائد مصلحة في مطالبتهم بأداء الواجبات الجبائية، نشير إلى عنصر آخر مهم وهو أصل البلية ورأس الفتنة في هذه الفترة، ويتعلق الأمر بالمحميين الذين تزايدت أعدادهم بشكل كبير ومستفز هز كيان الدولة والمجتمع على حد سواء، بعد أن وضعوا أنفسهم فوق أي قانون.

فماذا بقي إذن داخل هذه القبائل ممن عليه تحمل الأعباء الضريبية؟! لم يبق سوى الفقراء والمعدمين وذوي الدخل المحدود الذين كان عليهم تحمل ما كان يحلو للقائد أن يفرضه عليهم من أنواع يصعب حصرها من المطالب المخزنية، فكانت الزبونية بذلك

---

6 - عياش، جرمان، دراسات...، م. س، ص. 92.

7 - المرجع نفسه، ص. 93، كان المثقال يساوي وقتئذ فرنكا ونصف (من الفرنك الفرنسي الوقتي).

8- Lebel, Ronald, op.cit, pp. 10 - 11.

خللا اعتور الممارسة الجبائية منذ وقت مبكر وحال دون تعميم أداء الواجب خدمة لمصالح المخزن ورفقا بأفراد الرعية في نفس الوقت.

3 - شوائب أسلوب الجباية.

أ - كانت الزكاة والأعشار تؤخذ مبدئيا حسب الطريقة الشرعية عينا، فكانت الحبوب توزن ثم تأخذ الدولة عشر الوزن، وكانت البهائم تعد وتأخذ الدولة النصاب الشرعي حسب كل صنف، وبهذه الوسيلة كان مضمونا غذاء المنتج واستمرار الإنتاج الضامن الوحيد لاستمرار الأداء. لكن غداة حرب تطوان أخذ المخزن يطالب الفلاح بدفع الضرائب نقدا لا عينا. فأصبح تقدير الواجبات الجبائية مناسبة لتجاوزات خطيرة أهمها التحديد المسبق للقدر الواجب على القبيلة أداؤه نقدا بصرف النظر عن الإنتاج الحقيقي للأراضي وعدد رؤوس الماشية. بل أصبحت حاجيات الدولة من المال هي المحدد في كل تقدير. وتوضح وثيقة بسجل بليمني مؤرخة بثاني غشت 1865 هذا الأمر جليا إذ ورد فيها: «بعد إعطاء الأوامر للعاملين الحاكمين لرحامنة، بأخذ الضرائب من قبيلتهما حسب القانون الشرعي، قرر صاحب الجلالة فرض دفع هذه الضرائب نقدا وألزمهم بأخذ ثلاثين ألف ريال من القبيلة جملة لأن أخذها في شكلها الشرعي تبين أنه أمر صعب»[9]. أمام هذا الأسلوب الجديد في الجبي لم يعد هناك مجال للحديث عن ضرائب شرعية إذ لم يبق منها سوى الاسم ما دام الواجب يحدد سلفا وبأضعاف مضاعفة تراوحت بين عشر مرات وثلاثين مرة مما تأمر به التعاليم الإسلامية[10].

ب - زاد من حدة الإجحاف في استخلاص الواجب إلحاح المخزن على أدائها «وفق صرف الجد.»[*][11] وإذا اعتبرنا ما آلت إليه العملة من انهيار خلال هذه الفترة أدركنا مدى المتاعب التي كانت تحف بالأداء بسبب تدهور قيمة الريال. وهكذا لما كانت القبيلة تبعث بالواجب المفروض على التمام، كان المخزن لا يعتبر سوى جزء منه، فيعيد الكرة بالكتابة من أجل إرسال الباقي لأن المبالغ المبعوثة كانت تفقد قيمتها بمجرد ما كانت تقطع المسافة الفاصلة بين دار القائد وأبواب البنيقة[12]، بسبب صعوبة التواصل

9 - انظر عياش، جرمان، دراسات...، م.س، ص. 98.
10 - المرجع نفسه، ص. 100 - 101.
11 - مخ. 18، خ.ح.
(*)- صرف الجد: بمعنى الصرف الجديد أي قيمة العملة حال توصل المخزن بالأداء.
12 - الصديقي، عبد الرزاق، م.س، ص. 175.

المرتبطة بمشاكل المواصلات، فكان على القبائل أن تتحمل أيضا تبعات الأزمة النقدية وغياب البنية التحتية.

ج - يرى ميشو بيلير، كشاهد عيان عاش بين قبائل الخلط أكثر من عشر سنوات، أن هذه القبائل كانت تدفع أضعاف مضاعفة لما يصل لبيت المال من الضرائب، غير أن العمال كانوا يحتجنون الجزء الكبير منها. فما يجبى للهدية مثلا قد يصل إلى 11000 دورو، لكن لا يقدم من ذلك للسلطان سوى 400 دورو، ويوزع الباقي على شكل هدايا خاصة لكبار موظفي المخزن لكسب ودهم وصداقتهم، أو لتعويض واجب قبائل أخرى امتنعت عن الأداء. وفي كل الأحوال يدفع فقراء القبائل الخاضعة ما يعوض واجبات من لم يطلهم الجبي، معفيين كانوا أم فارين فيزداد الضغط على الخاضعين وطأة. يشير نفس الباحث دائما إلى أن العمال كانوا يعقدون نوعا من الصفقات مع المخزن المركزي الذي يحدد القدر الواجب في كل صنف من الجبايات في مختلف المناسبات، فيدفعون له هذا القدر المحدد مسبقا على أن يعودوا دون حسيب أو رقيب إلى إجبار القبائل على إشباع نهمهم المالي بما يفوق العشرين مرة مما أدوه لبيت المال[13]. هذا الأسلوب في الجبي أفرز من تلقاء ذاته جباية جديدة تمثلت في إطلاق المخزن المركزي يد عماله في أموال الناس، حتى إذا انتفخت بطونهم عاد لبقرها وإخراج ما تكدس بها من ثروات، ليكسب على واجهتين: ماديا من أموالهم التي احتجنوها من الجبايات، ورمزيا بالظهور بمظهر المنصف المنتقم للمظلوم من الظالم.

4 – طالت الجباية كل شيء من القمح والشعير حتى الجبص والجير

ليس هناك ما يعبر أكثر عن وضعية القبائل، وهي تئن تحت وطأة نظام جبائي مجحف، من إعلان ممثلي المخزن المحليين أنفسهم عن حالة من الذهول إزاء تنوع أشكال الجبايات التي كانت تخنق أنفاس قبائلهم. فالقائد عبد الله السباعي مثلا أجاب عن الأمر الموجه له بتسديد ما عليه من واجبات خلال سنة 1301هـ قائلا: «ذو السر الأسمى، وصديق العلانية والنجوى الوزير محمد بن العربي الكبير (...) وبعد، بلغنا كتابك الأعز (...) أمرت فيه بتوجيه ما بقي علينا من واجب الزكاة كما بينت، اعلم رعاك الله أنا كنا بصدد فرضه وتوجيهه مع عيادتنا فإذا به وصلنا الأمر الشريف على الحركة

13- Michaux-Bellaire (E.d), «*Les impôts marocains*», op. cit, pp. 62 – 64.

واشتغلنا بشأنها، لأنها تبلغ علينا ثلاثة آلاف ريال مع ضعفنا وضعف قبيلتنا فإنها صارت مائة حارك بعد أن كانت خمسة وعشرين، وحين أتانا كلامك على الزكاة، زادنا حيرة وشغلا، ولم ندر ما نقدم ولا ما نؤخر، وساعة الكتب ورد كتاب سيدنا أيده الله على ما صير في الخبز عن إخواننا بسجن المصباح وهو ما يزيد على أربعة وعشرين ألف مثقال، لكن ما نحن إلا عند السمع والطاعة ...»[14].

لغة الامتثال والخضوع المعبر عنها في خاتمة الرسالة ليست إلا تعبيرا عن حالة من الرعب التي قد تمتلك القائد وهو يجد نفسه مجبرا على إرسال نصيب المخزن من كل ما تجود به أرض قبيلته، ونورد في هذه الشأن مقتطفات من رسائل بالغة الدلالة:

فقد توصل القائد الحاج عبد الواحد في 7 جمادى الثانية عام 1301هـ برسالة إنذارية تقول: «وإنك أغفلت على دار المخزن فغيرك من العمال وجه بقرات الحليب والبعض وجه الزبدة والخرفان أولاد العام للدار العالية بالله وأنت لم توجه شيئا وعليه فبوصوله إليك وجه البقرات على العادة من غير تراخ وإن ظهر الترفاس اشتره ووجه عاجلا ولابد لدار المخزن ولا تنسى رأسك...»[15].

هناك أيضا رسالة استفسارية موجهة إلى السلطان بتاريخ 24 جمادى الأولى عام 1301 من طرف أميني البنيقة المراكشية تسأل المشورة: «... أنا ألفينا بكناش الأمناء قبلنا بذمم عمال الرحامنة أحد عشر ألفا من أحمال الحطب وثمانية مائة وثلاثين حملا وكسرا وبذمة عمال الدير من أحمال البياض ثلاثة عشر ألفا وثلاثماية وقد أتانا خليفة التكني مخبرا أنه ورد عليه الأمر الشريف أعزه الله بدفع ما بذمته من أحمال الحطب واستفهم هل يدفع الأحمال بعينها أو يدفع ثمنها فوقع الاتفاق معه على أن ثمن كل حمل ثمان عشرة 18 أوقية على شرط أن نشاور علم مولانا أعزه الله في ذلك وكذا صاحب المزودي طلب أن يدفع أحمال البياض واستفهم هل يدفع الأحمال بعينها أو ثمنها في الوقت...»[16].

أما الرسالة التي وجهها القائد أحمد بن العربي المنبهي إلى السلطان بتاريخ متم رجب عام 1301 فهي جواب عن «كتاب شريف أسماه الله وأعز أمره مأمور فيه بتوجيه للحضرة الشريفة الستة والعشرين مائة مثقال من ثمن خبز المساجين...»[17].

14 – مح. 51، خ.ح، رسالة بتاريخ 12 شعبان 1301هـ.
15 – م.و.م، محفظة خاصة شهر جمادى الثانية 1301هـ.
16 – م.و.م، محفظة خاصة بشهر جمادى الأولى 1301هـ.
17 – م.و.م، محفظة خاصة بشهر رجب 1301هـ.

إذا كانت هذه المقتطفات من بعض الرسائل المحفوظة بمديرية الوثائق الملكية قد أفادتنا في تسليط الضوء على هذا الجانب اللامرئي من الجبايات والتي قد نسميها ضرائب الظل، فإن القوائم الحسابية المتوفرة بالخزانة الحسنية لا تعدم فائدة في هذا الشأن فقد جاء في «تقييد ما ورد للدار العالية بالله من أمناء دكالة وعمالها من ثيران الخليع وقيده في 26 شوال عام 1302: القائد أحمد بن مسعود العمراني 06 - القائد المصدق العوني 06 - القائد محمد بن المهدي البوزراري 17 - القائد محمد بن دحمان البوعزيزي 20 - القائد عمر الشتوكي 14 - القائد أحمد التريعي 06 - المجموع 69»[18].

ونقرأ في قائمة حسابية أخرى مؤرخة بـ 13 ربيع النبوي عام 1301هـ ما يلي: «محبنا الفقيه العلامة السيد عبد الرحمان الشرفي حفظ الله مقامك الرفيع والسلام عليكم ورحمة الله وبعد فقد حزنا لجانب مولانا نصره الله ما دفعه عيادة حاحة إخوان القائد عدي لكنافي من العسل واللوز حسبما هو مقيد بالطرة وجعل ذلك بالخزين السعيد وعليه المحبة والسلام: براميل عسل ميزانه بالطارة 92 آخر أيضا ميزانه بالطارة 77 - قلة منه أيضا 23 يجتمع 192 يزال منه خمسة وأربعون رطلا دفعت للدار العالية بالله بإذن الخلفية حفظه الله في هذا الموسم فيبقى بعد الإسقاط هذا 147، وحمل من اللوز -بعل في خنشات 3 ميزان الخنشات بالطارة 180»[19].

وتكشف لنا قائمة حسابية بنفس المحفظة أن الأمر لم يكن مجرد تبرعات أو هدايا عينية كان يقدمها العيادة أو غيرهم من السكان ليستمرئ السلطان وحاشيته كل ما تجود به البلاد من الطيبات من الرزق، بل هي واجب مفروض محدد سلفا حسب إنتاج كل منطقة. والواضح أن البون كان شاسعا جدا بين المطلوب والمتاح فقد جاء بهذه الوثيقة «بيان ما ورد من السمن من عند أمناء العونات الحاج حم والسيد المعطي بن سالم للدار العالية بالله ودخل للخزين السعيد في فاتح شعبان عام 1301: وجب في ميزانه بحضرة إيالته 10 قناطر و9 أرطال يخص لتمام المفروض عليهم قناطر 324».

إلى جانب إرغام كل قبيلة على أداء نصيب محدد مما تنتجه وتقتات به أو تتصرف فيه من سمن وعسل وترفاس ولوز وثيران خليع وبقرات حليب وحطب وجير وجبص

18 - ق.ح.خ.ح، لسنة 1302، غير مرتبة ولا مصنفة حسب الشهور أو المواضيع.
19 - ق.ح.خ.ح، لسنوات مختلفة، غير مرتبة ولا مصنفة كذلك.

وتبن وقصب وخشب وغيرها[20]، تخبرنا الوثائق التي اطلعنا عليها أن هذا الصنف من الواجبات كان مفروضا على قبائل معينة كانت تحيط بعواصم السلطان لتغطي حاجيات الدار العالية أو تضمن تموين «الكشينة السعيدة». هذا التخصص في أنواع معينة من الفروض والواجبات والكلف والسخاري كانت تتوزع بين:

1 - كلفة النقل: سواء تعلق الأمر بنقل «العدة والبارود» وبعض لوازم العسكر أثناء الحركات، أو نقل ما بداخل أمراس وأهراء المخزن من منطقة إلى أخرى[21].

2 - كلفة التوايز: كانت القبائل تسخر في حرث أراضي المخزن أو قواده وحصاد المحصول ودراسه ثم نقله[22].

3 - رعي أنعام المخزن: تحملت بعض القبائل المعروفة بتربية الماشية كلفة رعي بعض أنعام المخزن من أبقار وأغنام، تحمل مسؤولياتها أعيان القبيلة بعد الإشهاد عليهم بالعدول[23].

4 - صيانة بهائم المخزن: إلى جانب الرعي كان على هذه القبائل أن تتولى صيانة إبل وخيول وبغال المخزن، وتتحمل مسؤولية تعويض ما ضاع أو وهن منها وبذلك تضاف إلى محنة الصيانة واجبات تعويض الميت والراك من البهائم[24].

هذا التعطيل للقوى المنتجة والسواعد العاملة داخل القبائل تعمق بشكل رهيب مع توالي الحركات وأفرز ما اعتبره عبد الرحمان المودن بحق «ضريبة بشرية»[25]. فالرحامنة، على سبيل المثال، كانت تدفع الجيش والعيش واعتبرت من قبائل النايبة أي أنها كانت تقدم ما نابها من حراك «النوايب» الذين كانت تساهم بهم في الحركات، وكانت تجهزهم بالخيول والسلاح والمونة، وقد وظف عليها ألفي حارك دأبت على المساهمة بهم منذ 1862 حتى نهاية القرن 19[26]. ويمكن أن نتصور محنة قبيلة كالرحامنة كان عليها أن تؤدي نوعا آخر من الضرائب، تتقاسمه مع مختلف القبائل التي كانت تعبرها الحركات السلطانية وتحل بها محلاته وهو ما عرف بضريبة الموقع، إذ كان على هذه القبائل دفع مئونة المحلة كلما حلت بترابها وكذا مال الضيافة والتهنئة بالقدوم والوداع والأوبة، وفي

---

20 - العيساوي، فاطمة، م.س، ص. 133 - 148.
21 - ك.خ.ح، رقم 632، ص. 56.
22 - ك.خ.ح،671، ص. 47.
23 - ك.خ.ح، رقم 657، ص. 15.
24 - ك.خ.ح، رقم 635، ص. 251.
25 - المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 352، هامش 85.
26 - الصديقي، عبد الرزاق، م.س، ص.203. - 204.

هذا الصدد يشير الصديقي عبد الرزاق في دراسته حول قبائل الرحامنة إلى أنهم كانوا يدفعون مونة الخليفة السلطاني ست مرات في السنة على الأقل إبان غدوه إلى المناسبات السلطانية ورجوعه منها، وقد كلفت هذه الجبايات الطارئة، حسب نفس الباحث، خلال سنة واحدة ما يضاعف ما يلزمها من الزكاة والأعشار لمدة 16 سنة[27]. على أن معاناة هذه القبائل لم تقف عند هذا الحد، إذ تشير نفس الدراسة إلى أن المخزن اعتبر حركاتهم التمردية خروجا عن الطاعة وبعد الإيقاع بهم اعتبر أن بلادهم فتحت «عنوة» فثقف ممتلكاتهم وأصبحوا يؤدون الخراج لبيت المال[28].

كان على القبائل أن تتحمل أيضا صنفا آخر من الضرائب، عادة ما يدفعه عمالها في مناسبات مختلفة كهدايا الأعياد الثلاثة؛ الفطر والأضحى والمولد النبوي وحتى عاشوراء في بعض الأحيان. وإذا كانت هذه الهدايا، انسجاما مع دلالتها اللغوية، من المفترض أن تكون رمزية وإرادية، فإنها اكتست على العكس من ذلك طابع الإلزام بقدر معين على القبيلة أداؤه، وتضخمت في بعض الأحيان حتى صارت أثقل من واجبات الزكاة والأعشار بفعل ما استتبعها من مال «الملاقات» والاستئذان في العودة أو ما عرف بمال «الوداع» وهدايا خاصة في شكل رشاوى لكبار موظفي المخزن لكسب ودهم[*]، إلى جانب كونها مناسبة يتنافس خلالها الخدام على العطاء بسخاء ابتغاء مرضاة ولي النعمة، وكل ذلك على حساب قبائلهم، التي كان عليها أن توفر لهم ما يدفعونه في الأفراح والأقراح سواء تعلق الأمر بزفاف أحد الأمراء أو «راحة» السلطان وشفائه من داء ألم به[29]، أو تعزية كلما توفي أحد أفراد العائلة المالكة[30].

وإذا علمنا أن هؤلاء القواد كانوا ملزمين بشراء مناصبهم وتقديم مبالغ نقدية هامة، فإن ذلك لن يكون أكثر من رغبة في الحصول على ترخيص لتدبير مقاولة عقارية وبشرية في آن واحد اسمها القبيلة التي تحملت كل هذه الأعباء الجبائية. وكان عليها أن تدفع مبالغ باهظة إن هي عبرت عن رفضها لهذا الواقع، إذ يحلو للمخزن المركزي أن يتكلم حينئذ لغة التذعير، والنزول، والغرامات للتأديب، أو الصفح. ولحل هذه المشاكل التي قد تطرأ بين المخزن والقبائل كان لابد من إرسال مبعوثين يتكلف القواد بجمع

27 – الصديقي، عبد الرزاق، م.س، ص. 423 – 224.
28– نفسه، ص. 7.
(*)- انظر ما أوردناه على سبيل المثال في المبحث الخاص بباحماد.
29 – ك.خ.ح، رقم 195، ص. 122، وأيضا رقم 232، ص. 86.
30 –مح.خ.ح، رقم 312.

المال الذي يقدم لهم في شكل سخرات تعويضا لهم عن هذه التحركات، ويختلف قدر السخرة باختلاف القضايا التي أوجبتها، وباختلاف مكانة مستحقيها، على أن الذي لا اختلاف حوله هو مصدر هذه السخرات أي القبائل. إلى أن زاد الأمر عن حده وكاد أن ينقلب إلى ضده، ساعتها أدرك السلطان أن لابد من إعادة ترتيب الأمور من جديد، فهل بعد كل هذا الإنزال والإرهاق يكفي القيام بالترميم لإعادة القوة لهيكل مجتمعي أصبح متداعيا وآيلا للسقوط؟

المبحث الثاني: الترتيب بين دلالة الكلمة وأصل الفكرة.

نبه إبراهيم بوطالب إلى مسألة مهمة جدا قلما شدت اهتمام الباحثين رغم دقتها، يتعلق الأمر بضبط وتدقيق المعاني والدلالات للكثير من الألفاظ والمفاهيم المتداولة بينهم، إذ دأبوا على استعمال مفاهيم مشحونة بمعاني وقتهم دون أن ينتبهوا إلى اختلاف دلالتها في الزمان ذلك أن: «العديد من الكتابات المغربية الحديثة لم تتردد عن إطلاق لفظ الإصلاحات على الترتيبات السلطانية قبل الحماية، غير ملتفتة لعدم ورودها في الوثائق المخزنية بهذا المعنى وغير مدركة لسبب ذلك الامتناع. فإن كلمة إصلاح تحمل من المعاني ما كان يحول بين المخزن وبين أن يحكم على نفسه بفساد تدابيره حتى تحتاج إلى إصلاح. ذلك أن مادة «صلح» في كتب اللغة هي عكس «فسد» ولا يحتاج إلى إصلاح إلا ما هو فاسد، وكيف ينبغي للدولة القائمة على الدين الحنيف أن تكون فاسدة؟ فإنها كانت في حاجة إلى شيء من الترتيب ولم تكن قط في حاجة إلى إصلاح في نظر أولي الحل والعقد يومئذ. مما يتأكد أيضا من جهة الدولة العثمانية التي استعملت لفظ التنظيمات، وفي تونس في لحظات «عهد الأمان». وفي استعمال لفظي «ترتيب» و«تنظيمات» نفور واضح من مفهوم Réformes الذي كان يفرض على الدولة الإسلامية أن تغير أعرافها وضوابطها رأسا على عقب. وما كان أحد من سلاطين الأمة ليقبل على ذلك، أو أن يسلم بأن العمل ببعض أدوات النصارى مثل التلغراف والمنارات و«بابور البر» كان من الإصلاح في شيء، لكن يوم وقع العطب في منار سبارطل، أمر السلطان بإصلاحه وذلك ما معناه بالفرنسية Réparation وليس «Réforme»»[31].

---

31 - بوطالب، إبراهيم، «إشكالية المصطلح في التاريخ»، مجلة أمل، السنة الخامسة، العدد 15، 1988، ص 58.

وحتى نبتعد بعملنا عن دائرة اللبس والخلط، ونحن نشتغل على موضوع يتخذ من مادة الترتيب عنوانا له لم يعد لنا من خيار سوى تدقيق المعنى والتأصيل، ليس لمفهوم الترتيب بمعناه العام والخاص فقط، بل البحث عن تمييزه عما عاصره من مفاهيم واصطلاحات قد تشوش عليه كفكرة ورهان.

وردت كلمة ترتيب عند ابن منظور كما يلي: **ترتيب: من رتب الشيء ترتيبا أي أثبته**(*)[32]. وهو نفس المعنى الوارد في الرسالة التالية التي بعثها السلطان إلى القائد علي بن حمان الغناوي بتاريخ 10 ربيع الأول عام 1302هـ «وأما الجعافرة فقد رتبوا وبه **يرجعون عن جموحهم في غياهب الغي**(**) ويذهب عنهم ما اعتراهم من الشئامة والغي ويصلح حالهم بحول الله»[33].

أما لفظة ترتيب في معناها الفلسفي فقد جاءت مترجمة من «Hiérarchie»: «فكرة اعتبارية خالصة أي ليس هناك ترتيب يجب أن يؤخذ دون أي ترتيب آخر، إنما الأمر يتوقف على وجهة نظر الشخص المرتب لا على الأشياء المترتبة في ذاتها»[34]. نعتقد أن الترتيب سواء في التجربة الحسنية أو العزيزية كان يحمل في عمقه وأبعاده هذا المعنى الأخير، فالترتيب الجبائي كان ينبغي أن يسبق بترتيب الجهاز الإداري والفني الذي يشرف عليه، مع توعية للقاعدة الشعبية التي يستهدفها، خاصة وأنها ذات شعور وإحساس نافر اتجاه كل ما من شأنه أن يدرج في باب البدع. أو بلغة فقهاء الوقت كان نجاح المشروع يتوقف على تقديم المقدمات وتمهيد الأصول، وأساسها يكمن في وجود إرادة حقيقية وقناعة راسخة لدى الجميع، ولعل غياب هذا الشرط ساهم في تعثر المشروع وسهل مهمة إجهاضه.

المعنى الثالث للترتيب يأخذ بعدا علميا، دائما حسب نفس المعجم، «ترتيب اختباري Dispositif expérimental: هو أن ترتب قطع المعايرة أو قطع الاختبار على شكل يسمح بتقليل التأثيرات الناشئة عما لا يمكن مراقبته من تبدلات الخصب وتبدلات

---

32 - ابن منظور، لسان العرب، تقديم العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، المجلد الأول، ص. 1117.

(*)- التشديد من عندنا.

(**)- التشديد من عندنا.

33 - ك.خ.ح، رقم 360، ص. 113.

34 - معجم المصطلحات العلمية والفنية عربي – فرنسي ،انجليزي – لاتيني، إعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، بدون تاريخ ، ص. 261 – 262.

العوامل الطبيعية الأخرى، وكذلك ترتيب تلك القطع على شكل يسمح أيضا بتقدير الأهمية الخاصة لتلك التأثيرات بالنسبة إلى التأثيرات التي تحدثها الطرائق المختلفة للاختبارات»[35].

يشكل تبني هذا التعريف الثالث للترتيب تشكيكا في صدق نوايا السلطان في الذهاب بعيدا في مشروعه، لذلك فضلنا الحديث عن التجربة لأنها أقرب إلى الاختبار في معناها ولم نجازف بتبني التعريف الذي قدمته نعيمة التوزاني التي رأت أن «الترتيب كما كان يتصوره ويسعى إلى تحقيقه مولاي الحسن، أول الأمر، مخطط شامل لإصلاح الأوضاع الجبائية والقانونية في البوادي...»[36]. الباعث على هذا التحفظ وعلى التشكيك في نوايا السلطان الحقيقية في الذهاب بعيدا بفكرته والتحمس لها وتجنيد كل الطاقات لتفعيلها وإنجاحها يجد تفسيره في النزوع التجريبي الاختباري المعبر عنه في الرسالة التالية الموجهة من السلطان إلى القائد عبد السلام بن رشيد بتاريخ 21 رجب الفرد عام 1301هـ يقول فيها «القائد عبد السلام بن رشيد، وبعد فقد اقتضى نظرنا الشريف اختبار واجب هذا العام المبارك بالخرص ومعرفة ما يتحصل فيه من الحبوب إذا أخذت من عينها لنرى هل فيه منفعة لبيت مال المسلمين وصلاح للرعية وليظهر لنا بالخرص المذكور ما نقدم عليه في ذلك بحول الله ونأمر فيه بالمقتضى وإن لم تظهر مصلحته تبقى بيد أربابها ويجرون على عادتهم وعرفهم ...»[37].

إذا كانت هذه الرسالة تشكل استثناءا عن القاعدة العامة للرسائل الموجهة خلال نفس الفترة إلى جهات مختلفة من البلاد، والتي تدعو كلها إلى التعاطي الجدي مع فكرة الترتيب، فإنها في الواقع تميط اللثام عن حقيقة التعامل الانتقائي للمخزن مع القبائل حسب الوضعيات، وتساهله مع أهل هذه الناحية وتشدده مع الأخرى، ورغبته في تبني خيار التجديد مع إبقاء الأمور على عوائدها في نفس الوقت، ذلك ما سميناه سابقا بلعب كل الأوراق والعزف على مختلف الأوتار، فكانت الارتجالية والضبابية أرحم وأسلم من المكاشفة المؤدية إلى المواجهة، لذلك يظهر أن التعريف الأخير للترتيب الذي يضفي عليه طابعا اختباريا له جانب مهم من المصداقية، إذ يكثف معاني ودلالات عميقة، فتقليل التأثيرات الناشئة عما لا يمكن مراقبته من تبدلات، إذا نقلناها من سياقها

35 – معجم المصطلحات، م.س، نفس الصفحة.
36 – التوزاني هراج، نعيمة، م.س، ص. 151.
37 – ك.خ.ح، رقم 119، ص. 16.

الطبيعي إلى سياق المجتمع الذي يهمنا، تستجيب لرغبة المخزن في عدم إقحام عناصر تخلخل بشكل لا مرئي بنية مجتمع عرف كيف يعيد إنتاج علاقاته ويتحكم بوسائله المتنوعة في ضبطها رغم الهزات الفجائية التي كانت تحدث بين الفينة والأخرى. وتبرز الأهمية الخاصة لتلك التأثيرات بالنسبة إلى التأثيرات التي تحدثها الطرائق المختلفة في استجابة الترتيب لأمر واقع أصبح لا مفر منه لما ظهر من مستجدات ومتغيرات مواكبة للضغط الأوربي، فشكل صيغة مرنة لا هو بالنظام كما فهمه فقهاء المغرب في القرن 19 م ولا هو بالإصلاح كما نظر له سفراء الدول الأجنبية وروجت له صحافتها، بل نزع نحو التوفيق مع مراعاة مصالح المخزن للحد من تأثيرات الطريقة المقترحة من طرف الفقهاء من جهة ونظيرتها المقترحة من قبل الدول الأجنبية. لذلك لم يتجاوز سقفه حدود الترميم كمحاولة للتدبير اليومي في غياب إستراتيجية واضحة المعالم لإنقاذ حال البلاد والعباد.

كان الترتيب إذن يروم الترميم تجنبا لأي انقلاب محتمل، لذلك لم يتخلص من لغة إجراء الأمور على العوائد والحفاظ على الوضع القائم حتى لا يتسع الخرق على الراقع ويصير المتوقع أشد من الواقع، مكتفيا في سد الثغرات وتضميد الجراح التي ألمت بكيان الأمة على ما جادت به مداخيل الجبايات، دون التفكير في فتح الأوراش الكبرى المعبرة عن الرغبة في الإصلاح، التي يجسدها النقد العملي المؤسس للحظة التجاوز، فكان أن آثر الحسن الأول، بحدسه القوي، الحذر خشية التفريط في ملكه وتصدع كيان مملكته، جراء تلغيمها بأجسام غريبة عنها، تثير ثائرة «محاربي البدع» وتضرب في الصميم أصحاب الامتيازات والمصالح، وتفتح شهية مترصدي الأخطاء من مثيري الفتن الداخلية أو الساعين إلى قضم خريطة البلاد من الأطراف.

تراجعت درجة الحدس والحذر بشكل كبير عند خلفه عبد العزيز الذي ساقه وزراءه ومستشاروه في ركابهم كوكلاء وسماسرة معتمدين من طرف الإنجليز والفرنسيين، مدافعين عن أفكار لا يعرفون أبعادها، ومتحمسين لمشاريع لا يدرون خلفياتها، فتبناها، دون أن ينتبه إلى السم المدسوس في الدسم، معتقدا أنه يسارع لتدارك الموقف، لكن فاته أن يدرك أن العربة التي ركبها لتسريع وتيرة الإصلاح كانت أردأ من تلك التي تكدست في مستودع ألعابه، فكان الأمر يستدعي إذن إصلاح تلك العربة أولا، مما يؤكد فعلا أن الترتيب كان يحتاج إلى ترتيب، لتأمين النجاة والنجاح معا

عوض إثارة الشرر والفزع حتى قبل أن تنطلق فيصبح التخلص منها يافطة للتخلص من صاحبها بفسخ بيعته.

وحسبنا في ما قلناه، عن النهج التوفيقي لتجربة الحسن الأول في الترتيب وسعيه إلى الترميم عوض الإصلاح، الموقف المهادن للقوى المحافظة وصاحبة الامتيازات التي جنح معها إلى المجاملة والمحاباة، رغم نبرة الإصرار التي نلمسها في رسائله، الموجهة بشأن الترتيب، الرامية إلى المساواة بين القوي والضعيف والشريف والمشروف، فجاء رد الجميل بما هو أجمل، فإما سكوت دال على الرضى، أو تواطؤ فعلي وعملي، أو معبر عنه كما حصل مع السباعي الذي أورد في بستانه فصلا «في ذكر عد القبائل الغربية وبعض الحوزية وترتيبها لإجراء الوظائف على ذلك الترتيب» مما جاء فيه: «وأحدث فيها ترتيبا عجيبا لو بقي على أصله الذي أصله ابتداءا من ضبط القبائل وما لدى كل واحد بالحساب والتقييد، بحيث تجري الوظائف والتكاليف على حساب حال كل بحيث لا يبقى حيف ولا سبيل في ذلك للمزيد، ويحصل الرفق للرعبة، وتنحسم مادة جور العمال بالكلية، فاستحسن ذلك وإن لم يعم، لكنه انخرم ولم يدم»[38]. أو صاحب الحلل البهية الذي ذكر فيها أن الحسن الأول قد «اخترع أشياء وقوانينها موافقة للشريعة، استحسنتها عامة رعيته، وحمدت الخاصة والعامة سيرته، وشكرت نعمة فطنته، واعترفت بمزيد عدله وسلامة فكرته، من ذلك اقتصاره على أخذ الزكاة دون ما عداها من المبتدعات، وترتيب أموالهم، ليعطي من له مال دون غيره ما يجب عليهم لمونة تجهيز جيشهم وقت الاحتياج إليه مع الهدايا في الأعياد على ما جرت به العادة للجانب العالي بالله ونهى القواد عن أخذ أموال الرعية والذعيرة بالمال، وأعلمهم بأن لا يدفع أحد لعامله شيئا إلا عن إذنه، مع ما يتعين عليهم في الزكاة وأعشار الحبوب، وأحسن للضعيف وبر بالشريف والمشروف. وأسقط التكاليف المخزنية عن كافة حملة القرآن»[39].

جاءت لغة الترتيب متناغمة مع فكرة النظام والتنظيم كمدخل للاستعداد والمواجهة للجهاد التي أسالت مداد الكثير من فقهاء الوقت[40]، محاولة النسج على منوال تجربة «عهد الأمان»[41] في تونس و«تنظيمات»[42] الدولة العثمانية التي أثارت إعجابهم ونادوا

38 - السباعي، محمد بن إبراهيم، م.س، ص. 121 - 120.
39 - المشرفي، م.س، ص. 673.
40 - المنوني، محمد، م.س، ص. 22 -39 و348 - 357.
41 - ابن أبي الضياف، أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، ج.2، تونس 1963، ص. 173 - 172.
42 - المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية، دار الجيل، بيروت 1977، ص. 330 - 335.

بالاقتداء بها[43]. هذه الرغبة في كسب ود القوى المحافظة لم تثن عزم السلطان في الوصول إلى حل توافقي يجيب على ما علق من مشاكل في علاقته بالقوى الأجنبية بضغوطها و«نصائحها» فكان الترتيب مفتاح اللغز. فمن أوحى له بالفكرة؟

إذا كان الترتيب في معناه العام هو ذلك النهج الذي سلكه الحسن الأول لإنقاذ البيت المغربي، الذي أصبح متداعيا وآيلا للسقوط فأخذ بذلك معنى الترميم، فإنه في معناه الخاص، لم يبتعد كثيرا عن المعنى العام، بل صب في بوتقته للحيلولة دون أن يصير المتوقع أشد من الواقع، خاصة بعد تزايد عدد المحميين والمخالطين والأجانب المتملصين من أداء الجبايات، وتسلط الولاة والجباة في مختلف الجهات والإيالات، فكان لابد إذن من ترتيب الوضع الجبائي من جديد لتفادي الشح الحاصل في المدخول الضريبي للدولة، والتخفيف من الضغط والشطط الذي فكك عرى المجتمع ونسف قيمه ودفع الناس إلى الاستدانة من اليهود والفرار والاحتماء بأي ملاذ يقيهم شر المخزن سواء لدى النصارى أو الشرفاء.

سخر الحسن الأول كما سبقت الإشارة إلى ذلك كل طاقاته حتى لا تنفلت الأمور من بين يديه، خاصة وأنه ورث عن أبيه أعباء كثيرة خلفتها هزيمة حرب تطوان، واصطدم في بداية عهد حكمه بانتفاض الدباغين بفاس، فأدرك أن الأخطار المحدقة به هي من التنوع ما يبيح تنويع حلولها، فكان لابد من الإصغاء للجميع. وكان أول من أصغى إليه ولاشك، أستاذه الذي أشرف على تعليمه، الفقيه محمد الصفار صاحب الرحلة المشهورة إلى فرنسا سنة 1845م ككاتب مرافق للقائد أشعاش. وبعدما نجا هذا الفقيه الأندلسي الأصل بأعجوبة من التنكيل الذي طال قائده إثر عودتهما من فرنسا[44]، تم إلحاقه بالبلاط السلطاني، للسهر على تربية وتعليم أفراد الأسرة السلطانية ومن بينهم الأمير الحسن الذي أصبح فيما بعد سلطانا.

لاشك أن الوقوف عند شخصية الصفار وما أورده في رحلته سيسعفنا في الوقوف على الأفكار التجديدية التي قد يكون بثها في ذهن تلميذه الأمير الحسن. شغل الصفار على عهد السلطان عبد الرحمان بن هشام مركز الكاتب الخاص الذي يباشر الأعمال

---

43 – انظر على سبيل المثال : الصنهاجي، محمد، بشارة تسر الناظرين على حديث لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين، م.خ.ع، الرباط رقم 183 k، ألفه سنة 1886 يبدي إعجابه بالتنظيمات التركية، ناصحا بالسير على نهجها في تنظيم الجباية المغربية، ص. 63 و116.

44 – ميلار، سوزان، م.س، ص. 56 – 57.

التي لا ينبغي أن يطلع عليها إلا من كان كامل الأمانة موضوعا لكامل الثقة، وانتهى به المطاف إلى الارتقاء إلى منصب الصدر الأعظم في السنوات الأخيرة من حكم ذلك السلطان. ومن الأمور المثيرة والاستثنائية في تجربة محمد الصفار، صموده الطويل الأمد وبقاؤه مدة قاربت ثلاثة عقود من الزمن طرفا فعالا في أعلى هرم السلطة المخزنية، مما شكل حالة خاصة ذات أهمية قصوى في عالم المخزن المعروف بتقلباته العديدة[45]. وحين ساءت صحة عبد الرحمان بن هشام في صيف 1859 لعب الصفار دورا مركزيا في تولية ابنه محمد (1859 – 1873) ذي النزوع التجديدي المعروف. فعمل إلى جانب السلطان الجديد على إنشاء منصب وزير الشكايات واضطلع بمهمة تدبيره، فكانت فرصته للاطلاع على ما يطال الناس من مظالم تستدعي التفكير في إيجاد صيغة لرفعها أو على الأقل التخفيف منها. واستمر الصفار على رأس تلك الوزارة إلى حين وفاته سنة 1881 [46]. ولعل في ملازمته لحاشية السلطان حتى آخر لحظة من حياته وتقلده لمناصب حساسة مثل تعليم الأمراء والصدارة والشكايات، مؤشرات بالنسبة للباحث على حظوة هذا الشخص لدى الأوساط السلطانية. وإذا أضفنا إلى ذلك إعجابه بمظاهر النظام والترتيب والعدل التي وقف عليها في فرنسا وسجلها في رحلته، أدركنا ما يمكن أن تخلفه تجربته ككاتب مشاهد معجب بأسباب رقي الأجانب من تأثير في ذهن تلميذه الأمير الحسن، ثم كوزير للشكايات مطلع على عمق المأساة التي كانت البادية المغربية مسرحا لها في غياب العدل الذي ينصف القبائل من عسف القواد. هذه التجربة ولاشك ستدفعه إلى التفكير بجانب السلطان في إيقاف السيل المتدفق من الشكايات بإيجاد قانون جديد ينظم الأمور ويعيد ترتيب الوضع الجبائي.

إذا كان محمد الصفار قد لعب، على الأرجح، دور الملهم بالنسبة للسلطان، فإن السفير الانجليزي جون دريموند هاي (John Drummond Hay)، قد لعب دور المرشد الناصح حسب ما تصفه الوثائق المخزنية، كان هاي شغوفا بمعرفة كل شيء عن المغرب، يحشر أنفه في كل كبيرة وصغيرة مما يجري في البلاد. فاستطاع بشغفه لمهنته وإلحاحه في التفاوض أن يؤثر على زملائه الأوربيين والمسؤولين المغاربة على السواء إلى أن قيل عنه أنه كان أقوى رجل بعد ملك المغرب والشريف الوزاني فارتقى إلى عمادة السلك

45 – ميلار، سوزان، م. س، ص. 60.

46 – نفسه، ص. 60 – 62.

الدبلوماسي، متزعما عددا من المبادرات والاجتماعات وكان ينوب عن عدد من الدول مثل هولندا والدنمارك[47]، والنمسا هنغاريا، ولم يتوان في تقديم نصائحه للسلطان في ميادين الإدارة والقضاء ومحاربة الرشوة وأجور الموظفين[48]. وقد عثرنا على برقية مكتوبة بخط يده محفوظة، بمديرية الوثائق الملكية بالرباط مؤرخة في 17 غشت 1877م موجهة إلى وزير خارجية النمسا تؤكد أنه المهندس الحقيقي لمؤتمر مدريد ولما خرج به من توصيات بشأن المحميين والأجانب وتملكهم للأراضي وأدائهم للواجبات الجبائية.

إذا كان من الصعب تحديد الطرف الذي أقنع السلطان وأثر عليه لتبني فكرة الترتيب كضريبة يخضع لها الجميع، فإنه يمكن التأكيد على أن الواقع المغربي بما بلغه من تردي عارم سواء من جهة تجاوزات المحميين والأجانب أو من جهة تعسف القواد واستبدادهم، قد هيأ السلطان لتقبل أي فكرة تحد من ذلك التردي وتحافظ على استمرارية التوازنات الموجودة فكان الترتيب سبيله إلى الترميم دون كسر خواطر لا الأجانب ولا أصحاب الظهائر. فهل نجح الحسن الأول في كسب هذا الرهان؟

المبحث الثالث: **محاصرة الأجانب والمحميين**

I - الحماية القنصلية بين السياق والدواعي

شكلت الحماية القنصلية، بشكل خاص، والوجود الأجنبي وتبعاته على أرض المغرب خلال النصف الثاني من القرن 19، بشكل عام، عنصر قلق وإزعاج للمخزن، دفعه إلى إعادة ترتيب أوراقه لتدارك الموقف والتمكن من مسايرة إيقاع سريع صار مفروضا في تدبير الشأن السياسي والدبلوماسي على حد سواء.

يجب التذكير أولا أن السلطان محمد بن عبد الله لم ينتبه في عز قوة المغرب على عهده خلال منتصف القرن الثامن عشر، وهو يوقع الأوفاق مع كل من السويد سنة 1763م، وفرنسا والدنمارك سنة 1767م، والبرتغال سنة 1773م[49]، أنه يعمل في الواقع على استنبات بذرة خبيثة بالحقل المغربي سيصعب استئصالها لاحقا. لقد كان وعيه وطموحه يعبران عن حالة الرخاء التي بدت له مستديمة غير سائرة إلى زوال، بسبب الرواج التجاري بمختلف الموانئ الذي جعله واثقا من نفسه غير آبه بمخطط أكبر

---

47 - أبو طالب، محمد، «مواقف بريطانية من مغرب القرن التاسع عشر»، ندوة الإصلاح والمجتمع...، م. س، ص. 299.
48 - ابن الصغير، خالد، م. س.
49 - انظر النص العربي لهذه الأوقاف عند ابن زيدان، عبد الرحمان، م. س. ج3، ص. 277 - 297.

لأخطبوط إمبريالي فتي يهيئ إمبراطوريته الاستعمارية على مهل، وينسج مع ضحاياه منذ وقت مبكر خيوط حبال لخنفهم، في الوقت المناسب، بما صنعت أيديهم ليكون وضعه من الناحية القانونية سليما، وترجع اللائمة على الضحية.

فقد وقع المخزن مع هذه الدول الاستعمارية معاهدات أعطت فصولها للأجانب الحق في المجيء إلى المغرب، والتجول في مختلف جهاته ونواحيه، والاستقرار حيث شاءوا من مدنه وقراه دون حاجة إلى ترخيص ومن غير أن يتعرض لهم أحد. كما منحتهم الحق في اختيار سماسرة ووسطاء مغاربة لترويج تجارتهم بالقدر الذي يحتاجون إليه، وضمنت لهؤلاء السماسرة وكل من يخدم القناصل والتجار ويسعى في أغراضهم ويرعى مصالحهم التوقير والاحترام، كما أعفتهم من كل المغارم وجميع التكاليف التي يفرضها المخزن على من سواهم من المغاربة، كما تضمنت بنود هذه الأوفاق اعترافا مغربيا بقضاء قنصلي يفصل فيما يطرأ بين الأجانب من منازعات حسب شرائع بلدانهم، وقضاء مشترك يحكم فيه القناصل والولاة المغاربة إذا كان النزاع بين مغاربة وأجانب[50].

منحت هذه المعاهدات، الشرعية القانونية للوجود الأجنبي بالمغرب وفق خطة مدروسة جرى العمل بها لهد كيان الدولة العثمانية في الشرق، لكن المخزن المغربي كان في غفلة من أمره، ولم يستفد مما كان يحاك بالمشرق العربي ويعاد استنساخه بمغربه، فلا هو تجنب التوقيع على نظير معاهدات نفذت بموجبها القوى الاستعمارية للفتك بكيان إمبراطورية آل عثمان الشاسعة، ولا هو سعى في القضاء على مسببات التهافت على طلب الاحتماء بالنصارى.

لقد كان الأمر يتجاوز مجرد شعور وطني أو إيمان ديني، إلى مسألة وجود أو عدمه، فإما فقر وتشرد واضطهاد أو إعادة اعتبار تجنب كثيرا من المصائب والمحن، هكذا فهم قسم من المغاربة الحماية القنصلية، فاندفعوا إليها وكأنهم يسارعون إلى التأمين على حياتهم وأموالهم وممتلكاتهم.

فما هي الأسباب الكامنة وراء استفحال هذا الداء والتي كانت ولاشك أعقد من تفسير فقهاء الوقت الذين ربطوها على الخصوص بضعف الإيمان وغياب الحمية الوطنية وقاموا بتكفير أصحابها أو الساعين في طلبها ؟[51]

---

50 – ابن زيدان، عبد الرحمان، م. س، ج.3، ص. 277 – 297.

51 – انظر في هذا الشأن ما أورده المنوني، محمد، م.س، ج.1، ص. 326 – 334.

أول هذه الأسباب، والذي كان محط إجماع من طرف الجميع(*)، هو ظلم الولاة وشططهم، يقول أبو المواهب الكتاني مستطردا بعد مهاجمته لأصحاب الحمايات: «... نعم لو راقب الولاة الله تعالى، وتذكروا الوقوف بين يديه، والعرض عليه، ومحاسبته لهم على كل جليل وحقير، وكفوا عن المسلمين وعدلوا فيهم، وحكموا بحكم الله تعالى، ووقفوا عند أمره ونهيه ولم يتجاوزوا حدوده، لكان ذلك خيرا لهم في دينهم ودنياهم، ومحياهم ومماتهم، أزكى عند مليكهم، وأرضى لنبيهم، وأقرب لانحياش رعيتهم إليهم، وانقيادهم لهم، وعونهم ونصرهم.

فلم أر مثل العدل للمرء رافعا *** ولم أر مثل الجور للمرء واضعا»[52]

كذلك الشأن بالنسبة للمخزن المركزي الذي لم يكن يبرئ ساحة القواد بخصوص الدوافع التي كانت وراء إقبال الرعايا على الدخول في الحماية. ولم يكن يجهل ما كان يقوم به القواد من شطط في الجباية وتعسف في تحصيلها فلما أخبر القائد مبارك بن الطاهر الرحماني بأن الرحامنة صاروا يحتمون بالنصارى كان رد السلطان أن ذلك «سببه ظلم العمال ... وأكل أموال الناس بالباطل»[53].

أما قناصلة الدول الأجنبية، فلم يجدوا في هذا الواقع، المجال الخصب لزرع حمايتهم فقط، بل المبرر الذي ردوا به على المخزن الذي طالبهم بالتعامل معه على غرار نهجهم مع الأتراك فكان جوابهم واضحا في هذا الشأن إذ نقرأ في رسالة مؤرخة بـ 29 ربيع الثاني عام 1297هـ/ 11 مارس سنة 1880م من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بطنجة فليكس ماتيوس إلى النائب السلطاني محمد بركاش ما يلي: «أما إشارتك إلى رعية تركيا فإنني أصارحك لما بيني وبينك من المودة أنه لا يخفى عليك أن عند الترك برلمانا يسمى بالعربية الديوان تعرض عليه جميع شكايات الرعية عندما يجتمع ويأخذ كل واحد حقه، كما تستوي عندهم شهادة المسلم واليهودي والنصراني لا فرق بينها، والمغرب لا ديوان له ولا برلمان عنده، وقد كنت كتبت لنا مرة بأن محاكمكم لا تقبل إلا شهادة المسلم، فلو أن الحق الذي عند الترك يوجد مثيله عند المغاربة لم يتشوف أحد إلى الحماية ولا قبلها...»[54].

(*)- الفقهاء والمخزن والقناصل.

52 - أورده المنوني، محمد، ج.1، م.س، ص. 332.

53 - ك.خ.ح، رقم 348، ص. 107.

54 - دورية الوثائق، م.س، عدد 4، ص. 87.

إلى جانب هذا السبب الرئيسي نذكر أسبابا أخرى يمكن إجمالها بوجه خاص في البعد الإمبريالي للظاهرة التي تم استعمالها كأداة للهيمنة والغزو، ووسيلة لإضعاف السلطة المحلية وإخضاعها، وفي البعد التجاري الصرف للعملية كسلعة تجارية رائجة جنى منها الأجانب من القناصلة والتجار والمغامرين أموالا طائلة[55]. وأخيرا فيما يثيره سلوك المحميين من رغبة لدى باقي المغاربة في الاستفادة من نفس الامتيازات والتحرر من نفس الأعباء والواجبات.

II - الحماية القنصلية وبداية النهاية للسيادة المغربية

لنبدأ أولا بالتساؤل عن إفرازات هذا الواقع وكيف تحولت الحماية إلى معاول في يد أصحابها لهد كيان السيادة المغربية؟

بالنسبة لليهود، وهي الفئة التي كان لها باع طويل في هذا المجال، تجيبنا رسالة وجهها السلطان الحسن الأول إلى وزير خارجيته محمد بركاش بتاريخ 13 صفر 1297هـ / الاثنين 26 يناير 1880م جاء فيها: «وبعد فمن جملة ضرر الحماية العائد على هذه الرعية، أن من بها من اليهود تعدوا طورهم بسببها، وكثرت منهم الوقائع، وفشى فيهم نقض العهد الذائع، وما تحظره الشريعة، ويتعين فيه سد الذريعة، حتى أن يهوديا منهم محميا اسمه مردوخ بن يشوعى التطواني شرب وتسلح، وتعرض بقرب سيدي بونافع لامرأة مسلمة بدوية من أولاد الحاج أتت مع زوجها من القبيلة لسوق فاس تتسوق، وتأخر عنها زوجها (...) فصارت تصيح وتستغيث إلى أن ورد عليها زوجها، فجعل يطرده عنها ويدافعه، فأخرج اليهودي كابوسه وحمل عليه وضربه، فأصابت الرصاصة صدغه ثم ضربه بحجارة تكسر منها صدغه، فقبض الحراس الذين هناك على المسلم واليهودي وذهبوا بهما لعامل المدينة حسبما بالشهادة طيه، ثم بعد ذهابهم بهما أشهر يهودي آخر سلاحه اسمه إبراهيم بن يعقوب العلوف كان مع اليهودي المذكور، وصار يسب الدين والمخزن، فوقع هرج كبير، واجتمع عليه أخلاط الناس والصبيان، وقتلوه وأدخلوه لقعر زنقة هناك خالية وأوقدوا فيه النار بالحطب الذي يبيعه المعاشة (...)، ولولا لطف الله حضر وتدورك ذلك لأتى القتل على جميع اليهود، ولوقع النهب في الملاح.

---

55 - دورية الوثائق، م.س، عدد 4، ص. 5و36.

وهذا الفعل الذي فعله أهل الذمة في وسط أهل المحل الذين هم به، الحائطين بهم إحاطة الهالة بالقمر من أقوى الدلائل على جسارتهم وتعديهم طورهم بسبب الحماية...»[56].

إذا كانت هذه الرسالة تكشف بالملموس أن نظام الحماية القنصلية هو سبب ما حدث، لأنه هو الذي جعل أهل الذمة من اليهود يتجرؤون على تجاوز حدودهم، وأذهب من نفوسهم هيبة الحكم وزين لهم التطاول على الناس، فإن هذا النظام ذاته هو ما قاد المسلمين واليهود على حد سواء إلى الامتناع عن أداء أي نوع من الضرائب، بل الأنكى من ذلك أن مجرد التشوف إليه وتزوير أوراقه أو التملق لأحد دهاقنة الاستعمار كان كافيا لجعل أهل دوار بكامله يمتنعون عن أداء ما بذمتهم من جبايات، كما حصل مع أولاد مسلم من بطن مغيطة من قبيلة بني مالك بناحية الغرب، الذين رفضوا الخضوع للأحكام والامتثال للحكام وأداء الضرائب، لا لسبب سوى مرور سفير بريطانيا بأرضهم وقيامهم بضيافته وتوصيته فيما بعد عليهم، فاعتقدوا أنهم بذلك قد أدرجوا في سلك الحماية[57].

أتاحت الحماية القنصلية للمغاربة الحاصلين عليها إمكانية التصرف برعونة واستعلاء، لكن ذلك لم يكن بدون ثمن، إذ كان عليهم أحيانا العمل على تيسير أمر أولي نعمتهم من حماتهم في امتلاك العقارات، وتوسيعها على حساب أملاك الغير سواء من إخوانهم أو من المخزن، وقد كان هذا أحد أهم رهانات الأجانب لتوسيع الاستيطان خاصة وأنهم كانوا مستفيدين من الإعفاء من أي مطلب جبائي. تقول رسالة في هذا الشأن من السلطان الحسن الأول إلى وزير خارجيته محمد بركاش مؤرخة في 23 صفر عام 1296هـ/ الأحد 16 فبراير 1879م: «وبعد فقد أخبرنا خديمنا القائد محمد ولد أبا محمد أن النصارى ومن في معناهم تشوفوا لاشتراء الأملاك بالعرائش والاستكثار منها من غير توقف على إذن العامل في ذلك على مقتضى ما في الشروط، وصاروا يكتفون عن الشهادة في البيع بخطوط اليد، وأن لندرية خليفة الطليان هناك اشترى جنانا من بوغالب ولد الحاج عبد القادر العرائشي مجاورا لعذير المخزن وفي حوزه، وأراد جعل عزيب فيه من غير إذن من عامل البلد ولا كتابة العدول، ولما تكلم معه في ذلك بحضور القونصوات أجابه بأنه لا يسير على شروط النجليز ولا الصبنيول، وانه

56 – دورية الوثائق، م.س، العدد 4، ص. 502 – 503.

57 – نفسه، ص. 471.

مخير في متابعتها وعدمها، ثم أتاه بعد ذلك بورقة يزعم حماية بوغالب البائع المذكور، وأنه في خدمة بعض النواب مخزنيا، فلم يقبل ذلك منه ودافعه بأنه مستغرق الذمة لجانب المخزن لكونه في الخدمة هو ووالده، وما تأثلوه إنما هو مما تصرفوا فيه من عذران المخزن، مع أن الحماية محصورة في العدد المبين في الشروط، وأمرها مقرر معلوم»[58].

جعل الحماية محصورة فعليا وعمليا في العدد المبين في الشروط، والسعي لعدم تجاوز أمرها المقرر المعلوم، وإخضاع المستفيدين منها للجبايات ومختلف القوانين، هو الحلم الذي قاد الحسن الأول إلى تبني فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بمدريد. فكيف جرى التهييء له؟ وما هي نتائجه؟

III - الترتيب: من التوصية إلى القانون في انتظار التفعيل

بدأت الحماية القنصلية تقض مضجع المخزن المغربي منذ وقت مبكر لما سببته من اختلال للأمن، وضعف للسلطة، وتراجع الموارد، وتدخل السفراء والقناصلة في الشؤون الداخلية للدولة المغربية. لذلك بعث محمد الخطيب، نائب السلطان في الشؤون الخارجية المقيم بطنجة، رسالة دورية في شهر مارس سنة 1854م إلى جميع رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين بالمغرب يطالبهم فيها بحصر حق الحماية القنصلية في حدوده الحقيقية، أي عدم تأويل وتمطيط النصوص المتعلقة به من المعاهدات والاتفاقيات المبرمة، خاصة الفصل الحادي عشر من المعاهدة المغربية الفرنسية لسنة 1767 الذي أشار إلى «أن من استخدمه قناصل فرنسا من كاتب وترجمان وسماسير وغيرهم لا يتعرض لهم بوجه من الوجوه ولا يكلفون بشيء من التكاليف في نفوسهم وبيوتهم كيفما كانت هذه التكاليف ولا يمنعون من قضاء حاجات القنصوات والتجار في أي مكان كانوا»[59]. وبعد مضي عشر سنوات على دورية النائب محمد الخطيب عبر السلطان محمد الرابع سنة 1864 عن مخاوفه من المخالفات والتعسفات الناجمة عن الحماية التي تمنحها الدول الأجنبية لرعاياه تعسفا، متجاوزة الحق المعترف لها به في المعاهدات، ذلك التعسف الذي كان يزداد يوميا موشكا أن يعرض سيادته للخطر[60]. هذا الانشغال نفسه لازم الحسن الأول منذ أن كان وليا للعهد وحمله معه إلى كرسي العرش لذلك

58 – دورية الوثائق، م.س، العدد 4، ص. 446.
59 –نفسه، ص. 10 – 11 و 58.
60 – نفسه، ص. 59.

بادر مبكرا إلى التفكير مليا في الأمر، ورأى أن الاقتصار على توجيه الدوريات المحذرة إلى سفراء الدول المعتمدين بطنجة أو حتى إرسال سفراء مغاربة إلى أوربا لشرح الموقف المغربي من الحماية والدعوة إلى الحد من انتشارها لن تجدي نفعا مع أمر واقع أصبح المتوقع منه أشد من الواقع. لذلك استقر رأيه على الاستعانة بخدمات من كان بمثابة مستشاره الخاص، يتعلق الأمر بالسفير البريطاني جون دريموند هاي الخبير المحنك في شؤون المغرب، والداهية المطلع على خبايا ما يروج في كواليس السفراء الأجانب بطنجة، والذي كان يحظى بثقة كبيرة لدى المخزن منذ وقت بعيد.

لقد كانت هذه فرصة هاي الثمينة، التي طالما انتظرها بشغف لغرض في نفسه لا يمكن اختزاله في نجاح مهني ضيق، بل لقضاء مآرب أخرى تخدم إستراتيجية دولته في الحوض المتوسطي. حمل هاي الأمر محمل الجد، لذلك سارع إلى إقناع زملائه «بمشروعية المطالب المغربية»، وأخذ منهم وعودا مطمئنة اعتمدها السلطان لطرح قضية الحماية القنصلية على بساط المناقشة الصريحة مع جميع الدول الأجنبية الممثلة في المغرب، وأصدر أمره بذلك إلى نائبه في الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش الذي سلم في 10 مارس سنة 1877 إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية بطنجة مذكرة من 19 نقطة سرد فيها اعتراضات المخزن وبين التعديلات التي يجب إدخالها، داعيا إياهم إلى الاجتماع في مؤتمر ينظرون من خلاله إلى الكيفية التي يضعون بها حدا، عن طريق اتفاق جماعي، للمخالفات الناجمة عن الحماية أو على الأقل التخفيف منها[61].

استهلت المذكرة بنودها بالتأكيد على أن الشروط التي يمكن بموجبها منح الحماية هي المنصوص عليها في المعاهدتين الموقعتين مع بريطانيا (1856)، وإسبانيا (1861)، وفي التسوية التي تم التوصل إليها مع فرنسا وانخرطت فيها سائر الدول سنة (1863)، وأن تلك الشروط تقضي بأن يختار كل ممثل من ممثلي الدول الأجنبية ترجمانه ومستخدميه من بين رعايا السلطان، عربا كانوا أو غير عرب، مع إعفاء هؤلاء من أداء أي مغرم والقيام بأي تكليف، لكن في حدود ترجمان واحد وحارس واحد وخادمين اثنين لكل قنصل من القناصل المقيمين بالمدن الساحلية. وإذا كانت الحماية تشمل أموال الأجانب التي بيد الغير، والتي هي معفاة من الضرائب، فإن السماسرة العاملين لحساب الأجانب (تؤكد المذكرة) يطالبون بأداء الضرائب على ممتلكاتهم الشخصية سواء كانت عقارا أو مالا أو

61 – دورية الوثائق، م.س، العدد 4، ص. 63.

قطعان ماشية أو سلعا (...) **بل تطالب المذكرة أيضا بأن يؤدي الأجانب ومحميوهم من المغاربة الذين يمارسون الفلاحة الضرائب على محاصيلهم وقطعانهم**[*][62].

لم يشرع رؤساء البعثات الأجنبية المعتمدين بطنجة في مناقشة هذه المذكرة إلا يوم 9 يوليوز الموالي، وكان لابد من انتظار يوم 19 يوليوز 1879 لمعرفة ما أفرزه هذا المخاض العسير من مواقف بشأن مطالب المذكرة. وظهر في الأخير أن إجماع الممثلين لم يحصل إلا على نقط قليلة كأداء الأوربيين ومحمييهم للضرائب، وإنهاء التعسفات التي تقترن بالتجنيس. وحتى هذه القرارات الإجماعية التي وصلوا إليها بشأن هذه الأمور القليلة لم تكن في الواقع سوى توصيات في حاجة إلى تزكية صناع القرار بدولهم المتباينة الأنظمة والاتجاهات والسياسات[63]. ساعتها أدرك (هاي) أن الحسم يوجد بيد من يملكون سلطة التقرير، لذلك لابد من مؤتمر دولي يعقد خارج المغرب، بتمثيليات ذات صلاحيات تقريرية. وبعد أن وجد تفهما لدى السلطان لفكرته، واستطاع إقناع رؤسائه في لندن بها، اختار مدريد مقرا للمؤتمر لحسابات كان يدرك مغزاها. وهو الاختيار الذي قابلته إسبانيا بارتياح كبير وشرعت في التحرك يوم العاشر من فبراير 1880 في اتجاه إقناع الدول المعنية بالملف المغربي بالحضور إلى مدريد بممثلين غير أولئك المنتدبين بطنجة، والذين ربما كانوا بفعل مشاعرهم وآرائهم الذاتية وراء فشل اجتماعات طنجة حسب ما كان يقول هاي.

ولما حصلت الحكومة الإسبانية على موافقة سائر الدول بفكرة المؤتمر وبنوعية المؤتمرين، وجهت يوم 10 أبريل الدعوة إلى كل الدول المهتمة بالمغرب فحضر إلى المؤتمر الذي تقرر عقده ابتداء من 15 من شهر ماي الموالي ممثلو كل من المغرب والبرتغال وفرنسا وانكلترا وهولندا والدنمارك والسويد والنمسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية[64].

كان من المفترض أن يبدأ المؤتمر مباشرة بالمصادقة على ما تم الاتفاق بشأنه في طنجة سنة 1879 بخصوص مذكرة بركاش، غير أن الأمور نحت منحى آخر وتم اعتماد المذكرة نفسها أرضية لمداولات جديدة لتشهد قاعة المؤتمر صراعا مريرا بين ممثل

---

62 – دورية الوثائق، م.س، العدد 4، ص. 65 – 67.

(*) – التشديد من عندنا.

63 – دورية الوثائق، م. س، العدد 4، ص. 75.

64 – ابن زيدان، عبد الرحمان، م. س، ج.2، ص.422 - 421.

المغرب محمد بركاش «مؤازرا» بممثل كل من انكلترا وإسبانيا من جهة، وممثل فرنسا الذي حضر إلى مدريد بفكرة أن لا تنازل عن مكتسبات بلاده السابقة بالمغرب، وأن التنازل الوحيد الذي يمكن أن يقبله هو أداء السماسرة للضرائب الفلاحية، ولكن مقابل الاعتراف الصريح بحق الأجانب في تملك الأراضي، ومدعوما في ذلك من قبل ممثلي كل من إيطاليا وألمانيا[65]. فكان له ما أراد بحيث جاءت الفصول 11 و12 و13 من مقررات المؤتمر وفق رغبة فرنسا، واعترفت الدولة المغربية للأجانب بحق التملك، طبقا للقانون المغربي، بموجب الفصل الحادي عشر الذي نص على أن «حقوق الأملاك العقارية لرعية الأجناس بالمغرب معروف وشراء هذه الأملاك يكون بتقديم إذن الدولة المراكشية ورسوم هذه الأملاك تكون مكتوبة بقوانين مقررة في شريعة البلد، وجميع النوازل التي تقع في هذه الحقوق يحكم فيها على مقتضى شرع البلد ولهم رفعها لوزير الأمور البرانية كما هو مقرر في الشروط»[66]. وبالمقابل اعترف المؤتمر بحق المخزن في استخلاص الضرائب من الأجانب والمحميين طبقا للفصل الثاني عشر الذي نص على أن «رعية الأجناس والمحميين الذين لهم الملكية في الأرضين أو يكونون اكتروها والسماسرة الذين تكون عندهم الفلاحة يدفعون الزكاة والأعشار في كل سنة، وفي كل سنة يدفعون لقونصوهم تقييدا صحيحا مما يملكونه ويدفعون بيده ما يجب عليهم من الزكاة والأعشار والذي يشهد بالزور يؤدي ذعيرة مرتين الأعشار الواجب عليه شرعا في هذا الشيء الذي سكت عنه وإذا وقع منه هذا مرة أخرى فتثنى له الذعيرة المذكورة **والوجه والكيفية والتاريخ والقدر من هذه الزكاة والأعشار سيقع فيها (ترتيب مخصوص) بين نواب الأجناس ووزير الأمور الخارجية للحضرة الشريفة**»[*][67].

وطبقا كذلك للفصل الثالث عشر الذي جاء مكملا لسابقه ومؤكدا أن «رعية الأجناس والمحميين والسماسرة الذين عندهم بهائم الحمل يؤدون ما يجب في الأبواب، والقدر وكيفية قبض هذا الواجب تكون واحدة لرعية الأجناس ورعية السلطان، **ويكون في ذلك ترتيب مخصوص بين نواب الأجناس بطنجة ووزير الأمور البرانية للحضرة الشريفة، وهذا القدر لا يزاد فيه إلا باتفاق جديد مع نواب الأجناس**»[*][68].

65 – دورية الوثائق، م.س، العدد 4، ص. 97.
66 – ك.خ.ح، رقم 102، ص. 86.
67 – نفسه.
(*) - التشديد من عندنا.
68 – ك.خ.ح، رقم 102، ص. 86.

نسجل بناءا على هذه المقررات التي تشكل قطب الرحى ونقطة الاستدلال فيما يتعلق بالقانون الجبائي المعروف بالترتيب: الملاحظتين التاليتين:

أ ـ ضعف القوة التفاوضية للمغرب كما يتضح ذلك على الخصوص من فرض أسبقية تملك العقار في الفصل 11 على أداء الواجب في الفصلين 12 و13.

ب ـ تزايد التدخل الأجنبي في المجال التشريعي من خلال تقييد حرية المخزن في وضع القوانين الجبائية وتعليق تطبيقها إلى حين موافقة الهيئة الدبلوماسية كما جاء في الفقرة الأخيرة من الفصل 13، بعدما كان الأجانب قد حصلوا في وقت سابق على حق التدخل في المجالين الجمركي والقضائي.

وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمؤتمر مدريد كمرحلة أساسية من مراحل التدخل الأجنبي في المغرب، فإن اهتمامنا سيتركز بالأساس على الشق المتعلق بالضرائب الفلاحية التي شكلت،إلى جانب ضرائب أخرى[69]، الإفرازات الرئيسية لذلك المؤتمر. ففي 30 مارس 1881 تم إقرار القانون المنظم لضريبة الترتيب تنفيذا لمقررات مؤتمر مدريد، لكن الأجانب عملوا على إقباره في المهد ولاسيما في الجانب المتعلق بحقوق الصاكة والزكاة والعشور حيث تذرعوا بما ورد في الفصل الثاني منه الذي ينص على أن «الرعايا الأجنبية وأهل حمايتها تكون في خلاص الصاكات والعشور والزكاة على حد سواء مع رعية الحضرة الشريفة»[70]، رافضين تأدية ما عليهم من واجبات حتى يؤدي جميع الرعايا المغاربة.

كان الهدف إذن تجميد قانون 30 مارس وتعليق العمل به إلى حين الحاجة إليه. ولم ينفعل السلطان الحسن الأول مع هذا التجميد الذي لحق ترتيب 1881، بل على العكس من ذلك، تفاعل معه بشكل واقعي وموضوعي، وقرر إنشاء ترتيب جديد سنة 1884، اقتصر على المغاربة غير المحميين من سكان بعض القبائل، كما ورد في رسالته الموجهة إلى أمناء أولاد زيان والتي جاء فيها: «وأما ما ناب أهل الحماية في ذلك فابقوا أمره موقوفا على أن يصفى الكلام عليهم في محله ولا تطالبوا به قبيلتهم»[71]. وبعد

(*)ـ التشديد من عندنا.

69 – الخمليشي، عبد العزيز، م. س.

70 – ك.خ.ح، رقم 102، انظر النص الكامل للقانون المنظم لضريبة ترتيب 30 مارس 1881 بالملحق الخاص بالوثائق عند بياض الطيب، ضريبة الترتيب وأثرها على المجتمع المغربي **1880-1912**، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، تحت إشراف محمد البكرواي، كلية الآداب فاس، 2002، مرقونة.

71 – ك.خ.ح، رقم 360، رسالة بتاريخ 18 صفر 1302هـ، ص. 37.

سنة من إنشاء الترتيب الجديد قرر الحسن الأول إلغاء المكوس استجابة لضغوط داخلية ومتغيرات مالية متعلقة بإنهاء مصاريف سك العملة المغربية بفرنسا سنة 1881.

فشل رهان ترتيب 1881 في إرغام الأجانب والمحميين على أداء الجبايات، لكنه نبه إلى كثير من مكامن الضعف التي تسببت في إفشاله وأكد أنه فعلا في حاجة إلى ترتيب سابق يمهد سبل تفعليه.

فما هو شكل هذا الترتيب الذي كتب له أن يقبر في المهد قبل إحيائه لاحقا؟ وأي وضع رام تصحيحه؟ وبما أوحى للسلطان الحسن الأول على مستوى التدبير الإداري والجبائي؟

الفصل الثاني

الترتيب الحسني كبديل

المبحث الأول: **شكل الترتيب والطاقم المشرف عليه**

I- شكل الترتيب

أرغم ترتيب 30 مارس 1881 الأجانب وأهل الحمايات المالكين أو المستأجرين الأراضي الزراعية وأيضا السماسرة المتعاطين للحراثة أن يؤدوا العشور في الحرث والزكاة على الحيوانات المعدة للحرث[1]. وهم في ذلك سواسية «مع رعية الحضرة الشريفة»[2] وذلك على الشكل التالي:

«القمح والشعير وبقية الحبوب يدفع عليها العشور عينا أو نقدا، فإذا كان عينا فيؤخذ في محل الدراس فتؤخذ هذه العشرة في المائة على كمية الحبوب المذكورة أو نقدا بسوم السوق الأقرب أو بالتراضي وإذا وقع اختلاف فيما بين الأمين وصاحب الحرث فالعشور يدفع عينا وهذا العشور يدفع في شهر غشت بإعانة القناصل على مقتضى الفصل الثامن عشر»[3] الذي يقرر أن «الأمين المكلف من قبل السلطان لتقويم الأعشار على الحبوب سيعطي في كل سنة بوقت التقويم إلى الأجانب وأهل الحمايات المالكين أو المستأجرين للأراضي وأيضا إلى السماسرة المتعاطين للزراعة تقييدا مبينا فيه قدر الواجب تقديمه حسب التقويم عينا أو نقدا على مقتضى الفصل الثالث، فصاحب الحرث يسلم التقييد المذكور حالا إلى قنصله فإما أخذ ذلك من عينه فيسلم في محل الدراس وإن أخذ نقدا فصاحب الحرث يخلص القدر المعين بواسطة قنصله وإذا ظهر له زيادة في التقويم فيتشكى منها ويسلم حالا تقييد الأمين ليد القنصل وعلى القنصل أن يبلغ ذلك من دون تأخير إلى عامل المحل المكلف بجمع المال ليحرس النوادر أي

1 - كناش، خ.ح، رقم 102، ترجمة قانون في تأدية الصاكة والوظائف، 30 مارس 1881، الفصل الأول.
2 - المرجع نفسه، الفصل الثاني.
3 - الفصل الثالث من نفس القانون.

الحبوب. وأجرة الحارس أربعة بليون في اليوم إلى تمام الدراس فبعد تمام الدراس يعبر أمام الشهود القدر الموجود فإذا أخرج ذلك على مقتضى ما قومه الأمين فصاحب الحرث يدفع العشور عليه ويدفع أجرة الحارس وإن خرج أقل مما قومه الأمين فيدفع العشور على مقتضى ما خرج والمخزن يخلص حارسه فإن وقع في التقويم غلط قدره خمسة في المائة زيادة أو نقصانا فهو مقبول. يعني إذا القدر المعبور نقص عن الخمسة في المائة أو زاد عليها فعلى صاحب الحرث أداء العشور على مقتضى ما قومه الأمين وإذا كان الفرق أكثر من خمسة في المائة فيدفع العشور على قدر الكمية المعبورة»[4]. **أما الزيت فيدفع عليها أيضا عشرة في المائة**(*) ويكون تقويم ذلك إما على الشجرة وإما حين يكون الزيتون في المعصرة[5].

وإذا انتقلنا إلى زكاة الحيوانات والأنعام وجدنا الفصل السادس من قانون الترتيب يفصل القول فيها كما يلي: «**الإبل والبقر والمعز يدفع عليها اثنان ونصف في المائة عن كل سنة وذلك في شهر ينيه**(*) أي بالعنصرة فزكاة الإبل هي المعنية اثنان ونصف في المائة بتقويم على كل رأس أربعون ريال صبنيولي فيكون ريال في السنة على كل رأس. وسوم البقر بالإجمال بتقويم خمسة عشر ريال فتكون الزكاة على كل رأس في السنة سبعة ريال بليون ونصف بحساب اثنان ونصف في المائة، وسوم الغنم والمعز بالإجمال بتقويم ريالين لكل رأس فتكون الزكاة ريال بليون عن كل رأس في السنة إلا البهائم الرضاعية فإنها بريئة من الزكاة»[6].

ويكشف لنا الفصل السابع من نفس القانون أن هذا التقويم تحكمت في تحديده الشروط العامة للبلاد والظروف الصعبة الناتجة عن توالي السنوات العجاف لذلك فـ «حضرة السلطان ما جعل هذا التقويم القليل للحيوانات إلا اعتبارا للضيق الحالي ولكن إذا تغالت أسعارها كما هو ظاهر من الآن فللحضرة الشريفة أن يطلب اجتماعا جديدا مؤلفا من نواب الأجناس ليجعلوا في القانون التبديل اللازم بما تقتضيه الأسعار في ذلك الوقت»[7]. ولكن قبل هذا وذاك يبقى على الأجانب وأصحاب الحمايات المالكين

---

4 - ك.خ.ح، رقم 102، الفصل الثامن عشر من قانون 30 مارس 1881.
(*) - التشديد من عندنا.
5 - المرجع نفسه، الفصل الخامس من نفس القانون.
(*) - لتشديد من عندنا.
6 - ك.خ.ح، رقم 102، الفصل السادس من نفس القانون.
7 - نفسه، الفصل السابع.

أو المستأجرين للأراضي الزراعية والسماسرة المتعاطين للزراعة «أن يقدموا لقناصلهم في كل سنة بشهر ينيه قبل عيد العنصرة تقييدا صحيحا يبين فيه عدد البهائم ملكهم ويدفعون على يد قنصلهم الزكاة المعينة ومن وقع زور في تقييده فيؤدي ضعف الزكاة المعينة ذعيرة على البهائم التي لم يذكرها في تقييده وإذا وقع هذا الزور مرة ثانية فيؤدي ضعف الذعيرة المذكورة»[8]. وإذا كانت الزكاة والأعشار المرتبة على الأجانب وأهل الحمايات تدفع إلى قناصلهم الذين يسلمونها إلى عامل المحل بالأوقات المعينة بالفصلين الثامن عشر والتاسع عشر فالقناصل والعمال يجعلون كناشات لتقييد ذلك[9]. وإذا وقع التراخي ولم يتم الدفع في الأوقات المعينة بالفصلين الثالث والسادس وصار لزوم استعمال القوة الجبرية فيكون ذلك بإعانة وكيل معين من قبل القناصل حالا ودون تعطيل ليكون تحت طلب العامل[10].

وبينما أقر القانون في فصله الخامس والعشرين أن «إعانة القناصل معدومة المصاريف ولا لهم أن يقبضوا شيئا على الأمانات كما تقتضيه التعريفات القنصلية» فقد ألح في فصله السادس والعشرين على أن أيا «من الموظفين بالقنصليات المقتضي للحراثة عليه أن يقدم إلى رئيس النيابات بطنجة تقييدا فيما له من البهائم وفيما دفع من الزكاة والعشور والصاكة وذلك حالا بعد وقوع الدفع منه وإذا وقع اختلاف فيحيل ذلك إلى الحكومة المنوبة بطنجة»، و«إذا وقع اختلاف فيما بين الحكومة المراكشية وبين أحد نواب الأجناس في شأن أداء العشور والزكاة أو بخصوص إجراء القانون المقدم ذكره ففصال الاختلاف يكون فيما بين وزير الأمور البرانية لحضرة السلطان وبين نواب الأجناس الموقعين على معاهدة مدريد»[11].

ولأن حصاد بعض أنواع الحبوب كالذرة قد يتأخر في المناطق الباردة إلى أواخر غشت في ناحية الشمال مثلا، فقد يتم تمديد أجل الدفع إلى الخامس عشر من شهر أكتوبر[12]. أما إذا حصلت جائحة أو موت البهائم أو مصائب أخرى عطلت قدرة العطاء لدى الأجانب وأهل الحمايات فهم سواسية في الحصول على التسهيلات مع رعايا السلطان[13].

---

8 - ك.خ.ح، رقم 102، الفصل التاسع عشر من قانون 30 مارس 1881.
9 - نفسه، الفصل العشرون من نفس القانون.
10 - نفسه، الفصل الحادي والعشرون.
11 - نفسه، الفصل السابع والعشرون.
12 - نفسه، الفصل المضاف.
13 -نفسه، الفصل الرابع والعشرون.

تستدعي قراءة نصوص هذا القانون إبداء الملاحظات التالية :

- اقتصر الترتيب فعلا على الزكاة والأعشار دون غيرها من المبتدعات كما أشار إلى ذلك المشرفي في نص سبق ذكره.

- التمس التساهل والتخفيف في حالة الجوائح.

- ابتغى المساواة والتعميم كرهان لرفع الموارد الجبائية.

- جاء بلغة زجرية حادة للضرب على يد المتلاعبين في الوقت الذي أعطى فيه للمتضررين من أي شطط مفترض في التقويم فرصة الاستئناف.

- أتاح هامش التدخل في الشأن الداخلي بشكل كبير أمام ممثلي الدول الأجنبية.

- وضع في بنده الثاني شرطا تعجيزيا يفرض على المخزن إخضاع جميع رعاياه للجبايات كمقدمة لتعميمه على الأجانب.

جاء الاهتمام بالوقوف عند شكل الترتيب من خلال الانتباه إلى أن المخزن الذي ألف لغة أبوية فضفاضة وأسلوبا مزاجيا في التدبير، انتهى إلى التوقيع على وثيقة قانونية غاية في الدقة والتعقيد، تلزمه تعبئة جهاز تقني وإداري محنك يسهر على تطبيقها، والتوفر على سلطة قوية تخضع جميع المغاربة لشرائعها لإعطاء العبرة لممثلي الدول الأجنبية في إجبار رعايا دولهم والمحتمين بهم على أداء الواجب. ولما لم يكن للمخزن من القوة والخبرة ما يكفي لتحقيق ذلك، فقد اكتفت الدول الأجنبية، لنسف المشروع من أساسه، برفع التحدي في وجه السلطان بأنها ستنضبط لإجراء تعميم الضرائب الفلاحية حال توصل المخزن إلى تطبيقه على مختلف رعاياه، وهي تدرك أن بين الرغبة والإنجاز أو بين الحلم والواقع توجد كومة من ظهائر التوقير والاحترام والإعفاء، ومساحات شاسعة من عزائب الشرفاء التي لن تطالها بحال من الأحوال إجراءات تعميم الضرائب، ناهيك عن قبائل الجبال والثغور وحتى في حالة تحقيق التعميم فإن المداخيل المترتبة على الزكاة والأعشار ما كانت لترقى إلى مستوى تسوية مشكلة المخزن المالية التي استفحلت مع ازدياد حاجياته إلى تغطية المصاريف المتنوعة التي اقتضتها مستجدات العصر والتي سبق الحديث عنها. لذلك يبدو أن السلطان استفاق من حلمه وعاد إلى لغته المألوفة ثلاث سنوات بعد ذلك، وهو يتحدث إلى نائبه بطنجة بركاش عن مشروع ترتيب جديد يعطي فيه المخالط «جميع ما تعطيه قبيلته من واجب وغيره»[14].

---

14 - ك.خ.ح، رقم 123.

وكم سيجري تمطيط عبارة «وغيره» هاته لاستيعاب ما لا يعلم عدده سوى المخزن من أنواع جبائية شتى(*).

إذا كان مطلب تعميم الضرائب الفلاحية في شقها الشرعي فقط قد بدا غير واقعي، سواء على مستوى انعدام الشروط الاجتماعية والتقنية والإدارية، أو على مستوى قدرته على سد حاجيات المخزن المتزايدة، فإن ذلك هو ما دفع السلطان إلى التراجع عنه كرهان محكوم عليه مسبقا بالإخفاق. ومما يبرر العزوف عن قانون يتوخى الدقة والمحاسبة والمكاشفة والزجر عند الاقتضاء «أوجاع الرأس» التي قد يجلبها لعقلية مخزنية ألفت في تدبير الشأن العام أسلوب الترغيب والترهيب وتوظيف العنف المادي والرمزي للضبط والإخضاع، واستيفاء ما شاءت من مطالب جبائية دون حاجة إلى وكيل قنصلي أو معاودة تقويم في حالة حدوث شطط في التقدير. كما أن العزوف قد يجد تفسيره أيضا في الرغبة في التخلص من كابوس مزعج يتمثل في التورط في شراكة مسكوت عنها في تدبير الأمور الجبائية مع ممثلي القوى الأجنبية، سيما بعد أن أدرك السلطان أن ما اعتبره مكسبا لم يكن في الواقع سوى بوابة خلفية فتحتها القوى الأجنبية للتسلل إلى مختلف أرجاء الدار المغربية تشريعا وتنفيذا. وهو أخطر المخاطر التي كرس الحسن الأول كل جهوده لتفاديها، فآثر الاقتصار على أخذ الفكرة والاسم وتكييفهما مع الواقع المحلي، وبذلك ظهر الشكل الثاني للترتيب سنة 1884 محكوما بظروف ودروس خاصة، أثرت فيها بشكل كبير أحلام التجربة السابقة التي تكسرت على صخرة الواقع العنيد. وقد حاولت هذه المبادرة أن تتدارك هفوات سابقتها، بعدم الاقتصار على الزكاة والأعشار وتتجنب التوجه رأسا إلى الدخول في مزايدات مع القوى الأجنبية، فانطلقت من تقييم موضوعي لواقع مجتمعي مطبوع بتكاثر الحمايات، الناتج عن شطط القواد والجباة، وحالة فقر دفعت المغاربة إلى تحمل ديون المضاربين والمرابين من يهود وأجانب. وتجلى هذا المسعى إلى تقدير الأمور حق قدرها، في الحرص على البدء بما يمكن أن نسميه بإحصاء عام للسكان والأملاك والأموال، وهو أسلوب كفيل بمعرفة حال البلاد وما يمكن أن تجود به من خيرات مادية كانت أو بشرية. لذلك لا ينبغي أن نستغرب كثرة أهداف هذا الإحصاء التي لا يمثل العطاء إلا جزءا منها، كما لا ينبغي أن نستغرب المسؤوليات الجسام التي اضطلع بها الأمناء والأشياخ المعينون في هذا المجال[15].

(*) - انظر ما ورد بالمبحث الأول من الفصل الأول من الباب الثالث.

15 - انظر ظهير تعيين أمناء أولاد البوزيري آنف الذكر.

غير أن ما يسترعي الانتباه في شكل هذا الترتيب الجديد، إلى جانب تركيزه على الجانب الإحصائي ذي البعد الاستخباراتي، نزوعه الطامح إلى استئصال آفة الحماية وتحمل الدين والمخالطة من أساسها، بالسعي إلى القضاء على أسبابها عبر محاربة الفقر والقهر والظلم الذي تسبب في انتشارها. وكل ذلك ينم عن رؤية مغايرة لحل المشكلة بطريقة قد تعفي السلطان من استجداء الأجانب بالكف عن تقديم حمايتهم لرعاياه الفارين من بؤس واقعهم. لكن التناقض غير المستساغ في هذه المعادلة هو كيف يستقيم هذا النهج العطوف الرحيم بالرعية مع وعاء ضريبي اتسع ليشمل، إلى جانب الزكاة والأعشار، الهدايا متعددة المناسبات والتكاليف المخزنية من سخاري متنوعة ومؤن معدة لجهات مختلفة، ولوازم حركات متجددة؟ أما شروط وظروف الفرض فقد جاءت، بخلاف ما طبعها من دقة ووضوح في قانون 30 مارس 1881، غاية في الغموض والالتباس، وفتحت الباب على مصراعيه أمام شتى أنواع التجاوزات، فكل حركة في اتجاه الفرض كان لابد أن تحصل على سبيل المثال على إذن مركزي، وكان لابد كذلك من انتظار تحديد المقدار في كل مرة لاستخلاص الواجب مما كان عاملا من عوامل العرقلة والتعطيل ودفعا في الوقت ذاته لكل أنواع الخروقات.

لكن مع ذلك يبقى للشكل الجديد للترتيب جوانبه الإيجابية المستجدة في عالم الجبي، أهمها اعتبار الثروة موضوعا للضريبة من خلال إلغاء الفرض على العتل والعظم وتقادير الديوان، وجعله على نسبة المثقال المقوم به المتمول وهو ما كشفت عنه صراحة رسالة موجهة إلى أمناء الصفافعة وأشياخهم المعينين بتاريخ 2 ربيع الثاني 1302هـ تقول: «فمن كان لا يملك شيئا لا يلزمه شيء ومن كانت له ماشية فإنما يعطي على نسبتها وذلك لا يضره حيث هو على نسبة المال لكل أحد في سائر الأحوال»[16]. ومن مزايا هذا النظام الجديد للترتيب الصادر سنة 1884 أيضا أنه لم يترك مهمة الفرض بيد العامل كما كان العمل جاريا به من قبل، أو بيد الأمين الذي تحمل لوحده مسؤولية التقويم حسب ترتيب 1881، بل قرر «إنا لم نجعل لأحد من المكلفين بالفرض الاختصاص بشيء منه دون من عداه في مسنون أو فرض، بل جعلناه منوطا بسر الاجتماع لكونه أضبط وأسلم من غوائل الخداع». كما انتبه مشرع الترتيب الجديد إلى أهمية تحديد رواتب الموظفين

---

16 - ك.خ.ح، رقم 360، ص. 189.
القصد أن لا يوزع العطاء على أساس الانتماء بل على أساس ما يملكه الفرد.

الساهرين على تطبيقه لكف أيديهم عن التطاول على أموال الناس، بدعوى أخذ مستحقات وأتعاب تنقلاتهم، وفق الصيغة التالية: «وقدرنا للعامل والأمناء والأشياخ المكلفين أجورهم، قضاء لحق ما قلدنا به نحورهم على أن يزاد الثلث على كل ما يفرض على الشرط المقرر والنهج المحرر، نصفه يكون للعامل، ونصفه للأمناء والأشياخ على السوية بإسهام العامل»[17].

وما دام هذا الترتيب يهدف إلى العدل والمساواة بين الناس فقد قرر أن «لم نخرج العامل والأمناء والأشياخ من ربقة التكليف، بل سويناهم مع إخوانهم فيما يلزم القوي والضعيف»[18]. كما كان واضحا أيضا في الجانب الزجري لمن اختار الغش والتزوير منهجا، فقد قرر السلطان من داخل نفس الظهير أن «من ارتكب جريرة تلزم من أجلها الذعيرة، يرفع أمره إلينا لننظر فيه بنظرنا، ولتكن أجرة السجن مثقالا واحدا للسجان، وخمس أواقي لمن يباشر التسريح من الأعوان. ومن صدرت منه، فيما رتبناه، مخالفة، أو استهوته مواخاة أو مخالفة، فقد جعل نفسه عرضا لسهام الوبال، وجلب لرأسه شؤم النكال، ونحن بعون الله على جمعيهم عين ومسمع، وإن وقع فيه خلل فدركه، يكون عليهم أجمع»[19].

وتكشف لنا قائمة حسابية عبارة عن: «بيان زمام أولاد سيدي الشيخ مقيد في ربيع النبوي عام 1302هـ «نموذج الزمام الذي كان على الأمناء إرساله عند انسلاخ كل شهر ليعلم ما زاد وما نقص لدى كل قبيلة وفق ترتيب 1884:

17 - ك.خ.ح، رقم 516، ص. 83 - 89.
18 - نفسه.
19 - نفسه.

	عدد الرجال	عدد النساء	عدد الخيل	عدد البغال	عدد الجمال	عدد الحمير	عدد البقر	عدد الغنم	عدد الزرع المحروث	عدد الأشجار
الأمين سيدي محمد	06	04	00	00	00	02	06	80	40	00
سيدي أحمد بن سالم	02	03	01	00	00	05	06	06	30	00
....	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المجموع	94	78	06	02	03	33	68	460	474	00 [20]

رغم ما توحي به الوثيقة من دقة وتحقيق في الإحصاء فإنها لم تتجاوز السقف الاستخباراتي المرسوم لها، ليبقى الفرق بين شكلي الترتيب الحسني واضحا؛ فالأول (1881) صيغ بلغة دقيقة ومحددة ليست بغريبة على محترفي الدبلوماسية وفقهاء القانون، الذين يدركون أبعاد ومقاصد ما يدونونه من نصوص تأخذ طابعا إلزاميا للحاكم قبل المحكوم، أما الثاني (1884) فكانت لغته فضفاضة وعامة تعكس عقلية نفعية، تترك هوامش كثيرة للمناورة.

II- الهيأة المشرفة على الترتيب

أسندت مهمة الإشراف على تفعيل المحاولة الثانية للترتيب إلى مسؤولين مغربيين يعدان من خيرة الأطر المغربية، آنذاك هما محمد الجباص الفاسي، الذي تسميه الوثائق «بالمهندس»، كان قد تلقى تكوينه الأولي في عهد محمد بن عبد الرحمان بفاس ثم تممه بطنجة قبل أن يرحل إلى أوربا لاستكمال هذا التكوين[21]. وأمين الأمناء محمد التازي الذي سهر على «المسطرة» التي ينبغي إتباعها في الإصلاح الضريبي الحسني (1301هـ/ 1884م)»[22].

---

20 – ق.ح.خ.ح، سنة 1302.
21 – التوزاني هراج، نعيمة، م.س، ص. 152.
22 – التازي، عبد الهادي، م.س، ص. 42.

هذا على المستوى المركزي، أما على المستوى المحلي فقد كان طاقم الخرص الذي يسهر على تفعيل إجراءات الترتيب الحسني لسنة 1884 يتألف من العامل أو من ينوب عنه، والقاضي أو من ينوب عنه، والأمناء والأشياخ المعينين للترتيب، والعدول، وأعيان القبيلة وعرفائها وصلحائها. فقد ورد بإحدى الرسائل السلطانية ما يلي: «خدامنا الأرضين أمناء وأشياخ إيالة الخديم القائد حدو بن منصور السادني وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد، فقد أصدرنا أمرنا الشريف للخديم القائد العربي ولد أب محمد بتوجيه نائبه مع الخراصة لتخريص زرع إخوانكم وقطانيهم وعد مواشيهم عن عام تاريخه وكتبنا لعاملكم المذكور بتعيين نائب عنه كنفسه للحضور على ذلك ولقاضي فاس بتعيين عدلين وتوجيههما إليكم، فنأمركم بالوقوف معهم عليه وبمزيد التيقظ ورد البال حتى لا تقع خيانة فيه وبمجرد تمام الخرص وعد المواشي وجهوا لنا نسختين في كناشين بمحصل ذلك مفصلا وأخرى تبقى عندكم نعم كل فرقة يحضر على تخريصها أمينها وشيخها وكل من خرص له أندره تعطاه نسخة ببيان ما وجب عليه في الجين ولا يحمل أحد شيئا إلا بعد إخراج الواجب عليه من عينه وحيازته وحمله واصلا للهري السعيد عمره الله بفاس على يد الخديم ولد أب محمد المذكور والله ولي التوفيق والسلام في 5 الحجة الحرام عام 1311هـ»[23].

هذا من حيث المبدأ، أما على أرض الواقع فسرعان ما تلاشى الحرص على جعل المكلفين بتنفيذ إجراءات الترتيب محليا يأخذون بعضهم بعنان بعض، وأصبح الأمر يقتصر في غالب الأحيان على العامل تارة أو على الأمين والشيخ تارة أخرى، مما يعكس عقلية وآلية التسيير التي طبعت الحياة العامة في مختلف الميادين. ويبقى السؤال المطروح، بعد عرض شكل الترتيب والطاقم الذي أشرف على تطبيقه، عن أبعاد ومرامي هذا الإصلاح الجبائي؟

المبحث الثاني: **ضبط القبائل والتحكم في المجال**

شكل الإخفاق في تطبيق بنود مؤتمر مدريد، وخاصة تفعيل نصوص قانون 30 مارس 1881، عبرة للمخزن المغربي، ليدرك أن الأرضية التي يقف عليها ليست من القوة التي تؤهله لتطبيق قوانين أصبحت تكبله أكثر مما تطلق يده للتحكم في الوضع العام

---

23 - وردت بمحفظة تضم قوائم حسابية لسنة 1311، خ.ح.

بالبلاد، فالدولة لم تكن في الواقع تعاني من نقص في تشريعاتها فقط بل تآكلا لأجهزتها التقليدية التي استشرى فيها الفساد، وعمت بسببه الفتن التي زادت الأمر تعقيدا. وكانت دعوة القوى الأجنبية إلى مساواة المغاربة والأجانب في الأداء مزايدة محسوبة من طرف محترفي التكتيك والإستراتيجية الاستعماريين، الذين أحرجوا السلطان بوضعه في موقع من ينهى عن أمر ويأتي بمثله، فكيف له أن يطالب الأجانب والمحميين بأداء الجبايات بدعوى الرغبة في تعميمها وأطراف كثيرة من إيالته لا تدفع جبايات، ناهيك عن المستفيدين من ظهائر الإعفاء داخل القبائل الخاضعة.

أدرك الحسن الأول إذن أن مخزنه لم يتقن لغة التفاوض وتمرير البنود وتصريف المواقف ونسج التحالفات في الكواليس، وأن اللعب بأوراق، لا يفهم فك رموزها وقراءة طلاسيمها، لن يزيد الأمر إلا تعقيدا فقرر أن يعرض عن هذا النهج، على الأقل ريثما يرتب بيته الداخلي جيدا، لذلك كانت تجربة الترتيب الأولى لسنة 1881م قصيرة في الزمن، محدودة الانتشار، لافتقادها لآليات التفعيل لضمان إمكانية تعميمها، فجاءت فكرة تطبيق ترتيب ثاني جديد سنة 1884م، مقتصرة على المغاربة لتشكل مدخلا سليما في نظر المخزن لمعالجة الأمر. عن هاتين التجربتين تقول رسالة سلطانية موجهة إلى أمناء بني مسارة بتاريخ 28 ربيع الأول عام 1302هـ «أما ما طلبتموه من جعل الأجرة لكم على ما كلفتم به من أمر الأمانة القديمة فلم نجعل لكم ولا لأمناء القبائل المجعولين قبل هذا الترتيب أجرة لكون الكل لم يستغرق في الخدمة أوقاته وإنما ذلك يفرض في بعض الأحيان وإن كان مقصودكم ترتيبكم كما رتب غيركم من القبائل بالترتيب الثاني الجديد فحتى تكونوا هنا بحول الله ويظهر...»[24].

ذلك هو الترتيب الذي كان أصله يبتدئ حسب السباعي[25] من ضبط القبائل وما لدى كل واحد بالحساب والتقييد، واضعا إستراتيجية التحكم في المجال الترابي برمته بأساليب وآليات تختلف باختلاف درجة الخضوع والتمنع، القرب أو البعد من المركز، الاستقرار أو الانفلات، لذلك قبل أن نعرض للأبعاد والرهانات الجيوسياسية لهذا الترتيب الجديد، لابد من وضعه في سياقه وكشف أهدافه ومراميه من خلال هذه الرسالة الموجهة من السلطان الحسن الأول إلى نائبه بطنجة محمد بركاش بتاريخ 5 حجة الحرام سنة 1301هـ وقد جاء فيها: «الطالب محمد بركاش وبعد فلما رأينا تلاشي

24 – ك.خ.ح، رقم 360، ص. 170.

25 –السباعي،محمد بن ابراهيم، م.س،ص.120-121.

القبائل واضمحلالها بتوالي سنين الجدب والمحل عليهم ومحاولتهم الخلاص من ذلك بما هو أفدح وأتلف لهم من ارتكاب المعاملة الفاسدة استعملنا النظر فيما يرفع عنهم ذلك ويخرجهم من الضيق للسعة فشرح الله صدرنا إلى رفع أيدي الضنك عنهم والاعتساف وسدل أثواب العافية عليهم والإرساء على منهج قويم ومهيع مستقيم ومن جملته عدم إبقائهم على ما عهد من فرض الواجب على الديوان القديم وعدم التفريق فيه بين الغني والفقير وحيث كانت معرفة ذلك متوقفة على معرفة عدد النفوس وما يملك كل واحد من الأموال والأصول والغروس ومعرفة المحميين والمخالطين للأجناس والدخلاء وأوباض الناس ليكون الفرض على ذلك منضبطا من غير حيف ولا إضرار بالضعفاء والفقراء في فرض ذلك ولنكون بأحوالهم خبيرا وبما يعطونه على الكيفية الموصوفة بصيرا ولا يبقى لارتكابهم المعاملة الفاسدة وادعاء الحماية والمخالطة سلما ولا لمن طوقناه النظر في رعايتهم إلا مجرد التنفيذ كما يومر به والجريان على ما رتبناه حذوا بحذو وكلفنا بذلك أمناء وأشياخا من عرفاء كل قبيلة وخيارها وصلحائها فرتبوه ترتيبا جامعا مانعا وأمرنا بالإمضاء على منواله وحمده الناس وصارت القبائل تتوارد على حضرتنا الشريفة أفواجا أفواجا طالبين ترتيبهم على ذلك المنوال وكل الناس تمشوا على منواله في أداء الواجب وما يرجع لمصلحة قبائلهم عدى المدعين منهم الحماية والمخالطة والصحبة امتنعوا من التمشي عليه (...) وعليه فنأمرك أن تكلم النواب بأن يأمروا قونصواتهم وتجارتهم بالمراسي بإجراء الأناس المذكورين في التقييد المذكور وغيرهم على مقتضى الشروط...»[26].

ليس عيبا أن يمني المخزن نفسه بتعميم الترتيب الجديد فذلك حلم ظل يراوده لكسب رهان الضبط، لكن الأهم هو الكشف عن تصوره لتحقيق نواياه الخفية من خلال هذا الرهان. فقد أخذ الضبط بعدين اثنين متكاملين: سياسي، ومجالي جغرافي، لاستئصال أسباب ارتكاب المعاملة الفاسدة من حماية وخلطة وتداين. اعتمد الأول أسلوب العد والتقييد والإخبار، الذي لا يمكن أن ينجح دون الحضور المكثف والمتنوع للمخزن داخل المجال الخاضع أصلا. أما الثاني فلن يتم دون تفقد أحوال الثغور والمناطق القاصية و«مخزنتها» بما ينسجم وطباع أهلها وعوائدهم حتى لا يظهر الحضور المخزني فيها نشازا، أو تبقى خارجة بالمرة عن دائرة النفوذ المخزني فتزيد الهوة بين الطرفين

26 – ك.خ.ح، رقم 123، غ.م.

اتساعا مع توالي السنوات والعقود. كان مؤتمر مدريد وما نبه إليه من لا مفكر فيه من طرف المخزن بمثابة إبرة وخزت جلد هذا الأخير، وأقنعته أن التطلع إلى السيطرة على الكل لن يستقيم إلا بضبط الأجزاء المكونة له، والتحكم فيها يأتي وفق تراتبية تحترم قانون الأولوية للحلقات الضعيفة ومتوسطة القوة ثم القوية، فلابد إذن من البدء بحسم أمر القبائل الخاضعة خضوعا فعليا لضمان مداخيل قارة وثابتة، وولاء دائم، ثم استدراج القبائل المنفلتة مجاليا بما يضمن ولاءها وما تجود به من ضرائب شرعية، قبل التفكير في الحلقة القوية التي تدور في فلك الأجنبي صعب المراس. لذلك جاء ترتيب 1884 موجها أساسا للحلقتين الأولى والثانية بأشكال وآليات مختلفة تراوحت بين الرغبة في المال والخضوع معا بالنسبة للأولى وإعطاء الأسبقية للولاء على المال بالنسبة للثانية. هكذا عمد المخزن، من خلال ممثليه المحليين الذين دعمهم بأمناء وأشياخ معينين لإنجاح فكرة الترتيب وإنجازها على أرض الواقع، إلى عد سكان القبائل بمن فيهم المعفون من الضرائب، حيث أن لهذا الإحصاء مصالح كثيرة «والعطاء جزء واحد من جملة تلك المصالح»[27]. كان أهمها تتبع تحركات القبائل وفرقها، ونقل صورة حية عنها إلى المخزن المركزي الذي أمر الأمناء بمده بلوائح شهرية مفصلة بكل ما يطرأ على أعداد قبائلهم أو فرقهم زيادة أو نقصانا، كما يستشف من رسالة موجهة إلى الأمين عبد الله بن الغزواني والأمين عبد القادر بن بوشعيب «والمقرر لكم أن تكونوا تعلمون بما زاد وما نقص عند رأس كل شهر ولو فعلتم لعلم الناقص فيسقط عنكم، والزائد فيزاد، وبه تحصل لكم على كل حال زيادة التخفيف»[28].

أصبحت لغة الرغبة في التخفيف من الأعباء الجبائية للقبائل متداولة في أدبيات المخزن كأحد أهم أهداف الترتيب، أو على الأقل كأسلوب ناجع لتهدئة روعها وإرجاع نوع من الثقة إلى نفوس أهلها، بعدما عيل صبرها من تحمل شطط الجابي وتعسف القائد ومطاردة الدائن وأجبرت على الفرار أملا في الخلاص، ذلك ما تشير إليه رسالة سلطانية إلى القائد علي بن حمان الغناوي بتاريخ 10 ربيع الأول عام 1302هـ جاء فيها: «أما ما أوضحته من صلاح القبيلة ورجوع من كان خارجا منهم من البلد لعمارة محله بسبب الترتيب فذاك بعض ما قصد به تمم الله المرام»[29]. غير أن هذه العودة لم تكن دائما

27 – ر.س إلى أحمد بن عبد الجليل الوزاني؛ ك.خ.ح، رقم 360، ص. 217.
28 – ك.خ.ح، رقم 360، ص. 161.
29 – نفسه، ص. 113.

مريحة كما توحي بذلك الرسالة آنفة الذكر، فهذه رسالة من القائد الحرزلاوي المطيري إلى السلطان بتاريخ 24 رجب عام 1309هـ تخبره «بأن أيت حرزلاوي مشتتون في القبائل، فمن رجع منهم فهو يطلب باب الله بالدواوير ليعتق رقبته ورقبة أولاده، والباقي فهو فار ببلاد الناس...»[30]. كما أن أسلوب اللين والمرونة لم يكن نهجا مألوفا لدى المخزن، الذي سرعان ما يعود لتحريك وسائله المعهودة في الضبط والإخضاع من إنزال قبيلة على أخرى أو تذعير القبائل المتمردة، ذلك ما تنطق به الرسالتان التاليتان: الأولى موجهة إلى القائد محمد بن الهادي الشكيري بتاريخ 18 ربيع الثاني عام 1302هـ تقول: «وبعد فنأمرك بالنهوض مع خديمنا الحاج العربي الوليشكي للنزول على فساد إيالته حتى يذعنوا لحسن الطاعات ويؤدوا جميع اللوازم والتبعات وحتى تصلح ذات بينهم مع عاملهم المذكور وتستقيم الأحوال وتنصلح الأمور»[31]. أما الرسالة الثانية فتكشف عن أسلوب أكثر صرامة وإجحافا وقد بعثها السلطان الحسن الأول إلى القائد محمد بن الطالب محمد اليوسي المسعودي بتاريخ 8 ربيع الثاني عام 1302هـ يقول فيها: «وبعد فإن أهل الميس طالما استهوتهم غوائل الفساد (...) منذ أعوام حتى حملهم ذلك على النهب والقطع بالطرقات والدؤوب على ذلك في عموم الأوقات (...) وحين تشفعت لدى جنابنا الشريف في إبقائهم ثمة اعتمادا على بلوغ العقوبة فيهم حدا (...) قبلنا شفاعتك فيهم ولم نواخذهم كل المواخذة بمجرميهم على أن يؤدوا ثمانية آلاف ريال لبيت المال ذعيرة تطهيرا لصحائفهم من هاتيك الجريرة وليعرفوا مآل الفساد وعاقبة الطيش والعناد فإن لكل جريمة وإن طال المدى عقوبة ولكل عقوبة أعجوبة وعليه فإن هم أدوا العدد المذكور فليطمئنوا ببلادهم وليرجعوا لمهادهم، وإلا أنزلنا بها من يعمرها من القبائل ويعطيها حقها باجتناب الرذائل مقابلة للشكر بالنعمة وكفرانها بالنقمة والله عزيز ذو انتقام والسلام»[32]. لم يكن للمخزن النفس الطويل في تضميد جراح القبائل الخاضعة له خضوعا فعليا، والتي حملت في بعض الوثائق المخزنية لقب «قبائل الترتيب»[33]، فما كادت جراحاتها تندمل بفضل «الترتيب السعيد والضابط الرشيد»[34]، حتى عاد ليدميها ثانية بأسلوب التذعير والإنزال والمطالبة بأداء الديون والمستحقات التي

---

30 - مح. رقم 625، خ.ح.
31 - ك.خ.ح، رقم 360، ص. 229.
32 - نفسه.
33 - نفسه، ص. 212.
34 - ك.خ.ح، رقم 516، ر.س إلى القائد محمد بن العربي المديوني بتاريخ 26 جمادى الثانية عام 1301هـ.

تخلد بذمتها لفائدة المخزن أو الأجانب والمحميين، فتتبعثر الأوراق من جديد لتبقى دار لقمان على حالها في انتظار ما هو أسوأ.

حرص المخزن، في تنفيذ فكرة الترتيب، على تكييف مشروعه مع طبيعة علاقته بمختلف القبائل قصد ضبطها والتحكم في مجالها بشكل أسلم وأنجع. فإذا كان قد نجح دون كبير عناء في ترجمة قانونه الجبائي الجديد على أرض الواقع ابتداءا من شعبان 1301هـ/ يونيو 1884م، في القبائل الواقعة بالسهول والهضاب، خاصة دكالة والحوز والغرب والشاوية وحاحا (...) فإن هذا القانون ينعدم أثره في قبائل سوس الأقصى «الحديثة العهد بالمخزن» على حد تعبير السلطان الحسن الأول. فبينما كان مشروع جباية الأعشار والزكاة بسوس موافقا لما يقتضيه الشرع، كان ظهير 1301هـ المصدر للترتيب يحدد الفرض على أساس المثقال المقوم به ما بيد كل واحد من المتمول[35]. على هذا النهج سار المخزن مع باقي الأقاليم القاصية ضعيفة الإنتاج والبعيدة عن مركز السلطة والمحسوبة على الثغور، وحديثة العهد بالمخزن، فهذه توات أيضا لم تكن تقع «تحت العبء الضريبي والتسخيري الذي كانت تخضع له الأقاليم الأخرى. وذلك راجع لوضعها الجغرافي وبعدها عن مراكز السلطة فهي تكاد تكون معفاة من الكلف المجحفة ومكوس الأسواق والوظائف المختلفة فهي لا تمر بها الحركة السلطانية ولا تقع في نطاق الحملات المخزنية. وحتى الضرائب المفروضة عليها لم تكن تؤديها بصورة منتظمة»[36]. هذا الواقع لا يعني عدم الاعتراف بسلطة المخزن أو نزوعا نحو السيبة، كما روجت لذلك الأطروحة الاستعمارية التي وجدت ضالتها في موضوع أداء الجبايات كمقياس محدد لرسم جغرافية الحضور المخزني، بل على العكس من ذلك كان إفرازا، وفي نفس الوقت، تعبيرا عن وضع قائم منسجم مع آليات الاتصال العتيقة التي تحد وتعرقل إمكانية التواصل بسهولة مع مختلف القبائل القاصية منها والدانية، السهلية والجبلية. هذا الوضع ينسجم أيضا مع اختلاف القدرة الإنتاجية لمختلف القبائل بين سهلية ذات أرض خصبة وإنتاج جيد، وأخرى جبلية أو صحراوية جافة ذات دخل محدود، ناهيك عن رغبة السلطان في عدم إضعافها كقبائل ثغور أمام دول الجوار، خاصة بعد تزايد المد الاستعماري، أو تخوفه من أن مزيدا من الضغط عليها سيدفعها إلى

---

35 – المحمدي، علي، مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر ،المجتمع الباعمراني وعلاقته بالمخزن 1786 - **1894**. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب، الرباط، 1985، ص. 301. مرقون.

36 – أعفيف، محمد، م.س، ص. 322.

قلب ظهر المجن للمخزن والدخول في سلك الحمايات أفواجا أفواجا، في زمن صارت فيه الحماية ملجأ لمن لا ملجأ له من المغاربة. هذا الشكل من التدبير نرى فيه سلوكا واعيا من طرف المخزن في إطار إستراتيجية توزيع الوظائف أو تقسيم المهام بين القبائل، بما ينسجم والوضع العام للبلاد في وقت عرف فيه تطورات طارئة لا تسمح بإسقاط أي رقم من معادلة الحسابات الصعبة. هذا الحرص، وهذا التمييز في إعطاء الأولويات بين قبض المال أو ضبط القبائل والتحكم في المجال، هو ما نلمسه من خلال قراءة متأنية لما ورد في رسالة موجهة من السلطان الحسن الأول إلى القائد عبد الصادق بن أحمد الريفي بتاريخ 21 رمضان 1301هـ يقول فيها: «(...) وأما بيان السبب الحامل لك على الحركة لأنجرة من أنه اقتضاء ما بذمتهم من الواجب، فقبض الواجب لا تعرج عليه أصلا والمقصود الأهم هو إصلاحهم وردهم للجادة ورد المظالم إذا حصلت والمال يؤخر إلى وقت آخر وأما ما بذمتهم من العشرة آلاف ريال فلتؤخره الآن فإنه بعد الإحكام والضبط وإجراء الأمور على مقتضاها لا يبعد وعلى كل حال فلا تجعل المال أهم أمرك ومبلغ مرامك ورأس مالك بل ما حصل منه فضل ثم إن ردوا للجادة وكتبت لهم في وقت آخر على الواجب وغيره يوجد أطوع لذلك من الساعد موطنين أنفسهم عليه بحول الله وأما ما بذمتهم من العشرة آلاف ريال فلتؤخره الآن ولتقدم على ذلك إصلاحهم وعلاج ما اختل من نظامهم واجعله المقصد الأهم كما أوضحناه لك وأما ديون النصارى فمن السياسة والرأي تقدم بعد الإصلاح لأمرهم ثم الاعتناء بشأنه حتى ينجز عن آخره تسكينا للغير وتبكيتا لهم وإظهارا لمزية الحركة...»[37]. وما قيل عن سوس وتوات والريف يسري أيضا على منطقة فكيك والمغرب الشرقي بشكل عام، لنفس الاعتبارات المشار إليها سابقا والتي دفعت المخزن في إطار وعيه بمحدودية سلطته في هذه الأطراف إلى محاولة إدماج نفوذ القوى المحلية (الجماعات والزوايا) داخل المنظومة المخزنية[38]، كمكون أساسي من مكوناتها لا يمكن الاستغناء عنه، بل يمكن الرهان عليه والتحالف معه وتحذير ممثلي المخزن المحليين أو الوافدين من الاصطدام معه. فالأسبقية دائما في هذه المناطق شديدة الحساسية، تنصح إحدى الرسائل السلطانية، لـ «السياسة حتى يظهر ما يكون لا للحرابة لعدم تيسر أسبابها الآن»[39].

37 – ك. خ. ح، رقم 516، ص. 24.

38 – مزيان، أحمد، م. س، ص. 557 وما بعدها.

39 – ك. خ. ح، رقم 159، ص. 26، وردت عند مزيان، أحمد، م.س، ص. 8دد.

هذا الوجود المخزني الهش بأطراف البلاد والناجم أساسا عن غياب دام أكثر من نصف قرن هو ما دعا إلى أخذ الأمور بحكمة وروية، وطول النجعة في حركات سلطانية لم تترك من الأقاليم إلا النزر المعتبر، أو ما كان يرى السلطان في الوصول إليها مجرد المشقة والضرر[40]. كان الهدف إذن تدعيم الحضور المخزني والتحكم في المجال الجغرافي الذي تتحرك فيه مختلف القبائل، خاصة البعيدة منها عن مركز السلطة بأسلوب مرن هادف إلى الاستدراج والاستقطاب وضمان الخضوع والولاء، بعيدا عن الإكراه والضغط المؤدي إلى التنفير. حتى يتمكن بعد ضبط قبائل الترتيب، وكسب ثقة قبائل الأطراف، وإخضاع وتأديب قبائل الجبال، من ربح رهان التحكم في الحلقتين الأولى والثانية في إطار إستراتيجية تدبيره للشأن العام المتمثلة في ضبط القبائل الدانية والتحكم في مجال القبائل القاصية، كترتيب أولي في مواجهة التحدي الأكبر المتمثل في الحلقة الثالثة والصعبة التي شكلتها أقلية من المحميين، استطاعت بفضل دعم أجنبي أن تتحول إلى شوكة في قدم المخزن، شلت حركته، وأصبحت باعترافه داءا يدب في كيان الجسد المغربي، الذي كان مترهلا أصلا، لا يمتلك من المناعة ما يجعله يقوى على مثل هذه الأوبئة الفتاكة. لذلك لن نجازف في القول إذا اعتبرنا أن نجاح محاولة ضبط القبائل والتحكم في المجال، كرهان لترتيب 1884، لن يكون في الواقع سوى ترتيب أولي وضروري، من بين ترتيبات أخرى لازمة، لتحقيق الأهداف الطموحة والمرامي البعيدة لضريبة الترتيب. لأن ما أفسده دهر بحاله لن يصلح بين عشية وضحاها، وما صار في عقول الناس وسلوكهم طباعا لن ينتفي بمجرد الرغبة في التطبع بطباع من قطعوا في دروب التقدم أشواطا. فما هي جوانب التصحيح التي استهدفها هذا النظام الجبائي الجديد؟

المبحث الثالث: الترتيب الحسني ومحاولة تصحيح العلاقة الجبائية والتسخيرية بين المخزن والقبائل

تعرضنا في المبحثين السابقين إلى شكل الترتيب والطاقم المشرف عليه. ثم توقفنا عند مسعى الحسن الأول بجعل الترتيب فرصة مواتية لإعادة ترتيب البيت الداخلي، لضبطه وضمان تماسك الجبهة الداخلية لدرء الخطر الأجنبي.

---

40 - الناصري، أحمد، م.س، ص. 202.

يبقى بديهيا بعد هذين العرضين أن نتساءل عن قدرة الترتيب الحسني على تشكيل البديل المنتظر للوضع الجبائي القائم، الذي أسلفنا الحديث عنه سابقا، في زمن كثرت فيه الإكراهات والمعيقات وآليات الكبح والتشويش على أي مبادرة تجديدية تقض مضاجع المستفيدين من الامتيازات والإعفاءات ؟!!

لن نقف عند تجربة الترتيب الأولى لسنة 1881. لا لأنها لم تعرف طريقها إلى التطبيق بسبب التقديرات الخاطئة للمخزن والنوايا المبيتة للأجانب فقط، بل لأنها لم تنشأ أصلا إلا لتطويق داء الحماية ومحاصرته، بمعزل عن الوضع العام الفاسد. الشيء الذي جعلها تنهار بمجرد ربط نجاحها بإصلاح هذا الوضع. وسنكتفي بالتركيز على تجربة الترتيب الثانية لسنة 1884، التي نهلت من التجربة الأولى مبادئ وأفكارا تجديدية كيفتها مع المعطيات الواقعية وقدمتها بلغة لا تخلو من جرأة نقدية لواقع يحتاج إلى تصحيح ما اعتراه من فساد. نقرأ ذلك في الظهير المنظم لها، والذي أرسلت نسخ منه إلى مختلف المسؤولين المحليين الذي تحملوا مسؤولية تطبيق هذه الضريبة الجديدة. ونقدم كنموذج على ذلك ما ورد بظهير تعيين القائد أحمد بن العربي المديوني والذ ي جاء فيه: «ولينا خديمنا القائد أحمد بن العربي المديوني على قبيلة أولاد زيان والسوالم فأسندنا له النظر في أمورهم وأوليناه ولاء إيرادهم وصدورهم وأجلنا له يد العدل فيما يعود عليهم من النفع العام ورفع الأيدي العادية وشؤم الظلم المدلهم الطام وأن يحضر مع من رشحناه من الأشياخ والأمناء وأعيان القبائل المذكورة وعرفائهم وصلحائهم الذين ألحظناهم عين الاعتناء لفرض الهدايا والزكوات والأعشار والتكاليف المخزنية كالسخاري ومئونة الضيوف وتصريف الهوير حسبما تقرر لهم بيان ذلك كله على مقتضى الإصدار والحركة وتحرك هزاهزها ولوازمها وما تحتاج إليه من ضرورياتها مدة مقامها لكن بعد أن نصدر أمرنا الشريف بقدره وفرضه ونمد لهم اليد في مناكبه وعرضه فإن وقع فيه خروج عن القدر المعين أو تحامل على مسكين بما لم يتعين بأنا نأمر فيه بحول الله بالمقتضى ونعامل مرتكبه بالزجر المبرح ولا نقضي ونختار بعون الله إصدار الأمر بفرضه في أوانه ولا نخرجه عن إبانه لقلته عددا وخفته سرمدا ومن ثم لم نبق حاملا على تحمل الديون ولا على معاملة برهون لكوننا نسخنا بشمس هذا الترتيب ظلم المظلم وكشفنا كربة الكئيب ورفعنا يد المجرم حيث لم يبق الفرض جزافا ولم نسو فيه أغنياء وضعافا بل جعلناه على نسبة المثقال المقوم به المتمول القائم العين لا على ديوان العتل

والعظم(*) وإن اعتراه الإتلاف والحين لما فيه من الإجحاف بالضعيف وتكرار الإضرار عليه بتكرار الوظيف ومن لم يكن له جناح فكيف يطير أو يكون له جناح ثم لا ينفرد أحد عن الآخر ممن عيناهم للفرض ولو تافها بتقليل أو عرض فإنا لم نجعل ذلك إلا منوطا بالجميع ولا نقبله إلا إذا كان مسمطا على ذلك الصنيع...»[41]. إذن فالغاية واضحة «فما أنتجه الترتيب السعيد والضابط الرشيد كون الأغراض(**) في الناس ترفع وتندرس أيما اندراس، ولا يخرج أحد من بلاده لا بطرائفه ولا بتلائده قطعا لمادة الظلم والحيف وتمهيدا لأمن المسلمين من الخوف...»[42] فما هي تجليات هذا الطموح نحو التصحيح؟

1 ـ العودة إلى التحصيل العيني

«فمن كان لا يملك شيئا لا يلزمه شيء ومن كانت له ماشية فإنما يعطي على نسبتها وذلك لا يضره»[43]. الاختيار نفسه أكدت عليه رسالة سلطانية إلى أمناء أولاد زيان بتاريخ 18 صفر 1302هـ قائلة: «نعم كل فريق يفرض ما نابه على مقتضى الترتيب من جعله على نسبة كل أحد من ماشية وغرس»[44].

2 – التخلي عن التحديد الجزافي وجعل الترتيب على حسب القدرة الإنتاجية.

لم تعد الضريبة تفرض بشكل متساوي على تقسيمات القبائل بغض النظر عن تفاوتها في العدد والمدخول، بل أصبحت ملزمة لكل ما يملك كل فرد أينما حل وارتحل.

3 – المساواة بين جميع المغاربة في الخضوع للضريبة. فإذا كان الوضع الجبائي السابق قد أتاح الفرصة أمام المعفيين والمتملصين من ذوي الجاه والنفوذ للإمعان في تملصهم، وجعل الضعفاء وحدهم يتحملون ما لا طاقة لهم به من أعباء جبائية، فإن «هذا الترتيب السعيد سوى بين المشروف والشريف والقوي والضعيف»[45]. مبطلا بذلك سلسلة من الإعفاءات الضريبية التي كانت تستفيد منها فئات مغربية متنوعة[46]. بل إن أعضاء المخزن

(*) – التشديد من عندنا.

41 – ظهير تعيين القائد أحمد بن العربي المديوني بتاريخ 2 جمادى الأولى عام 1301هـ ك.خ.ح، رقم 516، ص. 85.

(**) – الأغراض هنا تحمل معنى التجاوزات والشطط.

42 – رسالة إلى القائد محمد بن العربي المديوني بتاريخ 26 جمادى الثانية عام 1301هـ، ك.خ.ح، رقم 516، ص. 1.

43 – ر.س إلى أمناء الصفافعة بتاريخ ثاني ربيع الثاني عام 1302هـ. ك.خ.ح، رقم 360، ص. 189.

44 – ك.خ.ح، رقم 360، ص. 37.

45 – نفسه، ص. 86.

46 – نفسه، ص. 86.

المحلي من قواد وأمناء وقضاة أصبحوا هم كذلك مطالبين قبل غيرهم بإحصاء أملاكهم ومتمولاتهم، كما يتضح من خلال ظهائر التعيين الموجهة إليهم في هذا الشأن، ومن رسالة سلطانية جوابية إلى أمناء الخلط وأشياخهم المعينين حول امتناع العامل وأقاربه والقاضي عن إحصاء متاعهم مؤكدة ضرورة إحصاء متاع أولئك «لأنا لم نبق فرقا بين المسلمين في ذلك على مقتضى ضوابط الترتيب وقد كتبنا لهم في ذلك...»[47].

4 - إسناد التحصيل الجبائي لطاقم جماعي للحد من الشطط، لذلك لم يتوان السلطان في توجيه تحذير شديد اللهجة إلى كل من لم ينضبط لهذا الأمر، كما حصل مع المكي بن عبد السلام العرايشي الذي خاطبه قائلا «وبعد فقد بلغ لعلمنا الشريف أنك والأشياخ الأقدمون جعلتم محمد بن البقالي علافا وفرضتم على الخلط سبعة مثاقيل وربع مثقال ومدين من الشعير على كل خيمة وعددها ستمائة وثلاث وعشرون خيمة وعليه فتبين السبب الحامل لك على ذلك ولترد لهم جميع ما حزتموه منهم من ذلك ولابد وكف الأشياخ الأقدمين عن الخوض في مثله فإنه لا يعود عليهم بخير ولا يستفزك أنت هواهم فإنهم لن يغنوا عنك من الله شيئا وحسب الاقتصار على ما تمهد لكم وفق ما في ظهير الترتيب وأقصر نظرك على ما كلفت به مع الأمناء والأشياخ المعينين لا مع الذين برسم الجري على قبض ما تفرضونه وإيصاله لكم وهم الأشياخ الأقدمون إذ لم نجعل لهم يدا في الفرض ولا في تدبير أمور القبيلة»[48].

5- تحديد أجور واضحة للمكلفين بالفرض. بعدما كان القواد ينتهزون في ما سبق عدم تحديد أجرة أو رواتب لهم لاحتجان ما شاءوا من أموال وتوجيه ما فضل عنهم إلى بيت المال دون حسيب ولا رقيب[49].

6 - تقديم بطاقة أو وصل إثبات إلى كل من رتبت أملاكه من دافعي الضرائب بعدما كانت الضرائب تفرض بشكل مزاجي من طرف الجباة دون تقديم إشهاد بذلك.

7 - الميل نحو التخفيف من الواجبات الضريبية المفروضة على السكان واتخاذ إجراءات قاسية ضد التعسف الضريبي من قبل العمال الذين تم تحميلهم مسؤولية إقبال الناس على الدخول في الحماية وتحمل الدين والفرار من القبيلة[50].

---

47 - ك.خ.ح، رقم 360، رسالة بتاريخ 14 ربيع الثاني 1302هـ ص. 217.
48 - نفسه، ص. 95.
49 -ظهائر التعيين، ك.خ.ح، رقم 516، ص. 83 - 89.
50 - ك.خ.ح، رقم 360، ص. 107 – 21 و195.

لكن هل كان ذلك كافيا لإرجاع الأمور إلى نصابها وإصلاح ما أفسده دهر بحاله؟ خاصة وأن الترتيب قد حمل العمال وحدهم مسؤولية هذا الفساد الذي خرب البلاد وشرد العباد؟!!

إن العامل كما صورته لنا الوثائق المخزنية ليس إلا مجرد خادم مطيع منفذ لما أمر به، لذلك فتقديمه ككبش فداء لهذه الورطة المخزنية ومخاطبته بلغة «وأما ردك، على أقاربك وحاشيتك على الضعفاء، فإنه من أقبح الأمور وأشنعها، وإفساد لقواعد الترتيب، ألم تعلم أن المقصود به التخفيف عليهم والرفق بهم ليطمئنوا في بلادهم، وعليه فليدفع كل واحد ما عليه بمقتضيات الترتيب. وراقب الله في الضعفاء، فإن لهم صولة يوم القيامة»[51]، لم يكن في الواقع سوى ذرا للرماد في العيون وسعيا لترميم ما كاد أن يتداعى من البنيان. فنتائج الترتيب كبديل رسمت ملامحها الأولى من خلال مقدماتها، لذلك لا عجب أن ينخرم ولا يكتب له الدوام، وأن لا يبقى على أصله الذي أصله. فقد واجهته صعوبات شتى لا يمكن اختزالها فقط في سلوكات العمال التي لا ننفي أنها كانت جزءا من الكل المسؤول عن الفساد، وأحد آلياته الظاهرة في ممارسته. على أن ذلك لا ينبغي أن يكون بمثابة الشجرة التي تخفي الغابة.

فكان أن عجز الترتيب عن حل مشكلة الامتيازات بالنسبة للأجانب وأهل الحمايات، ونفس المصير وجده إزاء الشرفاء، خاصة أهل وزان ذوي العزائب المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد. إذ رغم الطموح إلى التعميم والتسوية بين المشروف والشريف، فإن الهالة الرمزية والنفوذ الروحي حالا دون رغبة السلطان في إقرار عدل جبائي عن طريق الترتيب. ويتضح ذلك من خلال المثال الوارد في الرسالة السلطانية التالية إلى قواد إيناون، تقول الرسالة: «وصل كتابك بأن رجلا غرباويا عزابا عند السيد إدريس الوزاني، يأوي إليه كل من رام الفساد من إخوانك، ويمنعهم من إعطاء الكلف والواجبات المخزنية. ولما وجهت من يستوفي منهم ما بذمتهم، أغراهم على طرد أصحابك، وانتزعوا لهم سكينا ومكحلة، وطلبته كفه عن ذلك، ورفع يده عن إخوانك المذكورين (...) وصار بالبال وقد كلم السيد إدريس الوزاني في ذلك، وذكر أنه لا علم له، ووعد بالبحث في ذلك وأن يرد إليك من عثر عليه من إخوانك المذكورين بعزيبه، والسلام 27 جمادى الثانية 1309هـ»[52]. تعكس هذه الرسالة بالفعل أن قوة الواقع كانت أعتى من طموح

51 – ر.س إلى القائد عبد السلام بن تهوم بتاريخ 17 صفر عام 1302، ك.خ.ح، رقم 360، ص. 32.
52 – ك.خ.ح، رقم 657، ص. 252.

الترتيب إلى المساواة والعدل والتعميم. وتؤكد وثائق أخرى أن الخلل البنيوي لم تعالجه الأحلام الوردية التي قدمها الترتيب للضعفاء كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إذ استمر على سبيل المثال تغريم القبائل لما ضاع من دواب المخزن، كما يخبر ذلك جواب للسلطان عن نازلة في هذا الأمر إلى القائد بوشعيب بن العربي الزناتي بتاريخ 24 ربيع الأول عام 1302هـ كما يلي: «وبعد، وافى جواب أمرنا لك لتيسير ما عندك من إبل جنابنا العالي بالله، ذاكرا أنه لم يرد لك من الحركة الفارطة إلا جملان لضياع بقيتهما، وطلبت بيان ما يكون عليه عملكم في كيفية تخليفها، هل على الترتيب الممهد أو على القاعدة المعهودة من فرض ذلك على الديوان، وكل دوار يؤدي ما نابه، وصرنا على بال. والذي يكون عليه عملكم في ذلك هو قسمة رؤوس الإبل الضائعة تكون على الدواوير...»[53].

كما استمرت في زمن الترتيب الهادف إلى التخفيف عملية تموين أفراد الجيش حسب مراتب جنده، كما تشير إلى ذلك رسالة موجهة إلى عمال وأمناء وأشياخ دكالة بصيغة الأمر في 19 ربيع الثاني عام 1302هـ جاء فيها: «نأمر خدامنا الأرضين، عمال أرباع دكالة، وأمناءهم وأشياخهم أن يقوموا بمئونة ثمانين من الخيل وعشرين من الرماة المتوجهين لهناك مع ولد خالنا الأرضى الطالب محمد بن العربي الصغير على نسبة مراتبهم...»[54]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تم توجيه أمر ثان إلى الأمناء، المبشرين بغد أفضل، لفرض الهدية والسخرة دفعة واحدة، كما ورد في رسالة إلى أمناء أولاد حسين بتاريخ 20 صفر عام 1302هـ جاء فيها: «فنأمركم أن تفرضوا أنتم والعامل ثلاثمائة ريال وتسعة وخمسين ريالا وثلث ريال لهدية الموسم النبوي القابل (...) ثم نأمركم أن توجهوا سخرة الطلبة والمخازنية والحمارة لحضرتنا الشريفة لتدفع لأربابها»[55]. وعوض أن يعمل السلطان بمجيء «الترتيب السعيد» على رفع كلفه على القبائل أوصى بتعميمها «ليقع الرفق بسبب التعاون»[56]. توصية أخرى تم توجيهها للأمناء للإشراف على عملية تسخير جماعي في شكل تويزة لفائدة القائد حملت الخبر عنها رسالة مؤرخة في 20 صفر 1302هـ هذا مقتطف منها: «القائد بوعزة بن الجيلاني بن القريشي وبعد وصل كتابك ببيان ما كانت القبيلة تحرثه لك تويزة قبل الترتيب طالبا إصدار أمرنا الشريف

53 – ك.خ.ح، رقم 360، ص. 158.
54 – ك.خ.ح، رقم 360، ص. 47.
55 – نفسه ، ص. 47.
56 – نفسه، ص. 152 في رسالة إلى أمناء أولاد بوزرارة وأشياخهم بتاريخ 23 ربيع الأول عام 1302هـ.

بجعلها لك على نحو ذلك وصار بالبال فقد أمرنا أمناء إيالتك وأشياخها المعينين بحرث نصف وسق لك من قمح وشعير وحصاده وحمله إلى محلك»[57]. وإذا كان ما تواتر ذكره في مختلف الرسائل المخزنية يثبت أن شهية الجبي كانت تفتح للعمال كلما اقترب عيد من الأعياد الثلاثة (الفطر- الأضحى- المولد النبوي)، فقد كان يحلو لبعضهم عدم ترك الفرصة تمر حتى في عاشوراء، ولم لا تكون مصحوبة أحيانا بذعائر، كما ورد في رسالة موجهة إلى الطالب عبد الله بن الحسن بوخلف الزيادي مؤرخة في 11 ربيع الأول عام 1302هـ جاء فيها: «وبعد، وصل كتابك بتوجيهك لزمام ما وظف العامل على القبيلة في عيد الأضحى وعاشوراء والموسم النبوي وما قبضه خلال ذلك من الذعائر»[58]. هذه النمطية في النهج الجبائي المخزني، وما دأبت عليه من تنويع في مطالبها، وتفنن في إبداع مبررات الفرض على كل ذي منفعة، هو ما يفسر ما كان يأخذه المخزن على وجه الفرض حتى من القبائل الجهادية[59] كما ورد بتقييد «ما تحصل للجانب المولوي من جبايات أهل الريف لسنة 1310هـ»، وما يفسر أيضا استمرار معاناة القبائل الواقعة على الطريق السلطانية التي تعبرها الحركات والمحلات مما عرف بضريبة الموقع، ومعاناة باقي القبائل الخاضعة للترتيب مع طاقم الخرص سواء في حالة خصام أو تواطؤ بين أفراده، إذ كان عليها وحدها أن تتحمل أخطاءه وشططه. واستمر السلطان في توجيه رسائله التحذيرية من قبيل: «خدامنا الأرضين أمناء القبيلة العمرية وفقكم الله وبعد، فقد بلغنا تنطعكم في الخرص، ومخالفتكم ما أمرناكم به بالنص، وجوركم على الناس بالتعسف والحيف، وتسويفكم إياهم بالبطائق الأيام العديدة لكي تقبضوا منهم وتحطوا عنهم أكثر من النصف. وهذا مما لا تحمد لكم فيه عاقبة»[60]. كما يمكن أن تترك بيادر قبيلة بأكملها عرضة للضياع في إطار تصفية حسابات ضيقة بين المكلفين بالخرص كما تكشف عن ذلك الرسالة التالية: «أخانا القائد إبراهيم بن الحسين سلام عليك ورحمة الله عن خير سيدنا نصره الله وبعد، فاعلم بأن خليفة عبد الحميد خرص جميع إخوانه وغيرهم عدا إخواننا سلام الأعراب لم يخرص منهم أحدا وقد نزل حين كان يخرص إخوانه بقرب إخواننا، وحين طوافه على الخرص يخرص إخوانه ويترك

---

57 – ك.خ.ح، رقم360، ص. 39.
58 – نفسه، ص. 125.
59 – ك.خ.ح، رقم 409، ص. 1 – 5.
60 – ك.خ.ح، رقم 516، ص. 23.

إخواننا وها هو توجه للمدينة وترك زروع إخواننا في الضياع بالفار وغيره من النواقم. وبهذا الإعلام والسلام في 11 شوال عام 1302هـ»[61].

لئن كان من الطبيعي أن تشوب مجموعة من الشوائب كل تجربة حاولت أن تتلمس طريقها إلى التنفيذ، سيما إذا كانت ذات نزوع تجديدي تسعى إلى ترسيخ قيم غريبة عن الوسط التقليدي الذي هو مجال التجربة، فيحتاج الأمر إذ ذاك فعلا مع الترتيب كضريبة إلى ترتيب عام ممهد له وهي عملية تتطلب وقتا وجهدا لا يستهان به، لكن ما يبدو نشازا وعسيرا على الفهم هو أن يظهر إلى الوجود مشروع جبائي جديد يقدم نفسه بديلا عن وضع لم يتوان في إدانته، لما اتسم به من شطط وتعسف، دون أن يطوي نهائيا صفحة هذا الوضع القديم بإعفاء القبائل من تبعات ما تخلد بذمتها من ديون ثقيلة كإرث لهذا الماضي المظلم. وتمدنا القوائم الحسابية بمعلومات جد مهمة في هذا الشأن. وهذا نموذج واحد من نماذج أخرى كثيرة ومعبرة: «تقييد ما ترتب بذمة القائد سعيد الجرواني من الواجب وبيان ما دفعه من ذلك والباقي عليه حسب ما يأتي أسفله وقيد في 18 قعدة الحرام 1302هـ:

الباقي بذمته بعد المحاسبة الصائرة معه آخرها عام 1297هـ	1846 ريال
وعليه واجب أربعة أعوام آخرها عام 1301هـ	0923 ريال
وواجب عام 1302هـ	0230 ريال
اجتمع	3000 ريال
وعليه من الإبل 01	
يحط من ذلك المدفوع لغاية 16 ربيع الأول عام 1301هـ	0300 ريال
يبقى عليه	2700 ريال[62]

61 – خ.ح. مح، 36، شوال 1032 – نموذج من هذه الرسالة تم توجيهه للسلطان – انظر نفس المحفظة.
62 – ق.ح.خ.ح، لسنة 1302.

تكشف هذه القوائم الحسابية، إلى جانب وثائق أخرى، أن عقلية إبقاء الأمور على عوائدها، وعدم الرغبة في خرق هذه العوائد كخيار استراتيجي للمخزن، كانت أقوى من أي تكتيك مرحلي ذي نزوع تجديدي، يسعى إلى تصحيح هذا المسار حتى ولو كان بمبادرة سلطانية استحسنتها رعيته، وتوافدت أفواجا أفواجا على بلاطه لتباركها. وهو ما يوضح أن ميكانيزمات الجهاز المخزني كانت أعقد من نوايا السلطان أو أحلام المتضررين من أفراد رعيته.

لقد تم التعامل مع الترتيب الحسني حسب الأهواء والمصالح والتقديرات الشخصية لكل طرف من الأطراف. ففي حين سعى بعض القواد إلى نسفه بعد أن ضاقوا درعا باقتسام نفوذهم وسلطتهم مع الأمناء والأشياخ المعينين، عمل آخرون على ترسيخه لأنهم رأوا فيه فرصة لاستعادة «إخوانهم» الفارين أو على الأقل إعفائهم مما لزم من بقي منهم في حالة فرار. كما أنه ليس كل من عين أمينا اتسم بالأمانة بل كثير هم الأمناء الذين تطلعوا بدورهم للاغتناء السريع مستغلين وظائفهم الجديدة. وما دام تبني مشروع الترتيب أو رفضه قد قام على أساس مصلحي ظرفي، لا على أساس مبدئي استراتيجي، فقد كان من الطبيعي أن تتقاذفه الأمواج المصلحية الظرفية، والنزوعات المنفعية الآنية، كممارسة طبيعية لواقع لم ينتج بعد عقلية المصلحة العليا للبلاد أو مفهوم المواطنة. لذلك لا يمكن لمن قرأ بإمعان عمق هذا الواقع إلا أن يتريث في الحكم على تجربة الترتيب سواء بالفشل، بسبب عجزها عن تحقيق نوايا وأحلام الذين وضعوا أسسها وحددوا ضوابطها وأهدافها، أو الذين تحمسوا لها وسارعوا إلى التجاوب التلقائي معها. أو بالنجاح لكونها استطاعت، على الأقل، أن تقتحم مجالات تشريعية ظلت محرمة وحكرا على ذوي الأمر والنهي، وأن تساهم في مشروع هيكلة إدارية للبلاد، واستعمال لغة نقدية في كتابة الظهير المنظم لها بشكل لم يسبق له مثيل وهذا في حد ذاته مكسب لا يمكن أن يستهان به.

الفصل الثالث

نتائج الترتيب الحسني وآثاره

المبحث الأول: **نتائج متواضعة كميا**

أشارت مختلف الدراسات التي اهتمت بموضوع الجباية بمغرب ما قبل الاستعمار إلى استحالة كتابة تاريخ كمي دقيق لهذه الفترة، لاعتبارات عديدة تتعلق أساسا بضياع أو تعذر الاطلاع على العديد من السجلات الإحصائية والقوائم الحسابية، والثغرات التي تشوب الموجود منها، والتي لا تتيح للباحث إمكانية وضع جداول إحصائية أو رسوم بيانية توضيحية تقرب لنا صورة الوضع الجبائي بشكل مضبوط مستند إلى أرقام متسلسلة عبر السنوات.

وإذا حاول الباحث تجاوز هذا العائق بشكل من الأشكال، معتمدا صيغا تقديرية استنادا إلى ما تجمع لديه من معطيات رقمية، فإنه سرعان ما يكتشف أن ما يبحث عنه غير موجود حتى في الإحصائيات على افتراض أنها وجدت لتغطي الفترة بكاملها. لأن الداء الذي لا علاج منه يتمثل في مدى صحة ومصداقية هذه الأرقام في حد ذاتها، في زمن الفساد والرشوة وشراء المناصب والرغبة في التخلص من العبء الجبائي بأي ثمن، زمن الحماية القنصلية والحماية الشريفية ونفوذ الأعيان وطموح الأمناء إلى الاغتناء عبر الارتشاء مقابل غض الطرف عن تقييد الجزء الكبير من أملاك كبار الفلاحين. كحالة الحاج محمد الحراق الذي عرف عند قبيلتي الخلط والطليق كأغنى فلاح بالمنطقة، والذي لم تفرض عليه سنة 1894 سوى مدين من الشعير وثلاثة أمداد من القمح مما كان لا يساوي حتى عشر الأعشار المطلوب إخراجها كواجب، على حد تعبير ميشو بيلير وجورج سالمون (Michaux- Bellaire et G. Salamon)، اللذين سلطا أضواء كثيرة على جوانب متعددة من دوافع وأساليب التملص الجبائي، وأشكال التواطؤ بين الجباة ودافعي الضرائب، المتراوحة بين المبررات الرمزية مع الشرفاء والشفقة على الفقراء كاستثناء، والسكوت المؤدى عنه للكسب والاغتناء كقاعدة، وقد انتهى الباحثان

المذكوران إلى تقدير التملص الجبائي، على الأقل في المنطقة التي شملها بحثهما، فيما بين النصف وثلثي القدر الحقيقي الواجب أداؤه[1].

وإذا كان الخلل الجبائي نتاجا لوضع اجتماعي وسياسي متغير، بكل تأكيد، بتغير درجة الحضور المخزني في مختلف القبائل، فإن ذلك ما يعقد المشكلة أكثر، إذ يستحيل التعميم أو الانطلاق من الخاص نحو العام، سيما مع نهج الانتقائية الذي سلكه المخزن مع مختلف القبائل بالنظر إلى قوتها أو ضعفها، قربها أو بعدها، خضوعها أو تمنعها.

لقد كانت أرقام الزكاة والأعشار الواردة في السجلات والقوائم الحسابية غير معبرة عن الواقع الحقيقي للإنتاج، رغم محاولة السلطان الحسن الأول حل هذا المشكل بإلزام الأمناء والأشياخ المعينين بدفع تقارير شهرية مفصلة بكل ما لدى القبائل من إمكانيات مادية وبشرية، لأن لا نزاهة المكلفين بالترتيب ولا خضوع دافعي هذه الضريبة المفترضين كانا مضمونين لتحويل واقع الإنتاج إلى أرقام مضبوطة.

أمام استحالة الحصول على إحصائيات دقيقة للضرائب الشرعية المفترض أن تكون عامة وعفوية ومنزهة عن أي مساومة، والتي تحولت بسبب طريقة جبيها إلى عبء ثقيل يستحيل تحمله ويبيح كل سبل الخلاص منه، تتبخر أحلام الباحث في حصر المقادير الجبائية لباقي أنواع الضرائب الموزعة عبر المناسبات والمواقع والتي يصعب معرفة كل أصنافها وبالأحرى تقدير حجم مداخيلها.

غير أن كل هذه الشوائب والمشاكل لن تثبط من عزمنا على التعامل مع هذه السجلات الإحصائية والقوائم الحسابية، بل على العكس من ذلك سنعمل على تقديم نماذج منها ودراستها، ليس بمنطق التهافت على الأرقام لكتابة تاريخ كمي، ندرك جيدا مدى نسبيته الكبيرة وابتعاد معطياته عن الدقة، ولكن لتوظيفها في إيجاد عناصر إجابة عن إشكالية موضوعنا كمادة مرجعية لا يمكن الاستغناء عنها لرسم صورة رقمية لمختلف المساهمات، وتقدير قدرات الواجب الشرعي داخل النزيف الجبائي اللامتناهي، ولتكون هذه القوائم الحسابية أيضا شاهدا على استمرارية الترتيب الحسني بالشكل الذي أراده السلطان لدى قبيلة خاضعة كدكالة إلى حدود سنة 1308هـ (1891 م)، وشاهدا أيضا على تنوع جبائي لا حصر له، ومعبرة بنفسها عن وضع جبائي مفلس

1- Michaux-Bellaire (E.D.) et Salamon (G), «Les Tribus arabes de la vallée du lekkous» *A.M.* vol. VI 1906, pp. 269-279.

غالبا ما ينتهي بالمشرفين عليه من أعضاء المخزن المحلي بمختلف تلاوينهم إلى السجن أو التذعير. ولنجعل هذه الشهادات تتحدث عن نفسها:

الشهادة الأولى[2] **الحمد لله وحده**

بيان ما تحصل في تجديد ترتيب الحوزية من دكالة إيالة القائد محمد التريعي ومقابلته بالترتيب قبله وبيان الفرق بينهما وقيد في 8 شعبان الأبرك عام 1308.

	ذكور	إناث	غنم	بقر	إبل	خيل	بغال	حمير	أشجار	مزروع	مال متمول لهم ريال
الجديد	1761	1564	8544	2629	174	332	27	1012	6630	2677 ¼	65738
القديم	1702	1465	9671	1916	110	264	29	613	6919	2359	52536 4/2
الفرق	59	99	1127	7113	64	68	2	399	289	¼318	13201 4/2
	زاد	زاد	نقص	زاد	زاد	زاد	نقص	زاد	نقص	زاد	زاد

ملحوظة : سجل على ظهر الوثيقة : قائمة تجديد ترتيب الحوزية إيالة التريعي.

وقد زاد على الترتيب قبله بالخمس والأمين والعدل والمهندس الذين خرجوا إليه يطلبون من سيدنا أن ينعم عليهم بتنفيذ سخرتهم من الإيالة المذكورة ولمولانا النصر.

وقد وضع السلطان بقلم الرصاص: أمام الأمين خمسون ريال وأمام العدل خمسة وعشرون ريال والمهندس نصفه.

بغض النظر عن مصداقية الأرقام الواردة في هذه القائمة الحسابية فإن أهميتها كوثيقة تبدو من خلال تقديمها للنموذج الذي سطره السلطان لتطبيق ضريبة الترتيب الحسني لسنة 1884م/ 1301هـ: فشكلها الإخباري الذي لم يهمل شيئا مما أوصى الظهير الحسني بإحصائه ، وكشفها عن الجديد والقديم لدى القبيلة وبيان الفرق بينهما بكل تلك الدقة، وامتدادها في الزمن سبع سنوات بعد بداية التجربة، وتقديمها لطاقم الخرص وأجرته، كلها عناصر تنهض دليلا على أن تجربة الترتيب الحسني لم تكن صرخة في واد كما ساد الاعتقاد بل كانت فكرة تحتاج إلى مقومات التفعيل لتتحول من حلم إلى

2 - عبارة عن قائمة حسابية لسنة 1308هـ بالخزانة الحسنية بالرباط بمحفظة غير مرتبة كتب على ظهرها: قوائم حسابية لسنة 1308هـ وهي تهم مواضيع مختلفة.

حقيقة، وهاهي قبيلة الحوزية من دكالة تجدد ترتيبها بفضل وضع إنتاجي مريح كقبيلة سهلية وغنية ، مع عجزها عن الانفلات من قبضة المخزن ، ذلك ما تزكيه الشهادة الثانية وهي عبارة «عن بيان ما تحصل في عد مواشي بعض إيالات دكالة عن عام 1308 وبيان الفرق بين ما أخبر به بن الدرقاوي وما أخبر به عمالها»[3]

الشهادة الثانية

اسم الإيالة	جهة الإخبار	الغنم	البقر	الإبل
أولاد بوعزيز إيالة القائد احمد	«مضمن ما اخبر بن الدرقاوي بإضافة طلبة العلم الشريف والشرفاء»	026903	15026	824
	«محصل ما أخبر العامل بإضافة ما ذكر»	027146	14979	797
	«وما أخبر به العامل فيما تحصل في مواشي أهل الحماية عام 1308»	الفرق قياسا مع ما أخبر به بن الدرقاوي		
		+ 1757	- 47	- 27
		001310	00575	025
هشتوكة والشياظمة إيالة القائد عمر	«محصل ما أخبر به بن الدرقاوي بإضافة طلبة العلم الشريف والمرابطين وغيرهم».	020258	04466	00485
	«وما أخبر به العامل بإضافة ما ذكر أعلاه»	004947	02273	00170
		«الزائد في قائمة بن الدرقاوي عن خبر غيره»		
		015311	002193	000315
أولاد فرج إيالة سعيد الفرجي	«مضمن ما أخبر به بن الدرقاوي»	011081	006789	000291
	«وخبر العامل لم يأت»	-	-	-
الحوزية إيالة التريعي	«محصل ما أخبر به بن الدرقاوي»	004540	001046	000103
	«ومحصل ما أخبر به العامل»	003656	001103	000092
		«الفرق قياسا مع ما أخبر به بن الدرقاوي»		
		- 00884	+ 0057	- 000011
أولاد عمران إيالة القائد إبراهيم	«مضمن ما أخبر به بن الدرقاوي بإضافة طلبة العلم والشرفاء»	22257	9693	506
	«مضمن ما أخبر به العامل بإضافة ما ذكر»	24172	4714	664
		«الزائد في قائمة العامل عن خبر بن الدرقاوي»		
		01915	0748	158 [4]

3 - ق.ح.خ.ح لسنة 1308هـ.
4 - نفسه.

إذا كانت هذه القوائم الحسابية تدفعنا إلى الاقتناع بامتداد الترتيب في المجال ليشمل قبائل مختلفة من دكالة، وفي الزمن إلى حدود سنة 1308هـ/ 1891م، فإن أهميتها تزداد بتسليطها الضوء على التقنيات التي سخرها السلطان لتفادي الغش والتواطؤ، مثل اعتماده على مصدرين للمعلومات حتى يتمكن من البحث الذي قد ينتهي في محطة أولى إلى الكشف عما أخفاه المرتبون كما تخبرنا به الوثيقة التالية: «الحمد لله، تقييد مضمن ما كتب على كتاب القائد عبد الحميد عن أمره بحيازة الماشية التي أخفاها المرتبون من إيالته وعددها:

غنم رؤوس	1335
بطاين الموتى منها	0037
رؤوس المعز	0270
جلود الموتى منها	0007
رؤوس البقر	0002
فرسات بولدها	0082

وقد أمر ببيع ذلك»[5]

وفي محطة ثانية إلى ما ينتظر كل من ثبت عليه الغش والتواطؤ قصد إخفاء ما يمكن عده في دائرة الترتيب. لكن قبل الانتقال إلى عرض ما تزخر به الشهادة الثالثة من معلومات ضافية حول تجربة الترتيب أو ما تبقى منها من أشلاء بعد أن لكها الواقع المتمنع، نثير الانتباه إلى أمر في غاية الأهمية ورد في الشهادة الثانية، وهي تتحدث، ليس فقط عن إخضاع طلبة العلم والشرفاء لضريبة الترتيب، بل وكذلك تقدم أرقاما بشأن ما أخبر به العامل فيما تحصل في مواشي أهل الحماية عام 1308هـ. مما يؤكد أن الإصلاح الضريبي لم يكن من باب المستحيل وأن ضريبة الترتيب تلمست فعلا طريقها إلى التطبيق لتنال من المشروف والشريف، القوي والضعيف، وحتى المخالط والمحمي. لكنها كانت تحتاج لتعمم إلى ترتيب سابق ممهد لها كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

5 – ميكرو فيلم 54 بالخزانة العامة بالرباط.

الشهادة الثالثة(6)

التاريخ	مصدر الأداء	وجه الأداء	القدر المذكور (ريال)	المجموع (ريال)	نسبة مساهمة القبائل في الداخل
عن أيام سبعة آخرها 21 شوال عام 1306	القائد الزراري الشرادي.	ثمن خبر المساجين من إيالته بمراكش.	0254		% 100
	العيادة	ملاقات ووداع	0180		
	العيادة	ملاقات وهدية	0160	0594	
عن أيام سبعة آخرها 28 شوال عام 1306	خليفة الباشا سعيد بن فرجي	واجب قبيلة ارغيوة عن أربعة سنين	00160		% 100
	العيادة	ملاقات	00160	1030	
	العيادة	ملاقات	00260		
عن أيام سبعة آخرها 6 قعدة عام 1306	الأمين العربي الزبيري	كراء أملاك المخزن بدكالة	18332/4		% 100
	الأمين العربي الزبيري	ما قبضه من الكراء القديم	0905	18332/4	
	خليفة سعيد بن فرجي	واجب	0150		
	بن المكي المختاري	ذعيرة اثنين أمناء من المسجونين بفاس	0500		
	العيادة	ملاقات	0270		
عن أيام 14 آخرها 19 ربيع عام 1309	العيادة	ملاقات	0995		% 100
عن أيام 7 آخرها 3 ربيع الثاني عام 1309	الحاج أحمد الحسيمي	قبال ما بذمته وهدية العيد النبوي	0360	ب 4 1494	% 100
	عمال الحياينة	ثمن جمل + واجب سوقي الأحد والأربعاء بأولاد جلون	0160		
	زعير وبني زروال والحياينة	هدية + واجب السوق	ب 4 095		
	زعير وبني زروال وأولاد أحضري	هدية + ملاقات	0074		
	العيادة	ملاقات	0400		
	العيادة	ملاقات	0058		
	أولاد الدليم	واجب	374		

6 – ق.ح.خ.ح. لسنتي 1306 هـ و1309 هـ «وبها بيان الداخل إلى بيت المال»، انظر بياض الطيب، م.س. ص. 292- 298

عن أيام 7 آخرها 10 ربيع الثاني عام 1309	أب محمد	قبائل هدية إيالته عن الأعياد الفارطة	02400	03015	% 100
	مسعود السلالي	واجب إيالته	00200		
	العيادة	هدية + ملاقات	00150		
	العيادة	ملاقات	00240		
	أمناء الصفافعة	ملاقات	00025		
عن أيام 7 آخرها 17 ربيع الثاني عام 1309	-	ما وجد من متروك الحاج الجيلاني الحمدي	0916		
	خليفة الموانئ + عب إدريس مقتد	من سعاية أعراب الرباط + هدية الساحل	0248		% 100
	العيادة	هدية + ملاقات	5109ب		
عن أيام 7 آخرها جمادى الأولى عام 1309	حمادي البوزكاوي	ذعيرة أوعمرو من إيالته	0300	06586	% 100
	حمادي البوزكاوي	واجب إيالته عن سنة واحدة	006152/4		
	قواد ثلاث إيالات	واجب	13042/4		
	قواد ثلاث إيالات	هدية	01250		
	قواد ثلاث إيالات	ملاقات	00280		
	أمناء وقواد قبائل مختلفة	ملاقات	00286		.
	جروان بني حسين	هدية	00050		
عن أيام 7 آخرها 8 جمادى الأولى عام 1309	أمناء مرسى أسفي	وفر سكة الريال والدرهم	30000	31190	% 3,81
	أحمد الحمدي	ذعيرة كاتبه	001000		
	أمناء وقواد قبائل مختلفة	ملاقات + وداع	000190		
عن أيام 7 آخرها 15 جمادى الأولى عام 1309	أمناء طنجة	وفر آخر خدمتهم	22103	22554	% 2
	أمناء صائر مكناس	ما تحصل من متروك الحسن النكنافي المتوفى بسجن بمكناس	00061		
	عمال بني مطير على يد الأمين بن موسى	ثمن ربع جمل من سعاية أعراب الرباط	00010		
	بعض أمناء وقواد بني مطير وأيت سغروشن	ملاقات	00380		
عن أيام 7 آخرها 22 جمادى الأولى عام 1309	أمناء مرسى الدار البيضاء	وفر من سكة الريال	091000	007815 2ب	% 6,52
	أمين مستفاد الدار البيضاء	وفر من سكة الريال والبسيطة	2ب007815		
	أمناء ديوانة مليلية	وفر من سكة الريال	022863		
	بن العربي المديوني	قبال ذعيرة أمناء وأشياخ أولاد زيان	002000		
	إبراهيم العمراني الدكالي	بقية هدية الفرح السعيد	4417		
	إبراهيم العمراني الدكالي	ووجه من قبال ذعيرة الأمين هدي بن العمراني	00500		

	واحي الزموري وأقبلي	الزموري ما حازا إخوانهما من ثمن البغال المنهوبي	00042		
	مجموعة من القواد	ملاقات	00146		
عن أيام 7 آخرها 7 جمادى الثانية عام1309	أمناء السكة الجديدة من طنجة	المشاهرة الأولى	35280	56032 ب7	30 %
	سعيد الشياظمي	من قبال التزام الولاية على أنفيفة ودمسيرة	015000		
	عبد الله السباعي	ثمن الماشية التي كانت عنده من بني مكليد	00294		
	المزوضي	الواجب + التهنئة	01300		
	أمين مستفاد الجديدة	وفر من سكة الريال + جزية أهل الذمة	04009 ب7		
	مجموعة من القواد	ملاقات	00140		
عن أيام 7 آخرها 14 جمادى الثانية عام 1309	عبد الحميد الرحماني	من قبل الماشية	06119¼	10998 ¼	100 %
	عيسى بن مبارك الرحماني	من قبل الماشية	02413		
	الجعفري الحياني والتخلي	ثمن التبن القديم	01100		
	على يد ولد أب محمد من عامل بني مستارة	ذعيرة مساجين	00400		
	عبد الرحمان الداودي	ذعيرة امتيوة	00900		
	الفلاح الشيخ علي الخلطي	ثمن صوفة الغنمي عن ستتين	0036		
	عبد الرحمان بن عبد الصادق	وداع	00030		
عن أيام 7 آخرها 21 جمادى الثانية عام 1309	إبراهيم العمراني الدكالي	تمام الذعيرة الموظفة على الأمين هدي	03000	7251 5/8 ب2	100 %
	بن التمار العبدي	ثمن الماشية	04215 1/8		
	الحسين البورزوني على يد الأمين بن موسى	ثمن صوفة الغنم	00036 4/8 ب2		
عن أيام 7 آخرها 28 جمادى الثانية عام 1309	عبد المالك المتوكي	من قبال ثمن الماشية	01510	06635 5/8	100 %
	الشافعي بن الحافظي	من قبال ثمن الماشية	04215 1/8		
	محمد بن عبد الله الجعفري الحياني	من قبال ثمن القطاني	00800		
	صاحب الوضوء الوصيف السبيطي	ما فضل عنده من صائر تافيلالت	00010 3/8		
	مجموعة من القواد	ملاقات ووداع	00010		

عن أيام 7 آخرها 13 رجب عام 1309	عبد السلام الزمراني	هدية الفرح	05000	31406	% 89
	عبد السلام الزمراني	من قبال ثمن الماشية	$05668^{4/2}$		
	عبد السلام الزمراني	ومن الواجب	01025		
	إدريس الزهاني الحسناوي	واجب	01000		
	الجيلاني بن الساهلي الحياني	من قبال ثمن القطاني	00500		
	عياد المنبهي	ثمن الماشية	$00257^{2/4}$		
	عيسى بن مبارك الرحماني	من قبال هدية الفرح	02000		
	عبد الرحمان الداودي	من قبال ذعيرة متيوة	00400		
	عمر اليوسي	مئونة العسكر	00781		
	——	ورد من متروك بن العباس المزميزي	06800		
	بوشعيب الزناتي	من قبال الضيافة وهدية الفرح	02800		
	——	ورد من متروك النكنافي	00322		
	سعيد الفرجي	قبال ما على هوارة من الحطب والبياض	01400		
	أمين مستفاد أسفي	وفر من سكة الريال والدرهم	03434		
عن أيام 7 آخرها 20 رجب عام 1309	بوشعيب السعيدي	هدية الفرح+ثمن الماشية	$08708^{3/8}$	$16706^{3/8}$	% 91
	ولد أب محمد	ثمن السعاية التي عند الأعراب	$02857^{4/8}$		
	ولد أب محمد	واجب بني ورياغل	00924		
	أمين مستفاد أزمور	وفر من سكة الريال	$1465^{1/8}$		
	بوفنزي الحاحي	واجب + هدية العيد الفارط	$00716^{3/8}$		
	أحمد بن الخياط التخيلي الحياني	ثمن القطاني	00400		
	الخنشافي الحياني	من قبل ما بذمته	01000		
	القائد محمد الحربلي	من ثمن الماشية	00294		
	——	من متروك دواب ولد عد النكنافي	$00097^{4/8}$		
	عبد الرحمان الداودي	ثمن دواب	$00153^{2/8}$		
	مجموعة من القواد	هدية	00090		
عن أيام 7 آخرها 27 رجب عام 1309	عيسى بن عمر	ثمن الماشية + تهنئة	$003951^{3/4}$	$09121^{3/4}$	% 100
	الجيلاني الدمناتي	ثمن الماشية	$03753^{2/4}$		
	علي الحرري الحياني+ التريعي	ثمن القطاني + ذعيرة مسجون	0597		
	حم بن الجيلاني	ما كان باقي تحت يده من مال الشعير	$00379^{2/4}$		
	مجموعة من القواد	تهنئة + هدية	00440		

عن أيام 7 آخرها 11 شعبان عام 1309	بن الطيب السرغيني	من قبال التزام صنهاجة	22574	34642	% 100
	ووجه المذكور	ذعيرة المساجين +1500 ثمن الماشية 2000 + هدية الفرح 2000	05500		
	و«زود»	الأربعة آلاف ريال البسيطة المنفذة	00200		
	عبد المالك المتوكي	هدية الفرح	04000		
	مجموعة من القواد	واجب	00228		
	مجموعة من القواد	واجب + ذعيرة + تهنئة	01040		
	مجموعة من القواد	ثمن الماشية والشعير	1100		
عن أيام 7 آخرها 18 شعبان عام 1309	بن العربي المديوني	ثمن الماشية ومن هدية الفرح السعيد	16000	39609 3/4	% 100
	بن الشافعي المسيكني	ثمن الماشية	14000		
	الحاج العربي بن الكبير المزمزي	من قبل ما عليه من الضيافة وهدية الفرح وهدية الماشية	08000		
	المهدي الزبير الرحماني	واجب	01000		
	سعيد بن فرجي	من قبل ما على أهل صفرو أمر الحطب والبياض	00400 3/4		
	الجيلاني بن الساهلي الحياني	من ثمن التبن القديم	00209 3/4		
عن أيام 7 آخرها 17 رمضان عام 1309	بن المودن السرغيني	الواجب 4000 + ثمن الماشية 4000 وهدية الفرح	12000	13265	% 100
	الحسين بن بوعزة البوخليفي الجرواني	واجب	00215		
	المختار الحمادي المطيري	واجب	00190		
	مجموعة من القواد	ملاقات	00460		
	مجموعة من القواد	هدية	00460		
عن أيام 7 آخرها 24 رمضان عام 1309	بن بوشعيب الخلفي الدكالي	——	06490 2/4	15650 3/4	% 100
	محمد بن بلقاسم المختاري الحسناوي	واجب	02982		
	إبراهيم العمراني الدكالي	ثمن الماشية	05394 1/4		
	الحسين البورزوني المطيري	واجب	00784		

تكشف لنا هذه القوائم الحسابية ما لهذا الصنف من الوثائق من أهمية في كتابة التاريخ رغم معطياتها الإحصائية المشكوك في مصداقيتها، والتي أساءت لها وجعلتها محط شك وريبة. ذلك أن إتاحتها الفرصة أمام الباحث لتشريح الوضع الجبائي، اعتمادا على أدواته التحليلية المختلفة، حتى يتمكن من استخراج ما عز نظيره في وثائق أخرى، حولتها فعلا إلى معين لا ينضب من المعلومات المفيدة في هذا الموضوع والتي نستجلي أهمها في النقط التالية:

1 - تعرض أعضاء طاقم الخرص إلى السجن والتذعير ما هو في الواقع سوى استتباع لما سبق عرضه في الشهادة الثانية من غش وتزوير وتواطؤ قصد الإخفاء والارتشاء والذي أجهض تجربة الترتيب.

2 - اصطلاحات «الوفر» و«الوارد» أو «المتحصل» لها دلالتها الخاصة التي ينبغي التنبيه لها، على الأقل كما وردت في هذه الوثيقة، فكل ما أتى من أمناء المراسي أو مستفادات المدن فهو «وفر» أي ما توفر أو ما فضل بعد اقتطاع الصوائر والنفقات. أما ما يأتي من القبائل فهو «وارد» أو «متحصل» حيث لا إنفاق ولا صائر. وهذه الاصطلاحات في أبعادها الدلالية تكشف عن إعادة توزيع للخيرات في شكل نفقات بالنسبة للأولى وانتفائها بالنسبة للثانية، فالقبائل تدفع الجبايات ولا تنتظر المقابل، بل يجوز لنا حتى في حالتها، لو شئنا التدقيق، أن نتحدث عن الوفر الوارد مما فضل عن احتجان القواد من أموال.

3 - الذعيرة دائما تكون أثقل أنواع الضرائب. وما يزيد من إجحافها هي أنها تتخذ من القبيلة ضحية لها، فتذعير الأمين أو الشيخ لن يدفع من خارج مال القبيلة.

4 - تراكم الديون على القبائل ليس من مال الواجب فقط بل من مال الهدايا أيضا، والتي من المفترض أن تأخذ طابعا إراديا ورمزيا.

5 - التنوع الجبائي الذي لا حصر له، والذي بقدر ما يدعو للاستغراب من خلال عدم إغفاله لأتفه الأشياء، يزداد غرابة عند إمعانه في المطالبة بتسديد ديون ما يخلد بذمة القبائل من هذه الواجبات الغريبة، كثمن التبن القديم والحطب والبياض وصوفة الغنمي وخبز المساجين وهدية الفرح، أو مطالبة القبائل بأداء ضريبة غياب الأمن الذي نتج عنه النهب، كالذي طال بغال المخزن بزمور وجرى تعويضها. والكل طبعا، على حساب القبائل.

6 - بماذا يمكن أن توحي لنا هذه الصيغ: «بقية هدية الفرح السعيد 4417» أو «وجه عبد السلام الزمراني قبال هدية الفرح 5000 ريال ومن قبال ثمن الماشية 5686 ريال ومن الواجب 1025 ريال» سوى أن هدية الأفراح كانت أشد وقعا وتكلفة من مال الواجب، فهي تحدد سلفا وعلى من لم يستطع دفعها مرة واحدة تسديدها على أقساط.

7- وماذا ينتظر من قائد دفع كل ما سدده بن الطيب السرغيني [عن أيام 7 آخرها 11 شعبان 1309] لشراء المنصب (التزام) وأداء تكاليف أخرى غير السعي الحثيث لاستثمار جيد للاغتناء من خلال «مقاولة القيادة».

8 - ترتفع الموارد حين تتضمن المداخيل ثمن المناصب المشتراة وهي الأكثر مردودية، بعدها تأتي الذعائر وهدايا الأفراح.

9 - لنتأمل مثلا القائمة الحسابية عن أيام 7 آخرها 13 رجب 1309 لنرى نسبة الواجب الشرعي داخل هذا التنوع الجبائي اللامتناهي.

10 - استمرار أداء ثمن القطاني والشعير نقدا لدى بعض القبائل، وهو ما يؤكد أن لا شيء كان معمما وشاملا، بل كانت الأمور تتغير بتبدل الأحوال واختلاف العوائد.

11 - باستثناء ما يرد على بيت المال من أمناء المراسي والمستفاد من وفر السكة، تبقى القبائل وحدها، على الأقل حسب هذه الشهادات، المزود الوحيد لبيت المال، خاصة خلال هذه الفترة التي ألغيت فيها المكوس.

قدمت لنا القوائم الحسابية، على علات معطياتها الإحصائية، مادة دسمة من المعلومات تؤهلها لترقى إلى مصاف ما لا يمكن الاستغناء عنه لكتابة تاريخنا، لأنها حتى وإن رسخت لدينا فكرة محدودية نتائج الترتيب الحسني كميا فإنها أكدت حقائق سبق الحديث عنها في وثائق أخرى، وزودتنا بمعلومات ظلت غائبة عنا، ليبقى الأهم هو ما بعد هذه الأرقام والمعلومات من نتائج وآثار على وضعية البلاد حالا ومآلا ؟

المبحث الثاني: **نتائج محفزة لرهانات مستجدة**

بدت الأرقام الواردة في سجلات الترتيب هزيلة، والقبائل الخاضعة لهذه الضريبة الجديدة محدودة في المجال، فتم الحكم على التجربة بالفشل من طرف من التفت إليها من الباحثين، بينما أعرض كثير من الدارسين عنها ولم يذكروا سوى تجربة عبد العزيز سنة 1901.

لكن هل نستطيع انسجاما مع هذا الطرح أن نجزم أن كل ذلك الجهد الذي بذله السلطان لإخراج ضريبة الترتيب إلى حيز الوجود في محاولتين متتاليتين دون كلل كان ضربا من العبث؟ ألم تكن له انتظاراته الخاصة وأهدافه المسكوت عنها التي بدأ التهييئ لها منذ أن أدرك أن الإجماع حول شخصه لن يتأتى ما لم يظهر بمظهر السلطان القوي الذي يحقق قصب السبق على كل المستويات ويحتكر كل السلطات ويكتسح مختلف المجالات؟

أولى هذه الخطوات، وحتى تكون متناغمة ومنسجمة لتصب في بوتقة الإجماع، تبتدئ بمطالبة الأجانب والمحميين بأداء الضرائب كآلية للردع أمام استفحال أمر الحماية القنصلية الممقوتة داخل الأوساط المحافظة. وهي خطوة من شأنها أن ترفع من مكانة السلطان داخل هذه الأوساط حيث أحسن مغازلتها والالتفاف على مواقفها في تدعيم موقفه التفاوضي مع القوى الأجنبية، التي لم يرد أن يظهر أمامها ضعيفا أو محترزا، بل منفتحا ومبادرا كسلطان مهاب الجانب له قدرة على الاقتراح والتدبير الدبلوماسي لكل الأمور العالقة والمتراكمة.

بين طرفي النقيض، وعلى الجدار السميك الذي يفصل بين المحافظة الدينية والانفتاح الإجباري، حتى لا نقول المصلحي، وقف السلطان يرتب أوراقه ترتيبا. فرأى أن لا بديل لكسب الرهانات المستجدة مع ازدياد الضغط الأجنبي، عن العزف على مختلف الأوتار لدوزنة المجتمع على إيقاع يساير مختلف المتغيرات. فكان لابد من لعب الورقة الأكثر حساسية في حياة مختلف الأمم والشعوب وهي المناداة بنظام ضريبي جديد يثير فضول الجميع، ويفتح أمام واضعه مسارات النفاذ إلى مختلف الفئات التي يستهدفها هذا النظام الجديد سواء لإخضاعها أو إقصائها أو المناورة معها. لذلك نرى أن مجهودا كلف ثلاث سنوات من المفاوضات بطنجة، أسفرت عن مؤتمر في مدريد خرج بتوصية لمفاوضات جديدة في طنجة تمخض عنها قانون 30 مارس 1881، ثم جرت معاودة التفكير في نفس المشروع ليظهر في حلة جديدة سنة 1884، يشبه إلى حد بعيد وقع رمي حجارة في بركة ماء راكدة لا يدري لماذا تم القذف بها إلا من يدرك أن للحكام دائما مآرب أخرى ! ! فما هي الرهانات التي سعى الحسن الأول إلى كسبها في سياق إقرار ضريبة الترتيب؟

I - احتكار السلطة الرمزية.

كان الطريق الموصل لكسب هذا الرهان يمر عبر تفعيل حقل إمارة المؤمنين، وتحجيم نفوذ القوتين المنافستين له في المجال الديني وهما الأشراف والعلماء. فبالنسبة للأولى، لم يتوان في الحديث عنها صراحة في ظهير الترتيب لسنة 1884 الموجه لمختلف الأمناء والقواد الساهرين على تنظيمه، وإن كان يدرك أنه لن يستطيع إخضاعها والدخول معها في مواجهات ليست في صالحه، لكن مجرد الإشارة إليها تكتسي دلالة كبرى لأنها تؤشر إلى إخضاع ما يمكن إخضاعه من الشرفاء، في انتظار البقية الباقية التي يستحسن إرجاء تقزيم وجودها الرمزي في دائرة نفوذها الروحي، نظرا لتبادل الخدمات والمنافع بينهما لدى القبائل شديدة المراس. أما حين تنعدم فائدة الشرفاء في مجال يدين بالولاء التام للسلطان كدكالة مثلا، فقد رأينا في المبحث السابق، كيف جرى سحب البساط من تحت أقدامهم وإخضاعهم على قدم المساواة مع باقي أفراد القبيلة لضريبة الترتيب.

لقد كان السلطان يدرك جيدا ما لعزائب الشرفاء من قوة تأثير سيما بعد أن أصبحت ملجأ ومبعث أمان من كل قهر وشطط، لذلك سعى إلى تطويقها، ولم يحافظ إلا على من استطاع منها أن يبرهن على قوة في توظيف ما يقتسمه معه من رأسمال رمزي في إخضاع القبائل التي تنتشر وسطها أو بجوارها. أي أن ظهائر التوقير والاحترام والإعفاء من الكلف لم تعد تعطى مجانا، بل أصبح لكل حساباته الخاصة، وأن الأمر لم يكن يعني شرفاء درجة أولى لدى قبائل إيناون مثلا[7]، وشرفاء درجة ثانية بدكالة، بل كان الأمر مرتبطا بقدرة الأشراف على توظيف منظومتهم الرمزية في خدمة المخزن، وبحاجته إليهم لاكتساح المجال أو التراجع عنه بأقل خسارة ممكنة، إذ لا يريد في حالة الجزر أن يفقد كل شيء وعليهم إذ ذاك المحافظة على وجوده غير الرسمي في انتظار عودة قوية مرتقبة. لقد رأى الحسن الأول أن من الحكمة تشذيب شجرة الشرفاء وإزالة عبء ما لم يعد يجدي نفعا منها، خاصة من لا يستغلون نسبهم الشريف إلا لإضعاف مداخيله الجبائية، ومنافسة سلطته الرمزية بدعوى أن جدهم كان يأخذ حصته من الزكاة، فتكاثروا بالمغرب مع الإعفاءات الجبائية التي منحها لهم السلطان إسماعيل وانتشروا داخل مختلف الفئات[8]. لذا كان لابد من إعادة الأمور إلى نصابها والتخلص ممن لا يرجى خير من بركته.

---

7 - المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 292 - 304.

8- Laroui (A), op. cit, pp. 95 – 96

أما الفئة الثانية فهي فئة العلماء التي استبدت لقرون طويلة بسلطة الأمر والنهي والتشريع، واعتبرت نفسها لسان حال الأمة والصائنة لمقدساتها وقيمها فشكلت فئة منها عبر التاريخ، شوكة في حلق الحكام. لذلك كان الحسن الأول، وهو يريد أن يظهر بمظهر السلطان القوي، يسعى لتحييدها دون إثارة ردة فعل عنيفة من جانبها، فكثرت في عهده الاستشارات التي قد توحي بأنه لا يحرك ساكنا إلا بمشورة العلماء، في حين كان يسعى إلى توريطهم في كل ما يقدم عليه، فرادى أو جماعات، بعد أن استعصى عليه كسب جميع أصواتهم، بعد أن انقسموا إلى جناح مختص في تبرير ممارسات المخزن، وإن كان يتألف من غير المشهود لهم بعلو كعبهم في مجال العلم ولا كانوا أصحاب قوة ونفوذ في أوساط العلماء، وجناح معارض لكل ما يراه خارجا عن الشرع في سلوك المخزن، ولا يتوانى في الجهر بذلك[9].

وإذا كان في تراجع عدد العلماء ما يؤشر على تراجع قوة نفوذهم وسلطتهم التقريرية مع نهاية القرن التاسع عشر[10]، فإن الرسالة التي بعثها الحسن الأول، بوصفه أميرا للمؤمنين، للتحفيز والحث على أداء الزكاة[11]، تعد أكبر اختراق لمجال نفوذ طالما احتكره العلماء ولم يزاحمهم فيه أحد. وقد جاءت هذه الرسالة للتغطية على مشروع ضريبة الترتيب، التي أدرك مسبقا أنها سترفض من طرف المقربين قبل المعارضين من العلماء[12]. لذلك اختار نهج الهروب إلى الأمام وإخضاع الجميع للأمر الواقع أمام ضريبة وضعية استدعت ضرورة العصر إحداثها، مع إظهار ليونة وتفهم في تطبيقها حسب الوضعيات حتى لا يثير نقمة الرافضين، بل سعى إلى تمرير مبادرة تشريعية جبارة في غفلة ممن لهم صلاحية البث فيها، تاركا للموالين له في صفوفهم مهمة إقرار شرعية بعدية كما حصل مع السباعي، الذي ألف كتابه البستان الجامع استجابة لرغبة السلطان بعدما نالت إعجابه الكراسة التي ألفها الفقيه بمناسبة وثوب الجيوش المخزنية على بني مكليد سنة 1888م (1305هـ) رغم اختصارها وقصرها[13]. لذا أمره بتأليف كتاب آخر يكون أكثر شمولية وزوده ببعض الوثائق والمعلومات ليستعين بها عند جمع أخبار كتابه، ولم يخف السباعي قصر باعه في التأليف التاريخي عندما قال: «وذلك التقييد هو

9- Laroui (A), op. cit, pp. 297 – 300

10- Ibid, p. 100

11 – سبقت الإشارة إلى هذه الرسالة في مبحث سابق.

12- Laroui (A), op. cit, p. 297

13 – عنوانها «إقامة الحجة في واضح المحجة» م.خ.ح، رقم 464.

السبب في إصدار سيدنا أيده الله أمره الشريف الجازم، المحتم لي بوضع هذا التاريخ، مع كوني لست أهلا ولا من أهل هذا الميدان »[14]. غير أن ذلك لم يكن مهما بالنسبة للحسن الأول، بل تكفيه دلالة عنوان الكتاب، الذي ورد فيه أن السلطان قد أنشأ ترتيبا عجيبا استحسنته العامة لأن به سيحصل الرفق للرعية، وتنحسم مادة جور العمال بالكلية. وحسرة الفقيه عليه لأنه انخرم ولم يدم[15].

هكذا استطاع السلطان، من خلال انفراده بإقرار ضريبة الترتيب، كسب الرهان الرمزي بعد إضعاف منافسيه في هذا المضمار والاقتصار فقط على من يقبل به وليا لنعمته في صفوفهم، كموظفين ضمن لعبة يعرف كل واحد حدود اختصاصه فيها، دون التطاول على صلاحياته كرمز يسمو فوق الجميع.

II - التحكم في السوق الاقتصادي

ازداد الوضع الاقتصادي تأزما بسبب توالي السنوات العجاف إلى درجة اضطر معها السلطان إلى المكوث، على غير عادته، سنة كاملة دون أن يغادر قصره بمراكش كما سلف ذكره. فكثرت المجاعات وارتفعت تكلفة المعاشات بعد أن بخست قيمة العملة المغربية أمام نظيراتها الأوربية، فكان لابد من البحث عن العملة النادرة التي تجعل من مخازن السلطان قبلة الجائعين للحصول على حصة من الحبوب تقيهم شر الموت حتى ولو كانت من النوع الفاسد، وملاذ من أفلس من الفلاحين للحصول على سلفات لبذور الحرث لعله يعوض خسارة سنوات الجفاف، ومحج السمسارة والوسطاء والمضاربين الذين يسعون لشراء ما ينزل من حبوب في الأسواق قصد إيصالها إلى التجار الأوربيين الذين لم يذخروا جهدا في الضغط على حكومات بلدانهم لدفع السلطان إلى تحرير بيع القمح، الذي أصبح بحق عملة صعبة أدرك الحسن الأول قيمتها ودورها في جعل مختلف الفئات تدور في فلكه. لذلك فتحويل أخذ الضرائب إلى عينية عوض نقدية لا يمكن أن يفهم خارج هذا السياق، سيما بعد أن ضمن السلطان مداخيل احتياجاته النقدية من خلال الضرائب الإضافية الواردة في ظهائر الترتيب لسنة 1884 من هدايا وسخرات وأموال الحركات والمؤن وغيرها. هذا المدخول النقدي لعملة معرضة دوما للاهتزاز لا يمكن لسلطان يسعى لتوطيد

14 - السباعي، محمد بن إبراهيم، م.س، ص. 126.
15 - نفسه، م. س، ص. 120-121.

قوته أن يطمئن إليه، بل لابد له من احتياطي خام تحدد قيمته الحقيقية من خلال طريقة استعماله. فالسلطان وجيشه كما سلف ذكره، لم يكن يستهلك من حبوب مخازنه الشيء الكثير، لكونه كان ينزل بشكل دائم تقريبا ضيفا مكلفا، مطيل المقام لدى القبائل، آكلا لأرزاقها في عين المكان، فتبقى مخازنه وأهراؤه وأمراسه المنتشرة عبر المناطق، بمثابة أماكن لادخار أرصدة مجمدة إلى حين، لتشكل حصانة لطوارئ اقتصاد هش مرتبط بالغيث ومنذور للقلة والكفاف.

لقد كانت الضمانة الوحيدة لسلطان يدرك الأخطار المحدقة به هي ما تحتويه مخازنه من مواد غذائية تتيح له زمن المسغبة أن يتحول إلى ولي نعمة ومنقذ من الموت، فيتاجر وفق شروطه ؛ يتحول القمح الفاسد إلى سلعة مقبولة في الأسواق بل ومرغوب فيها، حيث لا بديل عنها، وإلى سلفة للمقايضة يتسابق المزارعون للحصول عليها مقابل استعادتها من النوع الجيد المرتقب أن يجود به الموسم الفلاحي الجديد، أما القمح الجيد فللسلطان واسع النظر في وسق ما شاء منه للدول الأجنبية.

لم يتأت للمخزن بلوغ هذا الموقع المريح إلا بالعمل على أخذ الحبوب عينا، والتحكم بشكل جيد في طريقة استعمالها ليتحكم في السوق التجاري كتاجر فوق العادة، وفي المجال الزراعي الذي يراقبه عبر التقارير الشهرية للأمناء والأشياخ الكاشفة عن كل ما تنتجه القبائل، فيصبح المشهد الاقتصادي بكامله واضحا أمام مجهر السلطان. وذلك أحد مآرب الترتيب المسكوت عنه الذي لم يظهر من الضريبة العينية على إنتاج الحبوب إلا الرغبة في الإشفاق على الرعية بالاقتصار على الزكاة دون الأخذ بغيرها من المبتدعات على حد تعبير المشرفي[16].

III - الإمساك بزمام الأمور سياسيا

عرفت العواصم والمدن الكبرى للمغرب، عبر التاريخ، حضورا قويا ورسميا للمخزن. وهي ظاهرة قديمة قدم الحكم الإسلامي أكد عليها العلامة ابن خلدون حينما أشار إلى أن الدولة عادة ما تكون قوية في المركز وضعيفة في الأطراف، أي الغياب شبه المطلق داخل القبائل البعيدة. مما يتيح المجال لتشكل زعامات محلية تهدد باستمرار وجود السلطة المركزية واستمراريتها، وهو ما ولد ما أصبح يعرف بالسيبة التي ترسخت

16 - المشرفي، م.س، ص. 673.

مع فترة حكم محمد بن عبد الله[17]. نتجت عنها تمردات وحركات عصيان على المستوى الداخلي، وقضم واقتطاع لأجزاء مهمة من خريطة البلاد من طرف القوى الاستعمارية، خاصة على الحدود الجنوبية الشرقية، فاستدعى الأمر حركة تصحيحية لهذا النهج المتقادم الذي لم يعد قادرا على مسايرة ما استجد في العالم من متغيرات.

أدرك الحسن الأول، وهو الوارث لتبعات العبء الثقيل الذي خلفته حرب تطوان، والذي دشن عهده بتمرد وانتفاضة من داخل العاصمة فاس كرد فعل على نظام جبائي ظالم، أن الوضع لم يعد يحتمل الفراغ وعليه سد كل الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها الخطر الذي قد يعصف بسلطته. وإذا كانت الضريبة تتقابل مع الجهاد في الاستعداد لأي خطر يحدق بالأمة حسب فهم العلماء لعلاقة المخزن بالرعية، ودفعت التجربة الأندلسية الكثير من هؤلاء إلى تفضيل الجهاد على إثقال كاهل الرعية بالضرائب، فإن ذلك النزوع الحماسي هو ما قاد الحسن الأول إلى تدبير الأمر بروية ودهاء سياسي يمتص غضب الناقمين ويبعدهم في هدوء عن دائرة اتخاذ المبادرات التشريعية، وشكلت ضريبة الترتيب نقلة نوعية في هذا المضمار. هذا على المستوى المركزي كمؤشر على احتكار السلطة السياسية والانفراد باتخاذ القرار، أما على المستوى المحلي والجهوي فقد وجد السلطان أمامه بلادا هجر المخزن أطرافها لمدة تزيد عن الستين سنة[18]. بدعوى أنها غير منتجة تارة أو لكونها مناطق ثغور يجب الحفاظ على قوتها لأنها مجال تحرك قبائل جهادية تارة أخرى.

هذا الأسلوب في التدبير لم يعد يجدي نفعا حسب تصور الحسن الأول، الذي امتطى صهوة جواده وفي نيته الوصول إلى أبعد نقطة حدودية من ثغور البلاد عبر كل الجهات لإخضاعها لسلطته، بأشكال ودرجات تختلف باختلاف الموقع وطبيعة العلاقات المحلية. وحتى لا يكون وجوده عابرا فكر السلطان في أشكال مختلفة لضمان استمرارية الحضور المخزني بدءا باختراق الزعامات المحلية وإضفاء الشرعية المخزنية عليها مقابل ولائها في «المناطق الحديثة العهد بالمخزن»، مرورا بتلغيم المخزن المحلي ذاته بأمناء وأشياخ معينين، من مهامهم الأساسية الإخبار بكل شاذة وفاذة قد تطرأ في مناطق تواجدهم، وانتهاء بالحد من جموح ورعونة العمال الذين ضاعف من عددهم لكسر شوكتهم وتقليص مجالات نفوذهم.

-17 Laroui (A), op. cit, p. 181.

-18 Op. cit, p. 159.

كما أكثر السلطان من قنوات الولاءات، التي كانت تأخذ شكل حركة تراقصية بين القصر وممثلي أو حكام القبائل ذهابا وإيابا في مختلف المناسبات؛ فإذا كانت الحركات السلطانية مناسبة لتقديم الولاء واستضافة السلطان وجيشه، فإن التحرك المعاكس في اتجاه القصر، الذي يقوم به العيادة أو حاملو مختلف الهدايا في مناسبات مختلفة، يشكل أيضا فرصة لنيل رضى المخزن المركزي. هذه الحركية الجديدة التي دبت في كيان الجسد المغربي، لا يمكن إنكار دورها التمهيدي لتطبيق ضريبة الترتيب إذ بدون إخضاع مختلف القبائل لا يمكن إنجاح تجربة ضريبية تسعى إلى التعميم. وما يزكي هذا الطرح تأكيد السباعي على أن السلطان وهو يتحرك بجيوشه الجرارة كان يرتب القبائل ترتيبا، وقد عنون الفصل الذي تحدث فيه عن هذا الأمر بـ «فصل في ذكر عد القبائل الغربية وبعض الحوزية وترتيبها لإجراء الوظائف على ذلك الترتيب»[19]. ثم ذكر كيف وجه السلطان جيشه لهذا الغرض.

لقد أتاحت تداعيات فكرة الترتيب الفرصة أمام السلطان للقبض بزمام الأمور، وحفزته على تعميم «المخزنية» على مجموع البلاد. كما مكنته من امتلاك أداة سيكولوجية فعالة كسلطان يظهر بركته في آخر لحظة لينقذ رعيته من الموت جوعا، بفضل ما أخفاه في مخازنه من عائدات ضرائب عينية. فكسب بذلك قلوب الجياع وخضوع المتمردين الوافدين على الأسواق بحثا عما من شأنه أن يسد رمق أبنائهم الذين داهمتهم الجوائح.

IV - محاولة تقوية الكيان الدبلوماسي

لا أحد ينكر القوة التي كان يتمتع بها المغرب خلال فترة حكم السلطان محمد بن عبد الله وحركة الرواج التي عرفتها البلاد على عهده، والتي قادته، بسبب ثقته في ذلك الوضع، إلى التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأجنبية، دون أن ينتبه إلى خطورة ما قد تحمله بنودها من آثار وخيمة على استقرار البلاد، جراء تفعيلها وتأويلها لاحقا انسجاما مع ما يمهد أسباب التسرب الأجنبي للمغرب.

وإذا كانت الدبلوماسية المغربية قد أجزلت العطاء، دون وعي منها بقيمة ما كانت تقدمه، فإنها عادت إلى الانطواء وسياسة الاحتراز خلال فترة حكم السلطان سليمان،

---

19 - السباعي، محمد بن إبراهيم، م.س، ص. 120.

الشيء الذي دفع القوى الاستعمارية إلى تغيير أسلوب التعامل الدبلوماسي مع المغرب خلال القرن التاسع عشر مع ازدياد تسابقها نحو تحقيق مكاسب جديدة تخدم مصالح تجارها آنيا ومخططها الاستعماري على المدى البعيد. وقد تجلى هذا التحول في إدخال عنصر القوة والتهديد بها لإرغام المغرب على تحقيق مطالبها، فإن تمنع، جرى تأديبه ليأتي إلى طاولة المفاوضات طائعا صاغرا كما حدث بعد معركة إيسلي وحرب تطوان أو بعد ضرب مجموعة من موانئه. هذا الأسلوب في الأداء الدبلوماسي المغربي لم يعد مسموحا به في نهاية القرن التاسع عشر، حيث الاجتياح وتخطي الحدود، في زمن تزايدت فيه أطماع الإمبريالية المتطلعة إلى تحقيق «اكتساح استعماري شامل»، عبأت له كل مكوناتها من مدرسة ومصحة ومستوطنين ومغامرين كوسائل للتمهيد والغزو.

أمام هذا الخطر الداهم لم يعد أمام المخزن من خيار سوى مراجعة سياسته الخارجية والانتقال من دبلوماسية الجواب والرد إلى دبلوماسية المبادرة والاقتراح، وكانت فكرة الدعوة إلى حل معضلة الحماية القنصلية أول خطوة في هذا الاتجاه، والتي تطلبت نشاطا مكثفا واستشارات كثيرة بين السلطان ونوابه بطنجة(*)، وجولات دبلوماسية، رحل فيها ممثلو الشأن الخارجي للمغرب للتفاوض حول قضاياهم إلى ما وراء البحر المتوسط، في سابقة من نوعها للخروج من التقوقع والانتقال إلى الضفة الأخرى. مما أتاح للدبلوماسية المغربية الجنينية الخروج إلى الوجود في قالب جديد، والتمرس على آليات التفاوض العصري حتى تتمكن من إدراك مكامن القوة والضعف، والتحالف والشقاق لدى المتربصين بالمغرب من قوى استعمارية، لتلعب ورقة المنافسة بينهم لتفادي، أو على الأقل، لتأجيل الانفراد به.

هذه الرهانات المستجدة لا يمكن أن نزعم أن ضريبة الترتيب شكلت العصا السحرية التي أمسك بها المخزن لحل إشكالياتها، لكن تفحصنا وتدقيق قراءتنا لما قدمناه، في مباحث سابقة، من وثائق ولد لدينا قناعة مفادها أن المخزن كان واعيا أن الترتيب كضريبة جديدة لا يمكن أن يكتب له النجاح دون ترتيب لأمور شتى، أو بلغة العصر، تأهيل البلاد على مجموعة من المستويات. لذلك جرى نسج الخيوط التي ترتق ثوب

(*) - تعكسها الكمية الغزيرة من الوثائق التي خلفتها بربائد تطوان وأصلها دار النيابة بطنجة، وتتعلق كلها بنشاط الدول الأجنبية، تتضمن في أغنى أقسامها الرسائل التي تلقاها الطريس من السلطان أو من وزيره، وقد قدرها جرمان عياش بـ 1750 رسالة تحمل طابع الحسن الأول فيما بين 1875 و1894 و310 رسالة موقعة من طرف غرنيط وينبغي أن نضيف إلى ذلك مادة مهمة من الرسائل الصادرة عن موظفين سامين من أمثال بركاش والكباص ... وتوجد جميع هذه الرسائل محفوظة في 25 محفظة حسب عياش، جرمان، دراسات...، م.س، ص. 51.

الجسد المغربي، وتوفير مواد البناء الضرورية لترميم بنيانه المتآكل لاستعادة القوة، التي تطلع الحسن الأول إلى امتلاكها رمزيا واقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا، لكن دون أن يعني ذلك أن هذه الرجة التي حدثت فوق أرضية هشة سوف لن تخلف آثار عميقة.

المبحث الثالث: **آثار عميقة نوعيا**

لنتبين جيدا الآثار العميقة التي خلفتها ضريبة الترتيب سواء في تجربتها الأولى سنة 1881 أو الثانية سنة 1884، لابد من استحضار ما ذكرناه بشأن القانون المنظم لها والظهائر المسطرة لكيفية تطبيقها، وكذا ما احتوته القوائم الحسابية، التي عرضناها في مبحث سابق، من معلومات عن الفاعلين فيها والخاضعين لها.

إن المتمعن في كل ذلك لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن ينكر أنه أمام مادة مرجعية جد هامة وغنية، ونصوص قانونية مؤسسة لضريبة وضعية تعد سابقة من نوعها خلفت آثارا غائرة لن تستطيع إدراكها تلك القراءة المتسرعة لتجربة الترتيب التي تدرجها في خانة سحب الصيف العابرة في تاريخ المغرب، وهي أحكام قيمة تجد شفاعتها في عدم اطلاعها على الرصيد الوثائقي الهام لهذه التجربة، التي خلفت أثرها في مجال الأدب قبل الوثائق والسجلات، «وممن ذكر ذلك في شعره الفقيه أبو محمد السيد العربي بن علي المشرفي، ويكفي الاقتصار عليه، من ذلك قوله في يائيته:

ورتبت الرعايا بكل قطر ... كذاك جيش دولتك السني
وقبلك لم يرتبها مليك ... ذو رأي مسلم أو كسري»[20]

أتاح الرصيد الوثائقي الغزير الذي تركته تجربة الترتيب إمكانية رصد الممارسة المخزنية، من خلال ما دونته أقلام طلبتها وكتابها من رسائل وقوائم وسجلات انضافت إلى الأجناس التقليدية لكتابة التاريخ. لنتأمل هذا الصنف من الوثائق: «الحمد لله وحده تقييد ما أخبر به الأمين المسعودي في متحصل خرص الطليق وما أخبر به الأمين علي الطليقي في متحصل خرص المذكور وبيان الفرق بينهما:

---

20 – المشرفي، م.س، ص. 712.

	قمح	شعير	فول	ذرة	بشنة
محصل ما أخبر به المسعودي	2148	1020	481	649	000
ثم محصل ما أخبر به الأمين علي	2074	0790	465	581	030
الزائد فيما أخبر به المسعودي هذا	0044	0238	016	068	030 [21]

	قمح	شعير	فول	ذرة	بشنة
محصل ما اخبر به المسعودي في متحصل خرص الخلط .	2304	1688	890	346	000
ومتحصل ما أخبر به الشيخ أحمد بن فضول ولم يبين متحصل باقي الحبوب .	2276	000	000	000	000

إن تعدد مصادر الإخبار داخل نفس الوثيقة سواء بين أمينين فيما يتعلق بخرص الطليق، أو بين أمين وشيخ بالنسبة لخرص الخلط، يكشف عن بداية بلورة نمط جديد في تدبير الشأن العام، يستند إلى قواعد وضوابط منظمة تنأى تدريجيا عن التسيير المزاجي النفعي، لتستبدله بأسلوب جديد يتيح إمكانية المتابعة والمحاسبة بالحجج والأدلة من خلال المقارنة بعد البحث والتحري. فوثيقة من هذا النوع مع ما تحمله من أخطاء وثغرات، تكشف للمخزن المركزي عن القائمين عن ساق الجد وعن المتهاونين والمستخفين بمسؤولياتهم من ممثليه المحليين. عملية الإخبار هذه، بما نتج عنها من ردود أفعال قصد التحري، أسالت كثيرا من المداد كان لابد لنقل ما دونه من رسائل في وقت معقول، من حدوث تطور مواز على مستوى البريد، وهو ما حدث فعلا سنة 1892 حيث حصل التداخل والتكامل الباعث على التحول لبذر البذور الأولى لمشروع التحديث.

سبقت الإشارة في مبحث سابق إلى ما أحدثه السلطان الحسن الأول من ترتيبات ممهدة لإقرار ضريبة الترتيب وتعميمها، كان أهمها تجزيء الكيان القبلي الموزع بين إيالات كبرى، يحكمها عمال ذوو نفوذ قبلي واسع، إلى قيادات صغرى تقاسمت المسؤولية داخلها أطراف متعددة. وإن وجد على رأسها قواد مخزنيون أو محليون فإن العناصر الجديدة التي اصطفاها المخزن المركزي لمساعدتهم سرعان ما حرمتهم من امتيازات كانت مصدر ثرائهم وتوسع نفوذهم. فعوض السلطان المقاطعات الكبيرة بحوالي 330

21 - ق.ح.خ.ح لسنة 1304هـ.

قيادة صغرى، وقسم بذلك مجال نفوذ بعض القواد الذين كانوا قد أصبحوا يهددون السلطة المركزية كما فعل أثناء رحلته إلى وجدة، سنة 1876، حينما اعتقل ولد البشير اليزناسي. وهو النهج الذي سلكه أثناء رحلته إلى سوس[22]. غير أن ضواحي العاصمتين فاس ومراكش شذت عن هذه القاعدة وخلفت تجربتهما المتميزة آثارا تراوحت بين المحلي الخاص والمجتمعي العام. فبالنسبة للأولى عرفت ما يمكن أن نسميه بباشوية فاس، المتحكمة في المجال المحيط بها بخلائف يسيرون شؤونه بأمر من العامل الذي يعيش متغيبا بالمدينة مكتفيا بممثليه، الذين لا يستطيع مراقبة ممارساتهم التي تتحول بسرعة إلى استبداد واضح أثار حفيظة الأمناء والأشياخ المعينين، فتعددت رسائلهم الاحتجاجية وتزايدت معها طوابعهم أسفلها «حتى وجدنا رسالة 9 ربيع الأول 1306/ نونبر 1888 ، تضم ما لا يقل عن اثنين وعشرين طابعا، وتشكل عريضة احتجاجية بكل ما يؤاخذه الأمناء والأشياخ على هذا العامل المخزني»[23]. هذا السلوك الاحتجاجي المعبر عن دفاع الأمناء والأشياخ عن مصالح قبائلهم هو ما حرم بعض الزعامات العتيقة كأسرة آل أحمد بن مبارك من التضخم والنزوع نحو القائدية. وإن كان ذلك العنصر لا يفسر وحده استحالة هذا التحول، فإن تأثيره يبقى جليا بالنظر إلى ما أسداه هؤلاء المعينون الجدد من خدمات للمخزن المركزي أينما حلوا خاصة في تعكير صفو حياة الطامعين إلى توسيع مجال الثروة والنفوذ في آن واحد.

أما بالنسبة للثانية (مراكش) فقد أدى غياب وسائل المراقبة والإخبار والتضييق على العمال بأحوازها، والإنعام عليهم بما لم يتوقعوه من إقطاعات إضافية ومعدات حربية، أدى ذلك إلى جعل المنطقة تنفرد بتجربة خاصة في تاريخ المغرب المعاصر. امتد أثرها في العمق متجاوزا اللحظة لينسحب على فترة الحماية بكاملها، ويتعلق الأمر بإطلاق يد القواد الكبار الذين عرفوا بأسياد الحرب، فكسبوا ثقة المخزن في فترة حرجة، وأتقنوا استغلالها ليشكلوا «دويلاتهم» داخل البلاد المغربية، محدثين بذلك استثناء عن القاعدة. وقد برز على رأس هؤلاء الزاحفين على المجالات الترابية المجاورة لهم، الموسعين، بقوة السلاح وتزكية المخزن، لدائرة نفوذهم اسم أسرة كلاوة التي يقول بشأنها بول باسكون: «ويتفق كل المؤلفين المغاربة والأجانب الذين درسوا هذه الحقبة على أن الصعود الحقيقي لكلاوة كان إثر مرور مولاي الحسن في الأطلس. ونعلم أنه بعد

22 - المودن، عبد الرحمان، م.س، ص. 252.
23 - المرجع نفسه، ص. 277.

القيام بحملة على تافيلالت أراد أن يعود إلى مراكش عن طريق مضيق تلوات وقد استقبله المدني استقبالا حافلا فخما بحيث جعل تحت تصرفه الخيول المسرجة من فركلة إلى سيدي رحال ومد كل حاشية السلطان بالمواد الغذائية لمدة 25 يوما. وقد أكد كل المعاصرين لذلك الحدث على فخامة وأبهة الاستقبال وعلى الفضل الكبير الذي أولاه للمدني بتعينه خليفة على كل الجنوب وأهداه مدفعا من نوع كروب Krupp وأسلحة حديثة»[24]. لم ينتبه المخزن المركزي وهو يجزل العطاء للمدني الكلاوي أنه وقع في الشرك الذي نصبه له، وابتلع الطعم، وعوض انتزاع عناصر الفخامة والأبهة والقوة راح يعززها على غير عادته في نهجه مع القبائل الأخرى التي عمل على ترتيبها أو على الأقل تجزيئها، فكانت النتيجة أن استأسد الكلاوي وأمثاله من القواد الكبار بمنطقة الحوز باسم المخزن تارة ورغم أنفه تارة أخرى[*]. وعرفت المنطقة أسلوبا خاصا في الجبي، كان الأشد إرهاقا خلال تلك الفترة وما تلاها، وهي التي اختص بها: «سلطان الجنوب» على حد تعبير جاك جواني (Jaques Jouannet) وعرفت بالفريضة واستمرت في الزمن طيلة فترة الحماية بتواطؤ مع سلطات الاستعمار. وقد شرح الباحث ظروف وملابسات هذه الاستمرارية التي أخرجت هذه المنطقة دون سواها من المناطق المغربية الأخرى من المجال الخاضع للترتيب، والتي ساهمت في جعل الكلاوي أغنى أغنياء المغاربة[25].

لا نريد من خلال الوقوف على تجربة الكلاوي خلال الفترة الفاصلة بين تعيينه خليفة على الجنوب من طرف الحسن الأول واستئساده في الأرض بكل أساليب المكر والدهاء والدسائس والخديعة أن نكتب التاريخ بصيغة لو لم يعمل السلطان على تعيينه خليفة على الجنوب وسعى عوض ذلك إلى تقويض سلطته وتجزيء إيالته على نفس النهج الذي سلكه عندما كان يرتب القبائل ترتيبا ويقسمها إلى مقاطعات صغرى ويطوق قوادها بشبكة استخباراتية تحد من خطرهم عليه، لما حصل بمنطقة الحوز ما حصل بها، ولكن لنقدم تجربة تفيد في المقارنة لتبيان أهمية الترتيب الإداري الذي كان ضروريا أن يعم كل أنحاء البلاد لتسهيل تعميم ضريبة الترتيب، وتجنيب البلاد مخاطر نمو أعشاب طفيلية يشتد عودها مع الزمن ويكتسح خطرها المجال. هذه المقارنة تكشف الأثر العميق لضريبة الترتيب في تحقيق توازنات اجتماعية وسياسية في مختلف المناطق التي مسها المشروع بشكل مباشر أو غير مباشر.

---

24 - باسكون، بول، م.س، ص. 83.

(*)- يعرض نفس الباحث (باسكون) في دراسته لأشكال مختلفة من عدم امتثال هؤلاء القواد للعديد من قرارات المخزن.

25- Jouannet (J), op.cit, T.2. p.119.

تلك إذن بعض الآثار الإيجابية التي خلفها قانون 30 مارس 1881 المنظم لضريبة الترتيب، وكذا ظهائر التعيين المسطرة لترتيب 1884، وما تراكم في تفسير كيفية تطبيق التجربتين من رسائل مخزنية، أو ما تولد عن هذا التطبيق في حد ذاته من سجلات وقوائم شكلت مادة وثائقية غزيرة تشجع الباحثين على إعادة النظر في كثير من البديهيات والأحكام الجاهزة عن مغرب ما قبل الاستعمار، خاصة في تقييمهم للأحداث والوقائع التي اعتبروها تافهة وعديمة الجدوى، في حين أنها رسمت في صمت ملامح المغرب الحديث، لكنها في الوقت نفسه منحت الشرعية القانونية لقوى أجنبية ظلت تحلم بموطئ قدم في المراكز لتسهل عليها عملية غزو المغرب. فما هي حدود مساهمة ضريبة الترتيب في هذا المستوى الثاني؟

لقد كان مؤسسو الاستعمار شديدي الافتتان بغنى الثروات الفلاحية المغربية، حيث لخص ف.مالي (F.Malet) هذه الحقيقة قائلا: «إن ثروة المغرب الأولى القابلة للاستغلال هي وبكل جلاء أرضه»[26].

وقد عكس الفصل 11 من مؤتمر مدريد هذا الطموح حيث ركز على أهمية تملك الأراضي الفلاحية من طرف المعمرين، ذلك أن أي مشروع استعماري لن تقوم له قائمة دون وجود قواعد استيطانية يبني عليها كيانه باعتبارها صمام الأمان الضامن للاستقرار والاستمرارية. فالاستعمار لا يتحقق بالاكتساح العسكري للمجال بل بالاستيطان الممهد للغزو، والمجفز على دوام الوجود الاستعماري، وصيانته من التحول إلى اجتياح عابر.

إن المتأمل في بنود قانون 30 مارس 1881 المنظم لضريبة الترتيب لابد أن تثيره ثلاثة أمور شديدة الأثر وبالغة الخطورة؛ أولها أن القوى الأجنبية وضعت نصب أعينها الأرض المغربية دون أن يزعجها أمر الضريبة، ثانيها أنها استهدفت هذه الأرض كمجال للجاسوسية وشرعنت تواجد ممثليها داخلها بدعوى المشاركة في التقييم والتحصيل، ثالثها وهذا هو الخطير أن القارئ لهذه البنود يخيل له وكأنه يطالع وثيقة تعاقد بين شركاء، فلغة التشريع المشترك لا غبار عليها في المجال الجبائي داخل هذا القانون.

26- Bekraoui (M), *Le Maroc et la première guerre mondiale* **1914-1920**, T.1, thèse d'E. at Soutenue à Aix-en-Provence ; France, 1987, p. 93.

تكشف هذه الأمور بالملموس أن كل طرف كان لديه ترتيبه الخاص، فالوثيقة وضعت الإطار القانوني لمشروع الاستيطان الزراعي، بإضفائها الشرعية القانونية على نتوءات استيطانية لتنتشر كالفطر في مختلف أرجاء البلاد بأساليب وحيل باتت جد معروفة عند محترفي الاستيطان، تبتدئ بالإغراء بالبيع وتنتهي بالإكراه والمصادرة، حين تجد لجانبها قوة حامية تهيئ لها قانونا للتحفيظ العقاري كما جرى سنة 1913. على أن الرغبة في تملك الأرض من طرف أدعياء الحضارة ولغة القانون لم تثنهم عنها رغبة السلطان في إخضاع أملاك رعاياهم للضريبة، بل بالعكس، رأوا فيها سندا شرعيا لوجودهم؛ لذلك فالصيغة التلازمية بين البندين 11 و12 من مؤتمر مدريد لم تكن اعتباطية ولا عبثية وإقرار الترتيب كتوصية مؤطرة بهذا التلازم بين امتلاك العقار وأداء الجباية من طرف الأجانب والمحميين يكشف أثره العميق في إرساء دعائم استيطان مشروع ومتفاوض بشأنه ومتفق عليه.

لم يكن رهان الأوربيين على الأرض المغربية يقتصر على الرغبة في الاستيطان وتشجيع المعمرين على اكتساحها، بل كذلك على زرع شبكة من الجواسيس كوكلاء لقناصلتهم، يشرفون مع العامل على استيفاء الجبايات الخاصة برعاياهم ومحمييهم متى تعذر ذلك. فالفصل الثالث من القانون يجعل دفع العشور في شهر غشت «بإعانة القناصل»، والفصل العشرون يوضح أن«وقت دفع الزكاة والأعشار المرتبة على الأجانب والحمايات وغيرهم بواسطة قناصلهم الذين يدفعون ليد عامل المحل (...) والقناصل والعمال يجعلون كناشات» أما الفصل الثاني والعشرون فيفصل في مسألة التملص الجبائي من لدن الأجانب والمحميين على الشكل التالي: «إذا كان اثنان أو أكثر من رعايا أم حمايات الأجانب وهم من أجناس مختلفة مشتركين في الحراثة أو في الكسيبة يمتنعون من أداء ما يجب عليهم المرتب بمعاهدة مدريد فكل من القنصلات له أن يعين وكيلا ليكون حاضرا على إجباره للأداء». في حين ألزم الفصل السابع من نفس القانون «حضرة السلطان» إذا أراد إحداث أي تغيير في التقدير المقترح للضريبة على الماشية والدواب «أن يطلب اجتماعا جديدا مؤلفا من نواب الأجناس ليجعلوا في القانون التبديل اللازم بما تقتضيه الأسعار في ذلك الوقت» أما البند الأخير من القانون فجاء للفصل في حال حدوث أي اختلاف في الأداء أو إجراء القانون كما يلي: «إذا حصل اختلاف فيما بين الحكومة المراكشية وبين أحد نواب الأجناس في شأن أداء العشور والزكاة أو بخصوص إجراء القانون المقدم ذكره ففصال الاختلاف يكون بالموافقة فيما

بين وزير الأمور البرانية لحضرة السلطان وبين نواب الأجناس الموقعين على معاهدة مدريد»[27]. تفيدنا هذه النصوص في الانتباه إلى التحول الذي حصل في مجال التشريع الجبائي الذي كان إلى حدود هذه الفترة يستمد مشروعيته من مرجعية دينية بيد العلماء الذين يعملون على تزكية أو معارضة ما يعرض عليهم من نوازل في شكل مقترحات جبائية. وإذا كان السلطان قد حاول من خلال تكليف وزير خارجيته بالأمر، تجاوز سلطة الرقيب التي مارسها العلماء، فإنه سرعان ما سقط في رقابة أشد وطأة وإحكاما، أبطالها غرباء عن البلاد، تحولوا بين عشية وضحاها إلى شركاء في تدبير شأنها الجبائي، وألزموا السلطان بالتشاور معهم والأخذ برأيهم في كل ما يريد إحداثه أو تعديله من تشريعات جبائية، يتعلق الأمر بالقوى الأجنبية التي أدركت الأثر النوعي والعميق لأي مشروع جبائي يجعل لهم يدا في التشريع، ويفتح لهم باب إجراء التجارب الجبائية على المغاربة وقياسها مع ما ينسجم ووضعهم الاقتصادي (الإنتاجي) والاجتماعي (فئات/ قبائل) والذهني (الترويض السيكولوجي لتقبل الجديد)، وعيا منهم أن فرض أي نظام ضريبي جديد يتم إقراره دفعة واحدة لابد أن يواجه بالتنديد، ويخلق إجماعا شعبيا برفض الداعي له كائنا من كان، لذلك رتبوا الأمور ترتيبا، وجعلوا المغاربة يهضمون على مهل المشروع الجبائي المسمى بالترتيب، حتى إذا جاءت معاهدة الحماية في 30 مارس 1912 ، المتزامنة والذكرى الواحدة والثلاثين لإقراره، داعية إلى تنظيم المالية والمداخيل لم تجد الدولة الاستعمارية أي حرج في تفعيل وتحيين قانون جبائي صار مألوفا عند المغاربة، ومتداولا في أوساط عامتهم وخاصتهم، يكفي الساهرين على تنفيذه أخذهم بعين الاعتبار للمتغيرات الجديدة في تكييف النص الأصلي معها. ليس هذا من باب التنبؤ التاريخي ولكنه رصد دقيق لما جرى فعلا مع قانون 30 مارس 1881 [28]، الذي امتد أثره العميق في خدمة المشروع الاستعماري عبر محطات كثيرة، سنعرض لها لاحقا، أهمها تلك التي صنعت الحدث سنوات 1901 و1903 و1913 ليستقر الأمر على قانون جاهز ومضبوط في مارس 1915. وعبر كل محطة من هذه المحطات كان القرار التشريعي يسحب تدريجيا من يد السلطان، بشكل متواز مع تهيئ رعيته للخضوع بشكل هادئ لقانون يعتقدون أن لا داعي للطعن فيه، أو معارضته ما دام يصدر باسم عاهلهم.

---

27 – ك.خ.ح، رقم 102، ص. 1 – 5.

28- Lebel.(R), op. cit, pp. 22-32 et Jouannet (J), op. cit, pp. 89 – 90.

خاتمة الباب الثالث

قادنا الانتباه إلى التأصيل لفكرة الترتيب ودلالات ومعاني اللفظ إلى الكشف عن خيوط كثيرة كانت تنسج في الخفاء للتأثير في مسار أمة بكاملها، تداخلت في تحريكها أياد أجنبية بتواطؤ مع أخرى محلية، فكانت المكائد والمؤامرات التي جمعتها أقوى من رهان الترميم الذي ابتغاه الحسن الأول من مشروع الترتيب، لذلك لم يكن من العجب أن تسوقه في ركابها إلى حيث يتحول إلى قانون جبائي في خدمة المخطط الاستعماري لاحقا.

فكيف انطلت هذه الحيلة أيضا على ابنه الشاب السلطان عبد العزيز؟

الباب الرابع

الترتيب العزيزي ورهان الإصلاح

مقدمة

لا أحد يجادل في أن السلطان عبد العزيز لم تكن له من والده لا قوة الشكيمة ولا نفاذ البصيرة، لكن الوسط الذي عاش فيه وشكل التربية التي تلقاها جعلا منه شخصا كثير الانبهار، ذا جرأة وطموح، سريع التجاوب مع الأفكار الإصلاحية التي عملت القوى الأجنبية، بوسائلها المختلفة، على زرعها في ذهنه. فكيف جرى توريطه فيما لم يكن له في حسبان، ولا خطر له على بال بعد أن تحول مشروعه لإجراء الترتيب عن مراميه وانقلب الرهان من الإصلاح إلى التخريب؟!!

الفصل الأول

الترتيب العزيزي بين الإيحاء والإحياء

المبحث الأول: ظروف إحياء فكرة الترتيب

يجد الباحث نفسه، وهو يحاول النبش في الحيثيات العامة والأوضاع الخاصة التي تم فيها إقرار ضريبة الترتيب العزيزي لسنة 1901، أمام ثلاثة مصادر إخبارية تحمل كل منها زعما بالباعث على إنشاء هذه الضريبة الفلاحية بالشكل الذي أتت به والسياق الذي أفرزها. فبين مصادر تاريخية محلية ترى أنها أتت بإيعاز أجنبي في شروط صعبة كانت تمر بها البلاد على كل المستويات، ومصادر أجنبية لا تنظر إليها إلا باعتبارها إحياء لقانون 30 مارس 1881، استنادا إلى أحد بنوده الذي يتيح إمكانية إخراجه في طبعة جديدة منقحة تراعي التراكمات والمتغيرات الطارئة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، نجد مصدرا أخباريا رسميا يقدم لنا هذا المشروع الجبائي الجديد باعتباره محاولة جادة وهادفة للحسم مع عهد فاسد، لم يكن أمام المخزن من خيار سوى القطع معه لتأسيس لحظة التجاوز، وبذلك فهو فكرة ولدتها قناعة راسخة بإصلاح الأوضاع دون الاعتراف أو حتى التلميح بإحياء مسنون أو إيحاء مكنون. فبماذا أتت هذه المصادر الثلاثة من معطيات لتأكيد مزاعمها وتدعيم مواقفها؟

I - المصادر المغربية بين تشريح الواقع وتبني فكرة الإيحاء

يقول الحسن بن الطيب بن اليماني بوعشرين عما حدث بعد عودة الوزير المهدي المنبهي من بلاد الإنجليز: «وبعد مجيئه من السفارة من بلاد الإنجليز والألمان، ومجيء وزير البحر الفقيه السيد عبد الكريم بن سليمان الفاسي من السفارة أيضا لبلاد الفرنسيس والموسكو، تغير الأسلوب في كيفية أخذ الجباية من الرعية، وتبعوا فيها عمل الأجانب سموه الترتيب»[1].

1 - بوعشرين، الحسن بن الطيب بن اليماني، التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب، تقديم وتصحيح محمد المنوني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 1994، ص. 67.

هذه السفارة يرى الحجوي أنها «وقعت في وقت كان المغرب فيه مختلا من كل الوجهات المالية والحربية والسياسية والأخلاقية والفوضى ضاربة أطنابها والجيش لا جيش والمالية هي عين الفقر وأطراف المغرب لا تعرف نظاما ولا أحكاما ولا تؤدي جباية (...) ومن جهة المالية التي كانت مختلة من أزمان بعيدة وزادت باختلال الأمن فاستهتر الناس في انتهاك الضوابط من غير تستر وعظم المصاب بالتداين من أوربا ومن جهة العدل الذي كان مختلا منذ أزمان طويلة يتجاهر ولاة المغرب بالرشى وبيع الوظائف والقهر والاستعباد لعباد الله»[2]. ويضيف الفقيه الحجوي موضحا الوضع المهترئ للبلاد والذي زادته ضريبة الترتيب اهتراء فسهلت على أبي حمارة مأموريته «أقبل الزرهوني على حمارة من الجزائر يشعوذ في القبائل الجاهلة والتي بعد عهدها بالأحكام إلى أن انتهى إلى فاس فتخلل العاصمة ونواحيها واستطلع مناحيها ووقف على ما كان جاريا بالقصر السلطاني من اشتغال السلطان مولاي عبد العزيز بجلب الغواني من الشرق وتعمير أوقاته بالملاهي وسماع الأغاني وبيع وزرائه للوظائف جهارا مع اشتغال بعضهم ببعض بالوشايات زيادة على اختلال المالية والعسكرية والعدلية كما أسلفنا وعلم أن السفراء الذين كانوا بلندن وبرلين وباريز وسطرسبورغ(*) جاءوا بلفظ النظام ويرددون على ألسنتهم الإشادة بذكره حيث شرط عليهم النجليز الإصلاح إذا أرادوا بقاء استقلالهم كإصلاح الطرق وإجراء العدل وبسط الأمن وفتح أبواب المراسي للوسق والاتجار وهي الشروط الأربعة المعلومة، وشرعوا بالفعل في تنظيم الجباية المسماة الترتيب. وأبغض شيء للمغاربة النظام اسمه ومسماه فوقف على انحراف قلوب المغاربة كافة عن مولاي عبد العزيز مع انطلاق الألسن فيه شتما وتكفيرا وأن بعض من ينتسب للعلم في الأمة ينكر نسخ الزكاة الشرعية بما سموه ترتيبا. كما أنهم شرعوا في تنظيم المالية باستحلاف الموظفين في المصحف الكريم لكن الذين حلفوا كانوا أجرأ على الاختلاس من غيرهم وأن الوزراء حلفوا في المصحف أن لا يدعوا شيئا من مجهودهم في كل شيء وأن يتشاوروا وينصحوا ولا يعقد واحد أمرا دون بقيتهم»[3].

إلى جانب الشروط الأربعة المعلومة التي أوردها الحجوي، يرجح المشرفي أن تكون اتفاقية المنبهي مع انجلترا قد احتوت شروطا غير رسمية «وإنما هي معاهدات بمجرد

---

2 - الحجوي، محمد بن الحسن، انتحار...، م.س، ص. 6 – 7.

(*) - الراجح أن الأمر يتعلق بسان بطرسبورغ بروسيا وليس سطرسبورغ الفرنسية، انظر السليماني بن الأعرج، م.س، ص. 142.

3 - الحجوي، محمد بن الحسن، انتحار...، م.س، ص. 8.

القول، وعدهم بالوفاء بها عند رجوعه للمغرب، راجعة للإصلاحات التمدينية، كإقامة السكة الحديدية، ونصب تلكراف، ووضع الترتيب وغير ذلك»[4]. ويستطرد بشأن ما اجتمع عليه رأي الوزراء بعد عودة من كان منهم بالخارج «كما اتفق رأيهم أيضا على إنشاء الترتيب بإشارة الإنجليز »[5].

وإذا كان السليماني بن الأعرج قد اكتفى بالتأكيد على أن دول أوربا قد ألحت فعلا على حكومة المغرب بعد وفاة الحاجب أحمد بن موسى «بشدة الإلحاح ونفاذ الصبر على إقامة النظام وإجراء العدل في الأحكام فقر رأي رجال الحكومة على توجيه سفارة لعواصم أوربا للنظر في هذا الشأن وطلب الشفقة والمعونة من الدول العظام»[6]، دون أن يشير إلى طبيعة هذه الإصلاحات ولا من كان من الدول الأوربية أكثر اهتماما بإجرائها، فإن محمد غريط لا يخالف إجماع الفقهاء والكتاب حول وقوف الدول الأجنبية وراء فكرة الترتيب كواحدة ضمن أفكار إصلاحية أخرى مقترحة، لكنه ينفرد بموقف واضح، كان السليماني قد اقتصر على التلميح إليه[7]، والمتعلق باعتبار عبد الكريم بن سليمان وزير الخارجية هو الذي أشار بتطبيق الترتيب بعد أوبته من السفارة لبلاد الفرنسيس والموسكو، يقول في هذا الشأن متحدثا عن نفس الوزير «وبعد نحو العام من وزارته وجه لبعض الدول سفيرا فلما رجع أظهر من سيرة العامل تنفيرا. وأشار بترتيب الجباية على نهج سوي ونمط أوربوي، واستحلاف الموظفين على المصحف الكريم، على أن لا يقبضوا رشوة من مدع ولا من غريم، لينقطع تظلم الرعية من عمالها. وتثق بالأمن على أموالها وصدر في ذلك كتاب شريف»[8].

قبل أن نطالع هذا الكتاب الشريف لنرى هل فيه اعتراف بهذه الإشارة أو غيرها، لا بأس من تقديم رأي الباحثين الأجانب، الذين وإن اتفقوا على وقوف الإنجليز وراء الإيحاء بإقرار الترتيب، فإنهم رأوا فيه إحياء لقانون قديم لا يمكن للمخزن تجاوزه، فوقعوا في ارتباك واضح جرهم إليه ميشو بيلير. وهذا حاصل الأمر.

---

4 – هذه الاتفاقية وقعها عن الجانب المغربي المنبهي وعن الجانب الإنجليزي لانسدون (Lansdowne) في لندن بتاريخ 11 ربيع الأول 1319هـ/ 28 يونيو 1901م، انظر بوهليلة إدريس في تحقيقه لمشرفي، م.س، ص. 896.

5 – المشرفي، م.س، ص. 914.

6 –ابن الأعرج السليماني، محمد، م.س، ص. 142.

7 – نفسه.

8 –غريط، محمد، فواصل الجمان في أنباء وزراء و كتاب الزمان، الطبعة الأولى، الطبعة الجديدة، فاس، سنة 1346هـ ص 94 – 95.

II ـ الدراسات الأجنبية بين الإيحاء والإحياء والتبرير

خلص ميشو بيلير، الذي اشتهر بأبحاثه حول النظم المالية والجبائية لمغرب ما قبل الاستعمار، انطلاقا من معطيات قدمها حول النظام الجبائي والإداري المغربي إلى «أن المغرب لم يكن مفتقدا بالمرة لتنظيم خاص به كما يمكن أن نفترض أحيانا، وهو على كل حال ليس على الطراز العصري المألوف عند الأوربيين، ولكنه مع ذلك يبقى في صيغته الحالية مسايرا البلد لا يستطيع إنشاء تنظيم أكثر حداثة. ومع ذلك فقد قرر السلطان الحالي سنة 1901 تحت تأثير بعض مستشاريه، وبهدف تبسيط الجبايات، تعويض الضريبة الفلاحية، أي الزكاة الشرعية وكل الموارد الأخرى بنظام جديد.

وإذا كانت الحكومة المغربية قد احتفظت لنفسها، انسجاما مع البند الثامن من قانون 30 مارس 1881، بأحقية إدخال تعديلات على هذا القانون، حسب ما يمكن أن يحدث من متغيرات، باتفاق مع نواب الدول الأجنبية. فقد رفضت مجموعة من المندوبيات، وخاصة الفرنسية، هذا القانون الجديد للترتيب سنة 1901؛ لقد كان شبيها بقانون 30 مارس 1881 لكنه قدم مسائل جديدة قد تثير بعض المشاكل الداخلية. بعد ذلك وفي 26 نونبر 1903 تبنت المندوبية الفرنسية «الترتيب»، فأصبح القانون المقبول من طرف جميع القوى، قابلا للإصدار. لقد شكل إعلان هذا القانون إلى حدود هذه اللحظة حلما أفلاطونيا. فالحالة الفوضوية للبلاد لا تتيح إمكانية تطبيقه، كما يظهر أن الحكومة المغربية أدركت أن من مصلحتها العودة إلى إقرار الضرائب الشرعية»[9].

نسج مجموعة من الباحثين الأجانب الذين تعرضوا لنفس الموضوع، على منوال ميشو بيلير، فقد رأى لوبيل (R. Lebel) «أن مبادرة السلطان الحسن الأول قد جرت محاولة إعادة إحيائها من طرف ابنه وخلفه عبد العزيز، ومما لاشك فيه أن السلطان الشاب كان يتطلع إلى القضاء على كل امتياز يسبب تملصا ضريبيا لكنه كان إلى جانب ذلك يطمح إلى إدخال إصلاحات كبرى إلى بلاده. وقد كانت العناصر الإنجليزية ذات الصلة الوثيقة بالقصر السلطاني تحفز المخزن على تحديث النظام القديم وأخذ الدول الأوربية قدوة. لقد أوجبت اختلالات مالية خطيرة، سببتها النفقات البلهاء للسلطان، ضرورة تحسين الموارد المالية. هكذا عندما أعلن عبد العزيز في شتنبر 1901 «أننا منذ استرعانا الله – تعالى – إياكم، وكلفنا أن نسوق إلى مسالك الصلاح والطاعة مطاياكم»

9- Michaux-Bellaire (E.D), « Les impôts marocains », op. cit, pp. 75 – 76.

كان يتضح من خلال هذا الخطاب الشريفي أن إصلاحا جذريا قد تم تصوره يشكل فيه تطبيق الترتيب قطب الرحى.

لقد نص البند الثامن من قانون 1881 على أن الحكومة المغربية يمكنها أن تدخل تعديلات على هذا القانون إذا استدعت الظروف ذلك، باتفاق مع القوى الموقعة عليه. وتنفيذا لهذا البند قرر السلطان تعديل الترتيب وإحداث ضريبة جديدة، تعتمد مظاهر الثروة الظاهرة وتنسخ مختلف الضرائب الأخرى وتختزلها في واحدة (...) لكن من وجهة نظر دولية كان هذا الترتيب الجديد الذي عدل قانون 1881 يحتاج إلى موافقة القوى الأجنبية فانتظرت الهيئة الدبلوماسية بطنجة طويلا قبوله والمصادقة عليه التي لم تتم إلا في 23 نونبر 1903»[10].

ويبرر لوبيل (R. Lebel) هذا التردد الفرنسي بأن الامتيازات المحصل عليها بمقتضى قانون 1881 لم تكن ذات جدوى طالما أن تملك العقار لم يتم عمليا كمقابل لأداء الجبايات من طرف الأجانب، كما أنه كان هناك تخوف من أن يطال القانون الجديد هيبة ونفوذ شرفاء وزان الذين أصبحوا تحت الحماية السياسية الفرنسية[11]. أما كاطينوز (Cattenoz) فلم يعمل في الواقع إلا على ترديد ما أورده ميشو بيلير سواء فيما تعلق بسياق إعلان الترتيب الجديد أو بشكل إعلانه انسجاما مع البند الثامن من قانون 1881، أو بالتبريرات الواهية التي جعلت «مجموعة من المندوبيات ومن ضمنها الفرنسية تتخوف من المصادقة على قانون الترتيب الجديد خشية أن يكون مصدر قلاقل داخلية»[12]. وكل ما أضافه هو اعتبار أن المبادرة العزيزية جاءت بإيعاز من مستشاريه الإنجليز ذوي الصوت المسموع داخل البلاط السلطاني[13].

جاء جاك جواني (Jacques Jouannet) متأخرا عن سابقيه واكتفى بعرض ما اتفقت عليه الدراسات السابقة، غير أنه انفرد عنها بزعمه أن «القانون الجديد الذي أقره السلطان بإيعاز من مستشاريه الإنجليز لم يحظ بموافقة الهيئة الدبلوماسية بطنجة إلا في نونبر 1903. وكان نصيبه كسابقه، الفشل الذريع، وتمت العودة إلى الشطط القديم حتى مجيء فرنسا إلى المغرب»[14].

-10 Lebel (R), op. cit, pp. 13-14.
-11 Ibid, pp. 16.
-12 Cattenoz (M.G),op.cit, pp. 15-16.
-13 Ibidem.
-14 Jouannet (J), op. cit, pp. 100 – 101.

III-السلطان ينفرد بالمبادرة حسب «كتابه الشريف»

سبق لمحمد غريط أن أخبرنا أن السلطان قد أصدر في شأن الترتيب كتابا شريفا، وتحدث ميشو بيلير وأتباعه عن مبادرة سلطانية لإحياء قانون 1881 في قالب جديد يراعي متغيرات العصر. وحتى ندرك أوجه الصواب والخطأ فيما أتت به المصادر المغربية والأجنبية، نرى من اللازم تقديم رأي وتصور المخزن في هذا الشأن، باعتباره الطرف الرئيسي وصاحب المبادرة موضوع الدراسة.

جاء في ظهير موجه إلى «خدام السلطان» بإيالة القائد علي الاخصاصي بتاريخ 12 جمادى الثانية عام 1319هـ ما يلي: «خدامنا إيالة القائد علي الاخصاصي وفقكم الله سلام عليكم ورحمة الله وبعد فقد علمتم أننا منذ أن استرعانا الله تعالى إياكم وكلفنا أن نسوق إلى مسالك الصلاح والطاعة مطاياكم، ونحن ننظر فيما يكون أساسا لحفظ مصالحكم وتزكية لأموالكم ومكاسبكم وجبرا لأحوالكم وعلاجا لاعتلالكم ودفعا لليد العادية من بعضكم على بعض وتأمينا على نفوسكم من تخوف الإذاية في مال أو عرض قياما بما أوجبه الله من النصيحة والإرشاد والاهتمام بمصالح العباد وعملا بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم من ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق اللهم به. وطالما تروينا في ذلك بحسب ما يبدو تارة من اضطراب أحوالكم وبحسب ما تنسبونه تارة لعمالكم، فإذا نظرنا لجهة جرائم العامة ومواقع انحرافها وتقاعدها عن الحقوق وعدم إنصافها؛ يكون عذر العمال واضحا في إجراء الأحكام عليهم لما عهدوه واستخراج الفرائض والحقوق منهم على الوجه الذي تعودوه، وإذا نظرنا إلى تظلم الرعية في تنوع شكاياتها، ونسبة الحيف على أشياخها وولاتها، ودعوة الإضرار بها في استخراج جباياتها؛ يكون لكلام الرعية وجه يقتضي استكشاف حال العمال، وكفهم عما ينسب لهم من هذه الأعمال، صرفا لكل عامل عن شهوته، ومراقبة لقوله صلى الله عليه وسلم: إن من أخون الخيانة تجارة الولي في رعيته. ولم نزل مع هذا كله نتأنى لإصابة المراد، عملا بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم من تأنى أصاب أو كاد وأخذ بأدب سليمان عليه السلام فيما حكي عنه في الكتاب المبين حيث قال: سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين، إلى أن شرح الله صدرنا لترتيب قواعد وقوانين بحفظ المصالح وافية، وفي رفع الضرر كافية على الوجه الذي يعود نفعه على بيت المال الموفر بالله وعلى جميع رعيتنا المحوطة بالله وهو توظيف مقدار محصور يكون منكم عطاؤه سنويا على أنواع البهائم والمواشي وعلى مزارع الحرث

والبحائر والسواني وكذلك الأشجار على اختلاف أنواعها وتفاوت منافع ثمارها حسبما بين ما يعطى على كل نوع بإزائه في الطرة يمنته(*).

ويكون حكم العطاء عام الاعتبار في سائر القبائل والأقطار بحيث يستوي فيه المشروف والشريف والقوي والضعيف وحتى من كان عاملا أو شيخا أو خليفة أو نحوه يكون فيه كسائر الناس بحيث لا يستثنى أحد من شمول هذا الضابط وعموم هذا القياس وذلك مناء ارتكاب [كذا] لما له أصل في الشرع من نوع السياسة العادلة التي تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا من المظالم وتكشف الضرر عن الرعية ويتوصل بها إلى المقاصد الشرعية لأن المفاسد إذا أمكن رفعها بالأخف لا يعدل عنه إلى الأعلى، ولبناء مذهبنا المالكي على إتباع المصلحة العامة حتى قال الأئمة رضي الله عنهم ينبغي أن يراعي فيها اختلاف الأحوال والأعصار وإنها من القوانين السياسية التي شهدت لها قواعد الشرع بالاعتبار وإنها جارية على مقتضى قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار ويشهد لذلك ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من مصالحة أهل سبأ بتوظيفه عليهم سبعين حلة من القطن سنوية وثبت عن معاذ رضي الله عنه نحو ذلك على أهل اليمن عوضا عن زكاة الحبوب لاقتضاء الحال والمصلحة لذلك على الوجه المطلوب مع ما صح عنه صلى الله عليه وسلم من أن في المال لحقا سوى الزكاة وقوله إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر ما يسع فقراءهم.

وها نحن عينا حملته من الأمناء والعدول الواردين عليكم لمقابلة هذا الترتيب في قبيلتكم، وكلفناهم بإحصاء جميع ما عند كل واحد منكم من الأنواع المشار إليها، ليكون العطاء المفروض كل سنة على نحو ما رتبناه عليها، ومن أخفى شيئا من متاعه ولم يطلع عليه المكلفين ثم ظهر بسبب البحث الذي من ورائه فإنه يعاقب بسلبه من جميع ما ستره بإخفائه. وأما العامل فلم يبق له سبيل على فرض شيء عليكم أو قبض شيء منكم ولو قلامة ظفر لأننا عينا له ما يكون يقبضه راتبا من بيت المال عمره الله

(*) - جاء بها ما يلي: «فعلى كل رأس من الإبل ريال واحد، وعلى كل رأس من أبكارها الداخلة في السنة الثالثة نصف ريال، وعلى كل رأس من البقر نصف ريال، وعلى الضرائب منها ذكورا وإناثا ربع ريال، وعلى كل مائة رأس من الغنم البيضاء عشرة ريال، وعلى المائة من السوداء خمسة ريال، وعلى كل رأس من الخيل والبغال نصف ريال، وعلى الحمر بسيطة لكل رأس، وعلى كل مائة شجرة من الزيتون المستغلة واللوز خمسة ريال، وعلى كل مائة من شجر الليم بأنواعه وكذا النخيل ريالان ونصف، وعلى كل مائة من بقية شجر العود الرقيق ريال واحد وربع ريال، وأما البحائر وسواني الحناء فيقوم ما يحرث منها كل سنة ويعطي عليها نصف العشر، وأما المزروعات في البلاد الحراثية باعتبار أزواج الحرث فعلى كل زوجة من الإبل والخيل والبغال عشرة ريال، وعلى كل زوجة من البقر خمسة ريال، وعلى كل زوجة من الحمر ريالان ونصف».

على أن لا يعود لمد اليد في متاع أحد من القبيلة أو يتطاول لأخذ شيء بطمع أو حيلة وإنما حسبه رد البال وتأمين الطرق وإجراء الأحكام وشد العضد على الصلاح والطاعة وحفظ النظام وإجلاس كل طائش عند حده وحمل كل واحد على إتباع معاشه ورشده عسى الله أن يحقق فراستنا فيكم بحمد هذه النعمة وشكرها والتزامكم الهناء وعمارة البلاد المنتجة لعموم خيرها لأن العلة التي كانت سببا في بسط أيدي العمال فيكم وفي غيركم سالفا إنما هي ركون العامة لكثرة التنافر والاختلاف والتقاعد عن الحقوق والانحراف وإلا فلو كان التوافق من أول الأمر حاصلا فيكم مع الهناء وتأمين السبل في نواحيكم لكنتم أحق بهذا الترتيب من قديم ولكننا أثرنا لكم به من الآن بقصد إصلاحكم والرفق بكم لعل الله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم وعليه فنأمركم أن تتمشوا مع الأمناء والعدول المذكورين على ما قرر من غير تفريط ولا تكاسل حتى ينفذوا ما أمرناهم به دون إخفاء ولا تساهل ولا كلفة عليكم بشيء من مئونتهم أو لوازمهم لأننا نفذنا لهم رواتبهم على العمل المذكور الذي توجهوا لأجله وكتبنا لخديمنا عاملكم القائد علي الاخصاصي بهذا كله وأمرناه بشد العضد لهم على التمكن من ترتيب ما أسسناه حتى يتم تقييده وإحصاؤه على مقتضاه.

والله المسؤول أن يجعل هذا القصد الحميد سببا لجبر أحوالكم وصلاح أعمالكم وتنمية أولادكم وأموالكم وموجبا لإلهامكم شكر ما أردناه وثباتكم على تأسيس الخير الذي قصدناه فهو سبحانه ولي التدبير نعم المولى ونعم النصير والسلام في 12 جمادى الثانية عام 1319هـ»[15].

يحق لنا الآن أن نقف عند ما يوحد وما يفرق بين المواقف الثلاثة وما حجة كل واحد في دعم مواقفه وما مصداقية هذه الحجج؟

يجمع الفقهاء والكتاب على كون فكرة الترتيب من وحي الأجانب، ولا يذكر أحد أن لها أصلا في سالف عهد من تاريخ الجباية بالمغرب، ولا غرابة في ذلك ما دام أن غالبيتهم كانت تمهد للتشهير بها. وإذا كانت جل المصادر المغربية قد التقت مع الدراسات الأجنبية في اعتبار الإنجليز هم من أوحى إلى السلطان بإجراء الترتيب، فإن محمد غريط قد انفرد بجعل وزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان العائد من سفارته إلى فرنسا هو صاحب الفكرة.

---

15 - انظر الوثيقة ب. م.و.م، محفظة جمادى الثانية 1319، وردت عند بياض، الطيب، م.س، ص.332.

وتبقى النقطة التي لا خلاف حولها بين المواقف الثلاثة، التي عرضناها، هي إجماع المصادر المغربية، الدراسات الأجنبية والوثيقة المخزنية على الإقرار بالوضع الفاسد للبلاد الذي يحتاج إلى إصلاح، لكن زاوية نظرها للموضوع، وطريقة تقييمها للوضع، وخلفية تعاملها مع المتغيرات الطارئة، هي التي جعلتها تذهب مذاهب شتى في شكل تقديمها لخبر إعلان الترتيب الجديد.

فالكتاب والفقهاء رصدوا تحركات الوزراء إلى الخارج، وظلوا يترقبون عما ستسفر عنه هذه الرحلات. ولم يمض غير زمن قصير حتى اكتشفوا أن الأمر يتعلق بمشاريع إصلاحية، لا يشكل الترتيب سوى واحد منها، لذلك لم يترددوا في اعتباره من وحي أجنبي.

أما المصادر الأجنبية فقد استرشدت بدراسة ميشو بيلير سالفة الذكر[16]، حول الضرائب المغربية ولم تخرج عن حدودها، بل ولم تنتبه حتى إلى أخطائها ومنزلقاتها. فقد جعل الباحث إقرار الترتيب، وإن كان من وحي أجنبي، مستندا إلى البند الثامن من قانون 30 مارس 1881، في حين أن البند الذي يشير إلى إمكانية إعادة النظر وإجراء التعديل على هذا القانون هو البند السابع – كما جاء في الصفحة 84 من دراسته نفسها– فلم ينتبه إلى هذا الخطأ. ولم يكلف الباحثون الأجانب الذين نقلوا عنه أنفسهم عناء قراءة البنود، وتصحيح المنزلق الذي جرهم إليه ميشو بيلير، الذي جعل البند الثامن من قانون 1881 أساسا للتعديل الجبائي.

وإذا صححنا المعطى، وأردنا أن نذهب إلى ما هو أعمق في هذا الطرح، فإن البند السابع جاء بما يلي: «حضرة السلطان ما جعل هذا التقويم القليل للحيوانات إلا اعتبارا للضيق الحالي ولكن إذا تغالت أسعارها كما هو ظاهر من الآن فللحضرة الشريفة أن يطلب اجتماعا جديدا مؤلفا من نواب الأجناس ليجعلوا في القانون التبديل اللازم لما تقتضيه الأسعار في ذلك الوقت»[17]. فكيف يستقيم القول إذن أن القرار السلطاني جاء مستندا على بند التعديل هذا والملزم لاتفاق قبلي مع نواب الأجناس، في وقت انفرد فيه السلطان بالقرار واعترضت فرنسا تماشيا مع مخطط استراتيجي استعماري أخفاه ميشو بيلير، الذي أراد أن يظهر أنه أكثر غيرة على المغرب من المغاربة، حين عزى التردد

16- Michaux – bellaire (E.D). «*Les impôts marocains*», op. cit. pp. 75 – 76.

17- ك.خ.ح، رقم 102، ص. 2.

الفرنسي في الموافقة على الترتيب الجديد إلى التخوف من إثارة مشاكل داخلية. وهو التبرير نفسه الذي نقله عنه كاطينوز (Cattenoz). أما لوبيل (Lebel) فحاول أن يكون موضوعيا، واعتبر أن وراء الموقف الفرنسي تخوفا من نوع آخر، يتعلق بالنيل من هيبة وامتياز من هم تحت حمايتهم السياسية من شرفاء وزان. ومن كون رهان الفرنسيين على تملك العقار مقابل أداء الضرائب لم يثمر شيئا بمقتضى قانون 30 مارس 1881، لذلك لا داعي لإعادة التجربة. في حين أعفى جاك جواني (Jacques (J)) نفسه عناء تقديم مبررات، حين تحدث عن اعتراض الهيئة الدبلوماسية بطنجة بكاملها على قرار الترتيب. ولذلك لا داعي للدفاع عن الموقف الفرنسي المنفرد الذي اعترف به ميشو بيلير، حين أقر أنه بمجرد موافقة فرنسا على الترتيب في 26 نونبر 1903 تم تبنيه والمصادقة عليه، وهنا سقط نفس الباحث في خطأ آخر إذ أن الموافقة على الترتيب تمت في طنجة بتاريخ 23 نونبر 1903 [18].

هذه المزاعم وهذه الأخطاء في تحديد البنود، وضبط التواريخ التي جاء بها رواد الأطروحة الاستعمارية في تناولهم لموضوع الترتيب، الذي أقره السلطان عبد العزيز سنة 1901 وتأجيل تبنيه والمصادقة عليه من طرف الهيئة الدبلوماسية بطنجة إلى غاية 23 نونبر 1903، لا تصمد أمام تناقض تحمله في قراءته؛ إذ كيف يمكن أن يكون القانون الجديد مستندا على آخر قديم يلزم بحدوث اتفاق بين الأجناس، والحديث في نفس الوقت عن مبادرة سلطانية تم الاعتراض عليها بدعوى التخوف من إثارة القلاقل الداخلية ؟!!

غير أن فك هذا اللغز نجده عند المشرفي الذي قدر الموقف على الشكل التالي: «ومن سوء تدبير القائمين بأمر هذه الدولة يومئذ أيضا، شروعهم في الترتيب على الوجه المذكور قبل اتفاق نواب الدول الأجانب عليه، حيث لا يخفى عليهم أحوال الرعايا التي بالمغرب لها، وذلك مما يزيد المسلمين ميلا للأجانب بإعفاء من انتمى إليهم من الترتيب، إذ لا عبرة للعامة بالدين بتوفرهم الدنيا»[19].

هذا الموقف لا ينفيه السلطان في الرسالة التي عرضناها سابقا والتي يتحدث فيها عن تأنيه ليصيب المراد إلى أن شرح الله صدره «للترتيب قواعد سياسية وقوانين بحفظ

18- Michaux – Bellaire (E.D), «Les protectorats et les revenus marocains», R.M.M, T. 20, 1912, p.99.

19- المشرفي، م. س، ص. 919.

مصالح وافية، وفي رفع الضرر كافية على الوجه الذي يعود نفعه على بيت المال الموفر بالله» فهو لا يتحدث عن أي اتفاق مع نواب الدول الأجنبية. بل الأمر استدعاه الوضع الفاسد الداعي إلى ضرورة الإصلاح، فاقتصر على استطلاع رأي الدول الأجنبية من خلال سفرائه إليهم، واستشارة نائبه بطنجة الحاج محمد الطريس، في رسالة بعثها إليه بتاريخ 7 جمادى الأولى عام 1319هـ أمره في خاتمتها «بإعلام نواب الدول بطنجة ليكونوا على بال منه ويعلموا به دولهم المحبين إنشاء الله»[20].

فالسلطان، الذي لم يتفق معهم ولكن أراد وضعهم أمام الأمر الواقع، كما تؤكد ذلك رسالة أخرى بتاريخ 17 جمادى الأولى عام 1319هـ إلى نفس النائب[21]، فاته أن يدرك أن حيله لن تنطلي على من هم أكثر منه احترافية في مجال الكيد والإيقاع بالخصم. ففرنسا تركته يخبط خبط عشواء حتى إذا استنزف طاقته وأمواله عاد إليها مستجديا الحصول على دعمها وفق شروطها الممهدة لتنفيذ إستراتيجيتها في الغزو والاحتلال، فما كان عليه إلا أن يتحمل تبعات هذا الاختبار.

المبحث الثاني: **قراءة في النص المنظم لضريبة الترتيب**

يجد الباحث نفسه في واقع الأمر أمام ثلاثة نصوص، فإلى جانب الظهير الصادر بتاريخ جمادى الثانية سنة 1319هـ الموافق لسنة 1901م، الذي عرضنا نموذجا منه في المبحث السابق على شكل رسالة سلطانية موجهة إلى إيالة الخديم علي الأخصاصي. صدرت أيضا لائحة تفسيرية لهذا الظهير بعنوان «العمل في ترتيب القبائل الصادر الأمر الشريف به جمادى عام 1319» [22]، ثم نص ثالث هو عبارة عن ترجمة لقانون الترتيب الذي وقع الاتفاق عليه بين النائب السلطاني بناصر غنام وممثلي الدول الأجنبية بطنجة بتاريخ 23 نونبر 1903 [23]. وإذا كنا قد قدمنا النص الأول، الذي شكل أرضية الترتيب ومنطلقه، فلابد قبل تدقيق النظر فيما جاء به، أن نقدم النصين المتبقين لتكتمل الصورة،

---

20. المنوني، محمد، ج.2، م.س، ص. 79.

21. انظر الوثيقة الموجهة من السلطان عبد العزيز إلى نائبه بطنجة محمد الطريس بشأن إخبار نواب الدول الأجانب بإجراء الترتيب، مح. جمادى الأولى 1319، م.و.م، أوردها بياض، الطيب، م.س، ص.336.

22. انظر وثيقة «العمل في ترتيب القبائل الصادر الأمر الشريف به في جمادى عام 1319هـ»، ك.خ.ح.رقم 451، ص.1، وأيضا ما ورد عند المنوني، محمد، م.س، ج.2، ص. 88 – 90.

23. انظر وثيقة ترجمة لقانون الترتيب الذي وقع الاتفاق عليه بين النائب السلطاني بناصر غنام وممثلي الدول الأجنبية بطنجة بتاريخ 23نونبر 1903، ك.خ.ح.رقم 451، ص.251-253 ، وما ورد عند المنوني، محمد، م.س، ج.2، ص. 96 – 100. وأيضا: Michaux-Bellaire (E.D), op. cit, *R.M.M.* T. 20, 1912, pp. 91 – 99

وتكون القراءة شاملة لمشروع الترتيب، الذي أراد به السلطان عبد العزيز إحداث تحول جذري في مسار النظام الجبائي المغربي.

I - اللائحة التفسيرية للظهير العزيزي المنظم للترتيب (جمادى عام 1319هـ /1901م)

«الحمد لله، فبمقتضى ما أريد إحداثه من اصطلاحات «اقرأ إصلاحات» جديدة وترتيبات قريبة مفيدة، يعود نفعها على جانب المخزن أعزه الله، وعلى جميع الرعية، يكون تصرف الولاة وجميع المكلفين مع من إلى نظرهم بالتمشي عليها، وعلى قانونها، ويحصل - بحول الله - للجميع الأمن في الأنفس والمال والأهل ويرتفع الظلم والجور والغصب والقتل، وينمو المال والمتمول: من حرث وكسب وتجارة، ويترتب على ذلك كثرة المدخول لبيت المال عمره الله، ويصل على حقيقته ويستوي في الضرائب التي ستقدر، والعطاء على الوجه الذي سيسطر، جميع الناس: المشروف والشريف، والقوي والضعيف والمتولي كيفما كان، والكبير والغني والفقير، ومن بالمغرب من تجار الأجانب، ومن في حمايتهم من مسلمين ويهود، ويترتب ذلك على فصول.

الفصل الأول: في بيان المسائل التي يعطى عليها: منها الإبل والبقر والغنم بنوعيها، والخيل والبغال والحمير، المركوب منها والمستخدم، وأشجار الزيتون واللوز، وأشجار الجنات والبحائر، وسواني الحناء، وجميع ما يزرع بالبلادات الحراثية، باعتبار أزواج الحرث.

الفصل الثاني: في كيفية تقدير متمول الرعية وبيان قدر ما يعطى عن كل نوع منها: فيعين لتقييد ذلك بكل قبيلة أو خمس من القبائل الكبار: كدكالة والشاوية: أمينان وعدلان من المراسي والمدن الموالية لكل قبيلة، ويؤمر كل عامل بالوقوف معهم وقوف جد وثمرة في جميع ما ذكر على وجهه وحقيقته، ويتوعدون - أجمع - على التساهل في ذلك، ويسترعي كل منهم على من إلى نظره: بأن من أخفى شيئا من متاعه ولو قل - فإنه يعاقب على ذلك.

ويتخذون كناشا على ما ذكر: فيبتدئون - أولا- فيه بإحصاء ما للعامل وأقاربه، ثم ما لغيره من عامة الناس وخاصتهم، بأن يقيد أمام أسماء المالكين عدد ما لهم من المتمول: كل نوع بضلع مرقوم بأعلاه قدر عطائه الآتي بيانه، وبآخر الأضلاع يكون

مجموع الواجب في أنواع المتمول، ويدفعون لكل واحد بطاقة مؤرخة بعلامة العدلين والأمينين وطابع العامل، مقيدا فيها اسمه، وأنواع متموله، والواجب السنوي، ليكون الأداء عليها، وهكذا إلى تمام العمل، وعندما يختم كل منهم كناش عمله يوجهه لشريف الحضرة، مع نسخة منه للأمين المكلف، ونظيرتها للعامل، ثم يذهبون لحالهم.

وهذا الترتيب يكون يجدد في كل عام مرة، على نسق ما سنبين في الفصل بعد هذا، ومن تمام هذا الموضوع: الكلام في مئونة المعينين لما ذكر من الأمناء والعدول: فينفذ لكل أمين من يوم خروجه في مقابلة أجرته ومئونته ومئونة أصحابه وكراء بهائمه وعلفها: ست ريالات مياومة. ولكل عدل فيما ذكر ثلاث ريالات في اليوم أيضا. وجميع ذلك يكون من بيت مال المسلمين عمره الله: بأن ينفذ ذلك لكل منهم على صائر البلد أو المرسى الخارجين منها، ويؤمر الأمناء بأن يكونوا يدفعون لنوابهم واجب نصف شهر تسبيقا، وعند رجوعهم يتحاسبون معهم على جميع المدة، ولا يلزم القبيلة أو العامل شيء من ذلك بل يحذر كل المعينين والعامل من ارتكاب أدنى شيء من أوجه الطمع»[24].

أما عن بيان قدر باقي العطاء السنوي على ما ذكر من المسائل بالفصل قبله فلا نرى ضرورة في تكرار ذكره، فقد سبق بسطه في الرسالة آنفة الذكر بالمبحث السابق[*].

II-ضابط أداء واجب الترتيب «المبارك بحول الله»

«الحمد لله وحده ترجمة ضابط تأدية واجبات الأنعام من الإبل والبقر والغنم بنوعيها والدواب من الخيل والبغال والحمير المركوب منها والمستخدم والأشجار والحراثة والبحائر وسواني الحناء في البادية وسائر مدن الإيالة الشريفة المغربية، من الأجانب وأهل الحمايات الواقع عليها الاتفاق بين خديم سيدنا أعزه الله الأجل السيد بن ناصر غنام نيابة عن الجانب العالي بالله وبين نواب الدول المعظمين بإيالة مراكش حسبما بيانه بالفصول الآتي ذكرها:

---

24 - المنوني، محمد، م. س، ج. 2، ص. 88 – 89 .

(*) - نكتفي هنا بالتنبيه إلى خطأين تسربا إلى الوثيقة التي أوردها محمد المنوني في عرضه لهذا البيان: فكلمة اللتشين كتبت اللتين، وعلى كل زوجة من الحمر: ريال ونصف والصواب هو ريالان ونصف. انظر المنوني، محمد، م. س، ج. 2، ص. 90.

الفصل الأول: على الأجانب وأهل الحمايات الذين لهم ما سيذكر في الفصول الآتية من أنواع الأنعام والدواب والفلاحة والأشجار وسائر المزروعات أن يؤدوا عليها لجانب المخزن الشريف مثل ما تؤدي رعيته في كل سنة على الكيفية الآتية(*):

الفصل الثاني: الإبل المعدة للكسب أو الحراثة أو الحمل على كل رأس منها عشرة دراهم سكة عزيزية أو عشرون بليونا سكة صبنيولية وعلى أبكارها الداخلة في السنة الثالثة خمسة دراهم أو عشرة بلايين وعلى كل رأس من البقر ذكورا أو إناثا خمسة دراهم أو عشرة بلايين وعلى الضرائب منها درهمان ونصف أو خمسة بلايين وعلى كل مائة رأس من ذكور الغنم البيضاء مائة درهم أو مائتا بليون وعلى الإناث منها ثمانون درهما أو مائة وستون بليونا وعلى المائة السوداء أي المعز خمسون درهما أو مائة بليون وكل نقص عن المائة من الغنم بأنواعها يعطي عليه بنسبة المائة(**).

الفصل الثالث: الخيل والبغال والحمير سواء كانت معدة للكسب أو للحراثة أو للحمل يعطى على كل رأس من الخيل والبغال خمسة دراهم أو عشرة بلايين وعلى كل رأس من الحمير درهمان أو أربعة بلايين(***).

الفصل الرابع: الأشجار، فعلى كل مائة من شجر الزيتون المستغلة واللوز خمسون درهما أو مائة بليون وعلى المائة من أشجار الجنات: الليم بأنواعه وكذا النخيل خمسة وعشرون درهما أو خمسون بليونا وعلى المائة من بقية الأشجار المثمرة ومنها الصيفية والخرفية والدالية إثنى عشر درهما ونصف أو خمسة وعشرون بليونا(****).

الفصل الخامس: الحراثة في بلادها أو في الأرضين بين الأشجار يعطى عليها بحسب أزواج الحرث فعلى كل زوجة من الإبل والخيل والبغال مائة درهم أو مائتا بليون وعلى كل زوجة من البقر خمسون درهما أو مائة بليون وعلى كل زوجة من الحمير خمسة وعشرون درهما أو خمسون بليونا ومن كانت له حراثة بفرد أو بآلة المكينة ونحوها يكون عطاؤه على نسبة ما تحرثه الزواج المذكورة(*****).

(*)- علق هنا: هذا الفصل حكمه عام حتى على الرعية.

(**)- علق هنا: هذا الفصل حكمه جار حتى للرعية. نعم بطائق الإحصاء المتقدم لا فرق فيها بين ذكور الغنم البيضاء وإناثها وهذا الضابط فيه الفرق بينهما وعليه فينبغي أن ينتبه الأمين عند الإحصاء القابل لذلك الفرق لأجل المساواة بأن تكون الإناث بثمانين درهما للمائة.

(***)- علق هنا: هذا الفصل حكمه عام حتى للرعية

(****)- علق هنا: هذا الفصل حكمه عام حتى للرعية.

(*****)- علق هنا : هذا الفصل حكمه عام حتى للرعية.

الفصل السادس: المزروعات من البحائر وسواني الحناء وغيرها تقوم نتيجة ما يحرث منها كل سنة ويعطي عليه خمسة في كل مائة(*).

الفصل السابع: المرتب للعطاء السنوي في الفصول أعلاه يستوي فيه جميع الناس من ولاة وغيرهم باستثناء أهل الامتيازات والحقوق المقررة في المعاهدات ولا يطالبون بعطاء آخر غيره عدى الديون التي في ذمم أهل القبائل المراكشية من قبل هذا الترتيب فيتعين أداؤها وأما ما هو مرتب للعطاء في أسواق البادية والمدن على المبيعات والحافر يبقى جاريا على ما أسس فيه بمقتضى وفق مادريد المنبرم في 24 رجب عام 1297هـ الموافق 13 يليه سنة 1880 (**).

الفصل الثامن: جانب المخزن أعزه الله يعين لكل مدينة أو قبيلة أمينا وعدلين لتجديد الإحصاء في كل سنة فقبل فاتح شهر فبراير من كل سنة يدفع كل واحد من الأجانب وأهل الحمايات والسماسر(ة) لقنصل جنسه تقييدا ببيان ما هو له مما ذكر ومن كان منهم متوظفا في خدمة فيدفع تقييدا بذلك لكبيره من نائب أو قنصل وهو يدفع في 15 فبراير ما اجتمع لديه من التقاييد لعامل البلد ليوجهها للمكلفين من قبل المخزن ليحققوا ما قيد فيها، وفي انتهاء أجل قدره أربعة أشهر من يوم توجيه التقاييد للعامل يوجه له المكلفون تقييد كل شخص من المذكورين بنمرته وتاريخه مذكور فيه اسمه ومحل سكناه وعدد ما له من الأشياء المقدر عليها، وما وجب عليه فيها بعلامة الأمين والعدلين ويبقى مثله في الكناش عندهم ثم إن عامل البلد بعد طبعه على التقاييد يوجه لكل قنصل تقييد كل من هو إلى نظره وبعد إمضائه التقاييد يمكن أربابها منها ليؤدوا واجبها على يد القنصل في نحو 15 ينيه من كل سنة قبل العنصرة، وبعد الأداء على يد العامل وتوصل الأمين بالواجب: يعلم هو والعدلان على كل تقييد بأن صاحبه أدى الواجب عليه في تاريخ كذا ويردها للعامل ليتوصل بها أربابها على يد القناصل(***).

(*)- علق هنا: هذا الفصل حكمه عام حتى للرعية.

(**)- علق هنا: هذا الفصل حكمه عام حتى للرعية. نعم تختص الرعية بشيء آخر وهو زيادة خمسة في المائة زيادة على الواجب الذي تضمنته بطاقة الإحصاء بأن يزيد صاحبها على الواجب مزونتين على مثقال وذلك في مقابلة أجور المكلفين بالقبض. (مع التنبيه إلى أن 24 رجب 1297 توافق 3 يوليوز الذي هو تاريخ التوقيع على وثائق مؤتمر مدريد وليس 13 يوليوز كما ورد أعلاه).

(***)- علق هنا: هذا الفصل خاص بالأجانب وأهل الحمايات. والمتعين في الرعية أن يكون تجديد الإحصاء كل سنة مصاحبا لقبض الواجب عن السنة الماضية على يد الأمين والعدلين والعامل بمحضر الأشياخ وأعيان القبيلة بعد استيفاء اليمين منهم بمحضر الأمين والعامل على النصح والصدق وعدم الحيف في الإحصاء والقيام على ساق الجد حتى يقع الدفع للأمين على الوجه الأتم وعند الإحصاء يقيد ما عند كل واحد بالكناش وتدفع له بطاقة بمضمن ذلك معلمة بعلامة الأمين والعدل وطابع العامل.

الفصل التاسع: كل من أخفى شيئا ولم يظهره يوم الإحصاء ثم تبين عليه بالبحث الذي يجعله جناب المخزن الكاشف عن تحقيقه فإنه يضاعف عليه القدر المقدر فيما أخفاه وإن عاد للإخفاء يضاعف عليه مجموع ذلك ثانيا(*).

الفصل العاشر: إذا وقع خلاف مع أحد من رعية الأجانب أو ممن في حمايتهم في الإحصائيات يعين من المدينة القريبة من المحل الواقع فيه الخلاف شخصان أحدهما من قبل العامل والآخر من قبل قنصل المنازع ويتوجهان لتحقيق الواقع فإذا تبين الحق لجانب المخزن فالمنازع هو الذي يؤدي صوائر خروجهما من أجور وكراء وإن كان الحق للمنازع فالمخزن يؤدي ذلك وأما إن وقع الخلاف فيما أحصى على القناصل الذين يتعاطون الكسيبة أو الفلاحة فتوجه بطائق الإحصاء لكبيره من نائب أو قنصل ليجري في تحقيق ذلك مجرى غيرهم. نعم يتعين تقديم الإعلام على يد العامل للقنصل بالخلاف الواقع فيما أحصى على الملتزمين بالأداء من أي صنف كانوا قبل انتهاء الأجل المذكور في الفصل الثامن وإن تأخر الإعلام حتى انصرم الأجل فإنه لا يقبل كلام في ذلك ولا يؤدي المنازع إلا ما قدره في تقييده المدفوع للعامل على يد القنصل كما أن من لم يأت تقييده للمكلفين المذكورين وقت وصول التقاييد لهم فإنه ملزوم بأداء ما قرره فيما أحصوه عليه ولا يقبل منه كلام فيه وإن امتنع أحد المذكورين من أداء الواجبات عليه في وقتها المبين في الفصل الثامن ولزم إجراء القوة الجبرية عليه فقنصله فقط يلزمه بالأداء وإن كان اثنان فأكثر من أجناس مختلفة مشتركين في الكسيبة وامتنعوا من أداء واجبهما أو الذعائر حسبما بالفصل التاسع فلكل قنصل أن يعين وكيلا لإلزامهم بالأداء، وليس للقناصل أن يقبضوا شيئا على الإعانات مما تقتضيه التعريفات القنصلية في الداخل لجانب المخزن على يدهم(**).

الفصل الحادي عشر: حضرة السلطان أعزه الله ما جعلت هذا الترتيب إلا لما هو عليه الحال الآن ولكن إن اقتضى شريف نظرها تبديلا في ذلك استقبالا فيقع اجتماع جديد مؤلف من جماعة نواب الدول المحترمين في شأن ما يراد إبداله كما أن النواب المعتبرين إذا ظهر لهم تبديل بعد الاختبار فلهم أن يتفاوضوا فيه مع الحضرة الشريفة ليقع الإجماع للاتفاق في ذلك.

(*)- علق هنا: هذا الفصل حكمه عام حتى للرعية.
(**)- علق هنا: هذا الفصل خاص بالأجانب وأهل الحمايات.

الفصل الثاني عشر: إن وقع اختلاف في إجراء هذا الضابط فلابد من حسم مادته على يد الأمين بالإحصاء ويد القنصل»[25][*].

قبل أن نشرع في إبداء بعض الملاحظات على هذه النصوص المنظمة للترتيب لابد أن نشير إلى أن النص الذي أورده محمد المنوني[26] قد شابته مجموعة من الشوائب لابد من التنبيه إليها إذ:

– يتحدث الباحث عن تعديلات للظهير المنظم للترتيب والأمر ليس كذلك، بل يتعلق الأمر، حسب ما هو مبين بالوثيقة التي قدمنا، بترجمة لضابط أداء واجب الترتيب الواقع الاتفاق عليه بين النائب السلطاني بناصر غنام وبين نواب الدول الأجنبية بطنجة بتاريخ 23 نونبر 1903، وكما هو وارد بمجلة العالم الإسلامي[27].

لا يشير محمد المنوني إلى التعليق الخاص بالفصل الثاني الذي يميز في العطاء بين ذكور الغنم البيضاء وإناثها مقارنة مع الإحصاء المتقدم.

– أسقط نفس الباحث تعليقا مهما خاصا بالفصل الثامن يتعلق بتزامن الإحصاء لدى القبائل مع دفعها واجب السنة الماضية، وبأداء القسم من طرف متتبعي عملية الإحصاء والدفع وهو ما أشرنا إليه في التعليق الخاص بهذا الفصل.

– اكتفى محمد المنوني بذكر أحد عشر فصلا من القانون المنظم للترتيب ولم يذكر الفصل الثاني عشر، اعتبارا للتشطيب الذي تعرض له الفصل ما قبل الأخير بالوثيقة التي اعتمدها، لكن العودة إلى النص الفرنسي الوارد بمجلة العالم الإسلامي تفيد أن الاتفاق وقع على اثني عشر فصلا، وأن الفصل الحادي عشر المشطب عليه من الخطورة بمكان، حيث يتيح للسلطان إمكانية مراجعة الترتيب باتفاق مع النواب الموقعين عليه كما يفتح لهؤلاء الباب للدعوة إلى إعادة النظر فيه بعد موافقة السلطان، وهي سابقة من نوعها لن يزيلها مجرد التشطيب على ترجمتها.

بعد هذا التنبيه نعود لتسليط الضوء على ما ورد بين سطور هذا القانون المنظم للترتيب الجديد، لنتبين كيف أن السياق العام الذي يتحكم في تدوين أي وثيقة، أو

(*) – علق هنا: هذا الفصل خاص بالأجانب وأهل الحمايات.

25 – وثيقة منفصلة بكناش رقم 451 بالخزانة الحسنية بالرباط، صفحات 251 -- 252 – 253.

26 – المنوني، محمد، م. س، ج.2، ص. 96 – 100.

27- Michaux-Bellaire (E.D), ***R.M.M***, op. cit, pp. 91 – 99.

(*) -- انظر النص العربي، ك .خ.ح، رقم 451. ص. 251- 253، أورده بياض الطيب، م. س. ص. 347- 345 .

إبرام أي اتفاق هو الذي يجعلها تستحضر ما يظهر مهما في لحظة ما ثم ينقلب إلى لا مفكر فيه في لحظة أخرى، وكيف أن الرعية، المحتفى بها في الرسالة التقديمية للترتيب واللائحة التفسيرية الملحقة بها، صارت، بموجب قانون 23 نونبر 1903، ضحية الرغبة في إرضاء الأجانب ببعض الامتيازات لجرهم كما توهم المخزن إلى اتفاق يمكنه من تعميم الترتيب الجديد.

- نقرأ في الرسالة التقديمية للظهير المنظم للترتيب الجديد الصادر سنة 1319هـ/ 1901م، الوارد في المبحث السابق، شكلا من ممارسة النقد الذاتي والاعتراف «التاريخي» باستحالة إبقاء الوضع على ما هو عليه ما دام الأمر يستدعي القيام بـ: إجراءات لحفظ المصالح، وتزكية الأموال والمكاسب، وجبر الأحوال وعلاج الاعتدال، ودفع التعدي والتأمين على النفوس، بمعنى أن كل هذه الأمور كانت مفتقدة.

- نهج السلطان أسلوب المرونة والتروي قبل الإعلان عن الترتيب نظرا لهشاشة الوضع بسبب اضطراب أحوال القبائل، وما ينتج عنها من جرائم العامة وانحرافهم وتقاعدهم عن الواجبات والحقوق، وهو ما يبرر سوء تصرف العمال الذين يتخذونه بدورهم ذريعة يعللون بها ما يقترفونه وأشياخهم من حيف وإضرار بالناس في استخلاص الجبايات.

- شرح الله صدر السلطان لإقرار ضوابط الترتيب الكافية لرفع الضرر، والوافية لحفظ المصالح على وجهين متكاملين: توظيف مقدار محصور يعطى سنويا على البهائم والأنعام والمواشي ومزارع الحرث والبحائر والسواني والأشجار، وعموم حكم هذا التوظيف على سائر الأقطار والقبائل، والاستواء فيه بين المشروف والشريف والقوي والضعيف، وحتى من كان عاملا أو شيخا أو خليفة أو نحوه يكون فيه كسائر الناس.

- اجتهاد واضح، بل ومغالى فيه أحيانا، في حشد الأسانيد الشرعية من أحاديث وسنن، وأفعال وأقوال أنبياء وصحابة، وكأن صاحب الرسالة – الظهير – بصدد التهيؤ لمرافعة يدافع فيها عن شيء مستحيل الإنجاز، ويعرف مسبقا أنه سيثير عليه نقمة من «اغتصب حقهم التاريخي» في ممارسة التشريع، لذلك فهو يرى أن المبادرة التي أقدم عليها يبررها من حيث المبدأ، «الرفق بالرعية» المطلوب شرعا. أما جوهر التغيير الحاصل في الجباية وعدم اقتصارها على الزكاة، وتحول شكلها فلم ير المشرع الجديد ضررا في ذلك. ما دام لا يتعارض مع ما صح عن النبي (ص) من «أن في المال لحقا سوى الزكاة» وقوله:

إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر ما يتسع فقراءهم». وما صدر عنه من أفعال مثل مصالحته أهل سبأ على مقدار من القطن، أو مصالحة أحد صحابته أهل اليمن على نحو ذلك بدل زكاة الحبوب. كما أن الأمر يوافق المقاصد الشرعية، فالمذهب المالكي مبني على اتباع المصلحة العامة التي يراعى فيها تبدل الأحوال والأعصار.

- يحدد نفس الظهير راتبا للعامل من بيت المال حتى لا يعود لمد اليد في متاع أحد من أفراد القبيلة أو يتطاول لأخذ شيء بطمع أو حيلة، كذلك الأمناء والعدول لا كلفة على القبائل في مئونتهم أو لوازمهم إذ نفذت لهم رواتبهم على العمل المذكور الذي توجهوا إليه.

كما قرر أمرا أساسيا يتمثل في تحديد اختصاصات وصلاحيات العامل في:

رد البال، وتأمين الطرق، وإجراء الأحكام، وشد العضد على الصلاح، وحفظ النظام، وإجلاس كل طائش عند حده، وحمل كل واحد على اتباع معاشه ورشده.

يظهر مما سبق وكأن الرسالة – الظهير – تؤسس لمشروع حداثي يخرج البلاد من مرحلة الإعفاءات والامتيازات والتجاوزات إلى بداية تشكل دولة المؤسسات القائمة على الضبط والمراقبة والمحاسبة وإعطاء الحق وأخذ الواجب من خلال تخصيص أجور للعمال وكافة موظفي المخزن لدى القبائل، بالموازاة مع حث العامة على الامتناع عن دفع أي شيء للعمال خارج ما هو مسنون بمقتضى الترتيب الجديد. وهو ما يعني الانتقال من مرحلة الزبونية والولاءات سواء كشكل لتدبير الشأن العام أو كنمط قديم للجباية إلى مرحلة الاحتكام للغة القواعد والضوابط وإجراء القوانين التي يستوي فيها الجميع شريفا أو مشروفا، قويا أو ضعيفا. لذلك فسقف الترتيب كمشروع يتجاوز، على الأقل نظريا، أمر الجباية وعائداتها المالية ليرسم ملامح تحول اجتماعي وسياسي طموح.

تحققت إذن الإرادة السياسية للتغيير حسب منطوق النص وروحه، بغض النظر عن العتمة التي واكبت هذا التحقق والتي تدفعنا إلى طرح سؤال يبقى معلقا إلى حين وهو: هل ذلك الوضع الذي دفع السلطان إلى التأني ليصيب المراد أو يكاد، قد حدث فيه تغير شجعه على الإقدام على مبادرته، أم أن قوة الضغط مع طول الانتظار دفعا به إلى إعلان الفكرة ليكون مصيرها ما تشاؤه الأقدار أو ما تقتضيه مصالح صناع القرار فيما وراء البحار؟!

أما اللائحة التفسيرية للظهير فإلى جانب تذكيرها بما ورد في الرسالة التقديمية، فإنها كشفت عن القدر المحدد كراتب للأمناء والعدول الساهرين على تنفيذ ضابط الترتيب وهو ست ريالات للأمين وثلاث ريالات للعدل يوميا وجميع ذلك يكون من بيت مال المسلمين «ينفذ لكل منهم على صائر البلد أو المرسى الخارجين منها، ولا يلزم القبيلة أو العامل شيء من ذلك»، بل يحذر كل من المعينين والعامل «من ارتكاب أدنى شيء من أوجه الطمع».

تكشف القراءة المتأنية لترجمة ضابط أداء الترتيب كضريبة إدارية وضعية على منتجات الأرض والمواشي، وعلى ما لدى كل واحد بقطع النظر عن توفر النصاب الموجب للزكاة أم لا، والمحددة للعطاء بنسب مئوية تجعل العطاء بعد الإحصاء يطال كل شيء، أن وراء هذا القانون أمورا أكثر بكثير من أحلام وآمال الرسالة التقديمية أو اللائحة التفسيرية الملحقة بها؛ إذ يتبين للقارئ وكأن ظهير 1901 مستوحى من نظيره الحسني لسنة 1884 لما فيه من نفحة دينية ورغبة في إضفاء الشرعية والرفق بالرعية، في حين أن ضابط أداء الترتيب المتفق بشأنه بطنجة في 23 نونبر 1903، يتنكر بالمرة لهذه الجوانب مقابل سعي واه إلى كسب تأييد دولي لفكرة السلطان الذي دفع غاليا ثمن التسرع في إعلانها قبل حصول الاتفاق بشأنها مع نواب الدول الأجنبية لذلك جاء أقسى عليه وعلى أفراد رعيته من قانون 30 مارس 1881. فبينما أراد السلطان أن يضع الجميع أمام الأمر الواقع، وقع ضحية هروبه إلى الأمام، وأصبح لزاما عليه، سنتين بعد إعلانه لترتيب 1901 أن ينضبط لهذا الأمر الواقع الحافل بالمتغيرات التي جعلت قوته التفاوضية لجر الأجانب وأهل حمايتهم للخضوع للضريبة الفلاحية الجديدة جد ضعيفة.

لقد خلصت الصيغة الجديدة للترتيب النظام الضريبي من أي صبغة دينية ولم ترد بها حتى مجرد ديباجة تتوخى إقناع الرعية، بل تعالت على واقع «المشرع التقليدي»وذهنيته التحريمية لكل ما يدرج في البدع. وسكتت عن وعود الرفق بمن زفت لهم فكرة الترتيب الأصلية بشرى العدل والمساواة، كل ذلك ابتغاء مرضاة من اعتقد السلطان أنه استطاع جرهم إلى المصادقة والإقرار بفكرته، دون أن يدري من كان منهم فعلا الجار ومن كان المجرور.

أما أهم المتغيرات التي راعتها الصيغة الجديدة للترتيب الصادرة سنة 1903 فتتعلق بـ:

- عملية الأداء التي كانت بالريال سنة 1901 أصبحت بالدرهم والبليون سنة 1903.

- مسألة الحرث التي قد تتم بفرد أو بآلة المكينة ونحوها يكون عطاؤه على نسبة ما تحرثه الأزواج المذكورة، الشيء الذي يعني أن القانون الجديد يراعي ويعكس في الوقت نفسه التطور الحاصل في مجال الفلاحة المغربية. وأن الترتيب جاء مواكبا ومهيئا لتحول من اقتصاد كفاف ومعاشات إلى اقتصاد رأسمالي تبعي، ينشد التحديث في القانون الذي يستجيب لعصرنة شرع في تطبيقها على أرض الواقع.

- تحدث الفصل السابع وهو من أخطر فصول هذا الاتفاق عن المساواة بين الناس، وعاد للتنكر لها بعد أن جعل الرعية تختص دون «أهل الامتيازات والحقوق المقررة في المعاهدات «بزيادة» أداء خمسة في المائة زيادة على الواجب الذي تضمنته بطاقة الإحصاء بأن يزيد صاحبها على الواجب موزونتين على مثقال وذلك في مقابلة أجور المكلفين بالقبض». وهو ما يشكل تراجعا واضحا عما ورد في ظهير 1901 من أن «العامل لم يبق له سبيل على فرض شيء عليكم أو قبض شيء منكم ولو قلامة ظفر، لأننا عينا له ما يكون يقبضه راتبا من بيت المال عمره الله لا كلفة عليكم بشيء من مئونتهم أو لوازمهم [الأمناء والعدول] لأننا نفذنا لهم رواتبهم». يضاف لهذا التراجع عن المساواة والعودة لاستعمال لغة الامتيازات دعوة القبائل إلى أداء ما تخلد بذمتها من ديون قبل الترتيب.

- هذا الأسلوب التعجيزي تجاه القبائل بدل النهج التحفيزي المقرر في ظهير 1901 يعكسه أيضا الفصل الثامن من هذا القانون، الذي جعل تجديد الإحصاء السنوي مصاحبا لقبض الواجب عن السنة الماضية من أفراد الرعية على يد الأمين والعدلين والعامل بمحضر الأشياخ وأعيان القبيلة بعد أداء القسم على النصح والصدق.

- ويبقى الفصل الحادي عشر أشد هذه الفصول خطورة على سيادة البلاد، إذ جعل القوى الأجنبية تتقاسم المجال التشريعي المتعلق بالجباية مع السلطان، وخلافا للبند السابع من قانون 30 مارس 1881 الذي يتيح للسلطان وحده إمكانية إحداث تعديل، إن شاء، في تقدير العطاء باتفاق مع ممثلي الدول الأجنبية، فإن البند الحادي عشر من قانون 23 نونبر 1903 أعطى نفس الحق «للنواب المعتبرين إذا ظهر لهم تبديل بعد الاختبار فلهم أن يتفاوضوا فيه مع الحضرة الشريفة ليقع الاجتماع للاتفاق في ذلك». وهو ما يؤكد إستراتيجية الزحف على صلاحيات تشريعية تجعلهم يهدون الكيان المغربي بالتدريج إلى أن يتهاوى كثمرة ناضجة بين يدي أرباب المقاولات الاستعمارية بأقل تكلفة وأدنى إزعاج.

الفصل الثاني

الترتيب العزيزي أمام الامتحان الصعب

المبحث الأول: **النتائج الأولية للترتيب**

توفر سجلات الترتيب، التي تمكنا من الاطلاع عليها بالخزانة الحسنية بالرباط نماذج معبرة عن جزء مهم من القبائل المغربية التي امتثلت أول الأمر للقرار السلطاني القاضي بإحصاء ما لديها على أساس ما سطره الترتيب . وقد توزعت إلى قبائل بالشمال (الخلط والطليق)، والسهول الأطلسية (الغرب ، سهل دكالة) وسهل سايس (اشراكة وأولاد جامع) والمناطق المسقية بالحوز ونواحي دمنات وحاحا وكندافة. غير أن نقائص تلك السجلات والتي أشرنا إليها سابقا، غالبا ما تقف دون تحقيق الدقة المطلوبة في كتابة تاريخ كمي يعكس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية لهذه الفترة، إذ أن بعض الأرقام الواردة بهذه السجلات، لاعتبارات متعددة، لا تمثل أحيانا من الواقع سوى أنصاف الحقائق أو ثلثها[1]. وإذا كانت هذه الوضعية تدعو إلى التعامل معها بحذر شديد، فإنها لا تخفي بأي حال من الأحوال أهميتها الواضحة في تسليط الضوء على جوانب مختلفة من تاريخ هذه القبائل. فالراجح أن ممارسة التملص الجبائي بشكل سافر أمر صعب فيما عرف «ببلاد المخزن» أو المناطق الخاضعة خضوعا فعليا للمخزن، حيث تسكن القبائل وتحافظ على استقرارها لمدة طويلة على طول الطرق التي يعبرها المخزن وجباته. لذلك جاءت سجلات الترتيب غنية بمعطيات متعددة، منها أرقام عامة عن قطيع المواشي وتقديرات للمساحات المزروعة وتشكيلات زوجات الحرث وتوزيع الثروات والملكيات بين الدواوير والأفراد. وهي على العموم معطيات إحصائية مفيدة لرسم صورة عن واقع الثروة وتوزيعها بين أفراد القبائل بمختلف انتماءاتهم.

1- Nicolas (M), op. cit, pp. 85 – 92.
Michaux – Bellaire (E.D) et salamon (G), op. cit, pp.269-279.

وبما أنه قد تيسر لنا الاطلاع على سجلات مختلفة للترتيب فإننا سنعمد إلى تقديم ما توفره من معلومات بشأن نتائج الترتيب قبل أن نلخص بعضها في جدول إحصائي.

1 ـ كناش ترتيب متمولات قبيلة «فطواكة» وواجباتها بإيالة القائد الجيلاني الدمناتي[2]:

يبدأ الكناش على الشكل التالي: «الحمد لله وحده بيان ملخص ما في هذا الكناش السعيد من ترتيب متمولات قبيلة فطواكة وواجباتها إيالة القائد الحاج الجيلاني الدمناتي قيده في 29 شعبان عام 1319هـ». ولا يختتم بأي خاتمة على غرار باقي سجلات الترتيب التي سيأتي ذكرها، والتي تختتم بتقديم الحصيلة النهائية للإحصاء، مع ذكر تاريخ الانتهاء منه وأسماء المشرفين عليه وتوقيعاتهم.

غير أن ما يلفت النظر في هذا الكناش هو أنه يبدأ بتقديم الحصيلة النهائية للجماعات المكونة للقبيلة بدءا بالقائد ثم بقية الجماعات، إذ يعرض الموجز أولا ليعود للتفاصيل ثانيا على الشكل التالي: القائد، المرابط، سكان الزاوية، عامة الناس، ثم الذميون. وإن كان هذا الترتيب يحترم أحيانا تقدير حجم الثروة فإنه يعكس أحيانا أخرى البعد الاعتباري للخاضعين للإحصاء. كما أن المتأمل فيما ورد بالصفحة الأولى من الكناش يلاحظ أن ما كان يملكه القائد، على افتراض أن المصرح به هو الموجود فقط، يقدر بـ 391 ريال و15 بليون من أصل 5426 ريال و2 بليون ونصف البليون وهو مجموع ما تحصل من الواجب على القبيلة كلها أي بنسبة 20 ،7%. وهو رقم يجعله في المرتبة الثالثة في تصنيف أملاك 32 جماعة مسجلة في الترتيب، بعد عامة أهل الدراع بـ 522 ريال و7 بليون وثلاثة أرباع البليون، وأيت أفلاض بـ 517 ريال و6 بليون وربع البليون.

2 ـ كناش بيان إحصاء متمولات كطيوة بإيالة القائد الجيلاني الدمناتي[3]: يختلف عن الكناش السابق في حجمه المتوسط، وفي عدم تقديمه للمقادير الواجبة على كل صنف من المتمولات الخاضعة للترتيب. كما أنه لا يقدم إحصاء بمداخيل كل جماعة، بل يبدأ بإحصاء ما لدى الشيخ، فأفراد القبيلة ثم الذميين في أسفل القائمة بعد زيت المساجد إن وجد، دون أية إشارة إلى ما لدى القائد.

2ـ كناش 252. خ.ح، 35 ورقة، 29 شعبان 1319هـ.
3 ـ كناش 253، خ.ح، 18 ورقة، 20 جمادى الثانية 1319هـ.

ومما جاء فيه: «أحصينا ما وجدناه بربع كطيوة وطفنا بما يناسب الربع المذكور طوافا شافيا على ما اقتضاه الضابط الشريف من أشجار الزيتون وغيرهم والمواشي وجميع المتمولات وتتبعنا ما ذكر كل التتبع فتحصل في الكناش تسعة عشر مائة ريال واثنان وخمسون ريالا وسبعة بلايين وثلاثة سنتيما حسبما بالجمع أعلاه، قيده في خامس عشر رمضان المعظم 1319هـ الأمين أحمد بن الطيب والعدلان أحمد الدويري ومحمد بن المدني المسناوي».

غير أن السؤال الذي بقي معلقا هو لماذا غاب ذكر ما لدى القائد الجيلاني الدمناتي عند ربع كطيوة؟ هل ما كان يملكه فعلا هو ما ورد عند إحصاء قبيلة فطواكة فقط؟

3 ـ كناش ترتيب متمولات أولاد بوعزيز بقبيلة دكالة، إيالة القائد الحاج محمد بن قدور الكلالي[4]. يقدم الكناش في صفحته الأولى قانون الترتيب كما سطره السلطان. ثم يشرع بعد المقدمة التقليدية في ترتيب القبيلة على الضابط المحدد للترتيب مع التذكير بالواجب على كل نوع من المتمولات، بدء بالقائد ثم الخليفة فالشيخ ثم باقي أعضاء كل قبيلة بعد شيخها. وبذلك فهو يذكر ما لدى مختلف أعضاء المخزن المتواجدين بالقبيلة، فبعد القائد والخليفة والشيخ، ورد ترتيب الأمين ثم وصيف المخزن. ويختتم بخاتمة مطولة تكشف عن خلل في تقييد المتمولات تم تداركه لتقدم الحصيلة النهائية للإحصاء وهي: 21100 ريال و17 بليون و4/1 البليون مع توقيع الأمين والعدلين في الأخير كالعادة.

4 ـ كناش ترتيب تبهنيت من قبيلة مسفيوة إيالة القائد الجيلاني المسفيوي[5]:

يغيب في هذا الكناش ذكر ما للقائد، ولا يشرع في تقييد ما لشيخ القبيلة ثم ما لدى إخوانه مع بداية تدوين الإحصاء، بل يتم تداركه فيما بعد. ولا يأتي على ذكر كل ما ينبغي أن يشمله الترتيب، ويختتم بالخاتمة المعهودة التي تقدم الحصيلة النهائية للإحصاء مع إعادة التذكير في الصفحة الأخيرة بما لدى كل جماعة أو دوار أو مدشر كل واحد أو واحدة على حدة.

5 ـ كناش ترتيب متمولات إيالة القائد السيد الطيب بن محمد الكندافي[6]:

---

4 ـ كناش 254، خ.ح، 69 ورقة، 29 رمضان 1319هـ.
5 ـ كناس رقم 255، خ.ح، 24 ورقة، 7 شعبان 1319هـ.
6 ـ كناش رقم 257، خ.ح، 42 ورقة، 5 جمادى الثانية 1319هـ.

أورد الكناش في المقدمة إشارتين من الأهمية بمكان، تتمثل الأولى في الاعتراف الصريح بأن الإحصاء اقتصر على جزء فقط من إيالة الكنتافي، وهو ما يبرر الطعن المقدم في شأن مصداقية المعطيات الإحصائية للترتيب. أما الإشارة الثانية فتتمثل في تاريخ الترتيب المحدد في خامس جمادى الثانية عام 1319هـ مما يعيد النظر في التاريخ الوارد عند محمد المنوني الذي يجعل من10 جمادى الثانية من السنة المذكورة يوما لإصدار ظهير الترتيب[7].

ويبدأ الكناش على غرار باقي الكنانيش ووفق ضابط الترتيب بإحصاء ما تحصل لدى القائد ثم إخوته الثلاثة. ومجموع ما وجب عليهم 1199 ريال و9 بليون وربع البليون وهو ما يشكل نسبة % 45 ،8 من أصل ما وجب على القبيلة أو على الأقل «بعضه» الذي شمله الترتيب والمقدر بـ: 14192 ريال و8 بليون وربع البليون. بعد عرض ترتيب القبيلة ورد في صفحة 78 تقرير شامل مفصل عما تحصل عند القبيلة في شكل خاتمة جامعة لكل المعطيات، مما يجعل من هذا الكناش نموذجا متفردا في طريقة عرضه للمعلومات، بشكل يسهل على الباحث إدراك ما يريده منها.

6- كناش ترتيب متمولات قبيلة «مسفيوة»: «إيالة القائد السيد جلول بن محمد[8]: وقد شرع في إحصاء القبيلة بما لدى العامل ثم ابنته، وبعد ذلك عزيب الفقيه السيد المهدي بن العربي. وهو ما جعل هذا الكناش ينفرد بذكر ما لدى ابنة العامل وعزيب أحد «الفقهاء». وبعد الانتهاء من إحصاء متمولات العزيب وعد ما فيه، جاء تقييد ما وجد عند باقي أفراد القبيلة، كل جماعة يتقدمها شيخها. ليتم بعد ذلك تلخيص ما تحصل لدى كل فرقة أو جماعة بذكر اسمها أو اسم شيخها، وعدد أفرادها الذين شملهم الترتيب. وأخيرا مجموع المداخيل التي بلغت 6440 ريال وخمس 5/1 الريال و4/3 البليون مع توقيع الأمين وخليفته العامل.

7- كناش ترتيب قبيلتي الخلط والطليق: من ترتيب إيالة الخلخالي[9]، يبدأ التقييد من الجماعة التي ينتمي إليها القائد وهي جماعة أولاد خلخال من أولاد يعكوب إخوة القائد المذكور فيسجل على رأس القائمة أملاك القائد، ثم خليفته الذي هو في نفس

7-المنوني، محمد، م.س، ج.2، ص. 64، والراجح أن ما أورده الباحث في ص. 85 من نفس المرجع معتبرا إياه النموذج الأول للظهير ما هو إلا اقتباس لهذا الأخير في شكل رسالة تقديمية موجهة إلى إحدى الإيالات كتلك التي قدمناها في مبحث سابق والموجهة بتاريخ 12 جمادى الثانية إلى إيالة القائد علي الاخصاصي.

8- كناش 259، خ.ح، 36 ورقة، 10 شعبان 1319هـ.

9- كناش 450، خ.ح، 65 ورقة، 24 محرم 1320هـ.

الوقت ولده، ثم بقية أفراد الجماعة. ويتوالى عرض أملاك الجماعات الأخرى حتى الصفحة 124 حيث نجد في أربع صفحات ونصف مجموع ما اجتمع لدى الجماعات المكونة لقبيلتي الخلط والطليق. وينتهي الكناش في صفحة 129 بما يلي: «الحمد لله عن أمر مولانا المنصور المؤيد مدى الأزمان والدهور توجه شهيداه أمنهما الله بمنه وغفر لهما بفضله وكرمه صحبة الأمينين الأرضيين التاجرين الأفضلين الشريف سيدي عبد المالك بن الشريف الناظر المنعم سيدي محمد بوعنان والأبر سيدي محمد بن الأمين المكرم سيدي محمد العيساوي برادة وخليفة القائد الأرضى خديم مولانا الأحظى السيد عبد القادر الخلخالي وهو ولده الطالب محمد إلى قبيلة الخلط والطليق إيالة القائد المذكور لتقييد متمولهما وإحصاء ما منه عندهما وبعد أن قيد من عدى عزابه أهل وزان وفرقة أولاد المجدوب لامتناعهم بهذا الكناش السعيد بمحضر خليفة العامل المذكور وأعيان القبيلة واعترافهم أن المقيد المذكور هو ما عندهم وعند إخوانهم اجتمع فيه جميع ثلاثة وعشرين ألف ريال ومائتي ريال بالتثنية وخمسة ريال وثلاثة عشر بليونا ونصف بليون ...».

على أن أهم ما يثير الاهتمام في هذا الكناش هو الإشارة إلى امتناع «عزابة أهل وزان وفرقة أولاد المجدوب» عن الخضوع للأمر السلطاني. فإذا كان عزيب الفقيه المهدي بن العربي بمسفيوة حسب الكناش رقم 259 قد طاله الإحصاء، وامتثل صاحبه لقرار الترتيب، فإن ما يكشف عنه هذا الكناش يوضح أن الأمر لا يمكن تعميمه على باقي العزائب بكل جهات البلاد خاصة تلك التي كانت في حوزة الشرفاء. كما أن امتناع فرقة أولاد المجدوب يفسر أيضا أن التمنع والرفض كان سلوكا جاريا اتجاه الترتيب من طرف فرق دون أخرى داخل نفس القبائل، وهو ما عبر عنه سجل إحصاء إيالة الكنتافي بصيغة «بعض إيالة القائد». غير أن الأهم في كل هذا هو صراحة الشهود، وكأنهم بذلك يريدون تبرئة ذمتهم أمام السلطان بتقديم المعطيات كما هي، تاركين له اختيار التصرف الذي يريده لمعالجة الوضع. والذي قد يكون هو المسؤول عنه من خلال استمراره في تحرير ظهائر الإعفاء والتوقير والاحترام، وإجراء الأمور على العوائد حتى في زمن الترتيب كما تكشف عن ذلك بعض الوثائق[10].

10 ـ انظر على سبيل المثال م.و.م. مح. خاصة برمضان عام 1320هـ.

8ـ كناش متمولات إيالة القائد محمد بن قاسم المختاري[11]، تبدأ عملية الترتيب كالعادة بإحصاء متمولات القائد وأولاده وإخوته ثم بقية أفراد إيالته جماعة بعد أخرى. غير أن ما ينفرد به ترتيب هذه القبيلة هو وجود خانة لإحصاء «عدد الذكور من الرجال» وهي مقتصرة على من شملهم الترتيب أي الذين يملكون شيئا ما، وأعدادهم المسجلة قليلة، ولا ندري إن كان الأمر قد اقتصر على البالغين سن الرشد دون سواهم؟ وما إذا كان لذلك علاقة بسياسة التجييش ورغبة المخزن في معرفة عدد السواعد المقاتلة لدى القبيلة؟ ولم يختتم الكناش بأي خاتمة تعرفنا بمن حضر أو شارك في عملية الترتيب، أو تطلعنا على نتيجة الإحصاء بالحروف إلى جانب الأرقام، بل قدمت الحصيلة كما يلي: 16550 ريال و10 بليون موقعة فقط من طرف القائد الذي تولى بنفسه على ما يبدو أمر ترتيب قبيلته.

9ـ كناش إحصاء متمولات قبيلتي اشراكة وأولاد جامع[12]، يبدأ الكناش بتقييد متمولات القائد الباشا عبد الكريم ولد أب محمد الشركي الذي وجب عليه 308 ريال وثلاثة أرباع الريال و12 بليون ونصف البليون. واقتصرت متمولاته الوارد ذكرها على الماشية والأشجار والبحائر!! أما خاتمة الكناش فجاءت بالحصيلة النهائية كما يلي: «الحمد لله توجه شهيداه أمنهما الله بمنه لقبيلتي اشراكة وأولاد جامع مع الأمينين السيد محمد بن العيساوي بن جلون والحاج محمد بن عثمان بن جلون وخليفة الباشا عبد الكريم السيد سعيد بن بوشتى بن البغدادي للترتيب السعيد وتحصل في مجموعه للجانب العالي بالله خمسة عشر آلاف ريال وثلاثمائة ريال وإحدى وثلاثون ريالا وأربعة عشر بليونا وذلك بمحضر الأمينين المذكورين مع الخليفة المذكور.

10ـ كناش ترتيب قبيلة مزوضة[13]، يحمل الكناش في غلافه الخارجي العبارة التالية: «هذا ما رتبه القائد عمر المزوضي في قبيلة مزوضة دون أمناء مضمنه 9471,18». وأول ما يثير الانتباه عند مطالعة هذا الكناش هو الاعتراف المسبق بعدم احترام المسطرة المنصوص عليها في عملية الترتيب، وكأن العامل وهو ينفرد بالإحصاء يقر أن الأمر غير منوط به وحده بل بذوي الاختصاص من أمناء وعدول. وإن كان القائد قد امتثل مع ذلك لقرار الترتيب القاضي بالبدء بترتيب متمولات القائد، وإخوانه الثلاث، ثم تقييد ما لدى زاوية

11ـ كناش رقم 451، خ.ح، 126 ورقة، 15 صفر عام 1320هـ.
12ـ كناش رقم 455، خ.ح، 105 ورقة، 10 شوال 1320هـ.
13ـ كناش 718، خ.ح، 54 ورقة، بدون تاريخ.

شرفاوة من قبيلة مزوضة، فباقي أفراد القبيلة، فإن ما أعوزه هو تقنية تسجيل المتمولات على الشكل الذي سطره ظهير الترتيب. إذ ورد الإحصاء بهذا الكناش على النموذج التالي: «ترتيب مزوضة: الخادم عمر بن محمد المزوضي وإخوانه ثلاثة منه الإبل 24 أبكارها 2 خيل 7 بغال 11 الحمير 3 البقر 11 ضرائبها 07 غنم البيضاء 140 معز 70 أزواج الخيل 7 أزواج البقر 3 يجب 7 بليون 144 ريال» وهكذا إلى نهاية الكناش (ص 106) حيث نقرأ في أسفل الصفحة" يجتمع في واجب متمولات إيالة القائد عمر المزوضي 18 -9471 ».

بعد هذا التقديم السريع لمضامين هذه الكنانيش، التي أتيحت لنا فرصة الاطلاع عليها بالخزانة الحسنية، وتبيان النتائج الأولية للترتيب، ولو في شقه الإحصائي فقط، لابأس، قبل إبداء بعض الملاحظات بشأنها، من تجميع بعض معطياتها الإحصائية في جدول يرصد بيان الممتلكات المصرح بها لترتيب [14]1901 – 1902. فبخصوص المواشي والبهائم:

I. متمولات بعض القبائل من المواشي والبهائم.

القبائل / المتمولات	الإبل	البقر	الخيل	البغال	الحمير	الغنم	المعز
الخلط والطليق	46	6010	787	86	867	18369	1011
أولاد بوعزيز	818	9423	766	233	3845	12145	836
حاحا (إيالة القائد الكلولي)	124	807	70	73	365	4624	9579
كندافة	36	2487	255	173	984	20513	21011
مسفيوة (الدير)	12	1411	290	118	752	6271	6432

II. متمولات بعض القبائل من الأشجار والحبوب(*).

القبائل / المتمولات	عدد أشجار الزيتون واللوز	اللتشين والنخيل	أشجار أخرى	زوجة حرث كبيرة	زوجة متوسطة	زوجة صغيرة
الخلط والطليق	276	20	3805	867	777	0,5
أولاد بوعزيز	9817	8	-	3845	2131	421,5
حاحا (إيالة القائد الكلولي)	76877	117	7610	365	395	108,5
كندافة	76354	359	36567	984	520	367
مسفيوة (الدير)	23649	6194	118	4548	182	187,5

14- إلى جانب السجلات التي اطلعنا عليها تم الاستئناس كذلك بما أورده Nicolas (M), op.cit, p.655.

(*)- لتقدير مساحات زوجات الحرث وبيان الفرق بينها انظر التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي...، م.س، ص.201 – 204. وأيضا: Nicolas (M), op.cit, pp:85-86

تكشف النتائج الأولية للترتيب العزيزي، بناء على السجلات الإحصائية المعتمدة، أن الفكرة لم تواجه بالرفض التام أو المبدئي منذ إعلانها، كما يشار إلى ذلك عادة، بل إن صداها قد وصل، على العكس من ذلك، إلى العديد من القبائل في مناطق مختلفة من البلاد، من حاحا وكوندافة جنوبا إلى الخلط والطليق شمالا مرورا بأولاد بوعزيز بدكالة والمخاتير لدى بني حسن بالغرب حتى اشراكة وأولاد جامع بسهل سايس. وإذا كان الأمر قد اقتصر على الإحصاء ولم يترجم إلى تفاعل إيجابي بتقديم هذه القبائل لما نابها بمقتضى هذه العملية، فإن مجرد التجاوب الذي أعرب عنه القواد وسكان القبائل مع فكرة الإحصاء له أكثر من دلالة، خاصة وأن بعض السجلات تكشف عن قيام القواد أنفسهم بهذه العملية. كما أن خضوع ممثلي المخزن والأشراف في أحيان كثيرة لتقييد ممتلكاتهم، وكذا اللغة والأرقام الواردة بالسجلات، توضح أن الترتيب لم يولد فكرة ميتة، بل هي مبادرة تم وأدها، بتداخل عوامل داخلية وخارجية. تشابكت خيوطها بين الطموحات الأنانية للمستفيدين من الوضع القائم، وضبابية الرؤية أمام السلطان، والمصالح الإستراتيجية المرسومة وفق مخطط استعماري، يحسن وضع ضحاياه على حافة الغرق ليتسنى له تقمص دور المنقذ في وقت لاحق.

المبحث الثاني: **الترتيب أمام الإجماع السلبي المعارض**

يرى محمد المنوني أن هذه الضريبة التي صارت تعرف باسم الترتيب «طبقت بالتدريج ووقع الشروع في عملياتها لما كانت الحكومة لا تزال بعاصمة الجنوب، ولهذا ابتدئ بنواحي مراكش (...) ولما انتقلت الحكومة إلى فاس، وقع الشروع في متابعة عمليات الترتيب بنواحي هذه المدينة ومن وثائق ذلك رسالة عزيزية إلى قائد منطقة فشتالة بتاريخ 15 ربيع الثاني [15] 1320/1902. ولتسهيل أداء هذه الضريبة، تقرر أداء نصف ما على كل فرد لمضي ستة أشهر والنصف الآخر لانتهاء سنة من يوم تقدير الواجب، وقد عارض السلك الدبلوماسي - أول الأمر - في الخضوع لأحكام هذا القانون الجديد بالنسبة للأجانب والمحميين، وبعد مفاوضات طويلة أقر ممثلو الدول الأجنبية هذه الضريبة مقابل، تعديلات جبائية كانت موضوع قانون تنظيمي»[16]. فهل

15 ـ حيث وقع التجاوب معها وتم إحصاء متمولات قبيلتي أشراكة وأولاد جامع، انظر ك.خ.ح، رقم 455.
16 ـ المنوني، محمد، م.س، ج.2، ص. 65 - 66.

تعلق الأمر فعلا بمعارضة السلك الدبلوماسي بكامله، أم بموقف تسويفي لفرنسا حيال الترتيب يرمي إلى عرقلة التأثير البريطاني على المخزن ودفع هذا الأخير إلى السقوط في سياسة القروض[17]؟ ثم ما حدود مسؤولية واضعي الترتيب في فشله وكذا باقي الأطراف الداخلية المعارضة له؟

I- مصلحة فرنسا في إفشال الترتيب

أكد بيير كيلين (P. Guillen) أن كل القوى الأجنبية الموقعة على اتفاق مدريد قد التزمت «بالترتيب عن طيب خاطر باستثناء الحكومة الفرنسية التي كانت تود استعمال وسيلة التهديد التي كانت لها على المخزن لأطول مدة ممكنة، وكانت كل الذرائع صالحة لتأخير موافقة لن تتم إلا في نونبر 1903 بعد أكثر من سنتين عن إعلان الإصلاح كانت الحكومة الفرنسية تحاول استغلال الصعوبات المالية بالمغرب لتشدد قبضتها على البلاد. وهكذا حالت العرقلة الفرنسية من 1901 إلى 1903 دون جباية الضريبة على أساس الترتيب من الأجانب والمحميين علما بأن ذلك كان الحل الوحيد لتوفير مواد محصلة للمخزن العاجز عن فرض جباية الضريبة على القبائل»[18].

لقد كشف الباحث النوايا الحقيقية للحكومة الفرنسية الساعية إلى إسقاط المخزن العزيزي في أزمة مالية، متجاوزا التبريرات التي قدمها ميشو بيلير وأتباعه الذين زعموا أن الباعث على الموقف الفرنسي هو التخوف من إثارة مشاكل داخلية، وأن التأجيل والتروي كانا أصلح لتجنيب البلاد هذه المصائب، فكانت سنتان من تعطيل أداء الضرائب كافية لإسقاط المخزن في الفخ الفرنسي، فخ القروض أولا ثم فخ الحماية فيما بعد. وذلك ما لم يتردد جاك جواني ((Jouannet (J)) في الاعتراف به وهو يحاول تمويه الحقائق، حين اعتبر أن الترتيب «لم يحظ بموافقة الهيئة الدبلوماسية بطنجة إلا في نونبر 1903، وكان نصيبه، كسابقيه، الفشل الذريع وتمت العودة إلى الشطط القديم حتى مجيء فرنسا إلى المغرب»[19]. لقد كان المخطط الفرنسي شاملا، ومتكامل الحلقات، من خلال سعيه كذلك إلى التخلص من انجلترا، الغريم التقليدي المنافس لفرنسا في وجودها بالمغرب، بإظهاره في أعين المخزن، على الأقل، بمظهر العاجز عن المساعدة

-17 Nicolas (M), op. cit, p. 85.

18- بيير، كيلين، م.س، ص. 47.

-19 Jouannet (J), op. cit, pp. 100 – 101

في تطبيق الإصلاحات التي اقترحها. لذلك جاء إفشال الترتيب وإفلاس الخزينة، وما استتبعها من اضطراب وفتن، كثورة بوحمارة مثلا، بمثابة تأديب فرنسي للمخزن على سياسته الإصلاحية التي شرع فيها عبد العزيز بإيعاز من بريطانيا، ومحاولة لإجبار هذه الأخيرة على الدخول في مفاوضات جدية بشأن المغرب، وكذا مبررا للتدخل والتوسع في منطقة الحدود المغربية الجزائرية، للزيادة في تأزيم وضعية المخزن، ودفعه إلى الاقتراض من الأبناك الفرنسية مع القبول بشروطها، وبالتالي، وهذا هو الأهم، الضغط على المخزن للتخلي عن عدائه لفرنسا والتحول بالمقابل إلى التعاون معها لتهييء شروط الحماية[20]. فالمسألة إذن أعمق من تحصين الأجانب والمحميين من شطط المخزن الجبائي، أو تخوف على هيبة ونفوذ شرفاء وزان المحميين، كما حاول أن يوهمنا لوبيل (Lebel) بذلك، بل هي مرتبطة أشد الارتباط بإستراتيجية استعمارية محبوكة الإخراج ومتكاملة الحلقات حيث يتوقف بناء الجديد وقيام البديل على هدم القديم بعد تآكل هياكله.

II- مسؤولية أصحاب فكرة الترتيب في فشلها

ساهمت الدسائس والمكائد التي كانت تدبر بين الوزراء في فشل المخزن على كل الواجهات. ولم يعمل أولئك الوزراء سوى على استنزاف خيرات البلاد تصفية لحسابات شخصية، أو عمالة لمصالح دولة أجنبية. فالجناح الموالي لفرنسا أبى إلا أن يعرقل أي نجاح يمكن أن يحققه وزير الحرب المنبهي الموالي لبريطانيا، وإظهاره بمظهر الفاشل تمهيدا لإبعاده عن تدبير الشأن العام الذي كان مستأثرا به. وقد تأتى له ذلك ولو على حساب مالية الدولة وجندها وهيبة سلطانها، فأفلت شمس المنبهي ومعها شمس بريطانيا، ليظهر عبد الكريم بن سليمان حليف فرنسا على مسرح الأحداث. مما أشر على بداية تحول جديد في سلوك السلطان وتحديد اختياراته وأولوياته، لا على مستوى مشاريعه الإصلاحية الداخلية فقط، وإنما أيضا في علاقته بالقوى الأجنبية[21]. لذلك يحق لنا أن نتساءل هل قدر أصحاب فكرة الترتيب الأمور حق قدرها حتى لا يلقوا بها وبأنفسهم معها إلى التهلكة؟ هل فكروا فيما يعترف به عامة الناس كواجبات جبائية دون سواها من المبتدعات؟ ثم هل بحثوا، وهذا هو الأهم، عن صيغ تصريف وتمرير المشروع المزمع تطبيقه والخاضع لبرغماتية المصالح والحسابات، واللعب على تأويل

20- Bekraoui (M), La révolte ..., op. cit, pp. 68 et 120 – 121.

21- Ibid, pp. 178 et 1179.

النصوص سواء المعاصرة (بنود الاتفاقيات مع الدول الأجنبية، القانون المنظم للنظام الجبائي الجديد نفسه)، أو التقليدية (الدينية/ التشريعية) في علاقته بالسلطة التي تمنح قوة الإثبات والتطبيق سواء في شقها الشرعي بما تملكه من رأسمال رمزي (علماء فقهاء، شرفاء...)، أو في شقها المادي التنفيذي بما تتوفر عليه من قوة الإخضاع (قبائل الكيش، قواد وعمال القبائل...)، وبتعبير أشد دقة وتلخيصا هل تم ترتيب الأمور تمهيدا لإنجاح الترتيب؟

يجيب محمد المنوني عن هذه الأسئلة، وهو يعالج مصير المبادرات الإصلاحية برمتها، أن «من بين الأسباب الداخلية للنكسة ذاتها أن هذه الحركة التجديدية لم تتقدمها توعية للقاعدة الشعبية بمزايا الإصلاحات، ولم يراع في تطبيقها الشعور العام بالتحفظ إزاء الأجنبي »[22]، وكأنه بهذه المعالجة للموضوع يكون قد استلهم روح مقولة مونتيسكيو بأن «ليس هناك ما يهز الناس أكثر من المساس بطقوسهم وعوائدهم»[23].

صحيح أن الناس، باعتراف المشرفي، استحسنوا هذا الترتيب «لفرط ما كان يأخذ منهم قوادهم، من فرض المال الكثير عليهم بكل شهر، بل بكل جمعة، بأسباب يثبتونها، وتكاليف مخزنية يوجبونها، وعقوبة مالية يخترعونها، ثم يختصون بجميعها لهم ومن سعى في ولايتهم وأعانهم على ظلمهم وتعديهم، وحسن مساويهم من الوزراء وأكابر الدولة»[24]. لقد كان استحسان العامة للترتيب تحت ضغط الإكراهات المادية والإجحاف الضريبي ؛ فهو إذن عن طمع وجهل حسب المشرفي «إذ لا عبرة للعامة بالدين بتوفرهم الدنيا وما ذكرناه من استحسانهم الترتيب، إنما هو بحسب معرفتهم، وبالنسبة لما كانوا عليه من تكاثر التوظيفات عليهم وإلا فكل ما خالف الشريعة النبوية ليس بحسن ولا يستحسنه إلا جاهل. ولو علموا ما أوجبته الشريعة عليهم لضاقت بهم الأرض من هذا الترتيب، ولاستحسنوا رفق الشريعة بهم عليه»[25].

بين هاتين المقولتين للمشرفي توجد الحلقة المفقودة في الممارسة المخزنية العاجزة عن إقناع العامة بأهمية وضرورة الترتيب، لقطع الطريق على خطاب التكفير والتجهيل الذي استعمله العلماء لتحريض الناس على من أراد «المساس بطقوسهم وعوائدهم»،

22- المنوني، محمد، م.س، ص. 141.

23- In lebel (R) . op. cit. p. 19

24 - المشرفي، م، س، ص، 916.

25- نفس المرجع، ص. 919.

وإخراجهم عن سماحة دينهم ورفق شريعتهم بهم. لقد اكتفى المخزن، كما رأينا في مبحث سابق، بتوجيه رسائل تقديمية للظهير المنظم للترتيب، ظنا منه أنها كافية لتحقيق الإجماع حول مبادرته التجديدية على المستوى الجبائي، فكانت تلك هي الثغرة الثانية التي تركها أمام من اغتصب حقهم في التشريع لتأليب العامة عليه بإشعارهم أن تبني فكرة الترتيب يشكل طعنة لشريعتهم وضربا لأحد أركان دينهم. أما الثغرة الأولى التي تكشف عدم تقدير المخزن للأمور واستخفافه بالواقع المشحون الذي أعلن فيه الترتيب، فهي التي أوردها المشرفي نفسه بنباهة ونفاذ بصيرة، فقد رأى أن «من سوء تدبير القائمين بأمر هذه الدولة يومئذ أيضا، شروعهم في الترتيب على الوجه المذكور قبل اتفاق نواب الدول الأجانب عليه، حيث لا يخفى عليهم أحوال الرعايا التي بالمغرب لها، وذلك مما يزيد المسلمين ميلا للأجانب بإعفاء من انتمى إليهم من الترتيب»[26].

ذلك ما أكدته الأبحاث الراهنة في هذا الشأن[27]. وما انتبه إليه الحسن الأول منذ وقت مبكر إذ كان على بينة من تحفظ الأمة إزاء التدخل الأجنبي، ولهذا كان دائما يعقب على الاقتراحات الأجنبية: «بأن الحكومة المغربية مقتنعة بضرورة إدخال التنظيمات العصرية للمغرب، ولكنها مقتنعة أيضا – بأنه يجب أن تكون اليد المتصرفة والمنظمة لهذه الإصلاحات هي اليد المغربية»[28].

ولئن كان ابنه الشاب المتحمس لم يدرك مغزى مراعاة الشعور المغربي إزاء الإصلاحات، فإن إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني لم يترك الفرصة تمر دون أن يجهر بهذه الحقيقة، ولو بشكل متأخر، في خطابه أمام الجالية الألمانية بطنجة سنة 1905، فقد قال وهو يتحدث عن السلطان عبد العزيز: «أما الإصلاحات التي ينوي جلالته إدخالها إلى بلاده، فإني أرى أنه يجب عليه أن يتدبرها مليا، وأن يراعي ميول شعبه وعواطفه الدينية، حتى لا يكون إدخال الإصلاحات سببا للفتن والقلاقل»[29].

لقد فشل الترتيب أيضا بسبب شروط لم تنضج يجسمها واقع المشرفين على الإصلاحات الذين كانوا دون مستوى المهمة المنوطة بهم، وهي الملاحظة التي أبرزها محمد الحجوي عندما كتب: «إن السلطان عهد بالإصلاح لمجلس الوزراء، وهذا المجلس

26 - المشرفي، م. س. ص. 919 .

27- Rivet (D), *Le Maroc de Lyautey à Mohammed V, le double visage du Protectorat*, Ed. Denoël, 1999, p. 182.

28 – المنوني، محمد، م.س، ص. 142.

29 ـ نفسه.

كان لم ينضج، وهو نفسه محتاج لإصلاح ونظام، ومراقبة من السلطان»[30]. غير أن هذا السلطان نفسه كان محتاجا إلى حنكة ودراية تقيه شر إعلان فكرة لم يمهد لها، حتى لا تثير عليه نقمة المتضررين منها، وتجره في ركاب الرفض والعصيان الذي تزعمه أصحاب النفوذ والامتيازات.

III. مبررات المعارضة الداخلية

إذا كان القصد من الترتيب الذي أنشأه السلطان عبد العزيز سنة 1901 هو التسوية بين الشريف والمشروف والقوي والضعيف، وكف يد الولاة والعمال عن التعدي على أموال الناس بغير حق. فكيف برر من كانوا على عوائدهم في نعم الامتيازات والإعفاءات وتبادل المنافع والخيرات يرفلون، معارضتهم لذلك؟ وكيف استغلوا مواقعهم للدعاية ضد هذه الضريبة الجديدة؟

يقول محمد الحجوي: «وأن بعض من ينتسب للعلم في الأمة ينكر نسخ الزكاة الشرعية بما سموه ترتيبا»[31]. أما السبب الباعث على الإنكار فنقرأه عند الحسن بن الطيب بن اليماني بوعشرين الذي يرى أنه بمجرد عودة الوزراء المغاربة من الخارج «تغير الأسلوب في كيفية أخذ الجباية من الرعية وتبعوا فيها عمل الأجانب سموه الترتيب (...) وفي ضمن ذلك تعطيل للزكاة التي هي أحد أركان الإسلام، وأبرزوه دفعة واحدة من غير تدريج ولا سياسة، وصار ذلك في أذهان الناس كالعجب واستحالته العقول وبنوا عليه أمورا»[32]. نفس المبرر يقدمه المشرفي ويسهب في توضيحه، وهو يثني باللائمة على العامة بعد استحسانها للترتيب، ويقول: «ولو علموا ما أوجبته الشريعة عليهم لضاقت بهم الأرض من هذا الترتيب، ولاستحسنوا رفق الشريعة بهم عليه، إذ الشريعة إنما أوجبت الزكاة فقط، على من تم له نصابها من الدرهم، والماشية، وغير ذلك من الحب والزيت، ومن لم يتم له النصاب فلا يجب عليه شيء. والترتيب موجب على من له شاة واحدة مثلا أن يؤدي عليها، والكثير من الناس لا يجب عليه شيء من جانب الشريعة، فيكون أكثر الناس مظلومين، بل كلهم حتى من تم له النصاب، فإذا كان للرجل مثلا أربعون شاة يجب عليها في الترتيب أربعون سبع أواق، وفي الشريعة شاة

---

30 ـ الحجوي، محمد، «المذكرات الحجوية الأولى» عند المنوني، محمد، م.س، ص. 143.

31 ـ الحجوي، محمد، انتحار...، م.س، ص. 8.

32 ـ بوعشرين، الحسن بن الطيب بن اليماني، م.س، ص. 67.

واحدة. فقد يتساوى الثمن والشاة أو يزيد القدر الواجب أو ينقص بقريب، ومن هناك وهو مظلوم فيما زاد له إلى مائة وعشرين، إذ الواجب فيها شاة واحدة، ويجب عليه في الترتيب ستة ريال وهكذا. وكذلك صاحب الفرس والبغل والحمار وصاحب البقر فيما دون الثلاثين، وأشجار ثمار المصيف وغير ذلك مما لا زكاة فيه من الحبوب. فهؤلاء كلهم مظلومون، ولا يخلو من هذا أحد، فتعين ظلم الرعية، وهو أحد علامات انقراض الملك وخراب العالم، فتكون بيت مال المسلمين عامرة بالحرام، لغصبها ما لا تستحقه من المسلمين فلا يصح أمرها، ولا يبارك في سعيها، وقالوا: الأخذ من رعيته فوق ما يجب عليهم كالأخذ التراب من أساس بيته ويجعله على سطحها، ومن كانت هذه حالته تيقن بسقوط بيته سريعا، وهم يزعمون أن في ذلك إصلاحا لبيت المال وللمسلمين، ومن لم تصلحه السنة لا أصلحه الله»[33].

بعد هذا العرض يعود المشرفي إلى أصول الشريعة، وعصور الإسلام الذهبية ليؤكد أن هذا الترتيب العجيب لم يأت بذكره زمان، وكل ما وجد من تشريعات جبائية أيام عزة الإسلام ونصرته «لا يلائم الترتيب بوجه». حتى إذا انتهى من ذلك استند إلى ما أورده ابن جماعة الشافعي من نظم فيما يوضع في المال وقد اختزله في بيتي شعر:

جهات أنواع بيت المال سبعتها — في بيت شعر حواها فيه كاتبه
خمس، فيء، خراج جزية، عشر — وإرث فرض، ومال ضل صاحبه[34]

كل ذلك ليؤكد أن الترتيب شيء دخيل وغريب عن الشريعة الإسلامية، لذلك وسعيا لتدعيم موقفه وإبراز ما خلفه هذا النظام الجبائي الجديد من تذمر في أوساط ذوي العلم والأدب قدم قصيدة مطولة لأحد هؤلاء، نورد فيما يلي بعض أبياتها، وقد قدم لها المشرفي بقوله: «وقال بعض من انتصر للشريعة من أصحابها، منكرا لهذا الترتيب، محرضا على الدفاع وحماية بيضة الإسلام ما صورته:

---

33 ـ المشرفي، م.س، ص. 919 - 920.
34 ـ نفسه.

ألا أيها الإسلام أهل المحبة ... وإخواننا في الدين شرقا وقبلة
لقد ضاع هذا الدين أين أهليه ... وحق لنا التغريد في كل بلدة
نرى الروم جاروا ثم نحن في غفلة ... سكوتا نحاكي وصفنا كالبهيمة
أيا علماء الدين قوموا بوصفكم ... وقولوا بقول الحق واخشوا من لعنة
أيا شرفاء الحل والعقد أنتم ... حماة لهذا الدين من غير مرية
في أي كتاب جاء ناحل ترتيب ... وترك زكاة بينوا وجه شبهة
دعائم هذا الدين صارت إلى وراء ... ونحن سكارى في هوى وبلية
قوانين دين الكفر حلت بغربنا ... فأين ولاة الأمر من خير نسبة
أما فيكم من ينصر دين ربنا ... فناصره يحظى بنور وسطوة

*****

أليس صلاح الناس بالعالم الذي ... يقول مقال الله من غير لومة
ويعده وال للأمور بعلمه ... مشاور فيها مرة بعد مرة
فشمروا يا أهل الصحاري لثأركم ... وقوموا بسياق الجد المنية
وسارعوا للخيرات كيما تحوزها ... فإن رجال العز بين الأسنة
ولا تسمعوا قول الرعاع بغربنا ... فليس لهم في الحرب بأس وشدة
لأنهم باعوه ثم تقهقروا ... وصاروا حيارى ما سكين بعمية
ووسدوا أمرهم إلى غير أهله ... وحكموا كل قاسط في الولاية
وشاوروا في الأمر المهم عدونا ... ولا يخفى ما أبدى لنا من مكيدة

*****

فيا معشر الشجعان قوموا بحقه ... وسددوا فيما بينكم بالسوية
وشاوروا ذا رأي وصالح وقتنا ... فإن لهم سرا مصونا وغيرة
فيا رب وفقهم وسدد عقولهم ... وضاعف لهم أجرا كثيرا في جنة
ووفق جميع المسلمين لرشدهم ... وعنهم على أعدائنا بني صفرة[35]

35 ـ المشرفي، م.س، ص. 922 – 923.

بعد الانتهاء من عرض هذه القصيدة التحريضية يستمر المشرفي في سرد أخبار الترتيب قائلا: «وكان ابتداء هذا الترتيب بمراكش والسلطان بها، فعم قبائل عمالتها كما تقدم (...) ولما استقر به المقام [أي بفاس بعد قدومه من مراكش] شرع في تتميم عمل الترتيب على عمالته، وعم القبائل المخزنية وغيرها، ووجه لبني حسن وأهل الغرب وبعض القبائل، من قام بذلك من الأمناء والعدول لحفظ الواجب وإحصائه، وقد أذعن إليه كل القبائل غير قبيلة شراكة شكوا بما يلحق بهم في ذلك من الضرر، لكونهم من جيش المخزن، وهم مكلفون بقيام أمره، ملازمون لخدمة الأوامر السلطانية حضرا وسفرا، وفي فرض الترتيب عليهم، مع بقائهم في الجندية ضرر، ومن عادة المخزن، أن لا يؤدي فريضة لخدمته المخزنية بنفسه، فتسويتهم مع الغير في المغرم وزيادة تكليفهم بالقيام بالأمور المخزنية شاق عليهم، فلم يلتفت إليهم. وكان ذلك أول نزاع، وقد أصغى لمقالهم بعض القبائل، ولاسيما حيث علموا أن ذلك بإشارة الإنجليز »[36].

يقدم المشرفي بشكل واضح مبررات رفض قبائل الكيش لأداء ضريبة الترتيب، وإن كان تبريرها يبدو مقنعا، فإن ما يثير الاستغراب هو النموذج الذي قدمه ممثلا في قبيلة اشراكة وهو ما يتعارض مع ما قدمناه، في مبحث سابق، من إحصاء لأملاكها ومتمولاتها[37]. غير أن ما يهم هو ما ورد في السطر الأخير من النص المقتبس، الذي يتحدث صراحة عن حدوث نزاع وتصدع داخل الجهاز المخزني، جعل المخزن يفقد ولاء قبائل كان في أمس الحاجة إليها لفرض الضريبة الجديدة وردع الاضطرابات التي أصبحت البلاد مسرحا لها، الشيء نفسه وقع له مع ولاته على الأقاليم والعمالات الذين تركوا الحبل على الغارب بإيالتهم متذرعين بأن الترتيب كف أيديهم عن إخضاع محكوميهم تاركين الفتن تستشري في البلاد والفوضى تعمها، انتقاما من القرار السلطاني في تسويتهم مع العامة في الأداء والحد من سطوتهم وشططهم فجاء الرد سريعا والتوضيح جليا: «وأن جميع عمالكم إذا رفعت إليهم الدعاوي بذلك لا يخلوا أحدهم إما أن يدافع على السارق أو يرد التهمة على أقارب الشاكي أو يقبض على السارق حتى يأخذ ما عنده ثم يسرحه وهكذا حتى صارت حالة الناس هناك أسوأ من الحالة التي كانوا عليها وانقلبت السيرة فيهم إلى نقيض المصلحة التي استرشدناهم

---

36 ـ المشرفي، م.س، ص. 923.

37ـ ك.خ.ح، رقم 455.

إليها وإن وقع الكلام في ذلك مع عمالكم يعتذرون بأن يدهم مكفوفة ويتعللون بأن سطوة الأحكام صارت عنهم بسبب ذلك مصروفة مع أن الانكفاف إنما وقع لهم عن مد اليد في أموال الناس وأمتعتهم وأما إجراء الأحكام على مستحقيها فلا زالت في طوقهم وعهدتهم»(38).

هكذا أخذ العمال، عوض الشروع في تطبيق مقتضيات الترتيب، كما بادر إلى ذلك بعضهم على الأقل في بداية الأمر لدى بعض القبائل، يسعون في تعطيل أمره وإبطال مفعوله. ويمكن الوقوف على موقف القواد والعمال من الترتيب العزيزي ومدى كراهيتهم لنجاح أمره من خلال الرسالة التي بعثها السلطان عبد العزيز إلى القائد المدني الكلاوي بتاريخ 19 جمادى الأولى عام 1322هـ يحضه فيها على مساندة المخزن وشد عضده في إنجاح أمر الإصلاح الجديد: «خديمنا الأرضى القائد المدني الكلاوي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فقد ثبت عند جنابنا الشريف، أن السبب الأقوى في تراخي العامة في أداء الفريضة الترتيبية هو ما عليه العمال من السعي في تعطيل إجراء العمل بذلك وكراهيتهم نجاح أمره واجتهادهم في الأسباب الموصولة لتعذيره، مع علمهم بأن جبايات القبائل هي العمدة في تعمير بيت المال وفره الله، والمحقق عن العامة أنها قد عنت لأداء ذلك بفرح وسرور، وإنما يمنعها وسوسة العمال المتلونة في كل قبيلة، وحتى صار كل واحد يتشوف للآخر...»(39).

لقد أجمعت كل القوى الفاعلة والمؤثرة في البلاد على إسقاط تجربة الترتيب ونسفها، لذلك لا غرابة أن نجد من بين «الأخطاء القاتلة» الواردة في محضر إقالة عبد العزيز ومبايعة عبد الحفيظ «تبديل الزكاة بالترتيب»(40). خطأ لا يغتفر إذن في نظر الموقعين على وثيقة الإقالة، استغله بوحمارة أيضا من قبل، والذي لم يتوان بعد خروجه على عجل من فاس متجها نحو شرق البلاد، عند توقفه بالأسواق أو مروره بالبوادي في التحريض والدعاية ضد ضريبة الترتيب متفاديا مطالبة القبائل التي كان يتطلع إلى كسب ودها بغير الضرائب الشرعية من زكاة وأعشار، محاولا لإظهار عدله الجبائي

38- ر.س، من السلطان عبد العزيز إلى قبيلة الخلط والطليق بتاريخ 20 جمادى الأولى عام 1320، م.و.م، محفظة جمادى الأولى سنة 1320هـ.

39 - أوردها أكنيبح، العربي، آثار التدخل الأجنبي في المغرب ...، م.س، ص. 300.

40- Laroui (A), op. cit, p. 394.

41- Bekraoui (M), La révolte de bou Hmara…, op. cit, pp. 68 et 138 – 142.

كسلطان شرعي، على الأقل في بداية الأمر، قبل أن يفتضح أمره[41].

إذا كان الترتيب قد جاء في أصله لإعادة الاعتبار للعامة التي استبشرت به خيرا، فإنها عجزت عن إدراك مغزاه وأبعاده ولم تمتلك من القوة – بمفهومها الواسع – ما يؤهلها لاحتضانه وتحصينه من نهم الخاصة، ونفوذها الذي مكنها من إسقاطه قبل أن يسقطها، في وقت كان فيه صاحب القرار يحتاج إلى قرار. فدارت الدائرة عليه، بعدما خلفت مبادرته الفاشلة آثارا وتبعات عمقت جراحات البلاد على كل المستويات إرضاء لأنانية ذوي الامتيازات في الداخل وجبرا لخواطر من يملكون قوة التهديد في الخارج.

الفصل الثالث

آثار وتبعات الترتيب العزيزي

المبحث الأول: عجز مالي وتدهور اقتصادي

إذا كانت إستراتيجية فرنسا الهادفة إلى احتلال المغرب قد بدت جلية قبل مطلع القرن العشرين، فإن الخيار المالي والاقتصادي قد أضحى الوسيلة الأساسية لتحقيق ذلك مع بداية القرن نفسه، وهي وسيلة انتبه إليها صانع القرار السياسي، وتحمس لها رجل الأعمال المتلهف للثروة، ولم تغب عن ذهن الضابط العسكري، الذي كان على وعي بأبعاد المخطط الفرنسي، مكتشفا نقط الضعف التي يمكن النفاذ منها لنخر الكيان المغربي. فإذا انتبهنا إلى ما كتبه القبطان لاراس (Larasse)، في مذكرته حول المسألة المغربية سنة 1899 نجده يدرك جيدا أن أول خطوة ينبغي أن تنجزها فرنسا في هذا الشأن هي الضغط على المغرب بكل الوسائل ليولي ظهره لبريطانيا من خلال إضعاف نفوذ الحزب الإنجليزي داخل الجهاز المخزني، وتقوية نفوذ التيار المساند للتعاون مع فرنسا. لقد رأى هذا الضابط في الفساد الإداري والرشوة والتهافت على المناصب فرصة مواتية لشراء ذمم وولاءات كبار رجالات المخزن «فهؤلاء الناس الذين في الحكم نفعيون جدا وأصحاب مصالح، ولا يفكرون إلا في الحفاظ على ثروات جمعوها بسرعة من نهب السكان، وبما أنهم يعرفون ما قمنا به في تونس من ضمان الثروات، فإنهم يرحبون بحماية على النمط التونسي، والدليل على ذلك الإشاعات التي تروج حول طلب الوزير الكبير للحماية الإنجليزية ثم الفرنسية (...) أما مولاي عبد العزيز فما دامت أموال الدولة لا تصل إلى الخزينة فهو أسير هذا المخزن»[1]. لعل في هذا الرأي الصادر عن ضابط عسكري ما يجعل الباحث يزداد اقتناعا أن الموقف الفرنسي من الترتيب

---

1 - أوردته برادة، ثريا، «الجيش المغربي والتخطيط الاستعماري في القرن 19 وأوائل القرن العشرين»، ندوة المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، م. س، ص. 331.

العزيزي سنة 1901 لم يكن اعتباطيا ولا مجانيا، بل مدروسا لخدمة مخطط يهدف إلى إضعاف المخزن ماليا والضغط عليه لكي لا يرى في غير الدولة الفرنسية بديلا، ببنوكها التي تحولت من مجرد مؤسسات للاقتراض إلى أبناك عمل واستثمار، بشكل متناغم مع بزوغ الإمبريالية الاحتكارية، صاحبة القروض المشروطة والدعم المرتبط بالتوجيه والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الفقيرة المزمع اقتحام أراضيها.

لم تكتف فرنسا بالتخطيط للمخزن للإيقاع به في شرك القروض وطلب النجدة، بل خلقت له مشاغل وفتن أبعدته عن التفكير في الخطر الحقيقي الداهم. فعوض الاستعداد للجهاد والذود عن الحدود صار الجيش المغربي يطارد القبائل التي صرفت بدورها أموالا مهمة للتزود بالسلاح الحديث. ففي كل جهة ظهر داعية أو «فتان»، كان لابد من المال لتقوية الجيش لضبط النظام، لكن جزءا من المال تم صرفه لشراء أسلحة جلها فاسد[2]. وجزء آخر له بال تم صرفه دون جدوى لبناء خط حديدي بين فاس ومكناس، لم يثر سوى نقمة القبائل المجاورة. ودفعت هذه العوامل مجتمعة القبائل إلى الانتفاض على المخزن، وهيأت الظروف السياسية والنفسية لنفور الرعية من السلطان، واستعدادها للثورة عليه والخروج عن سلطته متى وجدت الفرصة سانحة لذلك[3]. فكان عليه أن يجبرها على الطاعة والامتثال، لكن ذلك يحتاج إلى جيش قوي، يتطلب تكوينه أموالا باهظة توجد لدى القبائل التي أعفاها الترتيب الجديد من أداء الضرائب القديمة، وأمسكت بسبب الظروف الطارئة عن تقديم الواجب وفق القانون المستحدث. ولما أدرك المخزن سوء تصرفه وحاول العودة إلى النظام القديم مؤقتا، بقي قراره معلقا ولم تكن له من نتيجة سوى زيادة الغضب وإذكاء نار الفتن. فكف السكان عن أداء الضريبة وتجمدت مناهل تزويد الخزينة، وما بقي للمخزن من ضرائب غير مباشرة تم رهنها لأداء بعض الديون، وهكذا كانت الصناديق فارغة في نهاية سنة 1901[4]. وفي المقابل تضخمت النفقات فجأة بسبب الحملات العسكرية لقمع المنشقين، والمبالغ الموزعة على الأعيان المحليين لضمان استمرار ولائهم والغرامات الثقيلة التي طالبت بها المفوضيات لصالح رعاياها ومحمييها، لأن الحوادث تضاعفت مع امتداد الاضطرابات. وفوق كل ذلك، أعمال تبذير السلطان، الذي أجرى اقتناءات عديدة وباهظة الثمن

2- أوردته برادة، ثريا، «الجيش المغربي والتخطيط الاستعماري، م. س، ص. 320 .
3- أكنينح ، العربي، م.س، ص. 367.
4- بيير، كيلين ، م.س، ص. 48.

بالخارج، وإن كان لبعض تلك المشتريات ما يبررها خاصة ما يتعلق بالعتاد الحربي، لأن الفوضى التي باتت تتعمم جعلت من الضروري تقوية الجيش، فتوالى تسليم بطاريات المدافع والرشاشات والبنادق والذخيرة من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإنجلترا مقابل مليوني فرنك من سنة 1900 إلى سنة[5] 1902. لكن إلى جانب تلك الاقتناءات الضرورية، كانت هناك أخرى لا مبرر لها سوى إرضاء النزوات باهظة الثمن للسلطان، الذي كان عاجزا عن مقاومة إغراءات حاشيته من الأوربيين البارعين في استغلال روح الفضول لديه. فقامت منافسة شديدة بين وكلاء الدارين الفرنسيتين كوتش (Gautsch) وبرانشفيك (Braunschvig)، والدار الألمانية هيسر(Hausser)، والثلاثي الانجليزي ماك لين (Mac Lean) وهاريس (Harris) وفردون (Verdon) حول من يعقد أكبر عدد من الصفقات مع السلطان[6].

ازدادت وتيرة أوامر الاقتناء منذ النصف الثاني من سنة 1902، ففي فبراير 1903 تباهى كوتش بأنه أبرم مع المخزن منذ عشرة أشهر صفقات على ما يزيد عن عشرين مليون فرنك، وبأنه تفوق بكثير على منافسه المباشر ماك لين الذي أرغم على الاكتفاء بما بين خمسة وستة ملايين، هكذا وفي أقل من ثلاث سنوات تم تبذير أكثر من ثلاثين مليون فرنك[7].

تزامن هذا السيل الجارف من الاقتناءات مع التوقف عن أداء الضرائب القديمة في زمن الترتيب «المغضوب عليه» فاستحال الحصول على تلك المشتريات، ووجد المخزن نفسه متورطا في صفقات لا تساير وضعه المالي. وعوض المراجعة والتأمل، وإعادة تصحيح الاختلالات، وضبط التوازنات المالية، بدأ يخبط خبط عشواء، واضعا رجله الأولى في سفينة الغرق على شواطئ الرهون قبل أن تحطمها أمواج القروض العاتية التي ربطت مصير البلاد بمصالح الإمبريالية حتى إشعار آخر.

كانت لهذه النفقات الكبرى المتزامنة مع تجربة الترتيب عواقب وخيمة على الوضعية النقدية[8]. فإذا كانت العملة المغربية قد تعرضت للانهيار بعدما انجرفت مع الهبوط المستمر للبسيطة مقارنة بالفرنك، فإن انخفاضها قياسا مع البسيطة انتقل من

5- بيير، كَيلين، م.س، ص.48.

6- نفسه، ص. 49.

7- نفسه.

8- Bekraoui (M), La révolte de bou Hmara, op. cit, p. 30.

9 - بيير، كَيلين، م.س، ص. 51.

15% سنة 1900 إلى 30% سنة 1903[9]. لم يكن غريبا أن يحدث هذا الانزلاق، بالنظر إلى المتاعب المالية للمخزن الذي نضبت موارده الجبائية، في زمن الفتن والاضطرابات التي وقف أمامها مشدوها عاجزا عن حل معضلاتها. وازداد الأمر سوءا بإدخال قطع نقدية مغربية مزورة مسكوكة بأوربا، زرعت كثيرا من الشكوك حول العملة المغربية التي أفقدتها الرهانات الخاطئة على الإفراط في سك النقود ما بقي لها من مصداقية. يضاف كل هذا إلى العجز في الميزان التجاري، الذي وإن لم يكن بالجديد أو الطارئ، إلا أنه تفاقم بشكل ملحوظ ابتدءا من سنة 1901، فما بين هذه السنة وسنة 1903 فاقت الواردات الصادرات بـ: 41716000 مارك أي 52145000 فرنك[10]. يجد هذا الاختلال الكبير تفسيره في التراجع القوي للصادرات المغربية نحو السوق الأوربية بسبب تزامن أزمتين اقتصاديتين أوربية ومغربية نتج عنهما تبخيس أثمان بعض المنتجات المغربية في السوق الأوربية، كما حصل للصوف المغربي قياسا بنظيره الأسترالي[11]. كما لم يعد الجفاف وحده مسؤولا عن إتلاف المحاصيل الزراعية بل انضافت إليه الاضطرابات والفتن، وما ألحقته من تخريب بالبوادي المغربية. وإذا كان الفلاح المغربي مجبرا في وقت من الأوقات على الإنتاج، لأداء ما ينوبه وسط إخوانه من أداء الواجبات، فإن توقفه عن أداء الجبايات جعله يقتصر على إنتاج ما يكفيه لقوته فقط، مما أدى إلى تراجع المنتوج ومعه كل ما يمكن أن يكون مصدرا للتصدير.

فهذا الفلاح حسب إيدمون دوتي (Edmond Doutté) «لم يكن جائعا ولكنه في حاجة دائمة إلى المال لإشباع قائده، فبدأ يقوم بالادخار والاكتناز فكان لهذا الموقف الجديد مفعوله القوي على التجارة الأوروبية حيث انخفضت الصادرات»[12].

هناك شهادة أخرى تزكي هذا الطرح وهي لضابط من البحرية الألمانية كان في خدمة المغرب يدعى كارو (Karow) الذي تلقى سنة 1903 شكاوى التجار الأوربيين المقيمين بالموانئ: «لم تجب الضرائب ولم يعد الأهالي يعتبرون إنتاج ما يفوق قوتهم أمرا ضروريا ولذلك لا يوجد شيئ للتصدير تقريبا»[13]. هكذا أدى انخفاض المحاصيل الزراعية إلى ارتفاع في الأسعار داخل البلاد، في وقت كانت فيه الأسعار بأوربا في

---

10 - بيير، كَيلين، م.س، ص. 52.
11 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.
12 - نفسه، ص. 53.
13 - وردت بالمرجع نفسه.

انخفاض فتوقف الوسق إلى أوربا، وتطورت الواردات في اتجاه معاكس بحيث حققت قفزة معتبرة بلغت 24 مليون فرنك خلال أربع سنوات أي ما بين 38 مليون فرنك سنة 1900 و62 مليون سنة 1903 [14].

ويشير دوتي (Doutté) الانتباه إلى أن تزامن محاصيل جيدة خلال بداية القرن مع توقف سكان البوادي عن أداء الضرائب، وشراء ولاءات بعض القبائل،نتج عنه رفاهية وحركة واردات لم يشهد لها مثيل منذ مدة ؛ «وهاته الحالة الجبائية المضافة إلى المحاصيل الجيدة تفسر القوة الشرائية للسكان. ولم تزدهر في أي وقت من الأوقات حركة الواردات إلى المغرب مثلما ازدهرت خلال متاعب المخزن الأخيرة »[15]. وقد كانت هذه الواردات تتكون أساسا من مواد استهلاكية طارئة على السوق المغربية أضرت كثيرا بالمنتوج التقليدي المغربي لمسايرة الذوق الجديد المتطلع إلى الحصول على الملابس القطنية والسكر والشاي. لقد فسر السكان حسب دوتي، الذي جاب منطقة مراكش سنة 1902 ارتفاع مستوى عيشهم بتوقفهم عن أداء الضرائب[16]. لكن ذلك الارتفاع المتزايد للواردات أمام التراجع البين للصادرات أدى إلى خروج مهم للنقود من البلاد مما أثر كثيرا على العملة المغربية، ولإنقاذها تنافس ممثلو الدور التجارية والأبناك الأجنبية في إقناع السلطان بقبول عروضهم لسك العملة المغربية من جديد وأظهروا محاسن وفوائد مساعيهم، فأسقطوه في شراكهم، ولم يزيدوا الوضعية النقدية والمالية التي كانت مأساوية سنة 1901 إلا استفحالا طيلة سنة 1902. وكان المخزن في ضيق شديد يعيش كل يوم بيومه، بواسطة اقتراضات تجارية شبه إجبارية، يطلبها من أغنياء الوسطاء. وفي فبراير من نفس السنة باع نواة البحرية المغربية بأثمنة بخسة ؛ فالطرادة بشير التي اشتريت من إيطاليا بثلاثة ملايين بسيطة سنة 1898 بيعت بـ 700000 بسيطة لتاجر برتغالي يعمل لحساب حكومة كولومبيا، والباخرة حسني التي اشتريت بـ 760000فرنك من إنجلترا، اقتنتها دار بروسبير دوران بالجزائر (Prosper Durand d'Alger) بـ 100000 بسيطة أي 75000 فرنك[17]. لكن كل تلك التدابير لم تكن كافية، ففي بداية خريف سنة 1902 أقر وزير الحرب لترجمان القنصلية الفرنسية بفاس بأن السلطان غير قادر على الوفاء

14 - بيير، كَيلين، م.س، ص. 53.
15 - نفسه، ص.53 - 54.
16 - نفسه.
17 - نفسه، ص. 61.

بالتزاماته: «لقد أنهكت مداخيل الديوانة بما حول منها لفائدة ماك لين والدور الأخرى أداء لمختلف الاقتناءات، والضرائب المجباة لم يعد يحصل منها شيء تقريبا، وضائقة الخزينة في أوجها»[18].

هكذا تفاقمت الأزمة النقدية، وتراكمت ديون السلطان غير المؤداة لفائدة مزوديه في وقت كان امتداد الاضطرابات يقضي بتوظيف نفقات جديدة لتمويل الحملات العسكرية في أقرب الآجال وإلا تعرضت الدولة للانهيار. ومنذ ذلك الحين بدا للمخزن أن لا بديل عن الاستنجاد بالأبناك الأجنبية، وإن كان هذا القرار بدوره مبعث خلاف وانشقاقات جديدة في صفوفه بين المتحمسين للفكرة من دعاة الحل الاستعجالي، والجناح المحافظ الذي كان ما يزال مصرا على الاعتقاد بأن فتح مزيد من النوافذ على الواجهة الأوربية لن يدخل إلا العواصف الهوجاء التي تهز كيان البلاد.

أثبت أسلوب الاقتراض من الداخل عدم جدواه في سد الفراغ الكبير الحاصل في بيت المال، وظهر أن لا مفر من ركوب مخاطر سياسة الاقتراض من الخارج، التي ظهرت عواقبها من قبل بكل من مصر وتونس. لكن الحصول على هذه القروض لم يكن سهل المنال، بل استلزم قبول شروطها وعلى رأسها إنجاز الإصلاحات. وهو ما يعني في نظر الشعب خيانة السلطان له، مما قلص من شعبيته، وأعطى مشروعية أكبر لحركة بوحمارة، التي تطلب القضاء عليها الحصول على المال اللازم الموجود إما بيد القبائل التي توقفت عن الأداء بعد إعلان الترتيب، أو بيد الدول الأوربية التي ربطت تقديم القروض بالإصلاحات. فعاش السلطان بين مطرقة الوضع الداخلي المنفلت، وسندان الضغط الخارجي المتزايد. وإذا كان قد تمكن سنة 1902 من الحصول على قرض تجاري قيمته 7.5 مليون فرنك بفائدة 6% بواسطة شركة كوتش[19]، فإنه في الواقع لم يكن إلا لابتلاع الطعم والتلذذ بدسامة القروض قبل التدور ألما بسمومها.

لم يلعب هذا القرض أي دور يذكر في حل المعضلة المالية للمخزن، الذي وجد نفسه مدفوعا ثانية إلى طلب مساعدة مؤسسة كوتش دون جدوى. فقد كانت فرنسا ترى أن من مصلحتها أن يتزايد ضعف المخزن إلى أن تنهار قوته التفاوضية فلا يجد بديلا عنها ويستجيب، بالتالي رغم أنفه، لكل شروطها. ذلك ما حصل فعلا بعد أن عجز سنة

18- بيير، كَيلين، م.س، ص. 61 – 62.

19- Bekraoui (M), La révolte de bou Hmara…,op. cit, p. 211.

1903 عن تجاوز ضائقته المالية، رغم القرضين الإنجليزي والإسباني اللذين كانا بنفس قيمة القرض الفرنسي، مع استمرار توقف القبائل عن أداء الضرائب،وتزايد توسع حركة بوحمارة، وتضرر المحاصيل الزراعية بفعل الجفاف واشتغال الناس بالفتن وارتفاع الطلب على المواد الغذائية من الخارج وبلوغ أجل سداد فوائد القروض السابقة[20].

شكل عجز ماك لين في الحصول على المال الكافي، الذي طلبه السلطان، مؤشرا واضحا على تراجع الدور الإنجليزي في تقرير مصير المغرب. وما كانت الانشغالات الخاصة لكل من بريطانيا وألمانيا، ولا ظروفهما المالية لتسمح لهما بمضايقة المشاريع الفرنسية. فتطورت الأمور في اتجاه بداية تسوية بين الأطراف الأوربية،أو على الأقل بين فرنسا وبريطانيا، لتوزيع كعكعة المستعمرات بصيغة توافقية بعيدا عن منطق المزايدة والمنافسة، ليجد المغرب نفسه سنة 1904 بلا مال ولا جيش أمام فرنسا بعد أن اقتطعت أجزاء من خريطته جنوبا وشرقا، وزرعت نار الفتنة، وأذكتها في مختلف جهاته، وأذاقته حلاوة القروض. فلم يعد أمام السلطان سوى التدخل شخصيا لطلب القرض دون الانتباه إلى خطورة الموقف وتبعاته السياسية، وما لرسالته إلى سان روني طاياندي (Saint René taillandier) من أبعاد في تحول المسألة إلى التزام بين دولة وأخرى وليس مجرد قرض تطلبه حكومة ما من مؤسسة بنكية[21]. لقد تجاوز القرض بهذا التوسل الرسمي حدوده التجارية، مما كان يساير تطلعات فرنسا ويترجم الوضعية الصعبة التي يتخبط فيها المغرب.

تمت الاستجابة فعلا للطلب السلطاني لكن بالشروط التي أرادتها فرنسا. فحصل مبدئيا سنة 1904 على 62.5 مليون فرنك، لم يصله منها سوى 10 ملايين فرنك فيما وزع الباقي بين تغطية تكاليف الإرسال وأداء الديون السابقة واقتطاع فوائد القرض. وبالمقابل كان على المخزن أن يلتزم بوقف تعامله المالي والبنكي على بنك باريس والأراضي المنخفضة، الذي منحه هذا القرض، وأن يحول 60% من مداخيله الجمركية لتسديد القرض، تحت إشراف مراقبين فرنسيين. ولم تنصرم سنة 1904 حتى كانت العشرة ملايين التي وصلت إلى خزينة الدولة قد تم صرفها وظهرت الحاجة مجددا إلى قرض إضافي[22]، خاصة وأن محنة المغرب لم تزدد إلا تأزما على المستوى المالي منذ أن

-20 Bekraoui (M), La révolte de bou Hmara..., op. cit, pp. 212 – 213.
-21 Ibid, pp. 214 -215.
-22 Ibid, pp. 215 – 216.

اختار السلطان إيقاف العمل بالضرائب القديمة الموزعة، وأراد أن يجمعها دفعة واحدة في ترتيب 1901، فلما أخفق في ذلك واستحال عليه الرجوع إلى العهد القديم، اختار «الطريق السهل» الذي لن يكلفه لا مطاردة القبائل ولا تعيين جباة جدد، بل مجرد طلب وتفاوض للحصول على ملايين الفرنكات تنزل بثقلها على سفينة البلاد الآخذة في الغرق في يم المستعمرات. على أن تسريع وتيرة الغرق لم يتيسر إلا بإحداث ثقوب في شكل فتن واضطرابات على مختلف جوانب هذه السفينة.

المبحث الثاني: تفكك اجتماعي أمام خطر داهم

لم تكد تمضي سنة واحدة على الرسالة التي وجهها السلطان عبد العزيز إلى قبيلة الخلط والطليق، على غرار باقي القبائل، شارحا فيها الأهداف والمرامي التي حفزته[23] لإقرار نظام جبائي جديد، حتى وجد نفسه مضطرا إلى توجيه رسالة أخرى لنفس القبيلة، كشف فيها عن خيبة أمله في من أراد الرفق بهم ورفع الظلم عنهم، وجعل المسؤولية جماعية عن فشل الترتيب؛ إذ عوض شكر النعمة والاعتراف بالجميل، والسعي لما فيه خير الأمة وصلاح القبيلة، «وركون عامتكم إلى الهناء وترك الفساد في الأرض وحصول السكينة والأمان من بعضكم فإذا به قد تواترت الأخبار على حضرتنا من طرق متواردة وأنباء متعاضدة بما فشا في قبيلتكم من انهماك العامة في الاشتغال بالنهب والسرقات وهجوم القوي على الضعيف وتماديهم على ذلك برسم التعصب وسوء التحريف وأن جميع عمالكم إذا رفعت إليهم الدعاوي بذلك لا يخلو أحدهم إما أن يدافع عن السارق أو يرد التهمة على أقارب الشاكي أو يقبض على السارق حتى يأخذ ما عنده ثم يسرحه (...) نعم توقعنا أن يكون تفاحش هذه السرقات فيكم حدث عن إغراء أو ميل وكان في الحقيقة أمرا دبر بليل فتعين لأجل ذلك تدارك هذا المصاب فيكم قبل أن يتسع خرقه أو يفضي إلى ما يصعب رتقه عسى أن يريد الله بكم خيرا قبل أن تعودوا لحالتكم الأولى فتكونوا كالباحث على حتفه بظلفه»[24].

لقد كانت لغة الرسالة واضحة التعبير عن جو الفتنة وعدم الاستقرار الذي عم البلاد بعد الإعلان عن الترتيب، وهو بحق أمر دبر بليل الهدف منه من جهة إجهاض

23- انظر نموذج من هذه الرسائل بمبحث سابق.

24- رسالة من السلطان عبد العزيز إلى قبيلة الخلط والطليق بتاريخ 20 جمادى الأولى سنة 1320، مع جمادى الأولى سنة 1320، م.و.م، بالرباط.

التجربة خدمة لمصالح ذاتية للمستفيدين من الوضع القديم على المستوى الداخلي، ومن جهة أخرى تفجير هذا الوضع لتسود الفوضى والاضطرابات الاجتماعية، كضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في سياق المخطط الاستعماري، الذي راهن على زرع الأحقاد بين المغاربة وإذكاء العداوة بينهم، لتتحول فرنسا حينئذ إلى دولة حامية وملاذا لكل الراغبين في الخلاص من جو العتمة المخيم على البلاد. ولم يزدد هذا الوضع مع مرور الوقت إلا استفحالا، حتى صارت الحماية وسيلة للمباهاة والعنجهية، بعد ما كانت مبعث إذلال ومهانة، فكان ذلك بالنسبة لمن له دراية بسيكولوجية الشعوب مؤشرا على بداية فقدان الاعتزاز بالهوية.

صفوة القول أن التجربة كشفت عن مدى الاهتزاز الذي تعرض له العالم القروي جراء الخطة الاستعمارية المحبوكة، فإذا تأملنا الظرفية العامة التي تأججت فيها نار الاضطرابات والفوضى الاجتماعية، انطلاقا من تجربة الترتيب الفاشلة سنة 1901، وما نجم عنها من تقلبات وتحولات في مختلف الميادين، أدركنا أن لا غرابة في أن تعصف رياح هذه القلاقل بكل القيم وأن يتحول عالم البوادي إلى بائعي ذمم. فأمام غياب الأمان والاطمئنان على أي شيء صار الاحتماء «مشروعا» ومتداولا بشكل عادي وطبيعي، والتآمر «مباحا» ما دامت الغاية تبرر الوسيلة. لذلك نبه دانييل ريفي ((Rivet (D)) إلى أن المسألة أعمق من أن تفهم كسلوك عرضي في سياق عام، بل تجد تفسيرها في تاريخ المدة المتوسطة كظاهرة مرضية، باعتبارها إفرازا لوضع مأزوم، وبالتالي فانتفاؤها مرتبط بتجاوز الأزمة التي أنتجتها على كل المستويات[25].

فما تعرض للاهتزاز فعلا ليس الاقتصاد تجارة كان أو زراعة فقط، كما يمكن أن يسود الاعتقاد بذلك، بل، أساسا، نفسية المغربي وشخصيته، وذلك مرمى الرمح الفرنسي الذي صوبه نحو الذات المغربية، بشكل متواز مع محاولة الظهور بمظهر المنقذ من الإفلاس للمخزن عن طريق سياسة القروض التي لم تزده إلا إفلاسا.

فطن الحجوي منذ وقت مبكر، وهو المتتبع عن كثب لما كان يجري بالبلاد، لخطورة التحولات المتسارعة ورأى أن «هذه الأحوال التي كانت مرتبكة في المغرب هي التي سهلت على أبي حمارة ما رامه من الثورة ولقد نجح في التوصل إلى هوسه الذي كان يثور بدماغه،

25- Rivet (D). Le Maroc..., op. cit. pp. 182 – 183.

26- الحجوي، محمد، انتحار...، م.س، ص. 7.

وجنى على وطنه جناية لا تغتفر ما دامت الوطنية محترمة في نفوس الأمم »[26]. ويوضح الحجوي منطلق هذه الأحوال المرتبكة قائلا: «كما وقف أبو حمارة على الشروع بالفعل في إدخال المدنية الأوربية للمغرب الذي لم يكن يعرفها ويعدها كفرا وتسهيلا للاحتلال الأجنبي ... مضحكة ... عن التمدن الذي أرادوا أن يبدءوا به جعل خط حديدي بين فاس ومكناس، وذلك أن المنبهي اشترى قضبانه بمال له بال فأفرغ به جانبا من الخزينة المغربية ونقلوه على الجمال من العرائش إلى فاس بأموال باهضة ولما شرعوا في مد الخط من باب فاس ثارت قبائل مكناس كروان وزمور وغيرها وهذه أول شرارة الفتنة، فأنهض السلطان من حينه جيشا تحت إمرة سيدي محمد الأمراني زوج عمته وكانت له حظوة عند أولائك البرابر. وربما كان للأمراني المذكور يد في إثارة القبائل حيث تسمع لقوله، وكان هو نفسه غير راض عن السياسة العزيزية إذ كان يظن الوزارة تكون له، فكانت لغيره، وراجت الدسائس على ألسنة العامة بشتم السلطان ووزاراته»[27]. يتضح من خلال قول الحجوي كيف أن المصالح الشخصية لذوي الامتيازات كانت تقف وراء زرع الفتن واستشرائها،متى شعروا أن الوضع الجديد في غير صالحهم، وهو ما يؤكد ما نبه إليه السلطان في رسالته آنفة الذكر «وكأن الأمر دبر بليل». إذ لا شيء كان يجري على الساحة السياسية والاجتماعية، في زمن الرغبة في إحداث التغيير، بشكل تلقائي أو عفوي، بل كل شيء كان مصمما ومدبرا، تحركه أياد خفية دفاعا عن مصالحها، ذلك ما أكده العربي أكنينح الذي اهتم بموضوع تلك القبائل في علاقتها بالمخزن. فمهما اختلفت الآراء حول أسباب تلك الانتفاضة وأهداف أصحابها وطبيعة القائمين بها، فلاشك أن سياسة الإصلاح التي سار عليها السلطان عبد العزيز وإقدامه بالخصوص على إلغاء الضرائب القديمة وتعويضها بالترتيب، ورفع أيدي العمال عن الرعية وإلزام الشرفاء والقواد على السواء بالخضوع لنظام الجباية الجديد، قد جرت عليه نقمة الكثير من الخصوم والمعارضين المستفيدين من النظام القديم و«المتضررين» من الإصلاح الجبائي الجديد لمساواته بين الشريف والمشروف، عاملا كان أو خليفة أو شيخا. فأخذ هؤلاء الخصوم يحرضون الأهالي على المخزن، وينعتون السلطان القائم بالكفر، لعمله بنصائح الأجانب ووقوعه في قبضتهم، وصادف هذا وجود رعية منهكة ومستنزفة اقتصاديا بسبب تزايد الضغوط الجبائية واستفحالها، استجابت بسرعة وتلقائية لندائهم ونفذت أوامرهم، ثم إن مضي السلطان في سياسة الإصلاح بوحي

27. نفسه، ص. 8 – 9.
28. أكنينح، العربي، م. س، ص. 368 – 369.

من الأجانب، قد زاد من نقمة تلك القبائل، خصوصا وأن تكاليف خط السكة الحديدية المذكور، قد كلف المخزن غاليا، فكان شروع الإنجليز في بناء الخط الحديدي مناسبة للإيقاع بالمخزن القائم وعرقلة سياسته المستمدة من نصائح المستشارين والعسكريين النصارى. فأصبحت سلطة عبد العزيز بالتالي غير شرعية والاستمرار في الولاء لها غير إلزامي؛ «فهجوم القبائل على مكناس ومحاولتهم إطلاق سراح أخيه مولاي محمد، حسب إشارات الوثائق الأجنبية، يرمز إلى عزيمة تلك القبائل ورغبتها في التحلل من بيعة مولاي عبد العزيز الذي أصبح رهينة الأجانب وغير مؤهل لتولي زمام الأمة وأمور المسلمين»[28]. فظهرت الزعامات المحلية، وانتشرت كالفطر على امتداد خريطة البلاد، وحشدت أنصارا ومؤيدين فزرعت الفتن باسم الجهاد، وعوض توجيه بنادقها نحو الخطر الأجنبي وقعت في الشرك الذي نصبه لها هذا الأخير، وهي نفس الحيلة التي انطلت على المخزن نفسه. وتشكل تجربة الحركة التمردية للداعية بوحمارة نموذجا معبرا في هذا الشأن[29]، رغم أنها لم تكن وحيدة زمانها لتشد إليها أنظار المغاربة كمتفرجين، بل كانت كشجرة عالية لم تستطع إخفاء ما كان يجري بالغابة من فزع واضطراب. ذلك أن «حركة الانتفاض أصبحت عامة منذ أواخر 1903، حيث حدثت تحركات امتدت من سوس في الجنوب إلى ضواحي طنجة وتطوان في الشمال، مرورا بالحوز والسهول الوسطى في الوقت الذي كان فيه المغرب الشرقي يغلي غليانا، وكانت النتيجة خراب العمران وهلاك الرجال ونفاذ الأموال وارتباك الأحوال»[30]. لقد أكد مؤرخو المرحلة التقاء مصالح الاستعمار بمصالح ذوي النزوع النفعي من مثيري الفتن والاضطرابات، فتحالفا ليحقق كل منهما ما رامه من مآرب. فالسليماني بن الأعرج يؤكد «ما كان من انشغاف الدول بالاستعمار وتهافتهم على تملك الأقطار وتفننهم في أسباب الاستيلاء والتداخل وذلك كله أمكنهم بعد أن أحكموا بينهم المعاهدات وارتبطوا بضروب المعاقدات وعززوا أعمالهم مع ضعفاء الأمم بالمميزات القنصلية وفتح الموانئ التجارية حتى إذا حصلوا على النفوذ بثوا بين ضعفاء الأمم ورجالها ما يبتغون من إثارة الفتن ليتسنى لهم التداخل بالفعل»[31]. فكانت النتيجة أن «ماد المغرب بأهله يضرب بعضه بعضا والخيل في أرجائه تعمل خببا وركضا واليد الأجنبية محركة

-29 Bekraoui (M), La révolte de bou Hmara..., op. cit.

30- الخديمي، علال، م.س، ص. 35.

31- ابن الأعرج السليماني، محمد، م.س، ص. 141.

32- نفسه، ص. 148.

لقد رتبت الآلة الاستعمارية أمورها ترتيبا بتدخلها في الجهاز القضائي والجبائي والجمركي كما رأينا في مباحث سابقة، وعطلت مشروع الترتيب العزيزي حتى أفرغته من روحه الإصلاحية الهادفة إلى تحقيق نوع من العدل والمساواة للإنسان المغربي على مستوى الأداء الجبائي، لتبقى وحدها ملاذه الأخير، فضربت في العمق نظام القيم ومقومات الشخصية المغربية من خلال التحلل من أناتها الوطنية ابتغاء الحصول على حماية ترى فيها جبرا لخاطرها الذي سئم الفقر وظلم ذوي القربى، فزرعت الأحقاد الناسفة للتضامن والاتحاد. ولم يعد أمام هذه القوى الغازية سوى البحث عن طلاء دبلوماسي ممهد للاحتلال، وهو ما أقدمت عليه وهي تستقبل وزير خارجية المغرب بباريس، وبعده موفده إلى الجزائر، يقول الحجوي في هذا الشأن «وباشر هناك [أي وزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان] عقد أوفاق مع الداهية العظيم دلكاسي الذي كان وزير الخارجية الفرنسية وسلم بمقتضى تلك الأوفاق واحة توات وبعض فجيج يعني ما كان منها محتلا وما لم يكن محتلا وهو قصر بني ونيف تحتله الجنود المغربية وسلم بعض قبائل لم تكن محتلة بعد كالقنادسة وأولاد جرير ليقع مد الخط الحديدي بالصحراء إلى السودان كما وقع تسليم بشار الذي صارت به المحطة الحديدية الصحراوية الوهرانية في مقابل الاعتراف بحدود رسمية يقف عندها الجيشان الفرنسي والمغربي»(33).

غير أن فرنسا تنكرت لهذه الأوفاق سواء التي وقعت في باريس مع عبد الكريم بن سليمان سنة 1901 أو بالجزائر مع الجباص عام (*)1902 إذ يسجل الحجوي: «وفي أوائل شهر حجة الحرام عام 1322 ورد علي الخبر بتقدم الجنود الفرنسوية في الظهراء للبلاد التي تركها أبو عمامة وراءه واحتلالها مركزا يقال له الحاسي الأحمر وشروعها في البناء هناك وبجبل تندرارة وأنهم أخذوا إبل 30 لبني كيل الذين تعرضوا لهم وقصدهم إدخال الظهراء في النفوذ الجزائري»(34).

لم يكن لفرنسا أن تحقق كل هذا التقدم في عمق التراب المغربي لو لم تثخن الذات المغربية بسهام الفتن والاضطرابات، فشغلتها بالدسائس والمكائد الداخلية

33. الحجوي، محمد، انتحار...، م.س، ص.5.

(*). يجب التنبيه إلى أن هذه الجولات الدبلوماسية كانت تجري في زمن تماطل الفرنسيين في قبول فكرة الترتيب لغرض في نفسهم وحساب في معادلتهم.

34. الحجوي، محمد، دفتر تقاييد تاريخية، م.خ.ع، الرباط، رقم ح128، ص. 48.

حتى لا تنتبه إلى تقدمها كبقعة الزيت نحو مجاري نهر ملوية. فاختلط الحابل بالنابل، واشترت الدولة الاستعمارية ولاءات محلية زادت الوضع تفجيرا، وحولت انتفاضات مشروعة إلى لعبة في يد الاستعمار وجعلتها موضوع مساومة، فعملت على تمييع المشروع الإصلاحي للسلطان عبد العزيز، الذي سعى من خلاله إلى رفع الظلم بالتخلي عن أسلوب العطاء في الجباية على النهج القديم، «هذا الإجراء الذي كان مبدئيا «مطلب» العامة، وتغييرا كان من شأنه أن يؤدي إلى إنهاء التنافر وإيجاد القاعدة الصحيحة للنفوذ المخزني ضد مستغليه في الداخل والمتآمرين عليه من الخارج، تحول بسبب ملابسات متعددة إلى ضربة قاضية أصابت المخزن»[35]. فأطاحت بالسلطان بعد اتهامه بالخيانة والزندقة، لارتمائه في أحضان الأوربيين، وتأسيسه لضريبة الترتيب، وذلك بإجماع كل القوى ذات الامتيازات المختلفة، التي لم تتوحد للدفاع عن مصلحة البلاد كما زعمت، بل للدفاع عن مصالحها الخاصة[36]. فاتفقت على وثيقتي خلع عبد العزيز ومبايعة عبد الحفيظ لأغراض في نفوس أصحابها، انكشفت مباشرة بعد إسقاط من اعتبروه خصما ورأوا في مشروعه الإصلاحي خطرا على مصالحهم، لكن وثائق الخلع والبيعة حولتها إلى مصالح للبلاد كلها ! ! ذلك ما نقرأه في: «وثيقة تشهد بالأخطاء التي ارتكبها السلطان» وقد أمضاها أكثر من مائة شخص، ونصها كما أورده محمد حسن الوزاني: «الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، شهوده الموضوعة أسماؤهم عقب تاريخه وكلهم من أعيان فاس وشرفائها ورماتها ورؤسائها وتجارها وغيرهم يشهدون بأن الأمير حينه مولاي عبد العزيز صدرت منه أمور منكرة شرعا وطبعا من موالاته وميله لبعض أجناس الأجانب آناء الليل وأطراف النهار وتبذير بيت مال المسلمين فيما لا يرضي رب العالمين **وتبديل الزكاة والأعشار بإحداث الترتيب**(*) والبنك الموجب للربى الذي هو من أعظم الذنوب والاشتغال بما لا يرضى حتى انحلت بسبب ذلك عرى الدين وتفرقت جموع المسلمين وأدى الحال إلى تمكين بعض الأجانب من بلادهم إلى أن استولى على توات ونواحيها وفجيج وعيون بني مطهر ووجدة والدار البيضاء وكاد يستأصل بلادات المسلمين وأعظم من ذلك كله

35- التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي...، م.س، ص. 797.

36- Laroui (A), op. cit. pp. 398 – 399.

(*)- التشديد من عندنا.

البوليس الذي فيه تحكم النصارى على رقاب المسلمين ونزع سلاحهم من أيديهم حتى كادت تضعف شوكة الإسلام وتصير إلى الانعدام وقد جهز جيوشا للمجاهدين بالشاوية يقاتلهم حين قاتلوا جنس الفرنسيس لمجيئه للدار البيضاء بإقراره في الظهائر المقروءة على المنابر، وفرت عنه جل رعيته وبقوا فوضى كل ذلك في علمهم بالمعاينة لمن يعاين والسماع الفاشي المستفيض على ألسنة أهل العدل وغيرهم وبمضمنه قيدت شهادتهم مسؤولة منهم لسائلها في غد التاريخ أعلاه»[37].

هكذا حول أصحاب الإجماع المعارض للترتيب، المدافعين عن مصالحهم التي هددها المشروع الإصلاحي للسلطان الشاب عبد العزيز ما لم يرضهم، بعد أن تنكر للعوائد والتقاليد، إلى بدع وسعي فيما لا يرضي الله فكان ذلك مبررا كافيا لفسخ بيعته والمناداة على أخيه عبد الحفيظ سلطانا بديلا، ذلك ما عكسته وثيقة بيعة هذا الأخير بمراكش التي ورد بها: «(...) كيف ومن ذلك ما علم بالضرورة أن الصلاة والزكاة شقيقتان قرينتان، وهما للدين بمنزلة الرأس من الجسد، وهما قواعد الدين وأساسه المعتمد، ومن فرق بينهما كفر بالكتاب والسنة وخرق الإجماع، بدون خلاف ولا نزاع، وحيث توافق المتولون على نبذ الزكاة لفظا ومعنى وحكما، وبدلوا ذلك بقانون الكفرة من ضوابطهم وتسميتهم المشتهرة، أليس هذا من سلوكهم الكفر الصراح، الذي السكوت عنه لا يحل ولا يباح.

وقد أفضى السكوت عنه وعن اختلال نظام الشريعة كلها، وعن محبة موالاة أهل الكفر، وإعطائهم أزمة المسلمين يلعبون بها كيف شاؤا، حتى اتسع هذا الخرق الواقع، الذي ليس لخرقه من راقع، وطال انتظار الفرج، ولم يزدد الأمر إلا شدة الضيق والحرج بل أفضى إلى متسع التشابر على نهب أموال الناس، وسفك دمائهم ليلا ونهارا، وقطع سبلهم، وحصل من علاج ذلك الإياس، والأمر أشد من ذلك كما اشتهر – في كل الآفاق – عند الناس...»[38].

لقد عكس الإجماع الذي حصل من كل صوب وحدب، وجمع ذوي نزوات وميولات ومطامح شتى، على عزل سلطان لم يعد يخدم مصالحهم، إقرارا بإفلاس مجتمع صارت المصالح الفئوية فيه هي المحددة للاختيارات السياسية باسم الدين

37-الوزاني، محمد حسن، الحماية جناية على الأمة، مؤسسة محمد حسن الوزاني، الطبعة الأولى 1994، ص. 176 – 177.
38-انظر نص الوثيقة عند المنوني، محمد، م.س، ج.2، ص. 354 – 358.

والمصلحة العليا للبلاد(*)، فجرى التهافت في هذا الاتجاه، مدشنا بذلك مرحلة جديدة في تصفية الحسابات على أعلى مستوى بتواطؤ، هذه المرة، مع القوى الأجنبية وما يخدم مصالحها مما سهل مأموريتها في وضع البلاد بين فكي كماشة.

(*). يحق للباحث أن يتساءل كيف التقى جشع الكلاوي بورع الكتاني إن لم تكن المصلحة الظرفية هي وعاء الإجماع؟

الفصل الرابع

أفول أم إشراقة حقيقية لشمس الترتيب؟

المبحث الأول: **عبد الحفيظ والإرث الثقيل**

عرف المغرب مع بداية القرن العشرين أحداثا متلاحقة، ورجات عنيفة هزت كيان الدولة والمجتمع على حد سواء، ووصلت حدتها لتطال من كان يتربع على هرم السلطة بالبلاد آنذاك، السلطان عبد العزيز، وأتت بأخيه عبد الحفيظ بديلا. غير أن طريق هذا الأخير لم تكن مفروشة بالورود، كما أن لقب «سلطان الجهاد» الذي حمله أثناء حملته الدعائية ضد سلفه كلفه غاليا، فقد كان عليه، ليحظى بشرف المحافظة عليه، إنجاز برنامج تعجيزي كان ينتظره، كخطوة لابد منها لتصحيح ما أفسده دهر بحاله.

لقد جاءت مرحلة الممارسة الفعلية لمسؤولية الحكم لتصحيح أوهام الطموح الزائد لعبد الحفيظ، الذي كان مرتاحا بمراكش بعيدا عن دسائس الوزراء، ومكائد السفراء وتربص الأعداء. فبدأ مسيرته بالبحث عن الشرعية، فكانت له، لكن بشروط تعجيزية، فاحتاج بعد ذلك للتزكية الدولية، التي يبدو أنه لم يكن يأخذها في مرحلة التأسيس مأخذ الجد، فكلفته شعبيته وسودت صحيفته أمام أنصاره قبل أعدائه. وبعد فوات الأوان، ألف مخطوطه المعروف بـ «داء العطب قديم»، من موقعه كفاعل وشاهد على أحداث خطيرة عاشها المغرب، وهو يهيأ على مهل كوليمة في مطبخ الاستعمار الفرنسي. هذه الأحداث التي دفعته إلى الوقوف، ليتأملها بعد أن قذفته خارج مسرح عراكها، هي نفسها التي صنعته، ووضعت على كاهله عبئا ثقيلا سرعان ما أنهكه فآثر الانسحاب مبررا موقفه «ثم إني لم أخرج من فاس بعد عزمي الأكيد على التنازل حتى صار أحد قضاتها يجعل يد القنصل على قلبه ويخاطبه بقوله أحبك أن تجعلني مثل قميصك الذي هو موال لجسدك وأنا أحبك فأحبك أن تحبني لمحبتي لك، والأمر لله فمن لا يستغني بالله لا أغناه الله أبدا»[1].

---

1 - مقتطف من «داء العطب قديم» للسلطان عبد الحفيظ، أورده قدوري، عبد المجيد، «قراءة لأزمة مطلع القرن 20 من خلال مخطوط داء العطب قديم للمولى عبد الحفيظ»، ندوة المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، م.س، ص. 312.

أدرك عبد الحفيظ بعد أن خاض التجربة وأخفق فيها، أن كل أطراف الجسد المغربي كانت مصابة بجروح غائرة يستحيل علاجها على كبار الجراحين. ويقدم السليماني بن الأعرج شهادة معبرة عن هذه الوضعية يقول فيها: «بويع هذا السلطان [عبد الحفيظ] بمدينة مراكش والأحوال في غاية اضطراب وقد أحاط بالمغرب من المصائب العجب العجاب وبيت المال أنقى من الكف والمشاكل السياسية زاحفة على الوطن بالصف والتداخل الأورباوي بلغ النصاب وإنما يتذكر أولوا الألباب»[2].

وجد عبد الحفيظ نفسه في بداية مشوار حكمه مقيدا بشروط البيعة، وكان أهم وأخطر شرط وضعت به بيعة فاس السلطان الجديد في موقع لا يحسد عليه مع الدول الأجنبية هو: «أن يسعى جهده في رفع ما أضر بهم من الشروط الحادثة في الخزيرات، حيث لم توافق الأمة عليها ولا سلمتها ولا رضيت بأمانة من كان يباشرها ولا علم لها بتسليم شيء منها»[3].

لقد استصغر خطورة الموقف وحاول في بداية الأمر التجاوب مع هذا الشرط بإعلانه في 19 يناير 1908 عدم اعترافه بما جاء في مقررات الجزيرة الخضراء، غير أن الرد الأوربي جاء واضحا وقاسيا من خلال المذكرة المرفوعة من لدن الدول الموقعة على هذا الاتفاق بتاريخ 14 شتنبر، وبإيعاز فرنسي، تشترط فيها للاعتراف بالسلطان الجديد: تخليه عن الجهاد وإعلان ذلك في المساجد - قبول جميع الاتفاقيات التي عقدها المخزن السابق بما فيها ميثاق الجزيرة الخضراء – أداء ديون المخزن السابق – قبول أداء التعويضات الحربية، وتعويضات حادثة الدار البيضاء - ضمان أجر ثابت لأخيه عبد العزيز وعدم مؤاخذة أعضاء مخزنه[4]. أدرك السلطان الجديد أن زمن الشعارات الموصلة إلى السلطة قد ولى ولا خيار أمامه سوى قبول مذكرة الدول الأجنبية لنيل اعترافها به، ما دامت شرا لا مفر من التعامل معه، وهو ما أقدم عليه في 7 دجنبر 1908 فاعترفت به جميع الدول الممثلة بطنجة سلطانا شرعيا للمغرب في 5 يناير 1909 [5].

2- ابن الأعرج السليماني، محمد، م.س، ص. 150.
3- المنوني، محمد، م. س، ج.2، ص. 352.
4- الخديمي، علال، م. س، ص. 362.
5- Laroui (A), op. cit, p. 401.

إن القول بالاعتراف بجميع الاتفاقيات التي عقدها المخزن السابق، بما فيها ميثاق الجزيرة الخضراء، يعني إرغام السلطان على عدم السباحة عكس التيار الاستعماري الجارف، ومحاولة عرقلة، أو حتى تأجيل تنفيذ مخططاته، هذا هو مضمون الرسالة الإنذارية التي وجهتها له الدول الأجنبية. غير أن أهم ما يتعلق بموضوعنا في الاعتراف بمقررات الجزيرة الخضراء هو تبني السلطان الجديد لما اعتبره باعث إدانة لسلفه عبد العزيز، ويتعلق الأمر بضريبة الترتيب، التي ورد تفصيل القول فيها بميثاق الخزيرات في فصلين:

التاسع والخمسون وقد نص على ما يلي: بمجرد ما يشرع في تنفيذ الترتيب بصفة منتظمة بالنسبة للرعايا المغاربة يعمل ممثلو الدول الأجنبية بطنجة على إخضاع رعايا دولهم أيضا لهذه الضريبة لكن شريطة:

أ- أن يكون هذا الخضوع منسجما مع ما تم الاتفاق عليه من شروط الأداء المتفق بشأنها من طرف الهيئة الدبلوماسية بطنجة بتاريخ 23 نونبر 1903.

ب- في المناطق التي يخضع فيها الرعايا المغاربة لهذه الضريبة، تقتطع السلطات القنصلية نسبة مأوية من الحصة المقبوضة من رعاياها لتغطية مصاريف وأتعاب الجبي. على أن نسبة هذا الاقتطاع سيحددها اتفاق مشترك بين المخزن والهيئة الدبلوماسية بطنجة.

لكن مقابل هذا الشرط المزدوج أقر الفصل الثاني والستون من مقررات نفس المؤتمر: إذا كان جلالة السلطان قد قرر سنة 1901 أن الموظفين المغاربة المكلفين بتحصيل الضرائب الفلاحية لن يأخذوا من العامة لا مؤنا ولا سخاري، فإن المؤتمر يرى أنه من اللازم تعميم هذا الإجراء قدر الإمكان[6].

أوضح جون كلود آلان (J.C.Allain) كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أن الغزو الفرنسي للمغرب مر عبر ثلاث مراحل: في ظل المخزن، مع المخزن، وباسم المخزن[7]. ومن أهم الوسائل التي اعتمدها في تدخله باسم المخزن، تغلغله عسكريا في الإدارة المدنية للمغرب وتطويقها قصد توجيهها وتحريكها من خلف الستار بما يخدم مصالحه. وقد

6- Zalg 06 .html à WWW. Msstate.edu,Algeciras conférence, Historial text archive, House et Mississipi state university, pp. 10 – 11.
7- Allain (J.C), op. cit, pp. 193 – 231.

شكلت منطقة الشاوية مختبر تطبيق هذا الأسلوب في التوغل، باعتبارها أول منطقة مغربية خصبة تحتلها فرنسا، فهي تجود بالعطاء الفلاحي ومن ثم الجبائي، الذي يحتاج إلى إدارة تسهر على استيفاء محاصيله بشكل منظم.

رأت فرنسا أن ليس من الحكمة أن تظهر إدارتها المباشرة كدولة غازية، بل الأجدى أن يقبض جنودها الضرائب الفلاحية بأيادي مغربية، هكذا عاد القواد في خريف 1909 إلى جبي الضرائب التي تم التخلي عنها طيلة سنوات الاضطرابات. لكن هذه المرة بشكل منظم ومؤطر بتوجيه فرنسي تفاديا لكل شطط أو تجاوز. فأعاد الجيش الفرنسي بذلك الروح لحركية مخزنية دؤوبة، مفتقدة منذ مدة، في تحصيل الجبايات عن طريق موظفي السلطان وباسمه[8]، وهو ما آثار حفيظة ألمانيا حول رغبة فرنسا في ترجمة ترتيب 1903 على أرض الواقع بقوة السلاح، فجاءت تطمينات باريس سريعة بأن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد مساعدة للمخزن على تطبيق ترتيب 1881 .[9]

غير أنه من ناحية أخرى شكل مسعى فرنسيا للظهور بمظهر الساعد الأيمن للمخزن، والجابي العادل بالنسبة للقبائل، حتى يستميلها عوض أن يثير نقمتها، في انتظار تسوية المسائل المالية والإدارية والعسكرية مع المخزن، في إطار نفس الخطة المشار إليها سابقا. والتي كشفت عن تفاصيلها إحدى رسائل وزير خارجية المغرب الطيب المقري إلى السفير الفرنسي رينيو **Regnault** بتاريخ 6 جمادى الثانية 1329 الموافق 4 يونيو 1911، المحفوظة بالأرشيف الدبلوماسي بمدينة نانط، والتي جاء فيها: «الحمد لله، جناب المحب الأود باشدور الدولة الفرنسوية الفخيمة المسيو رينيو بعد مزيد السؤال عنك محبة أن تكون بخير على الدوام وبعد فإن قنصلكم العاقل المسيو كيار وقنصلكم تشريفا السيد عبد القادر ابن غبريط قد عرضا على الجناب الشريف أسماه الله ما أشرتم بعرضه على العلم الكريم من المسائل الأربع: مسألة تنظيم القوة العسكرية ومسألة تنظيم الإدارة المالية ومسألة تأسيس لجنة بطنجة للنظر في الدعاوي الناشبة من الأجانب ورعايا الدولة الشريفة غير الدعاوي الشرعية المنصوص عليها في معاهدة مدريد ومسألة توسيع نطاق إدارة الأشغال العمومية، ولما ظهر لمولانا المنصور بالله من قصدكم الحميد في الإشارة على جنابه الشريف بما يرجع لتلك

8- Allain (J.C), op. cit, pp. 217 – 218.
9 - Centre des Archives Diplomatiques de Nantes (C.A.D.N) Tanger, série A, N° 252.

المسائل وعزمه على إجراء كل ما من شأنه أن يعود بالمصلحة العامة أجرى مع نائبيكم المذكورين المذاكرة في كل مسألة حتى اتضح ما يترتب على كل واحد من المصالح وحسم المشاكل ووقع الاتفاق معهما ما سيذكر في كل مسألة.

الأولى: وهي مسألة تنظيم القوة المخزنية قد اتحد فيها نظر مولانا مع آرائكم لما تحققه من عظيم فائدة التنظيم ونتائجه التي برهنت على نفعها الحوادث وقد شرع بالفعل في العمل بها نعم رأي مولانا دام علاه، إنه لابد مع ذلك من مراعاة أمور تقتضيها عوائد وأعراف البلد من غير إخلال بنظام.

الثانية: وهي مسألة تنظيم الإدارة المالية قد وافق مولانا دام علاه على جعلها أول ما يعتنى به ويدخل عليه ما يتعين من الإصلاحات الجديدة ومن جملتها أن يكون العضو العسكري الذي وقع التنصيص في الوفق المالي الأخير على وظيفته في الميزانية العسكرية وفي أمر الترتيب مقصورا عمله على أمر الميزانية العسكرية فقط وأن تعين الدولة عضوا آخر يكون هو المباشر لما نص عليه في الوفق المذكور مما هو راجع للترتيب ويكون يعين جانب المخزن على ضبط غير ذلك من مسائل المدينة السعيدة ويكون هذا العضو عسكريا خارجا عن نظر الإرسالية التحريبية وإنما تكون مصارفته مع المخزن الشريف وأمره راجع إلى السفارة بطنجة ونائبكم المسيو كيار بفاس...(*)(10).

لاشك أن القارئ المتمعن لمضمون هذه الرسالة، وغيرها من الوثائق الأجنبية المحفوظة بمركز الأرشيف الدبلوماسي بمدينة نانط، أو بالأرشيف العسكري بقصر فانسين بباريس، أو بمقر وزارة الخارجية الفرنسية بنفس المدينة، والتي تعنى بنفس الموضوع، سيخرج بقناعة راسخة مفادها أن التغلغل الفرنسي بالمغرب قد تم على درجة عالية من التنسيق بين مختلف المصالح، والإدارات، والمؤسسات (العسكرية، الإدارية، المالية...). وانطلق منذ وقت مبكر، واضعا مجموعة من السيناريوهات أمام المخزن المغربي، وكلها تؤدي إلى الحماية، تاركا له اختيار أخف الضررين، وتجرع أبرد الكأسين. فكان من سوء حظ عبد الحفيظ أن وجد نفسه مسيجا بخيوط نسجت منذ مدة، وألغام زرعت خلسة، وشراك نصبت بدقة، فلم يعد أمامه مجال للاختيار أو التفكير، خارج إطار المقترحات والمشاريع المعدة سلفا من طرف محترفي المكائد الاستعمارية. فقد تم احتلال الشاوية

-10 C.A.D.N, Tanger Dossier, N° 50 B.

(*)- التشديد من عندنا.

عسكريا، وتم الافتراء على كل من لم يرقهم هذا النهج على أن الأمر يتعلق بمجرد تهدئة أو تمهيد، وبعدما وضع المخزن أمام الأمر الواقع، جاءت مرحلة المفاوضات حول التعويضات والقرض والجباية. وقد أجاد الحجوي في انتقاء ألفاظه لما في ترتيب صياغتها من معنى حين قال: «ويشيع الانكسارات عن الجيوش الفرنسية التي تغزو وتفتح بلاد الشاوية وتجبيها»[11]، متحدثا عن «الكمندار فاريو الفرنسي وهو الذي يصير الصوائر بنظره ويتدخل في كل شيء»[12].

هكذا إذن خضعت كل المصالح والمؤسسات الإدارية والمدنية للبلاد لسيطرة الضباط الفرنسيين، الذين تمكنوا من أخذ «عينة» من المجال المغربي كحقل للتجربة الاستعمارية، ليسهل عليهم بعد ذلك تعميمها فكان على المخزن تحمل تبعات سوء تقديره للأمور، وفساد إدارته وماليته وجيشه. فعلى المستوى الإداري يتحدث دانييل ريفي (Rivet, D) عن «محاصرة وتلغيم ناتجين عن التغلغل الأوربي والاقتحام الفرنسي لهياكل الدولة المغربية التي تعرضت أيضا للتآكل من الداخل فأصبحت مثار سخط من طرف النخبة والشعب على حد سواء»[13]. فإلى جانب ما قيل عن «القوة الشريفية العمومية»[14]، وعن الارتباط المصلحي الظرفي لمختلف مكونات المخزن الحفيظي[15]، فإن كل المؤشرات أكدت أن الإدارة المغربية في عهد عبد الحفيظ كانت تنزلق تدريجيا من المركز (فاس) في اتجاه الهامش (طنجة). فدار النيابة مثلا انقلبت عن أداء وظيفتها كمركز لإبعاد الأجانب عن التغلغل داخل المغرب، إلى ممارسة نقيضة، خاصة بعد تعرضها للاختراق، واستعداد موظفيها للتعاون مع الأوربيين، مشكلين شبه حكومة مصغرة[16]، لها الأولوية في طنجة لدراسة كل ما يتصل بالأجانب.

لقد أصبح كل شيء مدبرا بما لا يتيح أمام عبد الحفيظ أي إمكانية للرجوع إلى الوراء، أو اللعب خارج قطعة الشطرنج الفرنسية. فمخزنه المركب من «أرستقراطية عسكرية»، وفئة تجار نفعية مصلحية، وزعماء قبائل بدو ألفوا الجشع والنهم الجبائي،

---

11 ـ الحجوي، محمد، انتحار...، م.س، ص. 109 – 110.
12 ـ نفسه، ص. 109.
13- Rivet (D), Lyautey et l'institution..., op.cit, T. 1, p.86.
14- Allain (J.C), op. cit, pp. 193 – 231.
15- Laroui (A), op. cit, p. 399.
16- Rivet (D), Lyautey et l'institution...,op. cit, pp. 84 – 85.

ورجال الدين والشرفاء الذين اعتادوا الإعفاء والرخاء، ما إن أدركوا أن الخطر داهم لا محالة، وعوض أن يسارعوا لشد عضد ولي نعمتهم، داروا حيث دارت مصالحهم. وفي هذا الصدد يسجل دانييل ريفي (Rivet, D) أن كل القواد الكبار، باستثناء المتوكي وسعيد الكَلولي، بحثوا عن الحماية الفرنسية بعد 1909، بمن فيهم كبار مساندي الحركة الحفيظية: التهامي الكلاوي والعيادي وعمر السكتاني رغبة في الحفاظ على ممتلكاتهم من تقلبات الدهر. أما فصيل التجار والأمناء، وإن كان تقربهم من فرنسا مسألة قديمة، فإن ما عمق درجة الافتتان لديهم بالحضارة الأوربية هو قراءتهم للصحف الشرقية أو المغربية الناشئة، وأسفارهم خاصة للحج، وفترات العمل في إفريقيا والشرق، وإعادة توزيع أو ترويج المنتجات الأوربية، كل هذا مكنهم من الاطلاع حقيقة على موازين القوى بين الدول الإسلامية وأوربا، والتطور الصناعي الذي وصلت إليه هذه الأخيرة.

أدركت هذه الفئة، وهذا هو الأهم، حقيقة الصراع بين ألمانيا وفرنسا الذي لم يكن أكثر من صراع كاريكاتوري بين خصمين تتضارب مصالحهما تكتيكيا، لكنها تلتقي في الأفق الاستعماري المنظور. فاقتنع هؤلاء التجار أنه من أجل إنجاح المشاريع الإصلاحية التي فشل عبد العزيز في تطبيقها، ومن أجل إنشاء السكة الحديدية والتلغراف وغير ذلك، لابد للبلاد من حماية أوربية تفرض هذه الإصلاحات وتنجزها وتؤمن ممتلكاتهم، خاصة الأراضي التي تهددها فتن القبائل وتقلبات أمزجة الحكام. أما بخصوص الدولة الحامية، فلم يكن لهؤلاء التجار تفضيل لأي دولة على أخرى، شريطة أن تسن سياسة تشاركية، وليس هيمنة استبدادية كما هو الشأن في الجزائر[17].

هذا النوع من الإقرار بالأمر الواقع، كمعبر عن ثقافة المهزوم أو البرغماتي، أصبحت متداولة في مختلف الأوساط المحيطة بالسلطان. لذلك لا غرابة أن تسود النزعة الفردية، والهرولة نحو فرنسا طمعا في حمايتها، أو التعاون معها، وهو قول ينطبق على الكلاوي القائد ثم الصدر الأعظم، وعلى التازي الأمين، والوزاني الشريف، والحجوي التاجر والفقيه، والمقري الوزير، ليكون السلطان عبد الحفيظ آخر

17- Rivet (D), Lyautey et l'institution…, op. cit, pp. 88 – 89.

ثمرة ناضجة تسقط في سلة الحماية الفرنسية، إيذانا بسقوط بلاد بأكملها بعدما مزقتها الفتن، وتقلص نفوذ المخزن بها إلى ما يشبه العزلة.

لقد تزامن مجيء عبد الحفيظ إلى السلطة مع تزايد حدة الضغوط الأجنبية، وأصاب الرعية عسر شديد بسبب تعسف العمال، وجور الجباة، واستفحال المطالب والغرامات المخزنية التي ما فتئ وزيره وحاجبه المدني الكلاوي يوظفها على القبائل، ويستخلصها من السكان رغم أنوفهم. وبسبب ابتزاز المخزن وإرهاقه لرعاياه أعلنت الكثير من الإيالات انتفاضتها وتمردها على السلطة المركزية، وانتهى الأمر بحصار قبائل جوار مدينة فاس للسلطان في عاصمة ملكه في ربيع 1911[18].

فكانت الفرصة السانحة التي طالما انتظرتها الجيوش الفرنسية المرابطة بالشاوية لتزحف باتجاه فاس تحت يافطة حماية السلطان وأوربيي المدينة، ولتفتح المجال للسفير رينيو (Regnault) ليحرك آلته الدبلوماسية من موقع تفاوضي أقوى لفرض شروط الحماية. وقد لخص الحجوي أسباب تلك الانتفاضات التي اجتاحت ضواحي فاس ومكناس في المرحلة السابقة مباشرة لتوقيع وثيقة الحماية بقوله: «ثم إن السبب الأول في هذه الفتن على الحقيقة هو الظلم والجور الذي عم الحاضر والبادي ولم يبق للحق ذكر في هذه البلاد، واتفق عليه السلطان ووزراؤه وعماله وجميع حاشيته. وساموا الناس أنواع الاستبداد والاستعباد وأتوا من أنواع الظلم والتعدي والغصوبات بما لم يعهد مثله منذ عهد مولاي إسماعيل...»[19]. هذا الوضع الذي قاد الناس فرادى وجماعات إلى التنكر لهويتهم، طالبين الخلاص بواسطة الحماية الشخصية، يسجل الحجوي بشأنه مرة أخرى شهادته قائلا: «ولم يبق غني بفاس بل وبالقبائل القريبة من فاس أو الثغور وبمكناس ومراكش وغيرها من المدن إلا وقد نال الحماية الأجنبية»[20].

لقد اشترى الأغنياء الحمايات، فيما نشد الفقراء خلاصهم بفرارهم من قبائلهم، أملا في الهروب من جحيم القهر الجبائي، فأجبروا على الرجوع «فمن رجع منهم فهو يطلب باب الله بالدواوير ليعتق رقبته ورقبة أولاده»[21]. هذا في الوقت الذي أخذت فيه

18 ـ أكنينح، العربي، م.س، ص. 301.
19 ـ الحجوي، محمد، دفتر تقايد لحوادث تاريخية، م. خ. ع، بالرباط، ص. 47.
20 ـ الحجوي، محمد، انتحار...، م.س، ص. 47.
21 ـ رسالة من القائد الحرزلاوي المطيري إلى السلطان، مح رقم 625، خ. ح.

رقعة القبائل المؤدية للضرائب تتقلص تدريجيا، فازداد الضغط على القبائل الخاضعة، وصار معه القهر الجبائي يتزايد بشكل تصاعدي، دافعا القبائل إلى مزيد من الانتفاض، فانتقلت العدوى إلى جميع أنحاء البلاد، بما فيها المناطق التي ظلت على ولائها الدائم للمخزن (فاس – مكناس)، لأن العبء الجبائي أصبح في نهاية المطاف ينيخ بكلكه عليها وحدها، فكانت النهاية كما صورها الحجوي: «وفي آخر صفر عام 1329هـ ثارت قبائل الغرب وأحواز فاس على مولاي عبد الحفيظ ثورة هائلة، بسبب ما ساهم وزيره السيد المدني الكلاوي وإخوته المتولين من قبله عليهم من الظلم الفاحش(...) فاجتمعت الشراردة وحجاوة وبني حسن والزراهنة ومن قرب منهم من القبائل، بعدما لم يجدوا ناصرا ولا رادعا لمن ظلم ولا من يسمع شكواهم...»[22].

عاش المغرب خلال المرحلة الحفيظية ما يمكن أن نسميه بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع الحماية، فهي الفترة التي صبت فيها كل قنوات الغزو وسبل الاحتلال، عصارة جهودها في بوتقة واحدة، وكأن شعارها كان يقول كل الطرق تؤدي إلى الحماية. فالدولة أصبحت خائرة القوى بعدما أخذت منها ثورة بوحمارة والفتن المعاصرة لها أو التي تلتها ما أخذته من مال ومئونة وعسكر، وما استشرى في إدارتها من فساد ورشوة وبيع للذمم. أما خزينتها فمنذ فشل الترتيب العزيزي وتوقف القبائل عن أداء الضرائب وهي تعيش حالة فراغ شبه مستمرة، لأن القروض التي تورط المخزن في طلبها لم تشكل في آخر حلقاتها سنة 1910 سوى حبل لخنق السلطان على حد تعبير شارل أندري جوليان، وإيذان بفشل المقاومة الحفيظية وبالتالي انهيار جميع الحواجز أمام الغزو الفرنسي[23]. فأصبح كل شيء جاهزا ومهيئا لحماية فرنسية بأقل تكلفة ودون إزعاج، وصار من حق ليوطي أن يدعي لنفسه ما شاء من أساليب الغزو السلمي أو التمهيد ما دام كل شيء قد أعد سلفا ليضع الآلة التنفيذية للحماية في وضع مريح.

المبحث الثاني: **فرنسا والوضع المريح**

نص الفصل الأول من المعاهدة المبرمة بفاس بتاريخ 30 مارس سنة 1912م، الموافق للحادي عشر ربيع الثاني سنة 1330هـ بين فرنسا والمغرب لتنظيم الحماية على: «أن جلالة السلطان ودولة الجمهورية الفرنسية قد اتفقا على تأسيس نظام جديد بالمغرب

22ـ الحجوي، محمد، انتحار...، م.س، ص. 45.

23- Allain (J.C), op. cit, pp. 41 – 69.

مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسية إدخالها نافعا بالإيالة المغربية...» .

أما الفصل السابع من نفس المعاهدة فقد نص على أن «حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالته الشريفة سيحددان - باتفاق مشترك - أصول تنظيم مالي يسمح بضمان التزامات الخزينة وجباية مداخيل المملكة بانتظام مع رعاية الحقوق المخولة لحاملي سندات الديون العمومية المغربية »[24].

هذا الوضع القانوني المنظم لوجود فرنسا بالمغرب، وتحكمها في ضبط وتسيير ماليته وفقا لمنطق الربح، الذي شكل هاجس مدبري المقاولات الاستعمارية، هو ما ناورت وراوغت من أجله تارة، وأرغت وأزبدت وهددت وتوعدت تارة أخرى.

لقد أصبحت الدولة الاستعمارية هي التي ترى، انسجاما مع الفصل الأول من معاهدة الحماية، ما هو نافع من الإصلاحات للمغرب، وبذلك فمن حقها، وفق الفصل السابع من نفس المعاهدة، أن تحدد «باتفاق مع السلطان» أصول التنظيم الذي يسمح بجباية مداخيل المملكة بانتظام. وقد قدمنا، فيما سبق من مباحث، كيف عزفت الآلة الاستعمارية الفرنسية على مختلف الأوتار الحساسة لدوزنة العود المغربي وفق ما ينسجم والنغم الاستعماري الذي عم صداه مختلف أرجاء المعمور، بأقل خسارة ممكنة سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا وماليا.

حاول عبد الحميد بنشنهو وصف التنظيم المالي الذي أرادته فرنسا بالمغرب، فمهدت له بالفصلين الأول والسابع من معاهدة الحماية، متحدثا، بطريقته الخاصة عن سياق النظام المالي بالمغرب فقال: «لما استقرت الحماية بهذه البلاد كان بيت مال المسلمين تضعضع بسبب الحروب التي ضعفت البلاد والفتن والخوض إذاك في جميع أنحائها. وقد كان البنك المخزني يقوم ببعض العمليات المالية نيابة عن المخزن كقبض أعشار الديوانة إلا الواجب المعد لاستخلاص المال الذي اقترضه مولاي عبد العزيز سنة 1904 والذي كانت قائمة بشأنه إدارة خاصة وهي إدارة مراقبة القرض لسنة 1904. وكان البنك شبه صندوق السلف للمخزن يسلفه حتى ثلثي من ماله. كما كان يقبض بعض

24- وردت نصوص هذه المعاهدة بالعديد من الدراسات التي اهتمت بالفترة موضوع الدراسة، انظر مثلا: المكي الناصري، محمد، موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية، مطبعة «الوحدة المغربية» تطوان 1946، ص. 18 – 21.

الضرائب المعدة لإصلاح البلاد كما قرره الفصل 23 من عقد الخوزيرات وفي سنة 1910 صارت إدارة مراقبة القرض تستخلص 60 في المائة من أعشار الديوانة وبعض المستفادات ووجبات كراء الأملاك المخزنية ولا زالت الحالة هكذا حتى أمضي عقد الحماية وشرط فيه على التزام السلطة الحامية بتنظيم المالية بالمغرب.

وبعدما استمر أمين الأمناء مشتغلا بمالية المغرب مدة، أسقط الظهير المؤرخ في خامس يناير 1914 هذه الخطة وأضافها إلى الصدارة العظمى ...»[25].

لم يقدم لنا صاحب النص تصوره للإطار العام الذي جاء فيه التزام السلطة الحامية بتنظيم المالية بالمغرب فقط، بل عكس لنا تصور هذه السلطة للسيناريو الذي أتاح لها إمكانية الوصول إلى ما وصلت إليه، من تحكم في مالية المغرب بكل هدوء وسكينة وبتوافق وانسجام مع المخزن، تفاديا لإثارة زوبعة من ردود الفعل الشعبية، ضد نظام جبائي جائر قد يمس الساكنة المغربية في قوتها اليومي، أو يضربها في صميم معتقداتها وعوائدها.

لقد عرفت فرنسا، بتواطؤ مع الإخوة الأعداء من القوى الأجنبية، كيف تورط المخزن في كل ما من شأنه أن يغضب الشعب المغربي حتى تثير نفوره منه، وسعت، بالمقابل، إلى امتصاص هذا الغضب بتقديم الحمايات في مرحلة أولى، ثم الظهور بمظهر الجابي العادل في مرحلة ثانية، في المناطق التي احتلها بكل من وجدة والشاوية لتهيئ باقي أنحاء البلاد، لتقبل الحماية كخلاص من شطط المخزن[26]. فطاب لليوطي أن يشرب أنخاب زملائه درود وداماد وموانيي، في حفل تدشين تمثال النصر بالدار البيضاء، عشية يوم الأحد تاسع عشر يوليوز من سنة 1924، وقال مستحضرا ذكرياته معهم: «فالذين كنا نحاربهم ليسوا سكان البوادي والحواضر الذين كان لهم تعلق شديد بأراضيهم ومنازلهم بل كنا نحارب أولائك الصعاليك الذين كان ديدنهم دائما السلب والنهب والإرهاق والذين لم يجدوا أمامهم إذ ذاك قوة قائمة على أساس النظام لمقاومتهم وردعهم عن غوايتهم.

25- ابن أبي زيان بنشنهو، عبد الحميد، البيان المطرب لنظام حكومة المغرب، الرباط، 1951، ص. 75 - 76 .

26- S.H.A.T., 3 H331.
Et le Centre des Archives Diplomatiques de Nantes (C.A.D.N), Tanger série A, N° 760 et 252.

(*)- المقصود هنا فرقة الكَوم.

وأنا قد أتينا بهذه القوة التي كان العقلاء يترقبون مجيئها ترقب الصائم لظهور هلال العيد وأقوى دليل يتضح به ما كانت عليه الحالة إثر وصولنا أن المتطوعين وأنصار السكينة والنظام قد سارعوا إلى الانضمام إلينا من أول وهلة وتشكلت منهم فرقة القوم(*) القوية التي آزرتنا مؤازرة ثمينة على إعادة النظام لنصابه بعد اضطراب حبله.

أجل، إن أخوة السلاح وصحبة الكفاح قد تمكنت هنا بيننا وبين المغاربة منذ 1907 وسنة 1908 وما والاهما من السنين ثم زادت استحكاما أثناء تقدمنا نحو فاس ومراكش وتازة، وما لبث بعد ذلك أن برزت في أجلى مظاهرها أثناء أشد وأقسى حرب عرفها العالم...»[27].

شهد الباحثون الأجانب بأهمية الترتيب كإجراء جبائي، ورأوا أن نقطة ضعفه تكمن في افتقاده للمرونة المطلوبة، أثناء ترجمته على أرض الواقع إبان التجربة العزيزية، مما جعله يصطدم بعوائد الناس وما ألفوه من تشريعات سابقة، فثاروا عليه ورفضوه جملة وتفصيلا[28]. أما فرنسا التي اصطنعت وقائع مختلفة، لتبرير احتلالها لكل من وجدة والشاوية منذ 1907 فقد كانت على بينة من أمرها، كيف لا وهي التي حاكت المكيدة وخططت لها، إذ حركت مصالحها الإدارية والعسكرية والمالية بتنسيق تام وفق ما يضمن تنفيذ خطتها الاستعمارية دون تشنج، ولا وضع نشاز سواء مع المخزن أو رعاياه.

فقد حافظت في نواحي وجدة، التي احتلتها، على الضرائب القديمة ولم تلمح بأي شكل من الأشكال، إلى الترتيب، بل أوهمت المغاربة برغبتها في إبقاء الضرائب الشرعية من زكاة وأعشار، لكن النظام الذي طبقته فعلا كان مستوحى من النموذج الجزائري، وإن اتخذ لبوسا دينيا لتفادي إزعاج المغاربة، ومنسجما مع ما جاء به البند السابع من اتفاق 4 مارس 1910، الذي أكد ضرورة تطبيق الزكاة والأعشار في منطقة وجدة حسب القوانين المعمول بها في باقي جهات البلاد، على أن تتم عملية الجبي تحت إشراف الأمناء

27- الطرابلسي، علي، سمط اللئالي في سياسة المشير ليوطي نحو الأهالي، المطبعة الرسمية المغربية، بدون تاريخ، ص. 149 - 151.

28- اعتمدنا فيما سيرد من معلومات بشأن التجارب الأولى لتطبيق الترتيب إن على المستوى القانوني أو العملي بكل المناطق التي خضعت تدريجيا للاحتلال بين 1908 و1915 على ما ورد عند كل من:

- Cattenoz (M.G), op. cit, pp. 73 – 95.
- Jouannet (J), op. cit, pp. 104 – 114.
- Lebel (R), op. cit, pp. 22 – 41.
- (S.H.A.T), 3 H331. et (C.A.D.N) Tanger série A, N° 252 et 760.

وعمال المخزن، وحضور موظف فرنسي طيلة فترة الاحتلال. وقد استمر الوضع على هذا الشكل إلى غاية سنة 1920 حيث توحدت المنطقة في خضوعها لضريبة الترتيب مع باقي جهات البلاد. أما في القصور والواحات المتواجدة في جنوب شرق المغرب، فقد تم إقرار تجربة أخرى مستوحاة أيضا من النموذج الجزائري، عرفت «باللازمة» المفروضة على شجر النخيل، كمنتوج فلاحي وحيد بالمنطقة. وسواء تعلق الأمر بشمال أو جنوب المنطقة الحدودية بين المغرب والجزائر، فقد عرفت فرنسا كيف تجعل سكان المنطقة يتجرعون حساءها الجبائي دون انفعال.

أما في منطقة الشاوية فقد كانت الحكمة السياسية تقتضي التروي، وتجنب العناد في تمرير ضريبة الترتيب، بما لا يخلق أي شكل من التصادم مع السكان. فقد اختارت فرنسا المقعد الوثير، وأخذت تجبي الضرائب بأيد مغربية، وبتوجيهات ووصاية عسكرية فرنسية. فإذا كان البند الرابع من الاتفاق المغربي الفرنسي لـ 4 مارس 1910 قد أكد «أن المخزن هو من سيستفيد من مداخيل المستفادات والضرائب بالشاوية كما كان الأمر من قبل» فإن البند الخامس من نفس الاتفاق أقر أن غرامة المليونين ونصف المفروضة على قبائل الشاوية، يتكفل بجمعها قواد المنطقة، تبعا للأعراف المتداولة في توزيع الزكاة والأعشار، كل ذلك لتسويد صحائف المخزن، وتلميع صورة فرنسا في أعين المغاربة.

منحت معاهدة الحماية لسنة 1912 خاصة الفصلين الأول والسابع، المشار إليهما سابقا، صلاحيات واسعة جدا لفرنسا لإدخال ما بدا لها «نافعا» لإصلاح الأوضاع المالية بالمغرب. فقررت تطبيق ضريبة الترتيب في منطقة الشاوية، وصدرت تعليمات عسكرية إلى ضباط الاستخبارات في هذا الشأن، ليبقى موضوع الجباية وقدرها مطابقا لقانون 1903 المنظم للترتيب، أو بصيغة أخرى، حاولت فرنسا في مرحلة أولى تحيين النصوص القانونية السابقة، لكن على أساس من التنظيم والضبط والإيهام بالتخفيف، وقد ميزت بين أصناف مختلفة في العطاء، راعت فيها الجودة والخصوبة والقوة الإنتاجية للأرض، لذلك فعوض أن يكون العطاء على الأرض الحراثية حسب نوعية زوجات الحرث فقط، تقرر التمييز في الفرض كذلك حسب جودة محصول السنة الفلاحية بين الخصبة والمتوسطة والجذبة، هذا الشكل مستوحى بدوره مما تم تطبيقه في منطقة وجدة.

وقد كانت التعليمات العسكرية الصادرة بشأن الترتيب سنة 1912 مقتصرة على منطقة الشاوية، بشكل يروم التجريب والاستئناس وجس النبض، أكثر من الرهان على مداخيل مالية هامة. ولم يشمل هذا النظام مناطق الغرب الخاضعة إلا سنة 1913 ، بعد أن وجه السلطان الجديد مولاي يوسف في 25 نونبر 1912 رسائل إلى قواد هذه النواحي، يحثهم فيها على إجراء الترتيب، لما فيه من منفعة للأهالي، سواء تعلق الأمر بالعدل والمساواة، أو الرخاء والتقدم. وقد تقرر أن يهتم الترتيب بإجراء إحصاءين، الأول يتم في ماي أو يونيو خاص بالحبوب والمزروعات الربيعية وأشجار الفاكهة، والآخر في غشت ويهم الحيوانات والمزروعات الخريفية. وتقوم لجنة بالسهر على هذين الإحصاءين مكونة من قائد القبيلة وعدل وخبير فلاحي مبعوثين من طرف المخزن المركزي، وبعد أن تقدم نتائج إحصائها حسب المعايير المحددة، تسلم لدافعي الضرائب بطائق عن متمولات كل فرد منهم، تاركة لهم فرصة الاستئناف إن شعروا بحيف، في أجل لا يتعدى عشرين يوما. أما قبض الواجب فيتم كذلك مرتين في السنة في شتنبر بالنسبة للصنف الأول، الذي تعرض للإحصاء في ماي أو يونيو، ثم شهر نونبر بالنسبة لما تم إحصاؤه في شهر غشت. ويسهر على إنجاز هذه المهمة قواد القبائل تحت إشراف سلطات المراقبة الجهوية، وتسلم إيصالات الأداء في عين المكان لكل من أدى واجباته الجبائية. ويتم اقتطاع نسبة 10% من مداخيل الترتيب كأجر للساهرين على تنفيذه موزعة بين 6% للقائد و2% للشيخ و1% للعدل و1% للخبير. هذا الشكل من الترتيب اقتصر تطبيقه على الرعايا المغاربة، لذلك تطلعت فرنسا باسم السلطان إلى توقيع اتفاق مع نواب القوى الأجنبية بطنجة قصد تعميم هذا القانون الجبائي، على أساس مراجعة وتحيين قانون 1903، بما يتلاءم والمتغيرات النوعية والكمية الحاصلة التي تسمح بإخضاع الأجانب ومحمييهم للضرائب دون أدنى احتجاج، لا لغرض مالي مباشر فقط بل لضرورة إستراتيجية تهدف وضع كل من يعيش على أرض المغرب تحت رحمة الإدارة الفرنسية باسم العدل والمساواة، وكذلك لقطع دابر الاحتماء الذي لم يعد من مصلحتها أن يستمر في ظل وجودها كدولة حامية متحكمة في البلاد والعباد. فالأبعاد الرمزية للتعميم كانت أهم، على الأقل في بداية الأمر، من منافعه المادية. لذلك جرى الاتفاق بين مختلف ممثلي القوى الموقعة على معاهدة الجزيرة الخضراء، في جلسة 10 مارس 1913، على إخضاع رعاياهم ومحمييهم لضريبة الترتيب.

وإذ كان نص الاتفاق قد أقر في مادته الحادية عشر على أن «يجري العمل بهذا الضابط على سبيل التجربة لمدة عامين مبدؤها من يوم الشروع فيه، ويمكن بعدها مراجعته إن طلبت ذلك إحدى الدول الموقعة على صك مؤتمر الجزيرة »[29]، فإن فرنسا لم تكن في غفلة من أمرها، لتترك مسألة التدخل الأجنبي في الشأن التشريعي للمغرب تستمر وهي الدولة الحامية له، لذلك سارعت إلى تقديم إشعار يفيد بأن مسألة مراجعة أمر الترتيب، إن دعت الضرورة إلى ذلك، قد أصبحت من اختصاصها في علاقتها بالسلطان. وما دام بلاغها لم يثر احتجاج كل من ألمانيا وإنجلترا وإسبانيا، حسب مذكرة الهيئة الدبلوماسية بتاريخ 7 ماي 1913، فقد اعتبرت الأمر منتهيا. وإذا كانت عملية الإحصاء والفرض تتم بإشراف قنصلي، فيما يتعلق برعايا الدول الأجنبية والخاضعين لحمايتها، فإن تأطيرها العام كان يخضع بدوره للجنة الإحصاء بحضور مندوب عن السلطات الفرنسية.

أما تطبيق الترتيب بالنسبة للمغاربة، فقد أفادت تقارير مختلف الجهات أن أية ردود فعل عنيفة لم تسجل في هذا الشأن، سواء في نواحي فاس أو دكالة، كما أوردت ذلك تقارير الضباط العسكريين، وضباط مصالح الاستعلامات. هذا الجهاز الأخير منحه القرار العام الصادر بشأن تطبيق الترتيب في 20 مارس 1914 صلاحيات واسعة ليتتبع عن كثب مختلف مراحل العملية الجبائية تفاديا لأي شطط أو تملص جبائي، فأنشأ مكاتب له بمختلف المقاطعات وخص كل قائد قبيلة بسجل إحصائي وكل فرد ببطاقة تسجيل وأداء. بعد ذلك وجه السلطان إلى مختلف قواد وأشياخ القبائل رسائل تذكيرية، بتاريخ 12 ماي 1914، لإشعارهم بمسؤولياتهم وواجبهم تجاه الدولة ورعاياه على حد سواء، بما يضمن سيادة السلم والتقدم بالبلاد ودفع الحيف عن الناس. ولم تخل هذه الرسائل من نبرة وعيد لكل من لم يمتثل «للأمر السلطاني»، سيما وأن سلطات الحماية قد أثارها مرض «الفابور» المستشري بشكل مريع بين المغاربة على حد تعبير لوبيل (Lebel)، لذلك رأت من اللازم تشديد المراقبة وترصد «المحتالين والمتملصين»، وأقحمت موظفيها ضمن لجان الإحصاء، وعهدت لرجال استخباراتها بإجراء كل ما من شأنه استئصال هذا الداء، «وتربية الأهالي» وإضفاء المصداقية الضرورية على عملية الجبي، بما يشعر السكان أنهم محميون من الشطط، لكن دون تساهل معهم في حالة التملص،

29- انظر ضابط ضريبة الترتيب لرعايا الأجانب ومحمييهم، المطبعة المغربية، طنجة، 1913.

الذي إن ثبت على أحد منهم أصبح مطالبا بمضاعفة العطاء، ناهيك عما يستتبع ذلك من إجراءات إدارية[30].

ولما نضجت شروط إخراج الظهير النهائي المنظم للترتيب في 10 مارس سنة 1915 [31]، كانت الأرضية مهيأة على كل المستويات. فاكتملت معه حلقات مسلسل الإعداد لأهم مورد جبائي استفادت منه إدارة الاستعمار في التدبير المالي لمقاولتها بالمغرب، وفي نسف الكثير من البنى المجتمعية بعد إعادة ترتيب البيت المخزني من جديد إثر عودة القواد والشيوخ والمقدمين إلى مواقع عملهم بشكل أكثر تنظيما وإحكاما. فانهارت الكثير من مقومات العالم القروي، وأدت بلترته وتشريد سكانه إلى التحاقهم المفرط بالمدن، التي تكدست وتشوهت، وكان ذلك تعبيرا عن تحول في صورة مجتمع بأكمله، سواء على مستوى قيمه الفردية والجماعية بشكل خاص، أو مكوناته العمرانية والحضارية بشكل عام.

-30 Lebel (R), op. cit, p. 31.

-31 B.O., 29/3/1915.

خاتمـة البـاب الرابـع

حاول السلطان عبد العزيز الاقتداء بسلفه فيما رامه من أهداف تصحيحية في مسار العلاقة الجبائية والتسخيرية بين المخزن والقبائل، لكن ربان سفينته الإصلاحية قاد تجربة الترتيب بعيدا عن رهان الإصلاح فتقاذفتها نزوعات الإيحاء، وتماوجت بين الطموح والواقع، فخلفت آثارا وتبعات عمقت جراحات الجسد المعتل أصلا، وأطاحت بسلطة صاحبها، وكلفت خلفه ثمنا غاليا. لكنها بالمقابل سهلت مأمورية من رتبوا لها الأمر ترتيبا، من مؤتمر مدريد إلى معاهدة الحماية بفاس سنة 1912.

خاتمة عامة

لن ندعي لهذا العمل، الذي حاول دراسة العلاقة الجبائية والتسخيرية بين المخزن والقبائل في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين من خلال نموذج ضريبة الترتيب، باعتبارها مبادرة جريئة لتصحيح مسار هذه العلاقة في زمن المحافظة والتقليد من جهة، وتزايد الأطماع والتهديدات الأجنبية من جهة أخرى، أنه أماط اللثام عن كل الحقائق وقدم الصورة واضحة عن كل عناصر إشكاليته العامة، بل كل أملنا أن يكون قد أجاد طرح الأسئلة، وتمكن من إيجاد خيط ناظم بين أجوبتها يسعف في إبراز القوى العميقة التي تفاعلت لإخراج ضريبة عصرية إلى حيز الوجود، ثم تلك التي عملت على إجهاضها لتعقد الواقع أكثر وتسهل مهمة الاستعمار في تنفيذ مخططه الاستيطاني على مختلف المستويات.

لذلك لم نركن للاطمئنان إلى القول الجاهز في تحديد المسؤوليات، بل رأينا في تشريح الواقع الاقتصادي للبادية لتحديد قدراتها الإنتاجية مدخلا سليما لقياس درجة استعدادها المادي كممون لمخزن لم تخطر له هذه الفكرة على بال، فلم ير في ساكنتها سوى الغوغاء والعصاة التي تحتاج إلى تأديب. لقد تأجلت مطالب كثيرة لمختلف شرائح المجتمع المغربي عبر تاريخه الطويل، ولم تفصح عن نفسها إلا لماما وبشكل مشوه، فتراكم الضغط النفسي والاجتماعي عوض الإنتاج الاقتصادي، ولما داهم الاستعمار البلاد فرض ضرورة إعادة ترتيب الأوراق وتضميد جراح الجسد المثخن وترميم البيت الآيل للسقوط بسبب ضعف مناعته نتيجة تعطل الكثير من مصادر قوته. فما عسى أن يقدمه نظام جبائي جديد لهذا الكائن المعتل، باقتصاده المنذور للقلة والكفاف وجهازه الحاكم الذي أعرض عن الاستثمار وتشجيع الإنتاج والخروج من المحافظة إلى التجديد ولما أرغم على ذلك وجد نفسه أمام:

- بادية أنهكها الفقر والجوع والجراد وشطط الجباة وعسف الولاة.

- وحاضرة تفتقد إلى فئة اجتماعية رائدة على المستوى التجاري والحرفي تهيئ شروط التحول نحو مجتمع صناعي يصبح الحديث معه عن التغيير والتحديث مجرد تحصيل حاصل.

أمام هذا الوضع المتردي حاول السلطان الحسن الأول أن يوقف الأمر، على الأقل، عند هذا الحد، في أفق تصحيحه، ولما أصبح لا مفر من دخول عهد القطائع مع الماضي كان الترتيب أول محاولة في هذا المسار.

تزامن تراجع العائدات الجبائية مع الغرامات والديون وتبعات حرب تطوان وتزايد المحميين فجاء المخزن بالترتيب، ثم ناور لإعادة هيكلة كيانه عبر قنوات مختلفة وكان ذلك تحت يافطة الترتيب أيضا.

جاء الاستعمار وتم التمهيد له بالمعمرين الذين شكلوا الأقدام الراسخة لمشروعه الاستيطاني، فرغبوا في امتلاك الأرض وتملصوا من أداء الجبايات، فكان رهان المخزن على الترتيب كإجراء وقائي للحد من الحماية ورفع العائدات الضريبية. لكن دهاقنة الاستعمار الذين لم يمانعوا في إخراج نصوصه إلى حيز الوجود، عرفوا كيف يحولوه إلى حبل يخنق المخزن أولا، ويهز كيان المجتمع المغربي ثانيا باستشراء آفة الحماية وتزايد «المخزنة» واستفحال الفتن نتيجة انعدام الثقة واهتزاز القيم.

اخترق الاستعمار الجسد المغربي، وتفنن في «تأهيله» للتكيف مع مخططاته بإجراءات قانونية منذ مؤتمر مدريد سنة 1880، ونجح في تفكيك المخزن وتجزيئه إلى أقطاب مصالح تحركها نزوات أنانية تارة، وأيادي خفية تارة أخرى، كشفتها معارضة ترتيب 1901 والإجماع العابر حولها، فسقط الكيان المخزني في الفخ وبدأ يدق آخر مسمار في نعش سيادة البلاد، منذ أن شرع في تصويب البنادق التي اشتريت باسم الجهاد صوب القبائل المجاهدة فاهتزت الثقة بين الدولة والمجتمع.

لقد أتى المخطط الاستعماري أكله بعدما تم «تطويع» المجتمع المغربي، وتهيئه لتقبل نظام جبائي تمرن على التأقلم معه زهاء ثلاثين سنة. وحتى لا يظهر أنه من صنع أجنبي فيكون مصدر فتنة، أدرج في سلك إبقاء الوضع على ما هو عليه والحفاظ على العوائد. وتلك حيلة من بين حيل أخرى انطلت على المخزن والمجتمع على حد سواء.

البيبليوغرافيا

باللغة العربية:

الأرشيف المغربي:

I ـ الخزانة الحسنية:

1 ـ كنانيش رقم 121، 123، 179، 348، 360، 422، 516، 657، 664 وهي عبارة عن نسخ رسائل صادرة عن السلطان إلى مختلف المسؤولين الإداريين وغيرهم أو واردة على السلطان من هؤلاء، وتهم بالأساس فترة حكم الحسن الأول وتتعلق في مجملها بتجربة الترتيب الحسني.

2 ـ كناش رقم 102: يتضمن الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت في مدريد سنة 1880 وخاصة اتفاقية 30 مارس 1881 المتعلقة بالترتيب.

3 ـ كناش رقم 252: ترتيب متمولات قبيلة فطواكة وواجباتها، إيالة القائد الجيلالي الدمناتي لسنة 1319هـ.

4 ـ كناش رقم 253: ترتيب كطيوة من إيالة القائد الجيلالي الدمناتي لسنة 1319هـ.

5 ـ كناش رقم 254: ترتيب أولاد بوعزيز من قبيلة دكالة، إيالة القائد الحاج محمد بن قدور الكلالي لسنة 1319هـ.

6 ـ كناش رقم 255: ترتيب تبهنيت من قبيلة مسفيوة، إيالة القائد الجيلالي المسفيوي لسنة 1319هـ.

7 ـ كناش رقم 257: ترتيب متمولات إيالة القائد الطيب بن محمد الكندافي لسنة 1319هـ.

8 ـ كناش رقم 259: ترتيب متمولات قبيلة مسفيوة لسنة 1319هـ.

9 ـ كناش رقم 409: تقييد ما تحصل للجانب المولوي من جبايات أهل الريف لسنة 1310هـ.

10 ـ كناش رقم 450: ترتيب قبيلتي الخلط والطليق لسنة 1320هـ.

11 ـ كناش رقم 451: نظير ترتيب إيالة القائد محمد ابن قاسم المختاري عام 1320هـ.

12 ـ كناش رقم 455: إحصاء متمولات قبيلتي اشراكة وأولاد جامع سنة 1320هـ.

13 ـ كناش رقم 718: ترتيب قبيلة مزوضة. دون تحديد التاريخ.

14 ـ كناش رقم 719: ما ترتب على قبيلة الخلط من 1297 إلى 1320 من الأعشار.

15 ـ مجموعة من المحفظات مرتبة حسب الشهور والسنوات تهم مواضيع مختلفة وبها وثائق مهمة خاصة بالنسبة للترتيب الحسني.

16 ـ قوائم حسابية لسنوات ومواضيع مختلفة تهم بالأساس تجربة الترتيب الحسني.

II ـ **مديرية الوثائق الملكية** وبها مجموعة مهمة من المحفظات المرتبة حسب الشهور والسنوات تهم مواضيع متنوعة وقد استفدنا أساسا من تلك التي تسلط الضوء على تجربتي الترتيب الحسني والعزيزي في جوانبهما المختلفة.

III ـ **وثائق الخزانة العامة بالرباط والمركز الوطني للتوثيق**، وكذا بعض الوثائق التي مكننا جهاز الأنترنيت من الاطلاع عليها.

كما استفدنا أيضا من المجموعات الوثائقية الدورية «الوثائق» التي تصدرها مديرية الوثائق الملكية تحت إشراف عبد الوهاب بن منصور خاصة الأعداد 3 و4 و5 الصادرة على التوالي سنوات 1976 و1977 و1981 عن المطبعة الملكية بالرباط.

وكذا الوثائق التي نشرها عبد الهادي التازي تحت عنوان: رسائل مخزنية على عهد السلطان مولاي الحسن وابنه السلطان مولاي عبد العزيز تتعلق بأمين الأمناء محمد (مخا) التازي وشقيقه عبد السلام 1292 – 1322 / 1875 – 1904، القسم الأول، عن المعهد الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكدال، الرباط 1970.

المصادر:

1 ـ ابن الأعرج السليماني، محمد، **اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى، 1971.

2 ـ ابن أبي زيان بنشنهو، عبد الحميد، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، الرباط، 1951.

3 ـ ابن أبي الضياف، أحمد، **إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان**، ج.2، تونس 1963.

4 ـ ابن خلدون، عبد الرحمان، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار الكتاب اللبناني، 1956.

5 ـ ابن زيدان، عبد الرحمان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، مطابع «إديال» الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1990.

6 ـ ابن منظور، **لسان العرب، المحيط**، تقديم العلامة السيخ عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف خياط، نديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت.

7 ـ بوجندار الرباطي، محمد، **الاغتباط بتراجم أعلام الرباط**، م.خ.ع.ر، رقم د 1287.

8- بوعشرين، الحسن بن الطيب بن اليماني، **التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب**، تقديم وتصحيح محمد المنوني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 1994.

9- الحجوي، محمد بن الحسن، **اختصار الابتسام عن دولة ابن هشام**، م.خ.ع.ر، رقم ح 114.

10- الحجوي، محمد بن الحسن ، **دفتر تقاييد تاريخية** م.خ.ع.ر، رقم ح 128.

11- الحجوي، محمد بن الحسن، **انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره**، م.خ.ع.ر، رقم ح 123.

12- السباعي، محمد بن إبراهيم، **البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن**، م.خ.ع.ر، رقم د 1346.

13- الصنهاجي، محمد، **بشارة تسر الناظرين على حديث لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين**، م.خ.ع.ر، رقم K 183.

14- غريط، محمد، **فواصل الجمان في أنباء وزراء وكتاب الزمان**، الطبعة الأولى، المطبعة الجديدة بفاس، سنة 1346هـ.

15- المشرفي، محمد بن محمد بن مصطفى ، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية**، دراسة وتحقيق بوهليلة إدريس، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، تحت إشراف إبراهيم حركات، الرباط، 1992 – 1993.

16- الناصري، أحمد بن خالد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.

المراجع:

1- أعفيف، محمد، **مساهمة في دراسة التاريخ الاجتماعي والسياسي لواحات الجنوب المغربي، توات في القرن19**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ تحت إشراف جرمان عياش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1982.

2- أكنوش، عبد اللطيف، **تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.1987.

3- أكنينح، العربي، **آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بقبيلة بني مطير**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ تحت إشراف أحمد التوفيق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1983 – 1984.

4- برادة، ثريا، **الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997.

5- بن الصغير، خالد، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856 – 1886)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997.

6- بن الصغير، خالد ، المغرب وبريطانيا العظمى، 1886 – 1904، بحث لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، إشراف إبراهيم بوطالب، كلية الآداب، الرباط، 2001.

7- بورقية، رحمة، الدولة والسلطة والمجتمع ، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1991.

8- بياض، الطيب، ضريبة الترتيب وأثرها على المجتمع المغربي (1880-1912)، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، إشراف محمد البكراوي، كلية الآداب، فاس، 2001-2002، مرقونة.

9- التوزاني هراج، نعيمة، الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1290-1311 / 1873-1894)، مساهمة في دراسة النظام المالي بالمغرب، مطبعة فضالة، 1979.

10- التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850-1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الثانية، 1983.

11- حمودي، عبد الله، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2000.

12- الخديمي، علال، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، أفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 1994.

13- الخمليشي، عبد العزيز، جوانب من الحياة التجارية بالمغرب في القرن التاسع عشر (1856-1896)، المخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية، مكوس الحواضر، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ تحت إشراف جرمان عياش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989.

14- السوسي، محمد المختار، سوس العالمة، مطبعة فضالة، المحمدية، 1960.

15- الشابي، مصطفى، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995.

16- الشابي، مصطفى ، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، 1830-1912، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، إشراف محمد حجي، كلية الآداب الرباط، 2000-2001.

17- شوقي، الحسن، قبيلة السراغنة خلال القرن التاسع عشر (1822-1912)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، تحت إشراف إبراهيم بوطالب، الرباط، 1990.

18- الصديقي، عبد الرزاق، الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن في النصف الثاني من القرن 19، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ تحت إشراف إبراهيم بوطالب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1988 -1989.

19- ضابط ضريبة الترتيب لرعايا الأجانب ومحمييهم، المطبعة المغربية: طنجة، 1913.

20- الطرابلسي، علي، سمط اللئالي في سياسة المشير ليوطي نحو الأهالي، المطبعة الرسمية المغربية.

21 ـ العروي، عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1999 .

22 ـ العروي، عبد الله ، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الرابعة، 1988 .

23 ـ العماري، أحمد، مشكلة الحدود الشرقية واستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب، رسالة السلك الثالث، نوقشت بكلية الآداب بالرباط بتاريخ 3-7-1981 .

24 ـ عياش، جرمان، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الطبعة الأولى، 1986 .

25 ـ عياش، جرمان ، أصول حرب الريف، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، 1992 .

26 ـ فوكو، ميشال، المراقبة والعقاب، ولادة السجن، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990 .

27 ـ قدوري، عبد المجيد، سفراء مغاربة في أوربا (1610-1922)، منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الأولى، 1995 .

28 ـ الكثيري، مصطفى، النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1985 .

29 ـ كفناني، مولاي الحسن، قبيلة أولاد أبي السباع في القرن التاسع عشر، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ المعاصر تحت إشراف أحمد التوفيق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 1987 – 1988 .

30 ـ كيلين، بيير، الاقتراضات المغربية 1902 – 1904، ترجمة وتقديم المصطفى برنوسي، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ تحت إشراف إبراهيم بوطالب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1992 – 1993 .

31ـ لوطورنو، روجي، فاس قبل الحماية، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986 .

32 ـ المحمدي، علي، مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر المجتمع الباعمراني وعلاقته بالمخزن، 1786 – 1894، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ تحت إشراف جرمان عياش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1985 .

33ـ مزيان، أحمد، المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر (1845 – 1912)، بحث لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ تحت إشراف إبراهيم بوطالب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1998 .

34ـ مزين، محمد، فاس وباديتها، مساهمة في تاريخ المغرب السعدي 1549م – 1637م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1986 .

35ـ المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية، دار الجيل، بيروت، 1977 .

36ـ المكي الناصري، محمد، موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية، تطوان 1946 .

37ـ المنوني، محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، الطبعة الثانية، 1985 .

38- المودن، عبد الرحمان، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1995.

39- ميلار، سوزان، صدفة اللقاء مع الجديد، رحلة الصفار إلى فرنسا (1845 - 1846)، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى، 1995.

40- واتيربوري، جون، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة، بيروت، الطبعة الأولى، 1982.

41- الوزاني، محمد حسن، الحماية جناية على الأمة، فاس، 1994.

المقالات والمساهمات:

1- أبو طالب، محمد، «مواقف بريطانية من مغرب القرن التاسع عشر»، ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1983، ص. 295 - 311.

2- أشقرا، عثمان، «بعض ملامح الدولة في مغرب ما قبل الاستعمار»، مجلة أقلام، العدد 56، أبريل 1982، ص. 12 - 25.

3- أعفيف، محمد، «الحركات الحسنية من خلال مؤلفات ابن زيدان»، مجلة كلية الآداب، الرباط، العدد 7، 1980، ص. 47 - 75.

4- أفا، عمر، «مشكلة النقود ومحاولات الإصلاح في مغرب القرن التاسع عشر»، ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1983، ص. 73 - 89.

5- أكنوش، عبد اللطيف، «المخزن المغربي وامتداداته المحلية قبل 1912»، ندوة المغرب من عهد العزيزي إلى سنة 1912، الجامعة الصيفية، يوليوز 1987، ص. 195 - 200.

6- باسكون، بول، «الفترات الكبرى للقايدية»، ترجمة زبيدة بورحيل، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، العدد الخامس والسادس، 1989، ص. 67 - 149.

7- بوطالب، إبراهيم، «مفهوم البرجوازية في تاريخ المغرب»، مجلة أمل، العدد 18، 1999، ص. 43 - 59.

8- بوطالب، إبراهيم، «إشكالية المصطلح في التاريخ»، مجلة أمل، العدد 1998، 15، ص. 44 - 62.

9- بيرك، جاك، «في مدلول «القبيلة» بشمال إفريقيا»، الأنثروبولوجيا والتاريخ، حالة المغرب العربي، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1988، ص. 113 - 125.

10- التوفيق، أحمد، «تقديم وعرض وثائق غير منشورة عن تجارة المغرب»، أعمال ندوة التجارة في علاقاتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء 1989، الجزء الأول، ص. 83 - 91.

11- التوفيق، أحمد، «تأملات في البيعة الحفيظية»، ندوة المغرب من العهد العزيزي إلى سنة **1912**، الجامعة الصيفية، المحمدية، يوليوز 1987، ص. 335 - 347.

12 ـ حمودي، عبد الله، «الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة والقداسة، ملاحظات حول أطروحات كلنير»، **الأنتروبولوجيا والتاريخ ، حالة المغرب العربي**، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار تبقال، الطبعة الأولى، 1988، ص .60 – 86.

13 ـ العيساوي، فاطمة، «كلف البوادي في القرن التاسع عشر»، **البادية المغربية عبر التاريخ**، منشورات كلية الآداب الرباط، 1999، ص. 133 – 148.

14 ـ سيكار، نورمان، «البنى المجتمعية الاقتصادية ونشوء بورجوازية حضرية في المغرب قبل الاستعمار»، ترجمة محمد نجمي الروداني، مراجعة محمد معتصم، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، الرباط، العدد 20، 1995، ص. 151 – 204.

15 ـ شلق، الفضل، «حول الوعي التاريخي»، **مجلة الاجتهاد**، العدد 22، السنة السادسة، شتاء 1994، ص. 5 –15.

16 ـ قدوري، عبد المجيد، «قراءة لأزمة مطلع القرن 20 من خلال مخطوط داء العطب قديم للمولى عبد الحفيظ»، **ندوة المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912**، الجامعة الصيفية، المحمدية، يوليوز 1987، ص. 311 – 321.

17 ـ إرنست، كلنير، «السلطة السياسية والوظيفة الدينية في البوادي المغربية»، **الأنثربولوجيا والتاريخ ، حالة المغرب العربي**، ترجمة عبد الأحد السبتي عبد اللطيف الفلق، دار تبقال، الطبعة الأولى، ص. 43 – 59.

18 ـ ميشو، بيلير، «السوسيولوجية المغربية»، **مجلة أبحاث**، العدد 9 – 10، السنة الثالثة شتاء 1986، ص. 28 – 41.

19 ـ هرورو، محمد، «علم الاجتماع السياسي الاستعماري»، **مجلة أبحاث**، العدد 9 – 10، السنة الثالثة، شتاء 1986، ص. 3 – 27.

20 ـ الوكيلي، محمد التهامي،» جلالة السلطان مولاي الحسن الأول»، **مجلة دار النيابة**، السنة 6، عدد 22، ربيع 1989، ص. 41 – 51.

باللغة الفرنسية:

I – Archives:

1 – Archives françaises:

a – Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Paris.

B – Centre des Archives Diplomatiques de Nantes.

C – Service Historique de L'Armée de Terre, Vincennes, Paris.

2 – Archives Nationales de Rabat.

II – Les ouvrages :

1 – Allain, (J.C), ***Agadir 1911, une crise impérialiste en Europe pour la conquête du Maroc,*** Publ. De la Sorbonne, 1976.

2 - Bekraoui, Mohammed, ***La révolte de Bou Hmara (L'homme à l'ânesse),*** contribution à l'histoire du Maroc précolonial, Thèse de 3ème cycle, Univ. De Poitiers, 1980.

3 - Bekraoui, Mohammed, ***Le Maroc et la première guerre mondiale 1914 – 1920,*** Thèse d'Etat, soutenue à Aix-en-Provence, France, 1987.

4 – Ben Ali, Driss, ***Le Maroc précapitaliste,*** société marocaine des Editeurs Réunis, 1983.

5 – Bourdieu, Pierre, ***Le sens pratique***, Ed. Minuit, Paris, 1980.

6 – Cagne, Jaques, ***Nation et nationalisme au Maroc***, Rabat, 1988.

7 – Cattenoz, (M.G), ***La Fiscalité marocaine,*** P.U.F, 1927.

8 – Guillen, Pierre, ***Les emprunts marocains 1902 – 1904,*** Pub. La Sorbonne, Ed. Richelieu. 1972

9 – Hoffherr, René, ***L'économie marocaine,*** Sirey, Paris, 1932.

10 – Jouannet, Jacques, ***L'évolution de la fiscalité marocaine de puis L'instauration du Protectorat,*** librairie général. De droit et de jurisprudence, Paris (V), 1953.

11 – Lahbabi, Mohamed, ***Le gouvernement marocain a l'aube du XX siècle,*** Rabat, 1958.

12 – Laroui, Abdallah, ***Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain* (1830 – 1912)**, Ed. Centre culturel Arabe, 1993.

13 – Lebel, Ronald, ***L'impôt agricole au Maroc*** « **Le Tertib** », Emile Larose, Paris, 1925.

14 – Miège, (Jean-Louis), ***Le Maroc et l'Europe : 1830 – 1894***, P.U.F, 1961.

15 – Montagne, Robert, ***Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc***, Ed. Afrique orient, Casablanca.

16 – Mourre, Michel, ***Dictionnaire encyclopédique d'Histoire***, a-b, Bardas, Paris 1978.

17 – Nicolas, Michel, ***Une économie de subsistance, Le Maroc précolonial***, Ed. Institut français d'Archéologie orientale, Le Caire, 1997.

18 – Rivet, Daniel, ***Lyautey et l'institution du Protectorat français au Maroc* 1912 – 1925**, Ed. L'harmattan, Paris, 1988.

19 – Rivet, Daniel, ***Le Maroc de Lyautey A Mohammed V, le double visage du Protectorat***, Ed. Denoël, 1999.

20 – Salahdine, Mohammed, ***Le Maroc : Tribus, Makhzen et colons, essai d'Histoire économique et sociale***, Ed. L'Harmattan, Paris, 1986.

21 – Simou, Bahija, ***Les reformes militaires***, Pub. Faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat, 1996.

22 – Veyre, Gabriel, ***Au Maroc. Dans l'intimité du Sultan***, Librairie universelle, Paris, 1905.

23 – Weisgerber (F), ***Au seuil du Maroc moderne***, Ed, La porte, Rabat, 1947.

24 – Zemrani, Anas ben Salah, ***La fiscalité face au développement économique et sociale du Maroc***, Ed. La porte, Paris, 1982.

III – Articles et contributions:

1 – Afif (M), «Les Harkas hassaniennes d'après l'œuvre d'A.Ibin Zidane», **Hespéris – *Tamuda***, vol. 19, 1980, pp. 153 – 168.

2 – Dumoulin (O), «Document», ***Dictionnaire des sciences Historiques***, Ed. P.U.F, 1986, pp. 204 – 205.

3 – El Malki (H), et Doumou (A), « Etat et espace social : le cas du Maroc», ***l'espace de l'Etat. Réflexion sur l'Etat au Maroc et dans le tiers – monde***, Ed.Edino, Rabat, 1985, pp. 169 – 208.

4 – Lequin (Y), «Histoire sociale», ***Dictionnaire des sciences Historiques***, Ed. P.U.F. 1986.

5 – Mendel (F), «Histoire économique et Quantitative», ***Dictionnaire des sciences Historiques***, Ed. P.U.F, 1986.

6 – Michaux – Bellaire et salamon (G), «Les tribus arabes de la vallée du lekkous», ***Archives marocaines***, vol. VI, 1906, pp.269-279.

7 – Michaux – Bellaire (E.D), «Au Maroc, l'héritage de Moulay El Hassan», ***R.M.M***, T. 9, 1909, pp. 412 – 420.

8 - Michaux – Bellaire (E.D), «Les protectorats et les revenus marocains», in ***R.M.M***, T. 20, 1912, pp. 74 – 99.

9 - Michaux – Bellaire (E.D), «Les impôts marocains», ***Archives marocaines***, N° 1, Mars 1904, pp. 56 – 96.

10 - Michaux – Bellaire (E.D), «l'organisme marocain», ***R.M.M***, 3ème année, N° 9, 1909, pp. 1 – 43.

11 - Michaux – Bellaire (E.D), «L'organisme des finances au Maroc», ***Archives marocaines***, vol. XI, 1907.

12 - Michaux – Bellaire (E.D), «Makhzan», Encyclopédie de l'Islam, T.4, Nouvelle Edition, 1991, pp. 131 – 135.

13- Michaux – Bellaire, «sociologie marocaine», ***Archives marocaines***, XXVII, 1927, pp.293- 312.

14 – Nordman (D), «Les expéditions de moulay Hassan, essai statistique», ***Hespéris – tamuda***, vol 19, 1980 – 1981, pp. 123 – 152.

15 - Saaf (A), «Notes pour une recherche sur l'Etat marocain», ***espace de l'Etat***, Ed. Edino, Rabat, 1985, pp. 141 – 169.

IV – La presse :

1 – Bulletin officiel du Protectorat (B.O).

2 – L'histoire. Dossier : A bas l'impôt, n° 196, Février 1996.

3 – Le Réveil du Maroc, in Bibliothèque Générale de Rabat, n° K3.

4 – Salut public, in B.G. de Rabat, n° K3.

فهرس الموضوعات

الاختزالات المستعملة 5
تقديم 7
مقدمة البحث 12

الباب الأول

البادية المغربية والبنية الاقتصادية والاجتماعية لمغرب ما قبل الاستعمار 19
مقدمة 21

الفصل الأول

اقتصاد معاشي بدون «طبقة» مزارعين 22
المبحث الأول: سكان العالم القروي بمغرب ما قبل الاستعمار 22
المبحث الثاني: البادية المغربية بين الواقع والطموح 24
المبحث الثالث: البادية المغربية وأزمة المعاش 30
المبحث الرابع: البادية المغربية وعوائق التحول 34

الفصل الثاني

مثبطات ظهور بورجوازية وطنية تحديثية 39
المبحث الأول: آثار الأزمة النقدية 39
المبحث الثاني: التجار المغاربة والتحديث المعاق 41

الفصل الثالث

التنظيم «القبلي» بالبادية كعائق للتنمية 49
المبحث الأول: القبيلة والمحافظة على التوازنات 49

المبحث الثاني: **القبيلة وإمكانية التجاوز** 53
المبحث الثالث: **القبيلة وإعادة إنتاج القيم المعرقلة للتطور** 60
خاتمة الباب الأول 63

الباب الثاني

المخزن ورهاناته 65
مقدمة 67

الفصل الأول

المخزن: الشكل، الاختصاص والوظيفة 68
المبحث الأول: **مفهوم المخزن** 68
المبحث الثاني: **خصوصيات المخزن** 75
المبحث الثالث: **وظائف المخزن** 85
I - المخزن كحكم 86
II - المخزن وإعادة التوزيع 91

الفصل الثاني

المخزن من خلال ثلاثة سلاطين وحاجب 95
المبحث الأول: **المخزن في أوج قوته مع الحسن الأول** 95
المبحث الثاني: **المخزن وهيمنة مؤسسة الحجابة (باحماد)** 103
المبحث الثالث: **المخزن بين تحمس السلطان وتخاذل الجهاز**
(فترة حكم عبد العزيز) 110
المبحث الرابع: **السلطان عبد الحفيظ من التتويج إلى المحاصرة** 119

الفصل الثالث

من المخزن المركزي إلى المخزن المحلي 131
المبحث الأول: **شكل العلاقة بين المركز والهامش داخل الجهاز المخزني** 131
I - الأشراف والصلحاء 132
II - الأعيان 134

III - المراسلة 135
IV - الوفد 137
المبحث الثاني: **المخزن وقواد القبائل** 138
المبحث الثالث: **المخزن وأمناء القبائل** 146
I - سياق التعيين 146
II - من هم هؤلاء الملتحقون بهيئة المخزن ؟ 147
III - رهانات المخزن على أمناء القبائل 149
IV - إخفاق الرهان المخزني 151
المبحث الرابع: **المخزن كجهاز متحرك في المجال** 153
I - الحركة: تركيبتها وآليات اشتغالها 154
II - الحركة بين الوظيفة والرهان 157
III - آثار التحرك المخزني وتبعاته 158
خاتمة الباب الثاني 160

الباب الثالث

الترتيب الحسني ورهان الترميم 161
مقدمة 163

الفصل الأول

الترتيب، المعنى والرهان 164
المبحث الأول: **الوضع الجبائي القائم لدى القبائل قبل الترتيب** 164
المبحث الثاني: **الترتيب بين دلالة الكلمة وأصل الفكرة** 173
المبحث الثالث: **محاصرة الأجانب والمحميين** 180
I - الحماية القنصلية بين السياق والدواعي 180
II - الحماية القنصلية وبداية النهاية للسيادة المغربية 183
III - الترتيب من التوصية إلى القانون في انتظار التفعيل 185

الفصل الثاني

الترتيب الحسني كبديل 191

المبحث الأول: **شكل الترتيب والطاقم المشرف عليه** 191
I ـ شكل الترتيب 191
II ـ الهيأة المشرفة على الترتيب 198
المبحث الثاني: **ضبط القبائل والتحكم في المجال** 199
المبحث الثالث: **الترتيب ومحاولة تصحيح العلاقة الجبائية والتسخيرية بين المخزن والقبائل** 206

الفصل الثالث

نتائج الترتيب الحسني وآثاره 215
المبحث الأول: **نتائج متواضعة كميا** 215
المبحث الثاني: **نتائج محفزة لرهانات مستجدة** 226
I ـ احتكار السلطة الرمزية 228
II ـ التحكم في السوق الاقتصادي 230
III ـ الإمساك بزمام الأمور سياسيا 231
IV ـ محاولة تقوية الكيان الدبلوماسي 233
المبحث الثالث: **آثار عميقة نوعيا** 235
خاتمة الباب الثالث 242

الباب الرابع

الترتيب العزيزي ورهان الإصلاح 243
مقدمة 245

الفصل الأول

الترتيب العزيزي بين الإيحاء والإحياء 246
المبحث الأول: **ظروف إحياء فكرة الترتيب** 246
I ـ المصادر المغربية بين تشريح الواقع وتبني فكرة الإيحاء 246
II ـ الدراسات الأجنبية بين الإيحاء والإحياء والتبرير 249
III ـ السلطان ينفرد بالمبادرة 251
المبحث الثاني: **قراءة في النص المنظم لضريبة الترتيب** 256
I ـ اللائحة التفسيرية للظهير العزيزي المنظم للترتيب 257
II ـ ضابط أداء واجب الترتيب 258

الفصل الثاني

الترتيب العزيزي بين الطموح والواقع 267

المبحث الأول: **النتائج الأولية للترتيب** 267

المبحث الثاني: **الترتيب أمام الإجماع السلبي المعارض** 274

I ـ مصلحة فرنسا في إفشال الترتيب 275

II ـ مسؤولية أصحاب فكرة الترتيب في فشلها 276

III ـ مبررات المعارضة الداخلية 279

الفصل الثالث

آثار وتبعات الترتيب العزيزي 285

المبحث الأول: **عجز مالي وتدهور اقتصادي** 285

المبحث الثاني: **تفكك اجتماعي أمام خطر داهم** 292

الفصل الرابع

أفول أم إشراقة حقيقية لشمس الترتيب ؟ 299

المبحث الأول: **عبد الحفيظ والإرث الثقيل** 299

المبحث الثاني: **فرنسا والوضع المريح** 307

خاتمة الباب الرابع 314

خاتمة عامة 315

البيبليوغرافيا 317

فهرس الموضوعات 326

تم الطبع بمطابع أفريقيا الشرق 2011
159 مكرر ، شارع يعقوب المنصور ، الدار البيضاء
الهاتف : 04 95 25 0522 / 13 98 25 0522
الفاكس : 20 29 25 0522 / 80 00 44 0522
مكتب التصفيف الفني : 54 / 53 67 29 0522
البريد الإلكتروني : E.mail : africorient@yahoo.fr

المخزن والضريبة والاستعمار

ضريبة الترتيب

1915 - 1880

جاء الاهتمام بالوقوف عند شكل الترتيب من خلال الانتباه إلى أن المخزن الذي ألف لغة أبوية فضفاضة وأسلوبا مزاجيا في التدبير ، انتهى إلى التوقيع على وثيقة قانونية غاية في الدقة والتعقيد ، تلزمه تعبئة جهاز تقني وإداري محنك يسهر على تطبيقها ، والتوفر على سلطة قوية تخضع جميع المغاربة لشرائعها لإعطاء العبرة لممثلي الدول الأجنبية في إجبار رعايا دولهم والمحتمين بهم على أداء الواجب . ولما لم يكن للمخزن من القوة والخبرة ما يكفي لتحقيق ذلك ، فقد اكتفت الدول الأجنبية ، لنسف المشروع من أساسه ، برفع التحدي في وجه السلطان بأنها ستنضبط لإجراء تعميم الضرائب الفلاحية حال توصل المخزن إلى تطبيقه على مختلف رعاياه ، وهي تدرك أن بين الرغبة والإنجاز أو بين الحلم والواقع توجد كومة من ظهائر التوقير والاحترام والإعفاء ، ومساحات شاسعة من عزائب الشرفاء التي لن تطالها بحال من الأحوال إجراءات تعميم الضرائب ، ناهيك عن قبائل الجبال والثغور وحتى في حالة تحقيق التعميم فإن المداخيل المترتبة على الزكاة والأعشار ما كانت لترقى إلى مستوى تسوية مشكلة المخزن المالية التي استفحلت مع ازدياد حاجياته إلى تغطية المصاريف المتنوعة التي اقتضتها مستجدات العصر والتي سبق الحديث عنها .

الطيب بياض من مواليد أوطاط الحاج سنة 1970 .

- حاصل على الدكتوراه في التاريخ المعصر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهراز فاس سنة 2002 ، في موضوع ضريبة الترتيب وأثرها على المجتمع المغربي 1880 - 1912 .
- صدرت له العديد من الأبحاث في مواضيع مختلفة باللغتين العربية والفرنسية .
- يشتغل حاليا أستاذا للتاريخ المعاصر بكلية الآداب عين الشق الدار البيضاء .
- باحث مهتم بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب المعاصر وبالعلاقات بين مكونات البحر الأبيض المتوسط .

R.Pinatel
La sortie du Sultan
Moulay Youssef, 1926

ISBN 9981-25-741-9

9 789981 257412